

مجلة العلوم الاجتماعية

المجلد 28 العدد 1 ربيع 2000

أبحاث

مقابلة

مجلس النشر العلمي
جامعة الكويت
تأسس سنة ١٩٨٦

مجلة كلية الآداب والتربية (١٩٧٤-١٩٧٩)، مجلة العلوم الاجتماعية ١٩٧٣، مجلة الكويت للعلوم والهندسة ١٩٧٤، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ١٩٧٥، لجنة التأليف والتعريب والنشر ١٩٧٦، مجلة الحقوق ١٩٧٧، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية ١٩٨٠، المجلة العربية للعلوم الإنسانية ١٩٨١، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية ١٩٨٣، المجلة التربوية ١٩٨٣، مجلة الأسس والتطبيقات الطبية ١٩٨٨، المجلة العربية للعلوم الإدارية ١٩٩١

الاشتراكات

الكويت والدول العربية

أفراد: 3 دنانير بالسنة في الكويت، ويضاف عليها دينار للدول العربية.

5 دنانير لسنتين، 7 دنانير لثلاث سنوات في الكويت، ويضاف عليها دينار عن كل سنة أجور بريد للدول العربية.

مؤسسات: في الكويت والدول العربية 15 دينارا بالسنة، 25 دينارا لسنتين.

35 ديناراً لثلاث سنوات.

الدول الأجنبية

أفراد: 15 دولارا.

مؤسسات 60 دولارا بالسنة، 100 دولار لسنتين، 140 دولارا لثلاث سنوات.

تدفع الاشتراكات مقدما، إما بشيك باسم المجلة مسحوبا على أحد المصارف الكويتية، أو بتحويل مصرفي لحساب مجلة العلوم الاجتماعية رقم 07101685 لدى بنك الخليج في الكويت (فرع العديلية).

ثمن النسخة في الكويت: 750 فلسا



عنوان المجلة

مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.

ص.ب/ 27780 الصفاة 13055 الكويت، هاتف 4810436 (00965).

بدالة 4846843 (00965) داخلي 4477، 4347، 4296، 2118، 8112.

فاكس وهاتف: 4836026 (00965).

Email: JSS@KUC01.Kuniv.edu.kw

مجلة العلوم الاجتماعية

مجلة فصلية محكمة تعنى بحقول:

الاقتصاد والسياسة والاجتماع وعلم النفس والأنثروبولوجيا الاجتماعية والجغرافيا البشرية والسياسية

تفهرس ملخصات المجلة في:

Econlit, e-JEL, and JEL on CD; Elesevier GEO Abstracts;
Historical Abstracts and America: History and Life;
IBZ International Bibliography of Periodical Literature (Journal, Online, CD-ROM);
International Political Science Abstracts;
Psychological Abstracts; Sociological Abstracts;
&
Listed in ULRICH'S I.P.D.
NO: 4545527

ربيع 2000 – المجلد 28 – العدد 1

سياسة النشر

مجلة دورية فصلية محكمة، تأسست عام 1973، تصدر عن مجلس النشر العلمي في جامعة الكويت. والمجلة منبر مفتوح لكل الباحثين العرب في تخصصات السياسة، والاقتصاد، والاجتماع، وعلم النفس، والأنثروبولوجيا الاجتماعية، والجغرافيا البشرية والسياسية. وتستقبل المجلة الدراسات التي تعالج قضايا حيوية مهمة للمجتمع العلمي فضلا عن المجتمع المثقف، والتي يمكن تعميم فائدتها الفكرية والنظرية لتشمل أكبر عدد من المثقفين، و ترحب المجلة بالدراسات التي تتفادى التخصصية المفرطة، وتشجع الدراسات التي تقارن بين اقتصاديات مختلفة أو أنظمة وسياسات وحقب متفاوتة، وتشجع على التكامل بين مختلف تخصصات العلوم الاجتماعية التي تختص بها المجلة، كالربط بين الاقتصاد وعلم النفس، أو بين السياسة والاجتماع... وهكذا. وعلى الرغم من تركيز المجلة على شؤون البلاد العربية والإسلامية، فإنها تستقبل الدراسات الرصينة عن مجتمعات العالم كافة. ومن الضروري أن تكون الدراسات المنشورة مقنعة في قيمتها العلمية، جديدة في موضوعاتها، وذات فائدة للمجتمع الأوسع، وتقدم في إطار موضوعي خال من التحيز.

توجه جميع المراسلات إلى:

مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.

ص.ب/ 27780 الصفاة 13055 الكويت، هاتف 4810436 (00965)

بدالة 4846843 (00965) داخلي 4477، 4347، 4296، 8112.

فاكس وهاتف: 4836026 (00965)

E-mail: JSS@KUCØ1.KUNIV. EDU. KW

Visit our web site

http://KUCØ1.KUNIV. EDU.KW/`JSS

المحتويات

مجلة العلوم الاجتماعية
ربيع 2000 – مجلد 28 – . عدد 1

افتتاحية العدد

بقلم: أحمد محمد عبدالخالق*

تضمنت افتتاحية عدد سابق من مجلة العلوم الاجتماعية وعدا لقرائها بمزيد من التطوير والتحديث في سياسة تتواءم مع ما تشهده البشرية وهي تدلف إلى قرن جديد وألفية جديدة. ولا مراء في أن البشرية تواجه منعطفا كبيرا في تاريخها، سواء أكان ذلك بانتقالها من عصر مضى وانقضى إلى آخر جديد أم لكون وقائع جديدة قد أخذت في التشكل لترسم ملامح عصرنا القادم؛ ومن أهم هذه الوقائع: العولمة، والتغير السريع، وسيادة المعلوماتية بوصفها محركا للتقدم والتطور.

ومجلة العلوم الاجتماعية تدرك أن هذه الوقائع لا يحكمها طريق أحادي تكون فيه بوصفنا عربا مسلمين أمة متلقية سالبة، بل يجب علينا أن نتعلم ونستفيد من هذا الانقلاب في بعث أفكارنا وأبحاثنا وتوجهاتنا إلى بقية العالم، والتلاقح مع المنظومات الفكرية والثقافية العالمية على اختلافها وتنوعها.

والمجلة لتحقيق ذلك استحدثت مشروعا طموحا يهدف إلى استطلاع آراء الباحثين والمفكرين حول ما يعتقدونه أبرز التحديات التي تواجه الإنسانية في هذه الألفية الجديدة، فضلاً عن الآمال التي نرنو إلى تحقيقها، الأمر الذي نعده أشبه ما يكون بمحاولة لرسم خريطة مبدئية لما ستكون عليه ملامح مستقبلنا الرئيسة، والأهداف التي علينا أن نعمل في اتجاهها وما موقعها في قائمة أولوياتنا. ولقد لبت هذه الدعوة مشكورة، وتقبلتها بقبول حسن، الأستاذة الدكتورة فايزة محمد الخرافي، مديرة جامعة الكويت، التي يسعد هيئة تحرير المجلة أن تفتح باب «الألفية الجديدة: التحديات والآمال» بتصور سيادتها لهذا الموضوع، نردفها بتصورات أستاذين فاضلين هما: أ.د. فاضل نصرالله عميد كلية الحقوق، أ.د. عبدالمنعم المشاط، مدير المنح الدراسية في البنك الدولي، فلهم من المجلة جميعا الشكر والامتنان.

* رئيس التحرير وأستاذ علم النفس في جامعة الكويت.

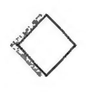
واتساقا مع استفتاء النخب العالمية والفكرية فيما ستواجه البشرية في إطارها الأوسع، تزمع المجلة في المستقبل القريب إحياء باب الندوات الذي كان في الماضي جزءا رئيسا من المجلة، وستسعى المجلة في هذا الباب إلى طرح قضايا ملحة وحساسة تلقي الضوء على هموم المجتمع ومشكلاته وطموحاته، وستعيد وصل ما انقطع بين النخبة العلمية والمجتمع بشرائحه المتنوعة.

ونود هنا أن نبلغ باحثي المجلة وكتابها بتحقيقها إنجازاً علميا جديداً يضاف إلى سابق إنجازاتها مفادة فهرسة أبحاثها الجغرافية عن طريق فهرس من أهم الفهارس العالمية Elsevier Geo Abstracts ابتداء من العام 2000، الأمر الذي ينقل الباحثين في علوم الجغرافيا من الإطار الإقليمي المحدود إلى العالمي الرحب، حيث ستقرأ ملخصات أبحاثهم من قبل كل باحث في أي جزء من أنحاء العالم، الأمر الذي يضعهم في قلب العالمية.

والمجلة في هذا العدد تحمل إلى قرائها إنجازا استثنائيا في باب المقابلات، حيث خص المجلة عالم الأنثروبولوجيا الكبير أحمد أبو زيد بمقاطع مطولة من حديث أجراه معه عالم الأنثروبولوجيا المصري محمد غنيم، وفي هذه المقابلة الاستثنائية، يرحل القارئ مع أحمد أبو زيد إلى عبق أجواء الإسكندرية في الثلاثينيات، ويتعرف إرهاصات الأنثروبولوجيا العربية وبداياتها، وإلى جوانب مهمة من حياة أحمد أبو زيد وسيرته العلمية الثرية.

إن مجلة العلوم الاجتماعية وبفضل ما حظيت به من هيئة تحرير متميزة تؤمن بالتقدم والتطوير، فضلا عن إخلاص العاملين فيها، لتعد قراءها وباحثيها ببذل كل جهد من أجل الارتقاء بها لتظل منبرا علميا رصينا.

هذا وبالله التوفيق،،،



ديمقراطيون بلا هوية[1]

محمود ميعاري*

ملخص: يتناول هذا البحث، وهو بحث مسحي، الهوية الجماعية (collective identity) للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة وعلاقتها بتوجهاتهم نحو الديمقراطية السياسية وبعدد من متغيرات الخلفية الاجتماعية مثل النوع الاجتماعي، والديانة، والتدين، ومكان السكن، ومستوى التعليم، ودخل الأسرة والتسيس. وتشير النتائج إلى أن الهوية الوطنية الفلسطينية هي أقوى الهويات، وأن الهويات الإرثية (الوطنية والقومية والدينية والمحلية والحمائلية) أقوى من الهوية الحزبية بكثير. وتشير النتائج أيضا إلى أن سكان الضفة الغربية وقطاع غزة يتحلون بتوجهات ديمقراطية، مجردة وفعلية. وترتبط جميع الهويات الإرثية عكسيا مع التوجه الديمقراطي الفعلي. وهذا يعني أن الديمقراطيين الحقيقيين في فلسطين هم أناس هوياتهم الإرثية ضعيفة، وربما أناس منسلخون عن وسطهم الاجتماعي أو متمردون عليه. وقد تم جمع البيانات لهذا البحث في أواخر عام 1997، من عينة ممثلة تتكون من 1410 أشخاص بالغين من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة.

مصطلحات أساسية: هوية جماعية، توجهات ديمقراطية.

تطور الهوية

تتكون الهوية الجماعية للشخص في أغلب المجتمعات المعاصرة من عدة مركبات (أو هويات فرعية)، وذلك بعدد الجماعات أو الدوائر التي ينتمي إليها. فالفلسطيني، مثلاً، ينتمي إلى حمولة (أو عشيرة) ومجتمع محلي (مدينة، أو قرية أو مخيم) وشعب فلسطيني وأمة عربية وعالم إسلامي أو مسيحي. وبالإضافة إلى هذه

* أستاذ مشارك (Associate Prof.)، قسم علم الاجتماع، جامعة بيرزيت، فلسطين.

(1) هذا البحث هو جزء من بحث واسع ومشترك بين دائرة علم الاجتماع في جامعة بيرزيت في فلسطين ومعهد أبحاث السلام والتنمية (PADRIGU) في جامعة غوتبورغ في السويد. والكاتب، وهو عميد كلية الآداب في جامعة بيرزيت، يقدم شكره الجزيل لمؤسسة SIDA/SAREC السويدية على تمويلها لهذا المشروع.

الجماعات ذات الانتماء الإرثي (لأن الشخص يولد فيها)، فهنالك جماعات انتماء ذات طابع طوعي مثل الحزب والمنظمة المهنية. وهكذا، فإن الهوية الجماعية للفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة تتكون من عدة هويات فرعية أهمها الهويات الحمائلية (أو العشائرية) والمحلية (أو المنطقية) والدينية (الإسلامية أو المسيحية) والوطنية (الفلسطينية) والقومية (العربية). هذا بالإضافة إلى هويات فرعية طوعية مثل الهوية الحزبية والهوية المهنية.

وتختلف الأهمية التي تعطى لمركبات الهوية من فترة إلى أخرى. فالهوية السائدة لدى الفلسطينيين، ولدى بقية العرب في أواخر العهد العثماني كانت الهوية الإسلامية، وربما العثمانية أيضا. فقد نظر المسلمون العرب إلى الإمبراطورية العثمانية باعتبارها دولة الخلافة، ورأوا أنهم يعيشون في دولتهم ويسهمون في خدمتها (موسى البديري، 1995: 7–8). وخلال الحرب العالمية الأولى، وبشكل خاص بعد انهيار الإمبراطورية العثمانية في نهاية تلك الحرب، تقدمت الهوية العربية على منافستيها، العثمانية والإسلامية، وحظيت بتأييد شعبي واسع. وذلك لأن الوحدة العربية، أو وحدة فلسطين مع سوريا، اعتبرت الوسيلة الوحيدة لمنع إقامة الوطن القومي اليهودي في فلسطين (Porat, 1975 :121–122).

بعد الحرب العالمية الأولى، ومع فصل فلسطين عن سوريا ووضعها تحت الانتداب البريطاني وتكثيف الاستيطان الصهيوني في فلسطين، بدأت تدريجيا تنمو هوية وطنية فلسطينية، تقوم على الانتماء إلى فلسطين بوصفها وحدة منفصلة عن سوريا (لوري براند، 1988: 14). ومع ذلك بقيت الهوية الوطنية الفلسطينية في عهد الانتداب ضعيفة نسبيا بسبب تعزز الهويات الضيقة، وبشكل خاص الهوية الحمائلية (أو العشائرية). لقد تمثل ذلك في النزاع الحاد والمستمر بين عائلتي الحسيني والنشاشيبي على السيطرة والزعامة في فلسطين (Nashif, 1977: 120). وفضلا عن الهويات العائلية والمحلية والحزبية الضيقة، فقد تعززت الهوية القومية العربية حتى غدت الدول العربية المجاورة، منذ أواسط الثلاثينيات، صاحبة القول الفصل في قضايا أهالي فلسطين العرب (موسى البديري، 1995: 16).

لم يحقق اعتماد عرب فلسطين على الدول العربية (في مقاومة الخطر الصهيوني) نتائجه المرجوة. فقد انتهت حرب عام 1948 بخسارة العرب وإقامة دولة إسرائيل على جزء من أرض فلسطين. أما بقية فلسطين فقد وضع جزء منها (قطاع غزة) تحت الإدارة المصرية، وضم الجزء الآخر (الضفة الغربية) إلى الأردن. وأدى

قيام إسرائيل إلى تشريد نحو 700.000 عربي فلسطيني عن ديارهم وتوزيعهم في الضفة الغربية وقطاع غزة والدول العربية المجاورة (وبشكل خاص في الأردن، ولبنان وسوريا). وعززت خسارة العرب في حرب عام 1948 عملية تعريب (Pan-Arabization) الصراع ضد الخطر الصهيوني في فلسطين (Porat, 1975 :125). وبقيت الهوية القومية العربية هي الأقوى بين العرب الفلسطينيين، في أغلب تجمعاتهم، خلال العقدين اللذين أعقبا «نكبة» 1948.

وبقيت الهوية الفلسطينية ضعيفة حتى قيام منظمة التحرير الفلسطينية عام 1964. وبقيت هذه الهوية ضعيفة، بشكل خاص، لدى الفلسطينيين داخل إسرائيل، الذين تحوّلوا بعد حرب 1948 إلى أقلية محبطة، من دون قيادة، معزولة عن أمتها وبقية شعبها، وممزقة (أو مفككة) بسبب تطبيق نظام الحكم العسكري عليها. (محمود ميعاري، 1992: 42—44؛ 1986: 216—217). وكانت الهوية الفلسطينية ضعيفة أيضا لدى الفلسطينيين في الأردن والضفة الغربية، حيث اتخذت الدولة الأردنية خطوات نشيطة لإضعافها أو أردنتها (موسى البديري، 1995: 8؛ روزماري صايغ، 1983: 136).

مثَّل قيام منظمة التحرير الفلسطينية في أواسط الستينيات، لدى الفلسطينيين، نقطة تحول نحو الاستقلال. وتعزز هذا الميل (أو الطموح) بعد حرب حزيران عام 1967 (Porat, 1975: 125) التي أدت إلى احتلال إسرائيل بقية أجزاء فلسطين؛ الضفة الغربية وقطاع غزة. ونتج عن ذلك أن تضاءلت ثقة الجماهير الفلسطينية في الأنظمة العربية، وتعزز لديها الاعتقاد أن على الفلسطينيين أن يؤدوا دوراً نشيطاً وقيادياً في معركتهم لتحرير فلسطين (روزماري صايغ، 1983: 184). وبالنسبة للأراضي الفلسطينية فقد تعزز، بعد الحرب، الاتصال الشخصي والتفاعل الاجتماعي بين الفلسطينيين الذين يعيشون تحت السيطرة الإسرائيلية (الفلسطينيين داخل إسرائيل والفلسطينيين في الضفة الغربية والفلسطينيين في قطاع غزة)، وانتعشت هويتهم الوطنية الفلسطينية.

وفي العقدين الأخيرين تعززت الهوية الفلسطينية في كل التجمعات الفلسطينية، فهنالك دراسات كثيرة أثبتت، مثلاً، تعزز هذه الهوية وسيطرتها بين الفلسطينيين داخل إسرائيل (محمود ميعاري، 1986؛ 1992؛ Smooha, 1989; Rouhana, 1984). أما في الضفة الغربية وقطاع غزة، فإن اندلاع الانتفاضة فيهما

ضد الاحتلال الإسرائيلي في شهر ديسمبر/كانون الأول 1987 لهو أصدق مؤشر على تعزز الهوية الوطنية الفلسطينية. وفي بحث ميداني أجري على طلبة جامعة بيرزيت عام 1994، أي بعد التوقيع على الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي ببضعة أشهر، وجد أن الهوية الفلسطينية هي الأقوى بين طلبة الجامعة، تليها، حسب الترتيب، الهوية المحلية (الانتماء إلى المدينة أو القرية أو المخيم)، ثم الهوية العربية، فالهوية الدينية، وأخيراً الهوية الحمائلية أو العشائرية (Mi'ari, 1998: 59).

اتجاهات نحو الديمقراطية

أجريت في الضفة الغربية وقطاع غزة في السنوات الأخيرة، وبشكل خاص بعد قيام السلطة الفلسطينية، عدة دراسات حول اتجاهات الجمهور نحو الديمقراطية. وأظهرت هذه الدراسات وجود قيم ديمقراطية في الثقافة السياسية الفلسطينية تتضح من تأييد وجود برلمان منتخب، وتعددية حزبية وسياسية، وانتخابات عامة ودورية، وحرية الرأي والتعبير، واستقلالية المحاكم، ونبذ المحسوبية والوساطة (جميل هلال، 1998: 202–203؛ مركز القدس للإعلام، 1995: 14؛ Hanf & Sabella, 1996: 124).

وهنالك عدة عوامل يفترض أنها أسهمت في نمو قيم ديمقراطية لدى الجمهور الفلسطيني أهمها: (1) تجربة التعددية السياسية التي سادت داخل منظمة التحرير الفلسطينية منذ تأسيسها في أواسط الستينيات، والتي كان لها تأثيرها أيضا على سكان الضفة الغربية وقطاع غزة تحت الاحتلال الإسرائيلي. (2) تجربة الانتفاضة وما رافقها من مظاهر شبه ديمقراطية تمثلت في تعزز المشاركة السياسية وانتشار اللجان الشعبية وتقلص هيمنة القيادات التقليدية. (3) تجربة الانتخابات التي جرت في السنوات الأخيرة في مؤسسات فلسطينية مختلفة (مثل الانتخابات للمجالس الطلابية في الجامعات)، ثم الانتخابات الرئاسية والانتخابات للمجلس التشريعي الفلسطيني التي جرت، بمقتضى اتفاقية «أوسلو»، في عام 1996. (4) تأثر الجمهور الفلسطيني بنظام الحكم في إسرائيل، وعلى الرغم من سياسة التمييز القومي التي يمارسها ضد مواطنيه العرب وسياسة القمع والاضطهاد التي ينتهجها ضد السكان العرب في المناطق المحتلة، فإنه يقوم على أسس ديمقراطية أو «ديمقراطية إثنية»، كما يفضل تسميتها بعض الباحثين (Smooha, 1990) بسبب تطبيق الديمقراطية في الأساس على المواطنين اليهود.

منهج البحث

1. **مشكلة البحث:** تفتقر الأدبيات، حسب معرفتنا المتواضعة، إلى أبحاث إمبيريقية حول العلاقة بين التوجهات الديمقراطية والهوية الجماعية، وبشكل خاص في بلدان «العالم الثالث». من ناحية أخرى تشدد أدبيات الحداثة على أن التطور يقود إلى الديمقراطية (Lipset, 1994 & 1959; Diamond; Linz & Lipset, 1995; Diamond, 1994) ويسهم في إحلال الهوية الوطنية أو القومية محل الهويات التقليدية مثل الهويات القبلية والمحلية والدينية. (انظر مثلاً Geertz, 1963; Eisenstadt, 1966; Coleman, 1976).

وفي سياق دعوته إلى تحقيق الديمقراطية في الوطن العربي يؤكد الجابري على أن الديمقراطية ضرورة وطنية قطرية وضرورة قومية عربية، لأنها تساعد على الاندماج الاجتماعي، وتشق الطريق نحو الوحدة الوطنية والعربية. ولا يتناول الجابري مباشرة العلاقة بين التوجه الديمقراطي والهوية، ولكنه يشدد على أن في الديمقراطية تعلو الوحدة الوطنية، عبر التعددية الحزبية، على الأطر الاجتماعية القديمة كالطائفة والعشيرة (الجابري، 1994: 59–61).

إن تزامن ظاهرتي الديمقراطية والهوية الوطنية والتشديد في الديمقراطية على الوحدة الوطنية يقوداننا إلى افتراض علاقة طردية بين التوجهات الديمقراطية للشخص وهويته الوطنية أو القومية، وعلاقة عكسية بين تلك التوجهات والهويات التقليدية (العشائرية والمحلية والدينية). والبحث الحالي سيفحص هذا الفرض، وسيحاول أيضاً الإجابة عن الأسئلة الآتية:

1 – هل الجمهور الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة ديمقراطي؟

2 – كيف يعرف هذا الجمهور هويته الجماعية؟ وإلى أي درجة يتماثل (identify) مع جماعات الانتماء المختلفة؟

3 – هل هنالك علاقة بين التوجه الديمقراطي للفلسطيني وبين هويته الجماعية؟

4 – هل تتأثر الهوية الجماعية للفلسطيني بخلفيته الاجتماعية التي تنعكس على متغيرات مثل النوع الاجتماعي والمنطقة الجغرافية ومكان السكن ومستوى التعليم والدخل والتدين والاتجاه السياسي؟

2. **مجتمع البحث والعينة:** يتكون مجتمع البحث من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة البالغين، أي الذين تبلغ أعمارهم 18 سنة فأكثر، باستثناء البدو الرحل والمقيمين في الفنادق والسجون. وتتكون العينة الأصلية من 1553 شخصا، وهي عينة عشوائية عنقودية طبقية، وقد تم اختيارها، من قبل دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، على ثلاث مراحل. في المرحلة الأولى تم اختيار عينة وحدات جغرافية أو خلايا (60 وحدة أو خلية) تمثل مجموع الوحدات الجغرافية التي تتكون منها الضفة الغربية وقطاع غزة. وكل وحدة جغرافية تكونت بالمعدل من 120 أسرة. وفي المرحلة الثانية تم اختيار عينة أسر في كل وحدة جغرافية (26 أسرة تقريبا). أما في المرحلة الثالثة، فقد تم اختيار أحد الأفراد البالغين (18 سنة فأكثر) من كل أسرة في العينة، وذلك باستخدام جداول «كش». ومن الجدير ذكره أن الباحثين الميدانيين اختاروا عشوائيا أحد الأفراد البالغين في كل أسرة مختارة بعد أن تم تدريبهم جيدا على ذلك.

بالإضافة إلى كون العينة عنقودية (cluster sample)، ذلك لأنها تتكون من وحدات جغرافية أو خلايا، فهي أيضا عينة طبقية (stratified sample). وقد تم توزيع العينة إلى «طبقات» (أو فئات) حسب المحافظة (تمثل كل المحافظات ومن ضمنها القدس) ومكان السكن (مدن وقرى ومخيمات) وحجم التجمع السكاني. ومن الجدير بالذكر أن هذه «الطبقات» تهدف إلى زيادة فعالية تصميم العينة بحيث تصبح العينة أكثر تمثيلا لمجتمع البحث.

وتم جمع البيانات من قبل فريق العمل الميداني في دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، في الفترة من 14-1997/10/30. وخلال هذه الفترة قام الباحثون الميدانيون بزيارة 1553 أسرة في الضفة الغربية وقطاع غزة. وكانت نتيجة هذه الزيارات تعبئة 1410 استبانات مكتملة.

وعلى الرغم من أن تصميم العينة قد أخذ في الحسبان توزيعها حسب المحافظة ومكان السكن وحجم التجمع السكاني، فقد تم توزين (weighting) البيانات حسب هذه الأبعاد، لضمان تمثيلها في العينة بنسبها نفسها في المجتمع. هذا مع العلم أنه لا توجد فروق ملحوظة بين التوزيعات التكرارية الموزنة وغير الموزنة.

3. **طريقة التحليل:** طريقة التحليل الرئيسة في هذا البحث هي الانحدار المتعدد (multiple regression analysis)، التي بواسطتها سيتم فحص تأثير عدد من

العوامل أو المتغيرات الأساسية المتعلقة بالخلفية الاجتماعية للشخص (متغيرات مستقلة) في هوياته الجماعية (متغيرات تابعة). والانحدار المتعدد يفحص علاقات خطية (linear relationships) بين متغيرات مستقلة ومتغير تابع، وهو يلائم في الأساس متغيرات فئوية أو نسبية (مثل عدد سنوات الدراسة والدخل). وبوساطة الانحدار يمكن معرفة (أو تنبؤ) الزيادة في المتغير التابع (مثلا في الدخل) التي تنتج عن زيادة معينة في المتغير المستقل (مثلا زيادة مستوى التعليم بسنة دراسية واحدة).

ويمكن تطبيق الانحدار أيضا على متغيرات ترتيبية (ordinal) أو مدرجة (مثل درجة تأييد الديمقراطية أو درجة الانتماء إلى جماعة معينة). كما يمكن تطبيقه على متغيرات اسمية (مثل النوع الاجتماعي والديانة) بعد تحويل قيمها إلى متغيرات جديدة، منفصلة وثنائية القيمة (dummy variables)، كما سيتضح ذلك لاحقا. والأدبيات السوسيولوجية غنية جدا بأبحاث كمية تستخدم الانحدار المتعدد في تحليل العلاقات بين مثل هذه المتغيرات. مع ذلك يجب التنويه إلى صعوبة قراءة قيمة معامل الانحدار وتفسيرها عندما يكون المتغير التابع «ترتيبياً»، كما هو الحال في هذا البحث (مثلا كمية التغير في هوية معينة والتي تنتج عن زيادة مستوى التعليم بسنة دراسية واحدة). ولذلك فإن ما يهمنا في التحليل الحالي هو فقط معرفة إذا كان للمتغير المستقل تأثير حقيقي (أي ذو دلالة إحصائية) على المتغير التابع من دون الغوص في كمية هذا التأثير أو حجمه.

ويركز تحليل الانحدار المتعدد على التأثير المباشر (أو الصافي) لكل متغير مستقل في المتغير التابع بعد تثبيت أو عزل تأثير (holding constant) المتغيرات المستقلة الأخرى (مثلا تأثير التوجه الديمقراطي في الهوية بعد تثبيت النوع والعمر والمنطقة ومكان السكن والدخل... إلخ). ويعطي تحليل الانحدار أيضا، بوساطة معامل الارتباط المتعدد (R^2)، تقديرا لمجموع التأثير الذي تحدثه المتغيرات المستقلة مجتمعة في المتغير التابع.

4. المتغيرات وقياسها: المتغيران الرئيسان في هذا البحث هما الهوية الجماعية والتوجه الديمقراطي. وحيث إن هذين المتغيرين يصنفان ضمن المواقف أو الاتجاهات (attitudes) فإنه من الصعب تحديد أي منهما المتغير المستقل (الذي يؤثر في الآخر) وأياً منهما المتغير التابع (الذي يتأثر بالآخر). وهنالك منطق لافتراض أن العلاقة بين المتغيرين، إن وجدت، هي علاقة متبادلة، أي أن كلاً من

المتغيرين يؤثر في الآخر ويتأثر به. ولغرض التحليل فقط فإننا نفترض أن الهوية الجماعية هي المتغير التابع والتوجه الديمقراطي هو المتغير المستقل. وقد تم قياس هذين المتغيرين كالآتي:

الهوية الجماعية: تم قياس الهوية الجماعية بوساطة مجموعتين من الأسئلة. ركزت المجموعة الأولى على الشعور بالانتماء إلى جماعات مختلفة وشملت الأسئلة الآتية:

- كم تشعر أنك تنتمي إلى حمولتك؟
- كم تشعر أنك تنتمي إلى بلدك (مدينتك، أو قريتك أو مخيمك)؟
- كم تشعر أنك تنتمي إلى جماعتك الدينية (أي أنك مسلم أو مسيحي)؟
- كم تشعر أنك فلسطيني؟
- كم تشعر أنك عربي؟
- كم تشعر أنك تنتمي إلى فصيل أو حزب سياسي معين؟

- أما المجموعة الثانية فقد ركزت على الاستعداد للتضحية من أجل خدمة كل واحدة من الجماعات الآتية: الحمولة (أو العشيرة)، والمجتمع المحلي (أو البلد)، والجماعة الدينية، والشعب الفلسطيني، والأمة العربية، وأخيرا حزب سياسي معين. فعلى الهوية الحمائلية، مثلا، صيغ السؤال الآتي: «كم أنت مستعد للتضحية (بالجهد والمال والوقت) من أجل خدمة حمولتك؟». وصيغت أسئلة مشابهة على الهويات الأخرى.

لقد تدرجت الإجابات عن أسئلة المجموعة الأولى كالآتي: تشعر قليلا جدا، تشعر قليلا، تشعر بدرجة متوسطة، تشعر كثيرا، تشعر كثيرا جدا. أما الإجابات عن أسئلة المجموعة الثانية فقد تدرجت: غير مستعد، مستعد إلى حد ما، مستعد، مستعد كثيرا.

ومن كل سؤالين متعلقين بجماعة الانتماء نفسها (الشعور بالانتماء إلى الجماعة والاستعداد للتضحية من أجل خدمتها) تم بناء دليل أو فهرس يمثل كل هوية، أو درجة الانتماء إلى كل جماعة. وهذه الهويات هي الهوية الحمائلية (أو العشائرية)، والهوية المحلية، والهوية الدينية، والهوية الفلسطينية، والهوية العربية، والهوية الحزبية. وقد تم ذلك عن طريق جمع الإجابات عن كل سؤالين، مع استثناء المبحوثين الذين لم يجيبوا عن أي منهما.

تأييد الديمقراطية المجردة: لقد تم قياس تأييد الديمقراطية المجردة، أو التوجه الديمقراطي المجرد، عن طريق مجموعة الأسئلة الآتية، والتي تتعلق بنظام الحكم المفضل تطبيقه في دولة فلسطين عندما تقوم:

* هل تؤيد أن تضمن الحكومة حرية إقامة الأحزاب؟

* هل تؤيد أن تكون الحكومة مسؤولة أمام مجلس نواب منتخب؟

* هل تؤيد أن تضمن الحكومة حرية الصحافة وتسمح بنشر وجهات نظر معارضة؟

* هل تؤيد أن تضمن الحكومة حرية الرأي وتسمح للمواطنين بانتقادها؟

* هل تؤيد أن تكتسب الحكومة شرعيتها من خلال الانتخابات العامة وليس من خلال سياستها وإنجازاتها؟

وتدرجت الإجابات عن هذه الأسئلة على أربعة خيارات: لا يؤيد، يؤيد إلى حد ما، يؤيد، يؤيد بشدة.

كما تم بناء دليل أو فهرس من هذه الأسئلة الخمسة ليوضح التأييد الإجمالي للديمقراطية المجردة. وقد تم ذلك عن طريق جمع الإجابات عنها، مع استثناء المبحوثين الذين لم يجيبوا عن أي واحد من هذه الأسئلة. وكان معامل الثبات الذي يقيس الاتساق الداخلي بين أسئلة الدليل الخمسة، مقبولا (Alpha = .68).

تأييد الديمقراطية الفعلية: أما تأييد الديمقراطية الفعلية، أو التوجه الديمقراطي الفعلي، فقد تم قياسه بوساطة الأسئلة الآتية:

1 – إذا فرضنا أن موظفا حكوميا كبيرا (مثل وزير أو وكيل وزارة) قام بعمل مخل بالقانون، وأن إدانة المحكمة لهذا الموظف الكبير ستحدث أزمة سياسية كبيرة، مثل تراجع حزبه أو عائلته عن تأييد السلطة الفلسطينية، هل تؤيد تدخل السلطة الفلسطينية في عمل المحكمة لمنع إصدار قرار يدين هذا الموظف؟

2 – إذا قامت صحيفة بنشر مقالات وتقارير ضد سياسة السلطة الفلسطينية، فهل تؤيد معاقبة هذه الصحيفة (مثلا إغلاقها أو اعتقال محرريها)؟

3 – بشكل عام، هل تؤيد أن تزيد السلطة الفلسطينية رقابتها وسيطرتها على الصحف، فتمنع نشر وجهات نظر معارضة لسياستها؟

4 – إذا فرضنا أن الانتخابات الفلسطينية للرئاسة التي جرت قبل نحو سنة

انتهت بخسارة ياسر عرفات فهل تؤيد، في هذه الحالة، إلغاء نتيجة الانتخابات والإبقاء على ياسر عرفات رئيساً للسلطة الفلسطينية؟

5 – إذا فرضنا أن المجلس التشريعي الفلسطيني المنتخب نزع ثقته من وزراء السلطة الفلسطينية فهل تؤيد أن يستمر هؤلاء الوزراء في عملهم على الرغم من معارضة المجلس الفلسطيني المنتخب؟

6 – من المعروف أيضاً أن هناك عددا كبيرا من الفصائل والأحزاب السياسية الفلسطينية التي تختلف في برامجها السياسية والاجتماعية. هل تؤيد إلغاء هذه الأحزاب، أو بعضها؟

وتدرجت الإجابات عن هذه الأسئلة أيضا إلى أربعة خيارات هي: لا يؤيد، يؤيد إلى حد ما، يؤيد، يؤيد بشدة.

كذلك تم بناء دليل أو فهرس من جميع هذه الأسئلة عن طريق جمع الإجابات عنها، مع استثناء المبحوثين الذين لم يجيبوا عن أي منها. وبشكل عام كان الاتساق الداخلي لهذه الأسئلة (Alpha = .57) أقل من الاتساق الداخلي لأسئلة تأييد الديمقراطية المجردة.

المتغيرات المستقلة الأخرى: وبالإضافة إلى تأييد الديمقراطية، هناك متغيرات مستقلة أخرى (متغيرات الخلفية الاجتماعية) نريد أن نفحص تأثيرها على الهوية الجماعية. وهذه المتغيرات هي:

1 – النوع الاجتماعي: لغرض تحليل الانحدار أعيد ترميز الذكور «1» والإناث «صفرا».

2 – الديانة: أعيد ترميز المسلم «1» والمسيحي «صفرا».

3 – المنطقة الجغرافية: أعيد ترميز الضفة الغربية «1» وقطاع غزة «صفرا».

4 – اللجوء: تم قياس هذا المتغير بالسؤال «هل أنت لاجئ؟»، أعيد ترميز اللاجئ «1» وغير اللاجئ «صفرا».

5 – نوع الإقامة: وتم قياس هذا المتغير بالسؤال «هل أنت عائد؟»، أعيد ترميز العائد «1» والمقيم «صفرا».

6 – مكان السكن: تم تحويل كل قيمة أصلية على هذا المتغير (مدينة، وقرية، ومخيم) إلى متغير منفصل ثنائي القيمة، عن طريق إعادة ترميز الحالات التي تلائم القيمة الأصلية «1» والحالات الأخرى «صفرا». والمتغيرات المنفصلة الجديدة

(dummy variables) هي: مدينة، وقرية، ومخيم (1 = نعم، صفر = لا). وقد استثني متغير «المدينة» من معادلة الانحدار ليصبح في هذا التحليل فئة للمقارنة (reference category).

7 – وضع الأسرة الاقتصادي في عهد السلطة الفلسطينية: تم قياس هذا المتغير بسؤال مباشر: «بشكل عام، هل تحسن الوضع الاقتصادي لأسرتك أم ساء في عهد السلطة الفلسطينية؟». أما قيم السؤال فكانت: ساء، وبقي كما كان، وتحسن. وبالطريقة نفسها تم تحويل هذه الخيارات إلى ثلاثة متغيرات منفصلة جديدة هي: ساء الوضع الاقتصادي، وبقي الوضع الاقتصادي كما كان، وتحسن الوضع الاقتصادي. واستثني متغير «بقي الوضع الاقتصادي كما كان» من معادلة الانحدار ليصبح فئة للمقارنة.

8 – الاتجاه السياسي: قيس هذا المتغير بالسؤال: «إذا جرت اليوم انتخابات عامة للمجلس التشريعي الفلسطيني وشارك فيها كل الفصائل والأحزاب السياسية الفلسطينية، فمن تنتخب؟». أما الاتجاهات السياسية فقد تم تصنيفها كالآتي: فتح، واتجاه إسلامي (حماس، الجهاد الإسلامي)، واتجاه يساري (الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، وفدا، وحزب الشعب)، ومستقلون. وبالطريقة نفسها أيضا تم تحويل كل اتجاه إلى متغير منفصل ثنائي القيمة، مع استثناء فئة «بقي كما كان» من معادلة الانحدار لتصبح فئة للمقارنة.

9 – العمر: تم قياس هذا المتغير بسؤال مباشر: «كم عمرك؟».

10 – مستوى التعليم: قيس هذا المتغير بالسؤال: «كم سنة دراسية أنهيت بنجاح؟».

11 – دخل الأسرة الشهري: قيس هذا المتغير بوساطة السؤال: «كم دخل أسرتك الشهري بالدينار (من جميع مصادر الدخل)؟». ووضعت له ثماني فئات للدخل طول كل واحدة 200. ثم أعيد ترميز هذا السؤال بأن أبدل بكل فئة دخل قيمة تمثل وسطها.

12 – التدين: قيس بالسؤال المباشر: «بشكل عام، هل أنت متدين؟». وتدرجت الإجابات عن الخيارات الخمسة الآتية: غير متدين بالمرة، وغير متدين، ومتدين نوعا ما، ومتدين، ومتدين جداً.

13 – التسيس: تم قياس هذا المتغير بالأسئلة الخمسة الآتية: هل تقرأ جريدة؟ هل تسمع الأخبار في المذياع أو التلفاز؟ هل تناقش مع أشخاص آخرين موضوعات سياسية؟ هل أنت عضو في حزب أو تنظيم سياسي؟ هل أنت عضو في تنظيم اجتماعي آخر (مثل جمعية خيرية، أو نقابة مهنية، أو مجلس طلبة، أو اتحاد نسائي، أو نادٍ رياضي أو ثقافي)؟. وكانت الإجابات عن هذه الأسئلة «نعم» و«لا». ثم بني سلم يتكون من ست درجات، قيمة الدرجة الدنيا «صفر» (أي الإجابة بـ «لا» عن كل هذه الأسئلة) وقيمة الدرجة العليا «5» (الإجابة بـ «نعم» عن كل الأسئلة). وقد استثنيت الحالات التي لم تجب عن أي من الأسئلة الخمسة.

14 – مقاومة الاحتلال: تم قياس هذا المتغير بالسؤالين: هل اعتقلت من قبل قوات الاحتلال؟ وهل أصبت (أو جرحت) من قبل قوات الاحتلال؟ وكانت الإجابات عن هذين السؤالين أيضا: «نعم» و«لا». ثم بني سلم من هذين السؤالين يتكون من 3 درجات، قيمة الدرجة الدنيا «صفر» (لم يعتقل ولم يصب)، وقيمة الدرجة الوسطى «1» (اعتقل أو أصيب). وقيمة الدرجة العليا «2» (اعتقل وأصيب).

نتائج البحث

1. اتجاهات نحو الديمقراطية

توجهات ديمقراطية مجردة: يوضح جدول (1) أن أغلبية كبيرة من أفراد العينة يؤيدون تطبيق عدد من عناصر الديمقراطية المجردة في دولة فلسطين عندما تقوم: ويؤيدون أن تضمن الحكومة حرية الرأي وتسمح للمواطنين بانتقادها، ويؤيدون أن تكتسب الحكومة شرعيتها من خلال الانتخابات العامة وليس من خلال سياستها وإنجازاتها، ويؤيدون أن تضمن الحكومة حرية الصحافة وتسمح بنشر وجهات نظر معارضة، ويؤيدون أن تكون الحكومة مسؤولة أمام مجلس نواب منتخب (يعني أن تكون الحكومة خاضعة له). ومن ناحية أخرى أيد قرابة نصف أفراد العينة فقط أن تضمن الحكومة حرية إقامة الأحزاب. وقد يعود تحفظ الجمهور الفلسطيني على التعددية الحزبية إلى الاعتقاد بأن الأحزاب تشكل عامل تجزئة في المجتمع.

جدول (1)
تأييد الجمهور الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة لقيم ديمقراطية مجردة (توجهات ديمقراطية مجردة) ولممارسات غير ديمقراطية عينية (توجهات ديمقراطية فعلية)، 1997 (نسب مئوية)

	لا يؤيد	يؤيد إلى حد ما	يؤيد*	المجموع**
القيم الديمقراطية المجردة				
أن تضمن الحكومة حرية الرأي وتسمح للمواطنين بانتقادها	7.5	10.5	82.4	100
أن تكتسب الحكومة شرعيتها من خلال الانتخابات العامة وليس من خلال سياستها وإنجازاتها	11.4	9.8	78.8	100
أن تضمن الحكومة حرية الصحافة وتسمح بنشر وجهات نظر معارضة	10.1	12.5	77.4	100
أن تكون الحكومة مسؤولة أمام مجلس نواب منتخب (يعني خاضعة له)	14.1	13.1	72.8	100
أن تضمن الحكومة حرية إقامة الأحزاب	32.9	18.6	48.5	100
ممارسات غير ديمقراطية				
أن يستمر وزراء السلطة الفلسطينية في عملهم على الرغم من معارضة المجلس الفلسطيني المنتخب	76.8	10.7	12.4	100
أن تتدخل السلطة الفلسطينية في عمل المحكمة لمنع إصدار قرار يدين موظفاً حكومياً كبيراً	76.3	17.0	16.7	100
أن تزيد السلطة الفلسطينية رقابتها وسيطرتها على الصحف فتمنع نشر وجهات نظر معارضة لسياستها	62.7	17.6	19.7	100
أن تقوم السلطة الفلسطينية بمعاقبة الصحيفة التي تنشر مقالات وتقارير معارضة (إغلاقها أو اعتقال محرريها)	58.7	21.5	19.8	100
أن تلغي السلطة الفلسطينية نتيجة انتخابات الرئاسة إذا خسرها ياسر عرفات	52.4	4.5	43.1	100
إلغاء الأحزاب الفلسطينية أو بعضها	50.9	23.3	25.8	100

* تم دمج خياري «يؤيد» و«يؤيد بشدة».
** أقل عدد لأفراد العينة الذين أجابوا عن السؤال هو 1366.

ومن الواضح أن هذه النتائج تتفق مع نتائج أبحاث سابقة حول التوجهات الديمقراطية المجردة للجمهور الفلسطيني (جميل هلال، 1997 و1998؛ Hanf and Sabella, 1996). فهذا الجمهور يؤيد عددا من القيم الديمقراطية المجردة مثل حرية الرأي وحرية الصحافة والانتخابات العامة والمحافظة على حقوق الأقليات واحترام حقوق المواطن وحرياته بشكل عام. لكن هل هو بالفعل يؤيد النظام الديمقراطي؟

توجهات ديمقراطية فعلية: لقد تم قياس التوجهات الديمقراطية الفعلية، كما أوضحنا سابقا، بوساطة أسئلة حول تأييد أن تقوم السلطة الفلسطينية بعدد من الممارسات العينية غير الديمقراطية (راجع «المتغيرات وقياسها»). ويوضح جدول (1) أن أكثر من $\frac{3}{4}$ المبحوثين لا يؤيدون أن يستمر وزراء السلطة الفلسطينية في عملهم إذا لم يحصلوا على ثقة المجلس الفلسطيني المنتخب، ولا يؤيدون أن تتدخل السلطة الفلسطينية في عمل محكمة لمنع إصدار قرار يدين موظفاً حكومياً كبيراً. وأغلبية واضحة لا تؤيد أن تزيد السلطة الفلسطينية رقابتها على الصحف وتمنع نشر وجهات نظر معارضة لسياستها، ولا تؤيد أن تقوم السلطة بمعاقبة الصحيفة التي تنشر مقالات وتقارير معارضة (إغلاقها أو اعتقال محرريها). وأكثر من نصف المبحوثين بقليل لا يؤيدون إلغاء نتيجة انتخابات الرئاسة إذا خسرها ياسر عرفات ولا يؤيدون إلغاء الأحزاب الفلسطينية أو بعضها.

وهكذا فإن أغلب أفراد العينة يعارضون (أو لا يؤيدون) أن تقوم السلطة الفلسطينية بممارسات غير ديمقراطية. وتزيد المعارضة لتدخل السلطة الفلسطينية في جهاز القضاء وفي تهميشها للمجلس الفلسطيني المنتخب، تليها معارضة السيطرة على الصحافة وقمعها، وتقل المعارضة نسبيا لإلغاء مؤسسات ديمقراطية، وبشكل خاص الانتخابات العامة والتعددية الحزبية. وحيث إن المؤسسات الديمقراطية هي عصب النظام الديمقراطي، فإن تأييد نحو نصف الجمهور الفلسطيني (أو تأييده إلى حد ما) لإلغاء مثل هذه المؤسسات يجعلنا نشكك في توجهاته الديمقراطية الحقيقية.

2. الهوية الجماعية

ترتيب الهويات: تتكون الهوية الجماعية، كما أوضحنا، من عدة هويات فرعية، وذلك بعدد الجماعات أو الدوائر التي ينتمي إليها الفرد. فهوية الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة تشتمل على هويات فرعية أهمها الهوية الحمائلية أو العشائرية، والهوية المحلية، والهوية الدينية، والهوية الفلسطينية، والهوية العربية، والهوية

الحزبية. وقد تم قياس كل هوية بواسطة سؤالين، سؤال عن شعور الانتماء إلى الجماعة المعينة وآخر عن الاستعداد للتضحية من أجلها.

جدول (2)
شعور سكان الضفة الغربية وقطاع غزة بالانتماء إلى عدد من الجماعات واستعدادهم للتضحية من أجل خدمتها، 1997

جماعات الانتماء	الشعور بالانتماء إلى*				الاستعداد للتضحية من أجل**			
	الضفة الغربية	قطاع غزة	المجموع	P***	الضفة الغربية	قطاع غزة	المجموع	P***
الحمولة (أو العشيرة)	70.9	74.9	72.2	.110	73.2	71.5	72.6	.503
مكان السكن (المدينة أو القرية أو المخيم)	80.6	93.2	84.8	.000	78.8	91.8	83.1	.000
الجماعة الدينية (الإسلامية أو المسيحية)	73.7	87.8	78.3	.000	78.3	85.2	80.6	.002
الشعب الفلسطيني****	89.9	98.9	92.9	.000	85.3	92.2	87.6	.000
الأمة العربية****	83.0	94.9	86.9	.000	61.6	65.3	62.8	.180
فصيل أو حزب سياسي معين	26.5	21.5	24.8	.046	38.3	31.8	36.1	.019

* المبحوثون الذين أجابوا «يشعر كثيرا» أو «كثيرا جدا». أما باقي النسب المئوية فأجابوا «يشعر بدرجة متوسطة» أو «يشعر قليلا» أو «يشعر قليلا جدا».

** المبحوثون الذين أجابوا «مستعد كثيرا» أو «مستعد». أما باقي النسب المئوية فأجابوا «مستعد إلى حد ما» أو «غير مستعد».

*** P (Probability) تعني احتمال أن يكون الفرق بين الضفة والقطاع مصادفة. وحتى يكون الفرق ذا دلالة إحصائية اتفق بين الباحثين على أن تكون $P \leqslant 0.05$.

**** عن الشعور بالانتماء إلى الشعب الفلسطيني سئل المبحوثون «كم تشعر أنك فلسطيني؟» وعن شعورهم بالانتماء إلى الأمة العربية سئلوا «كم تشعر أنك عربي؟».

يوضح جدول (2) أن الشعور الفلسطيني (أو شعور الانتماء إلى الشعب الفلسطيني) هو الأقوى، يليه، حسب الترتيب، الشعور العربي (أو شعور الانتماء إلى الأمة العربية)، ثم شعور الانتماء إلى مكان السكن (أو المجتمع المحلي)، ثم شعور الانتماء إلى الجماعة الدينية (الإسلامية أو المسيحية) فشعور الانتماء إلى الحمولة (أو العشيرة) وأخيراً شعور الانتماء إلى فصيل أو حزب سياسي معين. ومن الجدير ذكره أن هذا الترتيب لشعور الانتماء هو نفسه في الضفة الغربية

وقطاع غزة. وتتفق هذه النتيجة، جزئيا، مع نتيجة سابقة تم التوصل إليها في بحث أجري في عام 1994 على طلبة جامعة بيرزيت حيث وجد أن الشعور الوطني الفلسطيني هو الأقوى، يليه، حسب الترتيب، شعور الانتماء إلى مكان السكن (المدينة أو القرية أو المخيم)، ثم الشعور العربي، فالشعور الديني (مسلم أو مسيحي) وأخيرا الشعور الحمائلي (أو العشائري) (Mi'ari, 1998 :58–59). والفرق الوحيد تقريبا بين النتيجتين هو أن الشعور العربي في البحث الحالي أقوى من شعور الانتماء إلى المجتمع المحلي.

ويوضح جدول (2) أيضا أن الاستعداد الأكبر للتضحية (بالجهد والمال والوقت) هو من أجل خدمة الشعب الفلسطيني، يليه، حسب الترتيب، الاستعداد للتضحية من أجل خدمة مكان السكن (أو المجتمع المحلي)، ثم الاستعداد للتضحية من أجل خدمة الجماعة الدينية (الأمة الإسلامية أو المسيحية)، ثم الاستعداد للتضحية من أجل خدمة الحمولة (أو العشيرة)، فالاستعداد للتضحية من أجل خدمة الأمة العربية وأخيرا الاستعداد للتضحية من أجل خدمة فصيل أو حزب سياسي معين. وكما أن شعور الانتماء الأقوى لدى سكان الضفة الغربية وقطاع غزة هو للشعب الفلسطيني، فإن استعدادهم الأكبر للتضحية هو أيضا من أجل خدمة الشعب الفلسطيني. وهذا يعزز الاستنتاج أن الهوية الوطنية لدى الفلسطينيين في الضفة والقطاع هي أقوى الهويات الجماعية.

وتشير النتائج بوضوح إلى أن الهويات الحمائلية والمحلية والدينية والفلسطينية والعربية قوية لدى أغلب السكان في الضفة والقطاع. فأغلبية كبيرة من المبحوثين يشعرون، كثيرا جدا أو كثيرا، بالانتماء إلى هذه الجماعات ذات العضوية الإرثية. وأغلبية كبيرة أيضا مستعدون، أو مستعدون كثيرا، للتضحية من أجل خدمتها. من ناحية أخرى يلاحظ أن الهوية الحزبية ضعيفة بشكل عام، فقرابة 25% فقط من المبحوثين يشعرون بالانتماء إلى فصيل أو حزب سياسي معين، وقرابة 36% فقط مستعدون للتضحية من أجل خدمة ذلك الفصيل أو الحزب. أما انخفاض نسبة أصحاب الهوية الحزبية القوية فيعود في الأساس إلى أن العضوية في الحزب هي طوعية بينما العضوية في الجماعات الأخرى هي إرثية (أي أن الشخص يولد فيها). أضف إلى ذلك أن الأحزاب في عهد السلطة الفلسطينية بدأت تعاني من أزمة حادة تتمثل في ضعف الحضور السياسي، بسبب مقاطعة العملية السلمية والأفول الإيديولوجي والتنظيمي للبديل الاشتراكي المطروح عالميا (عزمي بشارة، 1995: 9).

وبالنسبة للهوية العربية يلاحظ أن هناك اختلافاً في ترتيب مؤشريها: الشعور العربي والاستعداد للتضحية من أجل خدمة الأمة العربية. ففي حين أن الشعور العربي يأتي في المنزلة الثانية بعد الشعور الفلسطيني، فإن الاستعداد للتضحية من أجل الأمة العربية أضعف من الاستعداد للتضحية من أجل أي جماعة انتماء أخرى. ويتفق مع ذلك أن ارتباط مؤشري الهوية العربية (الشعور بالانتماء والاستعداد للتضحية) هو أضعف من ارتباط مؤشري أي هوية أخرى (معامل ارتباط «بيرسون» 0.29 مقابل 0.35 بين مؤشري الهوية الفلسطينية، و0.45 بين مؤشري الهوية الدينية، و0.42 بين مؤشري الهوية المحلية، و0.41 بين مؤشري الهوية الحمائلية و0.60 بين مؤشري الهوية الحزبية). وبشكل عام يمكن القول بأن الشعور العربي يرافق باستعداد محدود للتضحية من أجل خدمة الأمة العربية.

إن مقارنة مؤشرات الهوية بين الضفة الغربية وقطاع غزة تشير إلى أن ترتيب مشاعر الانتماء هو نفسه في المنطقتين، فالشعور الفلسطيني في كلتيهما هو الأقوى، يليه الشعور العربي. كذلك فإن ترتيب جماعات الانتماء حسب الاستعداد للتضحية من أجل خدمتها متشابه. ففي الضفة والقطاع يزيد الاستعداد للتضحية من أجل خدمة الشعب الفلسطيني، ويضعف الاستعداد للتضحية نسبيا من أجل خدمة الأمة العربية. من ناحية أخرى يلاحظ أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية بين الضفة الغربية وقطاع غزة في قوة الشعور بالانتماء إلى مكان السكن والجماعة الدينية والشعب الفلسطيني والأمة العربية. فيزيد هذا الشعور في قطاع غزة عنه في الضفة الغربية. ويلاحظ أيضا أن هناك فروقا ذات دلالة بين المنطقتين في درجة الاستعداد للتضحية من أجل خدمة مكان السكن والجماعة الدينية والشعب الفلسطيني. ويزيد الاستعداد للتضحية من أجل خدمة هذه الجماعات في قطاع غزة عنه في الضفة الغربية. وبشكل عام يمكن القول: إن الهويات الوطنية والقومية والدينية والمحلية هي أقوى في قطاع غزة منها في الضفة الغربية. أما الهوية الحمائلية (أو العشائرية) فيبدو أنها لا تختلف جوهريا بين المنطقتين. وبالنسبة للهوية الحزبية فيبدو أنها أقوى قليلا في الضفة الغربية منها في قطاع غزة. وقد يعود ذلك إلى أن الأحزاب أكثر نشاطا في الضفة الغربية منها في قطاع غزة بسبب سيطرة السلطة الفلسطينية شبه الكاملة على القطاع وضعف سلطتها في الضفة.

العلاقة بين الهويات: تشير نتائج دراسات سابقة أجريت على الفلسطينيين داخل إسرائيل إلى أن الهوية الفلسطينية التي أخذت تنتعش بعد حرب حزيران عام 1967، وبشكل خاص منذ أوائل السبعينيات، قد تعارضت في البداية مع الهويات

التقليدية (الحمائلية والمحلية والدينية)، فالعرب التقليديون في تلك الفترة، أي الذين تعزز انتماؤهم إلى الأطر التقليدية، شعروا أقل من غيرهم بالانتماء إلى الشعب الفلسطيني (Mi'ari, 1986). ومع تعزز الهوية الفلسطينية في الثمانينيات، وبشكل خاص خلال الانتفاضة في الضفة الغربية وقطاع غزة، تلاشى تعارض هذه الهوية مع الهويات التقليدية. فالهوية الفلسطينية بين العرب داخل إسرائيل، التي كانت تقتصر في السبعينيات على العرب «العصريين» أو «التقدميين»، إذا صح استخدام مثل هذه التعبيرات، بدأت في الثمانينيات تنفذ إلى أوساط العرب التقليديين والمتدينين أيضا (محمود ميعاري، 1992: 53-54).

وتشير نتائج البحث الحالي إلى وجود ارتباطات طردية بين كل هويتين من الهويات الفلسطينية والعربية والحمائلية والمحلية والدينية (وتتراوح معاملات الارتباط بين 0.33 و0.62). فالهوية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة اليوم لا ترتبط طردياً فقط بالهوية العربية بل ترتبط طردياً أيضاً بالهويات التقليدية (الحمائلية والمحلية والدينية). وهذا يعني أن مع تعزز الهوية الوطنية تتعزز الهويات التقليدية، ومع تعزز الهويات التقليدية تتعزز الهوية الوطنية. ومع أن العلاقة بين الهويات، في الضفة الغربية وقطاع غزة لم تدرس إمبريقيا في أبحاث سابقة فإن لدينا انطباعا أن العلاقة الطردية بين الهوية الوطنية والهويات التقليدية قد نشأت (أو تعززت) في عهد السلطة الفلسطينية بسبب تشجيع هذه السلطة لتلك الهويات وبشكل خاص للهوية الحمائلية (أو العشائرية).

العلاقة بين الهوية والتوجه الديمقراطي: نتناول الآن العلاقة بين التوجه الديمقراطي، (الفعلي والمجرد) وكل واحدة من الهويات الآتية: الفلسطينية، والعربية، والدينية، والمحلية، والحمائلية (أو العشائرية)، والحزبية. ونستخدم في ذلك تحليل الانحدار المتعدد، والذي نفحص بوساطته العلاقة بين التوجه الديمقراطي والهويات المختلفة مع ضبط (أو منع تأثير) متغيرات أخرى تتعلق بالخلفية الاجتماعية للمبحوث. وجدير بالذكر أن طريقة التحليل هذه تفحص العلاقة بين كل متغير مستقل والمتغير التابع مع ضبط كل المتغيرات المستقلة الأخرى (انظر جدول 3).

جدول (3)
معاملات الانحدار المعياري المتعدد لهويات جماعية مختلفة
(standardized multiple regression coefficients) 1997[1]

المتغيرات المستقلة	المتغيرات التابعة					
	الهوية الحزبية	الهوية الفلسطينية	الهوية العربية	الهوية الدينية	الهوية المحلية	الهوية الحمائلية
النوع (ذكر=1، أنثى=0)	.017	-.111***	-.222***	-.137***	-.108**	-.119***
الديانة (مسلم = 1، مسيحي = 0)	-.009	.076	-.044	.073*	.010	.017
اللجوء (لاجئ = 1، غير لاجئ = 0)	.047	.105**	.017	.014	.004	.013
نوع الإقامة (عائد = 1، مقيم = 0)	-.028	.005	.034	.020	-.022	-.058
المنطقة (الضفة الغربية = 1، قطاع غزة = 0)	-.008	-.176***	-.191***	-.142***	-.157***	.024
مكان السكن (مقارنة بالمدينة)						
قرية	.087*	-.037	-.104**	-.056	-.238***	-.204***
مخيم	-.015	-.027	-.130***	-.035	-.105**	-.099**
وضع الأسرة الاقتصادي في عهد السلطة الفلسطينية (مقارنة بـ «الوضع بقي كما كان»)						
تحسن	.007	-.008	-.049	.001	.005	.029
ساء	-.008**	.062	-.024	-.014	-.021	-.066*
الاتجاه السياسي (مقارنة بفتح)						
إسلامي	-.107***	-.059*	-.035	.079**	-.002	-.058
يساري	.047	-.068*	-.042	-.099***	-.057	-.043
مستقل	-.134***	-.003	.010	.025	.000	-.027
العمر	-.142***	-.035	.018	-.079*	-.053	-.069
عدد سنوات الدراسة	-.044	-.101**	-.095*	-.066	-.103**	-.114**
دخل الأسرة الشهري	-.030	-.012	-.011	-.022	-.030	-.002

تابع جدول (3)

المتغيرات المستقلة	المتغيرات التابعة					
	الهوية الحزبية	الهوية الفلسطينية	الهوية العربية	الهوية الدينية	الهوية المحلية	الهوية الحمائلية
التدين	.001	.076*	.084**	.297***	.122***	.103***
التسييس	.224***	.168***	.-89*	.101***	.156***	.107**
مقاومة الاحتلال	.161***	.014	.043	-.045	.023	-.046
تأييد الديمقراطية المجردة	-.004	.178***	.018	-.003	.092**	.044
تأييد الديمقراطية الفعلية	-.051	-.114***	-.110***	-.076**	-.133***	-.083**
R^2	.135	.162	.142	.227	.167	.102
N	969	1014	1013	1012	1014	1010

(1) بالنسبة لكل هوية استثنيت الحالات التي لم تجب عن كل الأسئلة (Listwise deletion of missing data).

* العلاقة ذات دلالة إحصائية على مستوى P≤05 (أي أن احتمال أن تكون العلاقة مصادفة هو 05. أو أقل).

** العلاقة ذات دلالة إحصائية على مستوى P≤01 (أي أن احتمال أن تكون العلاقة صدفة هو 01. أو أقل).

*** العلاقة ذات دلالة إحصائية على مستوى P≤.001 (أي أن احتمال أن تكون العلاقة مصادفة هو 001. أو أقل).

يوضح جدول (3) أن التوجه الديمقراطي المجرد يرتبط طردياً بالهوية الفلسطينية والهوية المحلية، وأن التوجه الديمقراطي الفعلي يرتبط عكسيا بالهويات الفلسطينية والعربية والدينية والمحلية والحمائلية. وهذا يعني أنه مع ازدياد التوجه الديمقراطي المجرد، أي تأييد الديمقراطية بوصفها قيمةً أو مبدأ عاماً، تتعزز الهوية الفلسطينية والهوية المحلية، ومع ازدياد التوجه الديمقراطي الفعلي، كما ينعكس بمعارضة ممارسات غير ديمقراطية عينية، تضعف الهويات الفلسطينية والعربية والدينية والمحلية والحمائلية. كل ذلك بعد ضبط (أو منع تأثير) متغيرات الخلفية الاجتماعية مثل النوع الاجتماعي والديانة والتدين ومكان السكن ومستوى التعليم والدخل والاتجاه السياسي. أي أن النتيجة التي توصلنا إليها (ارتباط التوجه الديمقراطي المجرد طرديا بالهوية الفلسطينية والمحلية وارتباط التوجه الديمقراطي

الفعلي عكسيا مع كل الهويات ما عدا الهوية الحزبية) تنطبق على كل فئة من فئات المتغيرات المستقلة الأخرى (مثلا تنطبق على الذكور وعلى الإناث، وعلى المسلمين وعلى المسيحيين، وعلى اللاجئين وعلى غير اللاجئين... وهكذا).

ولتبسيط العلاقة بين التوجه الديمقراطي والهوية، يمكن القول: إن أصحاب الهوية الفلسطينية والمحلية يؤيدون الديمقراطية المجردة، أي الديمقراطية بوصفها قيمةً أو شعاراً. إنهم يؤيدون الديمقراطية شكليا أو بالاسم فقط. ذلك لأنهم لا يعارضون ممارسات غير ديمقراطية لو قامت (أو تقوم) بها السلطة الفلسطينية، مثل زيادة الرقابة على الصحف والتدخل في عمل المحاكم وتهميش دور المجلس التشريعي الفلسطيني. من ناحية أخرى يلاحظ أن الفلسطينيين ذوي الانتماء الضعيف إلى شعبهم وأمتهم وجماعتهم الدينية وحتى إلى مجتمعهم المحلي وعشيرتهم، يؤيدون الديمقراطية الفعلية أكثر من غيرهم. وقد يشير ذلك إلى أن مؤيدي الديمقراطية الفعلية هم، بشكل عام، أناس من دون هوية أو انتماء، أناس منسلخون عن مجتمعهم أو متمردون عليه ويطمحون إلى تغيير العلاقات البطركية وغير الديمقراطية، وربما مظاهر التخلف الأخرى السائدة فيه.

ارتباطات أخرى للهوية: بعد أن أوضحنا العلاقة بين التوجه الديمقراطي والهوية، نوضح فيما يلي أثر عدد من متغيرات الخلفية الاجتماعية على الهوية (انظر أيضا جدول 3):

النوع الاجتماعي: يستدل من جدول (3) أن الهويات الفلسطينية والعربية والدينية والمحلية والحمائلية أقوى لدى الإناث منها لدى الذكور، ويعني ذلك أن الإناث أكثر ارتباطا بجماعات الانتماء الإرثية من الذكور. وقد يعود ذلك إلى أن النساء أكثر محافظة على العادات والتقاليد وأقل انفتاحا على الثقافات الأخرى. من ناحية ثانية لا يختلف الذكور والإناث في هويتهم الحزبية.

الديانة: يبدو أن الهوية الدينية أقوى لدى المسلمين منها لدى المسيحيين، وقد يعود ذلك إلى تداخل العروبة والإسلام في أذهان كثير من الناس من ناحية، وإلى تعزز الحركة الإسلامية في المجتمع الفلسطيني من ناحية ثانية. أما بالنسبة للهويات الأخرى فلا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المسلمين والمسيحيين.

اللجوء: تشير النتائج أيضا إلى أن الهوية الفلسطينية أقوى لدى اللاجئين منها

لدى غير اللاجئين. فالتشريد، كما يبدو، يعزز الهوية الوطنية للشخص. من ناحية ثانية لا يختلف اللاجئون وغير اللاجئين في هوياتهم الأخرى.

المنطقة الجغرافية: يؤكد جدول (3) أن الهويات الفلسطينية والعربية والدينية والمحلية أقوى في قطاع غزة منها في الضفة الغربية. ومن الجدير ذكره أن هذه الهويات أقوى في قطاع غزة حتى بعد تثبيت (أو منع تأثير) المتغيرات المستقلة الأخرى. أما تعزز الهويات الإرثية، باستثناء الهوية الحمائلية، في قطاع غزة أكثر من الضفة الغربية فقد يعود إلى أن سكان القطاع أكثر تمسكا بالثقافة العربية والإسلامية وأقل انفتاحا على الثقافات الأخرى.

مكان السكن: وبالنسبة لمكان السكن فقد وجد أن الهويات العربية والمحلية والحمائلية أقوى لدى سكان المدن منها لدى سكان القرى والمخيمات. وفي حين أن تعزز الهوية العربية في المدن متوقع، بسبب اتساع آفاق سكان المدن وانفتاحهم أكثر من غيرهم على العالم العربي، فإن تعزز الهويتين المحلية والحمائلية في المدن أكثر من القرى والمخيمات هو نتيجة غير متوقعة. وقد يعود ذلك إلى كبر حجم المدن والحمائل فيها وإلى تشجيع السلطة الفلسطينية، الموجودة في المدن فقط، للروابط الاجتماعية التقليدية وبشكل خاص العشائرية. من ناحية أخرى لا يختلف سكان المدن عن سكان القرى والمخيمات في هويتهم الفلسطينية والدينية، لكن يلاحظ أن الهوية الحزبية لدى سكان القرى أقوى منها لدى سكان المدن والمخيمات، وقد يعود ذلك إلى تعزز العلاقات الشخصية (القرابة والجيران والمعارف) في القرى وانتشار الانتماء الحزبي من خلال تلك العلاقات.

وضع الأسرة الاقتصادي في عهد السلطة الفلسطينية: يبدو أن الهويتين الحمائلية والحزبية تضعفان لدى المبحوثين الذين ساء وضع أسرهم الاقتصادي في عهد السلطة الفلسطينية. وهذا يعني أن المبحوثين غير الحمائليين (مثل أبناء العائلات الصغيرة) وغير الحزبيين (أو المستقلين) قد ساء وضع أسرهم الاقتصادي، ربما بسبب عدم استيعابهم وظيفيا في مؤسسات السلطة الفلسطينية. أما الحمائليون (وبشكل خاص أبناء الحمائل الكبيرة) والحزبيون (وبشكل خاص أعضاء «فتح» وهو حزب السلطة) فلم يتضرر، وربما تحسن وضع أسرهم الاقتصادي بسبب الوظائف وفرص العمل التي وفرتها لهم السلطة الفلسطينية، ذلك لأن التوظف في مؤسسات هذه السلطة يعتمد كثيرا على الوساطة والمحسوبية والفئوية.

الاتجاه السياسي: تشير النتائج، وكما هو متوقع، إلى أن الهوية الفلسطينية أقوى لدى مؤيدي فتح منها لدى الإسلاميين (مؤيدي حماس والجهاد الإسلامي) واليساريين (مؤيدي الجبهتين الشعبية والديمقراطية، وحزب الشعب، وفدا). أما الهوية الدينية فإنها، وكما هو متوقع أيضا، أقوى لدى الإسلاميين منها لدى فتح، ولدى فتح أقوى منها لدى اليساريين. وبالنسبة للهوية الحزبية، فتشير النتائج إلى أنها أقوى لدى مؤيدي فتح، وهو حزب السلطة، ولدى اليساريين أيضا، منها لدى الإسلاميين والمستقلين.

العمر: ترتبط الهويتان الدينية والحزبية عكسيا مع عمر الشخص، فالانتماء إلى الجماعة الدينية وإلى حزب سياسي أقوى لدى الشباب منه لدى المتقدمين في السن. وقد يعود تعزز الهوية الدينية لدى الشباب إلى أن الجزء الأكبر من مؤيدي الحركة الإسلامية، التي تركز على الهوية الدينية، هم من الشباب أيضا. أما تعزز الهوية الحزبية لدى الشباب فقد يعود إلى أن الشباب، بشكل عام، أكثر نشاطا وأكثر عقائدية من غيرهم.

مستوى التعليم: ويستدل من النتائج أنه مع ارتفاع مستوى تعليم الشخص تضعف هوياته الفلسطينية والعربية والمحلية والحمائلية وربما الدينية (العلاقة مع الهوية الدينية ذات دلالة إحصائية عند مستوى 08.). وقد يعود ذلك إلى أن «المتعلمين» أقل تمسكا بالثقافة والعادات العربية بسبب انفتاحهم على العالم وعلى الثقافات الأخرى.

التدين: ويستدل أيضا أنه مع زيادة تدين الفلسطيني تتعزز كل هوياته الإرثية: الفلسطينية والعربية والدينية والمحلية والحمائلية، وذلك بعد تثبيت كل المتغيرات المستقلة بما فيها الاتجاه السياسي. وهذا يعني أن الهويات المختلفة، بما فيها الوطنية، تتعزز مع زيادة التدين لدى مؤيدي كل اتجاه سياسي (فتح، والإسلامي، واليسار، والمستقلين). وقد يعود ذلك إلى أن المتدينين أكثر محافظة على العادات والتقاليد وأقل انفتاحا على العالم وعلى الثقافات الأخرى.

التسيس: يبدو أن هنالك ارتباطا طرديا بين تسيس المبحوث وتعزز هوياته المختلفة (الفلسطينية والعربية والدينية والمحلية والحمائلية والحزبية). فالمسيسون أكثر انتماء إلى دوائرهم المختلفة من غير المسيسين. ذلك لأن المسيسين يهتمون، بطبيعة الحال، بالقضايا السياسية التي تواجهها جماعاتهم الانتمائية.

مقاومة الاحتلال: ترتبط مقاومة الاحتلال طرديا بالهوية الحزبية. فمقاومو الاحتلال أكثر انتماء إلى أحزاب أو فصائل سياسية من غيرهم. وبكلمات أخرى يمكن القول إنه مع تعزز الانتماء الحزبي تزيد مقاومة الاحتلال. من ناحية أخرى لا ترتبط مقاومة الاحتلال، وعلى عكس المتوقع، بالهويات الجماعية الأخرى، بما فيها الهوية الفلسطينية.

الخلاصة

تناولنا في هذا البحث الهوية الجماعية للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة وعلاقتها بتوجهاتهم نحو الديمقراطية السياسية وبعدد من متغيرات الخلفية الاجتماعية. وأظهرت نتائج البحث أن الهوية الوطنية الفلسطينية هي أقوى الهويات. فشعور الانتماء الأقوى هو الشعور الفلسطيني، والاستعداد الأكبر للتضحية (بالجهد والمال والوقت) هو من أجل خدمة الشعب الفلسطيني. وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة سابقة تم التوصل إليها في بحث أجري عام 1994 على عينة ممثلة لطلبة جامعة بيرزيت (محمود ميعاري، 1998). وهكذا فإن الهوية الفلسطينية، التي بقيت ضعيفة في العقدين الأولين اللذين أعقبا «نكبة» عام 1948 وأخذت تنتعش بعد احتلال إسرائيل لكل أراضي فلسطين في حرب حزيران عام 1967، أصبحت الهوية المسيطرة في العقدين الأخيرين. والانتفاضة الفلسطينية التي نشبت في شهر ديسمبر (كانون الأول) عام 1987 واستمرت بضع سنوات، تدعم أيضا هذه النتيجة.

وتشير النتائج أيضا إلى أن الهويات الإرثية الأخرى (العربية والدينية والمحلية والحمائلية) هي أيضا قوية. فأغلبية كبيرة من المبحوثين يشعرون بالانتماء إلى الأمة العربية والجماعة الدينية (الإسلامية أو المسيحية) والمجتمع المحلي (أو مكان السكن) والحمولة (أو العشيرة)، وأغلبية واضحة أيضا مستعدون للتضحية من أجل خدمة جماعات الانتماء هذه. ويتضح أن الهويات الإرثية أقوى بكثير من الهوية الحزبية الطوعية. فأقلية فقط من المبحوثين يشعرون بالانتماء إلى فصيل أو حزب سياسي، وأقلية أخرى فقط مستعدون للتضحية من أجل خدمة ذلك الفصيل أو الحزب. ويبدو أن تهميش السلطة الفلسطينية لدور الأحزاب في عملية السلام مع إسرائيل، بالإضافة إلى تراجع الأحزاب الماركسية والاشتراكية عالميا في العقد الأخير، قد أسهم في إضعاف الأحزاب والهوية الحزبية في فلسطين.

وتشير النتائج إلى أن الهويات الإرثية، أي العربية والفلسطينية والدينية والمحلية والحمائلية، ترتبط طردياً فيما بينها. فتعزز إحدى هذه الهويات يرافق بتعزز الهويات الأخرى، وتراجعها يرافق بتراجع الأخريات. وما يلفت الانتباه هنا هو ارتباط الهوية الوطنية الفلسطينية طردياً بالهويات التقليدية، أي الدينية والمحلية والحمائلية. وهذا يعني أن مع تعزز الهوية الفلسطينية تتعزز الهويات التقليدية، ومع تعزز الهويات التقليدية تتعزز الهوية الفلسطينية. وتتعارض هذه النتيجة مع نتيجة بحث سابق أجري في أواسط السبعينيات على عينة ممثلة لخريجي الجامعات الفلسطينيين داخل إسرائيل، والذي أظهر أن الهويات التقليدية ترتبط عكسيا بالهوية الفلسطينية (Mi'ari, 1986). وقد يعود هذا التحول أو الانقلاب في العلاقة بين الهوية الفلسطينية والهويات التقليدية إلى أن الهوية الفلسطينية في السبعينيات كانت هوية ناشئة وكانت تقتصر على أوساط العرب «العصريين» أو «التقدميين» أو «العلمانيين»، إذا أجيز استخدام مثل هذه التعبيرات. وفي العقدين الأخيرين تعززت الهوية الفلسطينية وأخذت تنفذ إلى أوساط العرب «التقليديين» و«المحافظين» و«المتدينين»، فتلاشى تعارضها مع الهويات التقليدية. ويبدو أن تشجيع السلطة الفلسطينية في السنوات الأخيرة للهويات والانتماءات التقليدية (وبشكل خاص العشائرية) قد عزز العلاقة الطردية بين الهوية الفلسطينية والهويات التقليدية.

وتناولنا في هذا البحث أيضا اتجاهات الجمهور الفلسطيني نحو الديمقراطية، وأظهرت النتائج أن الفلسطينيين يتحلون بتوجهات ديمقراطية مجردة، تتمثل في تأييد عدد من القيم والمبادئ الديمقراطية (مثل حرية الرأي وحرية الصحافة والبرلمان المنتخب والانتخابات الدورية)، ويتحلون بتوجهات ديمقراطية فعلية، تتمثل في معارضة ممارسات عينية غير ديمقراطية (مثل استمرار الوزراء في عملهم على الرغم من معارضة المجلس التشريعي الفلسطيني، وتدخل السلطة الفلسطينية في عمل المحاكم لمنع إصدار قرار يدين موظفاً حكومياً كبيراً، وتشديد السلطة رقابتها على الصحف لمنع نشر وجهات نظر معارضة). وإلى جانب تأييدهم الواضح لعدد من عناصر الديمقراطية، فإن المبحوثين يتحفظون على عناصر أخرى، وبشكل خاص على التعددية الحزبية وانتخابات الرئاسة إذا خسرها ياسر عرفات. وهذا يعني أن الثقافة السياسية الشعبية في فلسطين ليست ديمقراطية بشكل تام، ولكنها أيضا ليست تسلطية، وإنما هي بين هذا وذاك. وحيث إن المبحوثين يؤيدون

بوضوح أغلب عناصر الديمقراطية التي تمت دراستها وينقسمون (تقريبا بالتساوي) بين مؤيد وغير مؤيد (أو متحفظ) على بعض هذه العناصر، فيبدو أن الثقافة السياسية الشعبية في فلسطين هي أقرب إلى النموذج الديمقراطي. وهذا يعزز لدينا التفاؤل بإمكانية التحول الديمقراطي في فلسطين.

وتشير النتائج إلى أن التوجه الديمقراطي المجرد يرتبط طرديا مع الهوية الفلسطينية والهوية المحلية. وهذا يعني أنه مع تعزز التوجه الديمقراطي المجرد، أي تأييد الديمقراطية بوصفها قيمةً أو مبدأً عاماً، تتعزز الهوية الفلسطينية والهوية المحلية، ومع تعزز الهوية الفلسطينية والهوية المحلية يتعزز التوجه الديمقراطي المجرد. من ناحية أخرى يرتبط التوجه الديمقراطي الفعلي عكسيا بكل الهويات الإرثية (الفلسطينية والعربية والدينية والمحلية والحمائلية). أي أنه مع تعزز التوجه الديمقراطي الفعلي، المتمثل في معارضة ممارسات غير ديمقراطية عينية، تتراجع كل الهويات الإرثية، ومع تراجع هذه الهويات يتعزز التوجه الديمقراطي الفعلي. وتنفي هذه النتيجة الفرض الذي ينص على ارتباط التوجه الديمقراطي طرديا بالهويتين الوطنية والقومية وعكسيا مع الهويات التقليدية (الدينية والمحلية والحمائلية). فيبدو أن «الوطنيين» (أي الذين يشددون على هويتهم الوطنية الفلسطينية) يؤيدون الديمقراطية شعارا أو شكلا أو قولا فقط، لأنهم في الواقع يؤيدون ممارسات غير ديمقراطية لو قامت (أو تقوم) بها السلطة الفلسطينية. وتشير النتائج أيضا إلى أن مؤيدي الديمقراطية الفعلية هم، بشكل عام، أناس هوياتهم الإرثية (الوطنية والقومية والدينية والمحلية والحمائلية) ضعيفة. وقد يعني ذلك أن الديمقراطيين الحقيقيين هم أناس غير متقبلين لوسطهم الاجتماعي، أو منسلخون عنه، أو متمردون عليه، ويرغبون في تغيير العلاقات البطركية وغير الديمقراطية، ومظاهر التخلف الأخرى السائدة فيه.

وكما أن التوجه الديمقراطي الفعلي يرتبط عكسيا بكل الهويات الإرثية (الفلسطينية والعربية والدينية والمحلية والحمائلية)، فهنالك متغيرات أخرى مثل: (الجنس، والمنطقة، والتدين، والتسيس، ومستوى التعليم) ترتبط مع كل هذه الهويات. فقد أوضح تحليل الانحدار أن الهويات الإرثية أقوى لدى الإناث منها لدى الذكور، وأقوى لدى سكان قطاع غزة منها لدى سكان الضفة الغربية (باستثناء الهوية الحمائلية المتشابهة في المنطقتين). وقد يعود ذلك إلى أن التمسك بالثقافة (أي العادات والتقاليد) العربية والإسلامية أقوى، بشكل عام، لدى النساء ولدى أهل

القطاع. وأوضح التحليل أيضا أن تدين الشخص وتسيسه يرتبطان طرديا بالهويات الإرثية. فتتعزز هذه الهويات لدى المتدينين ولدى المسيسين أيضا. من ناحية أخرى يرتبط مستوى تعليم الشخص عكسياً بالهويات الإرثية (مع أن ارتباطه بالهوية الدينية ليس ذا دلالة إحصائية). وهذا يعني أنه مع ارتفاع مستوى تعليم الشخص تضعف هوياته الإرثية. وباختصار يمكن القول إن التضامن الاجتماعي، أي التضامن مع جماعات الانتماء الأخرى، يزيد أكثر لدى الإناث ولدى سكان قطاع غزة ولدى المتدينين ولدى المسيسين ولدى الأقل تعليما. وقد يعود ذلك إلى أن جميع هؤلاء أكثر محافظة من غيرهم على الثقافة العربية والإسلامية وأقل انفتاحا على الثقافات الأخرى.

وتشير النتائج إلى أن عددا من المتغيرات مثل: (الديانة، واللجوء، ومكان السكن، والاتجاه السياسي، والعمر) ترتبط ببعض الهويات الإرثية. فالديانة ترتبط بالهوية الدينية، ويبدو أن هذه الهوية أقوى لدى المسلمين منها لدى المسيحيين. وقد يعود ذلك إلى تداخل العروبة والإسلام في أذهان كثير من الناس، من ناحية، وإلى تعزز الحركة الإسلامية في المجتمع الفلسطيني من ناحية أخرى. ويؤثر اللجوء على الهوية الفلسطينية، فتتعزز هذه الهوية أكثر لدى اللاجئين منها لدى غير اللاجئين. وقد يعود ذلك إلى تشرد اللاجئين ومعاناتهم في التجمعات الفلسطينية المختلفة. ويؤثر مكان السكن على الهويات العربية والمحلية والحمائلية. فتتعزز هذه الهويات أكثر لدى سكان المدن منها لدى سكان القرى والمخيمات. وقد يعود تعزز الهويتين المحلية والحمائلية في المدن إلى كبر حجم المدن والحمائل فيها وإلى تشجيع السلطة الفلسطينية، الموجودة في المدن، للروابط الاجتماعية التقليدية وبشكل خاص العشائرية. وللاتجاه السياسي أثر في الهويتين الفلسطينية والدينية. فالهوية الفلسطينية أقوى لدى مؤيدي فتح منها لدى الإسلاميين واليساريين. أما الهوية الدينية، وكما هو متوقع، فإنها أقوى لدى الإسلاميين، يليهم مؤيدو فتح والمستقلون، وتضعف هذه الهوية لدى اليساريين. ويرتبط العمر عكسيا بالهوية الدينية، فتضعف هذه الهوية مع تقدم العمر. وقد يعود ذلك إلى أن الجزء الأكبر من مؤيدي الحركة الإسلامية هم من الشباب.

وبعد أن أوضحنا أهم النتائج المتعلقة بالهويات الإرثية وارتباطاتها، نجمل الآن أهم النتائج المتعلقة بالهوية الحزبية. فقد أوضحت النتائج أن الهوية الحزبية، وهي هوية طوعية، أضعف بكثير من الهويات الإرثية. ذلك لأن أقلية

فقط من المبحوثين يشعرون بالانتماء إلى فصيل أو حزب سياسي أو مستعدون للتضحية من أجل خدمة ذلك الفصيل أو الحزب. ويبدو أن تراجع الأحزاب الاشتراكية، تنظيميا وأيديولوجيا، في العالم وتهميش دور الأحزاب في العملية السلمية مع إسرائيل، بالإضافة إلى أن العضوية الحزبية هي طوعية وليست إرثية، تفسر هذه النتيجة. ومن ناحية أخرى ترتبط الهوية الحزبية طرديا بالهويات الإرثية باستثناء الهوية الدينية. وهذا يعني أنه مع تعزز الانتماء إلى حزب معين تتعزز الانتماءات الفلسطينية والعربية والمحلية والحمائلية ومع تراجعه تتراجع تلك الانتماءات. وتتأثر الهوية الحزبية بعدد من المتغيرات الأخرى وهي: مكان السكن، ووضع الأسرة الاقتصادي في عهد السلطة الفلسطينية، والاتجاه السياسي، والعمر، والتسيس ومقاومة الاحتلال. فقد أظهر التحليل أن الهوية الحزبية أقوى لدى سكان القرى منها لدى سكان المدن والمخيمات. وقد يعود ذلك إلى تعزز العلاقات الشخصية مثل: (القرابة والجيران والمعارف) في القرى وانتشار الانتماء الحزبي من خلال تلك العلاقات. وتتعزز الهوية الحزبية مع زيادة التسيس ومقاومة الاحتلال. ويعني ذلك بطبيعة الحال أن المنتمين إلى أحزاب أكثر تسيسا وأكثر مقاومة للاحتلال من غيرهم. من ناحية أخرى تضعف الهوية الحزبية لدى المبحوثين الذين ساء وضع أسرهم الاقتصادي في عهد السلطة الفلسطينية، ربما بسبب اهتمام هؤلاء الأكبر بتسيير أمورهم المعيشية وتحسين أوضاعهم الاقتصادية. وتضعف الهوية الحزبية لدى الإسلاميين والمستقلين وتتعزز لدى مؤيدي فتح، وهو حزب السلطة، والأحزاب اليسارية. وتضعف الهوية الحزبية أيضا مع تقدم العمر، ربما بسبب معايشة المتقدمين في العمر للتقلبات الحزبية وخيبة أملهم في الأحزاب.

المصادر

جميل هلال (1997). قراءة في مسح لتوجهات الجمهور الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة تجاه نظام الحكم. في: **دراسات تحليلية للتوجهات السياسية والاجتماعية في فلسطين**. تحرير نادر سعيد، وريما حمامي. نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية.

جميل هلال (1998). **النظام السياسي الفلسطيني بعد اوسلو**. رام الله: مواطن.

روزماري صايغ (1983). الفلاحون الفلسطينيون من الاقتلاع إلى الثورة. ترجمة خالد عايد. القدس: وكالة أبو عرفة للصحافة والنشر، الطبعة الثانية.

زياد أبو عمرو (1987). أصول الحركات السياسية في قطاع غزة. عكا: دار الأسوار.

لوري براند (1991). الفلسطينيون في العالم العربي. بيروت: معهد الدراسات الفلسطينية.

محمد عابد الجابري (1994). الديمقراطية وحقوق الإنسان. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

محمود ميعاري (1986). تطور الهوية السياسية للفلسطينيين في إسرائيل. مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 14 (1) ربيع، 215-233.

محمود ميعاري (1992). هوية الفلسطينيين في إسرائيل: هل هي فلسطينية – إسرائيلية؟ مجلة الدراسات الفلسطينية، (15) ربيع، 40-60.

مركز القدس للإعلام والاتصال (1995). نتائج استطلاع حول رأي الفلسطينيين بالديمقراطية. القدس.

موسى البديري (1995). الفلسطينيون بين الهوية القومية والهوية الدينية. مجلة الدراسات الفلسطينية، (21) شتاء، 3-27.

Coleman, J.S (1976). Tradition and nationalism in tropical Africa. in M. Kilson (Ed.) *New states in the modern world.* Cambridge: Harvard University Press.

Diamond, L. (Ed.) (1994). *Political culture and democracy in developing countries.* Boulder Colorado: Lynne Riener.

Diamond, L.; Linz J. & Lipset, (1995). Introduction: what makes for democracy. in L. Diamond, J. Linz & S. Lipset (Eds.) *Politics in developing countries, Boulder, Colorado: Lynne Reinner,* Second Edition.

Eisenstadt, S.N. (1966). *Modernization: Protest and change.* Englewood Cliffs: Prentice Hall.

Geertz, C. (1963). The integrative revolution. in C. Geertz (Ed.) *Old societies and new states.* New York: Free Press.

Hanf, T. & Sabella, B. (1996). *A date with democracy.* Freiburg: Arnold Bergstraesser.

Lipset, S. M. (1994). The social requisites of democracy revised. *American Sociological Review,* 59 (February), 1-22.

Lipset, S. M. (1959). Some social requisites of democracy. *American Political Science Review,* (March), 69-105.

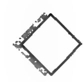
Mi'ari, M. (1998). Self-identity and readiness for interethnic contact among young Palestinians in the West Bank. *Canadian Journal of Sociology,* 23 (1), 47-70.

Porat, Y. (1975). The Palestinian-Arab national movement. In M. Curtis (Ed.) *The Palestinians.* New Brunswick, New Jersey: Transaction Books.

Rouhana, N. (1984). *The Arabs in Israel: Psychological, political and social determinants of collective identity*. Ph.D. Dissertation, Detroit. Michigan: Wayne State University.

Smooha, S. (1989). The Arab minority in Israel: Radicalization or politicization? *Studies in Contemporary Jewry 5.*

Smooha, S. (1990). Minority status in an ethnic democracy: The status of the Arab minority in Israel. *Ethnic and Racial Studies*, 13 (3), 389-413.



الكويت ومعضلة التنمية

طارق عبدالله*

ملخص: يهدف هذا البحث إلى إلقاء الضوء على النقاش الدائر حول المشكلات التي تعترض الكويت والسبل الكفيلة بتجاوزها عبر سياسات الإصلاح المبشر بها رسميا. ويهتم البحث بالدرجة الأولى بتحديد الخلفيات التي أدت إلى الحالة الراهنة مع إشارة إلى الدور والحجم الحقيقي للعدوان العراقي في هذا. ويرى البحث أنّ فهم جذور ما يحصل اليوم في الكويت يمر عبر تحليل عميق وبياني للسياسات التنموية التي اتبعت منذ الستينيات والتي انتهت إلى تضييق الخناق على الكويت استراتيجيا، وذلك بتركيز الثقل الاقتصادي على استعمال «ريعي» لقطاع النفط مع استبعاد لإمكاناته الإنتاجية والتكاملية الشاملة مع الأقطار الخليجية المجاورة والعربية عموماً. ويخلص البحث إلى تكثيف الجهود حول نظرة استراتيجية بعيدة تجعل من محاولة الكويت الخروج بسياسة إصلاحية نموذجاً يحتذى ومدخلا لتعاون خليجي – خليجي، وعربي – عربي أكثر تكاملا وكفاءة.

مصطلحات أساسية: الكويت، الاستراتيجيا الاقتصادية، التنمية، التكامل، الخصخصة، التعاون.

مدخل

على الرغم من مرور أكثر من تسع سنوات على عدوان العراق على الكويت فإنّ تفاعلات الحدث ما تزال تتصدّر اهتمامات المسؤولين السياسيين ووسائل الإعلام إقليميا وعالميا. وما يزال حديث الشارع العربي والخليجي مرتبطاً بشكل مباشر بحركة المد والجزر بين العراق وجارته الكويت من ناحية ومقتضيات الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة من ناحية أخرى. فالقضية المثارة من أخطر ما واجهه العرب منذ الاستيطان الصهيوني في فلسطين، حيث فجرّ غزو العراق للكويت العلاقات العربية – العربية بشكل لم يسبق له مثيل وأحْدَثَ وضعا سياسيا جديدا لا يقف عند حدود تأزم علاقة ثنائية بين دولتين عربيتين – فهذا الأمر كثيرا ما يحدث داخل

---

* مدرس (Assistant Prof.)، خبير في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الكويت.

العالم العربي — بل دخل مرحلة التدويل، حيث انتهى إلى تركيبة جديدة من التحالفات غاب فيها الموقف العربي الموحّد وعمّقت الشروخ والانقسامات. وبحكم تشابك المصالح وترابط القضايا التي تختزنها المنطقة الخليجية والعربية بشكل خاص، فإنّ كثيراً من الملفات السياسية الأخرى صعدت إلى السطح بشكل مواز وحاولت أن تستقطب الاهتمام في ظل الحدث ومخلفاته أو على الأقل استغلال الاهتمام الدولي بالمنطقة لإعادة الحرارة إلى الملفات الراكدة والمتعثرة وفي مقدّمتها الصراع العربي الإسرائيلي ممثلا في تتابعات مسار المفاوضات بين منظمة التحرير الفلسطينية والكيان الإسرائيلي وتقويم دور الرعاية الأمريكية في ضوء التعامل الدولي — والأمريكي تحديدا — مع الملف العراقي وما فرضته من مواقف عربية رسميا وشعبيا. ولا شك أنّ هذه الجوانب وغيرها من الملفات السياسية محورت منذ أغسطس 1990 بشكل غالب التفكير حول حدث الغزو وآثاره المحلية والدولية.

غير أنّ السنوات التي مرت حملت معها أيضاً جملة من التساؤلات الأخرى المرتبطة بالخطط الاجتماعية والاقتصادية الخليجية عموماً والكويتية تحديدا والتي طالما جمّدت تحت مظلات متعددة في زحمة الأحداث اليومية وعوائد البترول المرتفعة والاستقرار السياسي والعلاقات شبه الطبيعية مع دول الجوار التي ميّزت المرحلة التي سبقت أغسطس 1991. وإن لم تحظ هذه التساؤلات بالاهتمام نفسه الذي حفّ بالمواقف والقرارات السياسية فإنها استطاعت أن تستغل التأثيرات المختلفة للغزو وتكشف القناع تدريجيا — بعيدا عن الاعتبارات السياسية الآنية — على جملة من القضايا في مقدّمتها الاستراتيجيات التنموية في بلدان الخليج عموماً منذ الطفرة النفطية والإمكانات المتاحة حاليا ومستقبليا للوصول إلى تنمية شاملة ومستديمة. لهذا يبقى التساؤل المطروح والملحّ متجهاً إلى تحديد آليات فهم ما يحصل حاليا في الكويت. هل يمكن للغزو العراقي أن يفسّر كلّ ما يحدث؟ وفي حالة الجواب بالنفي أين تكمن الجذور الأم للإشكاليات التي تواجهها الكويت في الفترة الحالية؟

الغزو ودولة الرفاه

مثّلت الكويت منذ نهاية الستينيات وبخاصة مع بداية الطفرة النفطية مثالا تفرّد على باقي الدول الخليجية بكثير من الخصائص الإيجابية التي خرجت عن التصوّر التقليدي للتنمية؛ واستطاعت أن تتجه إلى القيام بمحاولات ثرية فيما يخص بناء الكويت بوصفه مشروعاً أكثر منه بنية تحتية «آخر موضة». في هذا التوجه شهدت

الساحة السياسية الكويتية أول تجربة للمشاركة الشعبية في الخليج عبر إنشاء مجلس الأمة. كما أثمر الدعم الرسمي للجانب الاكاديمي والعلمي إلى قيام تجربة ثقافية تمتاز بالجرأة والعمق، فتعددت الدوريات الجادة ووصلت إلى جميع أرجاء الوطن العربي، وتجاوزت نوعيّة المجلات المصقولة التي عمّت الخليج إبّان الطفرة النفطية. ومن ناحية أخرى أنشئت الجمعيات التعاونية الاستهلاكية على أساس تضامني تكافلي يسعى إلى إذكاء روح التعاون وإشراك القوى الشعبية في بناء الاقتصاد. ولئن عُدَّتْ هذه الأمثلة وغيرها مؤشرات مهمة على قيام تجارب اجتماعية جادة وواعدة، فإنها لم تكن كافية لكي تؤسس لنموذج تنموي يستفيد من إيرادات النفط بشكل يتجاوز استهلاكه في البنية التحتية والخدمات. لهذا تحللت هذه المحاولات أو تهمّشت في أحسن الأحوال تحت ثقل القطاع النفطي وما فرضه من تسيير محدد للسياسات العامة للدولة التي لم تستطع استغلال التجارب التي رعتها بالحد والنوعية اللازمين. لقد صنع التطور المفاجىء للإيرادات النفطية عقلية استهلاكية أزاحت عقلية الإبداع التي ميزت كويت الستينيات وبداية السبعينيات وجاءت السياسات الحكومية مواكبة لهذا التطور بل مشجعة له في كثير من الأحيان.

لقد أخذت الحكومة على عاتقها تسيير القطاع الاقتصادي المهيمن بقصد إعادة توزيع الدخل وتثبيت نموذج الرفاهية طموحاً رسمياً. وليس غريبا أن يؤثر هذا التوجه على كل القرارات والسياسات لتصبح التنمية في الكويت مرتهنة بما يفرضه القطاع النفطي من محددات وما ينتهي إليه من آثار سلبية كانت أو إيجابية. لقد وَحّدَ النفط السياسات الكلية للدولة وجعلها تسير منه وإليه. وعن طريق النفط كذلك تسارعت وتيرة ضغط الاقتصاد في المجتمع الكويتي. فالتطور الهائل لهذا القطاع – مقارنة بهيكلة الستينيات – أفرز عملية جرٍّ لباقي القطاعات الاجتماعية على الوتيرة نفسها، وفرض من ثم على المجتمع الكويتي نمط معيشة لم يكن في حقيقة الأمر ثمرة تجربة داخلية بل جاء نتيجة قوة وهيمنة قطاع اقتصادي يتحدد في حد ذاته بآليات ومعادلات خارجية[1]. ولعل أخطر ما جابهته الكويت في خضم التحولات الاجتماعية التي رافقت الطفرة النفطية تمثل في الانفصام التام بين الجهد والدخل، حيث أدت سياسة إعادة توزيع الإيرادات النفطية إلى رفع المستوى المادي للمواطن الكويتي بشكل غير مسبوق. غير أنّ ارتفاع الدخول وتراكم الثروات لم يكن نتيجة عمليّة اقتصادية وصيرورة إنتاجية بل جاء في أغلبه على شكل كسبٍ ريعي منفصل عن الدورة الاقتصادية الحقيقية، الشيء الذي أحدث تغييرات أساسية داخل التركيبة

الاجتماعية الكويتية من حيث صعود أنماط سلوكية استهلاكية مرتبطة مباشرة بما تمليه الأحجام العالية للدخول والإيرادات من نوعية معيشية من ناحية، وبمصدر هذه الإيرادات بوصفه منطلقاً لعلاقة هيكلية مع أنماط اجتماعية خارجية تؤثر في الداخل المحلي بطرق شتى من ناحية أخرى.

مع نهاية الثمانينيات انتهت الكويت إلى حدود ما وصل إليه «النموذج الخليجي للتنمية» بما يعنيه من وضع لجتماعي يتسم بغلبة القطاع العام على النشاط الاقتصادي الأساسي، وبتكفل الدولة بالمحافظة على المستوى المادي المرتفع للأفراد، واستشراء نمط استهلاكي يوازي كميا ما تستهلكه بعض البلدان المصنعة. وبهذا وجدت الكويت نفسها تواجه الأعراض نفسها التي خلفتها الطفرة النفطية وتستقر تدريجيا حول نمط تنموي ينمو مع النفط ويتأثر به. غير أن هذه التبعية «النفطية» تخفي تبعية مزدوجة، حيث لا يقتصر النموذج على محورة حركية المجتمع حول قطاع واحد (النفط) بل كذلك من حيث تشكل كامل الدورة الاقتصادية بمقتضيات هذا القطاع عبر آليات التحكم الخارجي التي تمتلكها الشركات الكبرى في إدارة المحروقات وتسويقها عالميا. يكمن العيب الكبير لهذا النموذج في هشاشته الاقتصادية، حيث يعتمد على استقرار سياسي شبه تام بما يعنيه هذا من توصل إلى التحكم في معادلات غاية في التعقيد والصعوبة وسط ظروف إقليمية وعالمية غير مستقرة. على ضوء هذه العناصر لم يكن لهذا النموذج أن يستمر بالشكل الذي تم في عقدي الستينيات والسبعينيات، وكان لزاما أن تؤثر المحددات الخارجية – بالدرجة الأولى – في الأوضاع شبه المستقرة لبلدان الخليج. ويمكن القول بأن تغيير هذه الأوضاع جاء نتيجة غير مباشرة لتفجيرين، حصل الأول بعد عقدين من بدايات التخطيط التنموي وتلاه التفجير الثاني بعد عقد آخر تقريبا.

لقد اندلعت حرب الخليج الأولى بعد أن هاجم العراق جارته إيران وأقدم من ثم على صراع استمر سنوات كثيرة وانتهى بنتائج مدمرة خالها البعض أنها مقصورة على إيران بحكم الوضع العالمي والإقليمي المساند حينئذ للعراق والمتخوف من النتائج السياسية لخطاب الجيل الأول للقيادات الإيرانية الذي تركز في قسم كبير منه حول شعارات استمرار الثورة وتصديرها. لقد انتهت هذه الحرب عسكريا دون نتيجة تذكر، في حين خلفت على المستوى الاجتماعي مئات الآلاف من القتلى وإهداراً لثروات كبيرة في الوقت نفسه الذي صعدت من الطلب المتزايد على ما تنتجه مصانع السلاح الأمريكية والغربية. اقتصاديا تزامنت الحرب وسنواتها

الثماني مع أول فترة انكماش اقتصادي تشهدها المنطقة منذ عقدين. حيث لم تنجح – حسبما تفترضه الرؤى التقليدية للسياسة الدولية إلى دفع سعر النفط إلى الحدود التي وصلها في عام 1973[2] – بل على العكس أسهمت في ابتعاد الاستثمارات الأجنبية مع تقلص للمبادلات التجارية وسيادة عدم الاستقرار السياسي.

أما من ناحية الاستراتيجية العراقية فلم تكن الحرب مع إيران إلا صورة لما ستكون عليه حرب الخليج الثانية. فلقد هاجم العراق مرة أخرى إحدى جاراته، بل نجح – على عكس حربه مع إيران – في غزو الكويت مستغلا الفوارق العسكرية والبشرية بين البلدين. في هذا الإطار الجغرافي السياسي عززت القوى الدولية وبالذات أمريكا دورها في المنطقة العربية بشكل يتجاوز وجود قواتها المسلحة ليتجانس مع متطلبات دورها القيادي فيما اصطلح عليه منذ نهاية الثمانينيات بالنظام العالمي الجديد، وتمحورت خطط الدفاع عن المنطقة في النسق العام لهذا التوجه.

لئن لم يكن من السهل في ظروف التسارع السياسي الذي أحدثه الغزو خروج الخطاب الداخلي لبلدان مجلس التعاون الخليجي من بوتقة القرارات المتعلقة بالخيارات السياسية المتاحة أو الممكنة، ولئن تطلب الانتقال إلى ملفات أخرى مدة زمنية وتغييرات على المستويين الإقليمي والعالمي، فإنّ الاهتمام بقضايا ذات حساسيات اجتماعية محلية أصبح أمراً ضروريا تحت ضغط المضاعفات الاقتصادية لما بعد الغزو مع المحافظة على الهاجس السياسي نتيجة لاستمرار فتح الملف العراقي دوليا. ولقد تسارع هذا الاتجاه في الفترة الأخيرة مستفيدا من بروز ظواهر اجتماعية أخرى مخفية ومعلنة، وكشف تدريجيا عن إشكاليات داخلية سابقة للغزو، وانتهى من ثم إلى دفع التساؤل حول كثير من مسلمات الأمس، لعل أهمّها حقيقة ثمرات الجهد التنموي الذي أقدمت عليه بلدان الخليج منذ الطفرة النفطية. وفي حالة الكويت بات من الواضح من خلال الحوار الداخلي الإعلامي والرسمي أنّ حدث الغزو لم يخلّف فقط نقاشا حول نتائج تدمير الاقتصاد والخسارة التي لحقت بالبلد ومضاعفات ذلك على بلدان المنطقة الخليجية والعالم العربي عامة تقدّر ببلايين الدولارات، بل وضع كذلك نقاط استفهام حول النموذج التنموي المتبع – قبل الغزو وبعده – وحفظ حق الأجيال القادمة في عيش كريم والتمتع بجزء من ثمار التنمية. في هذا الإطار يمكن القول بأنّ جزءاً مهما من النقاش الدائر حاليا إعلاميا وأكاديميا – بما في ذلك الخطاب الرسمي – بدأ يهتم بشكل تدريجي بالأبعاد التنموية للاستراتيجيات المتبعة منذ الطفرة النفطية وقابليتها لتعدي الأزمات

والإمكانات التي تتيحها مستقبلا للأجيال القادمة، ونوعية الخيارات الاستراتيجية التي يجب اتباعها في إطار الأوضاع الإقليمية الحالية (مخلفات الغزو على الأصعدة الاجتماعية المختلفة وتأثير ذلك في خطط التنمية) والعالمية (قدرة الاقتصادات المحلية على تحقيق نمو ذاتي في ظل العولمة والتقلب السريع للعائدات النفطية وتوجه التكتلات الاقتصادية للشركات الكبرى والدول المصنعة).

يجب الإقرار من البداية بأنه ليس من السهل القيام بعملية رصد «محاسباتية» للآثار المترتبة عن الغزو العراقي للكويت. فهناك من الظواهر التي أحدثها الغزو بشكل تام (خسائر في البنية الأساسية مثلا)، وهناك من الظواهر التي كانت سابقة للغزو فزاد في تأزمها (عجز الموازنة)، وهناك أخيرا ظواهر اجتماعية من الصعب تحديد الآثار المباشرة للغزو العراقي فيها دون جهد بحثي كبير. وهذه الإشكاليات تنسحب على مستويات اجتماعية ونفسية معقدة ومتداخلة، مما يجعل من رصد ما يترتب عليها في المستوى الفردي والجماعي من آثار أمراً يتجاوز الأرقام الخاصة بالخسائر الاقتصادية لينفذ إلى عمق السمات الاجتماعية المتشابكة التي تأثرت بالغزو. فكما نرى يطرح هذا الجَرْد إذن إشكالية تعدد مستويات التأثير ثم درجة التأثر الذي أحدثه الغزو ونوعيته[3]. وعليه فإنّ ما سنتطرق إليه لاحقا لا يتجاوز مجرد الإشارات المنهجية لمختلف هذه المستويات مع الوعي التام بأنّ جزءاً مهماً من دراسة التأثيرات ما يزال رغم السنوات التسع التي مرت في حاجة إلى مراجعة بعيداً عن العموميات والإسقاطات غير العلمية.

على الصعيد النفسي الاجتماعي يمكن القول بأنّ أول أثر مباشر للغزو تمثل في تعميق الشرخ النفسي القائم على عدم الثقة بين القيادات العربية السياسية بعدما تجاوز النظام العراقي الخط الأحمر في العلاقات بين الدّول، وذلك بإقدامه على غزو بلد عربي يتمتع بسيادة كاملة ووجود على الساحة الدولية. وليس من الغريب أن تنسحب عدم الثقة هذه على الشعوب في حد ذاتها وتصبح الإشكالية أكثر تعقيدا فيما يخص رسم الاستراتيجيات المستقبلية حتى وإن افترضنا تغير النظام الحاكم في العراق على المدى المتوسط أو البعيد. ولهذه المخلفات ثمن اجتماعي باهظ، حيث تتعارض مع أحد المقومات الأساسية المشكلة للشعوب العربية من حيث إحساسها المشترك بالانتماء إلى دائرة ثقافة عربية واحدة بوصفها مرحلة من مراحل تكوّنها التاريخي والنفسي. ولعل أقدح ما خلفه غزو العراق عربيا يتمثل في وضعية الخيارات الصعبة التي يواجهها المواطن العربي أينما كان، فتعاطف الشارع

العربي مع شعب العراق للمحنة التي يمر بها داخليا وخارجيا يتشابك مع مستويات سياسية أخرى ليجعل من هذا الإحساس النبيل والمشرِّف هدفاً يوظف داخليا في اتجاه استعمالات سياسية لا تزيد العلاقات العربية – العربية إلا تعقيدا. أما من الناحية الدولية، فالإستراتيجية الأمريكية في المنطقة تتجاوز الظرف لتحقيق أكثر من هدف، وذلك بتمطيط سياسة «احتواء النظام العراقي» إلى حدود فضفاضة تستغلها في الإطار العام لسياساتها في المنطقة ككل. وتدخل في هذا الإطار كثيراً من الملفات وعلى رأسها مسار التسوية العربي – الإسرائيلي بما يحتويه من تفرعات (دور السلطة الفلسطينية، وعلاقتها بالفصائل الفلسطينية الأخرى، واحتلال الجولان وجنوب لبنان والمواقف السورية واللبنانية من عملية السلام، إلخ). كما يدخل في هذا الاتجاه الاستراتيجية الأمريكية الخاصة بإيران ومنطق الاحتواء للجمهورية الإسلامية الذي ما يزال رسميا ساري المفعول. ويمكن القول بأنّ الخطة الأمريكية العامة تحاول تفعيل تداعيات الملف العراقي بالحد الأقصى في اتجاه ترسيخ دورها وتحديد قواعد اللعبة للعقود القادمة في المنطقة العربية بما يعنيه ذلك من تناغم أمريكي – إسرائيلي وشد وجذب مع دول المواجهة. وفي خضم هذه السياسات يجد العالم العربي نفسه في وضع لا يحسد عليه من حيث زيادة التشرذم وفقدان القدرة على إصلاح أي خلل. ومع هذا الارتباك ووضعية الخيارات الصعبة تشهد المشروعات الفكرية الإقليمية والمحلية العربية خفوتا واضحا على ضوء الاستقطاب السياسي الكبير للغزو مما فتح المجال أكثر من أي وقت مضى لإيديولوجية العولمة وشعارات العالم القرية والديمقراطية للجميع. أما على المستويات الرسمية فلقد انكفأت جل الحكومات العربية على اعتبارات محلية تمليها المصلحة الوطنية القطرية بعيدا عن الرؤى الإستراتيجية طويلة المدى ومتطلبات المصير المشترك وتحدّيات ظاهرة الاستقطاب السياسي والاقتصادي المُشكّلة للنظام العالمي.

وليس غريباً أن تتأثر الكويت من جراء هذه التداعيات بشكل مضاعف، حيث تمثل من ناحية مركز الهزّة التي حصلت في أغسطس 1990 وما نتج عنها من آثار، وهي من ناحية أخرى تنوء مثل باقي الدول المعتمدة على السوق العالمية بحمل التقلبات التي تشهدها أُطُر الاقتصاد العالمي وتوجهاتها السلبية على البلدان المصدرة للنفط. في إطار هذا التفاعل يتأكد الاهتمام الداخلي بالمضاعفات. ولئن كان للتحولات الاقتصادية الدور الكبير في جعل هذا الأمر من الأولويات الحالية للنقاش

الدائر بحكم التصاقه بالحياة اليومية للمواطنين وتأثيره المباشر في أي تغييرات في السياسة الاقتصادية للدولة، فإن كثيراً من الظواهر الاجتماعية الأخرى التي شهدت تحولات وتطورات خطرة فرضت نفسها هي الأخرى على السطح وأصبحت كذلك مثار الجدل والنقاش بوصفه جزءاً مهماً من التحوّلات الكلية التي يمر بها المجتمع الكويتي.

اقتصادياً يعدّ إثقال كاهل ميزان المدفوعات الكويتي بأعباء هائلة من الآثار البيّنة للغزو، فمن ناحية أولى لحقت أضرار اقتصادية مباشرة بالاقتصاد الكويتي لعّل أخطرها التلف الكبير الذي لحق بالقطاع الرئيس، أي النفط وما صاحبها من كارثة بيئية[4]. كذلك صاحبت الغزو موجة سلب ونهب وتدمير لكثير من التجهيزات التحتية مست المؤسسات الحيوية (نقل، ومستشفيات، وجامعات، وبنوك، إلخ) وتقدر قيمتها بملايين الدولارات[5]. من ناحية ثانية يمكن القول بأن فاتورة حرب الخليج الثانية لم تنته بعد وما تزال مفتوحة للتسديد في غياب معالجة نهائية للملف العراقي وتحت وقع حركة الشد والجذب المميزة لعلاقة هذا النظام بمجلس الأمن من جهة، وكذلك عبر المحددات الخاصة بالاستراتيجية الأمريكية في المنطقة من جهة أخرى. وليس غريبا أن يكون التأثير المباشر لهذه الفواتير بالنسبة للكويت زيادة العجز في الموازنة العامة.

من الرفاه إلى الإصلاح

غير أن جملة هذه التداعيات والآثار التي خلفها الغزو العراقي للكويت لا بد أن تأخذ حجمها الحقيقي وبخاصة إذا ما توجهنا بالتحليل إلى السمات البنيوية للمجتمع الكويتي. وعليه يمكننا القول بأن تداعيات الغزو جاءت مسبوقة «تنمويا» بخصائص هيكلية لم يؤثر فيها (الغزو) على مستوى النوعية بل في نطاق الدرجة. ويمكن رصد مجموعة من العناصر الأساسية التي تشكل ما يمكن تسميته بالنموذج التنموي الكويتي بداية من السنوات الستين.

الاقتصاد الكويتي هو اقتصاد نفطي بما يعنيه ذلك من تركز مصدر الإيرادات الحكومية في هذا القطاع[6] والاعتماد في التصدير على اقتصاد السلعة الواحدة. إضافة إلى هذا تستورد الكويت معظم السلع الاستهلاكية وذلك في القطاعين العام والخاص. أما على مستوى القطاع الزراعي فلا تستغل مساحة الأراضي القابلة للزراعة (10% من مجموع مساحة الكويت) إلا في حدود 1% منها برغم التحفيزات والدعم المقدم من الجهات الحكومية الذي كثيرا ما يحول عن هدفه الإنمائي من خلال استعمالات ربحية

تتحدد باستغلال الدعم المقدّم بشكل غير منتج. لهذا لا يشارك قطاع الزراعة في الناتج المحلي إلا في حدود لا تتجاوز في أحسن الاحتمالات 0.06%[7].

أما العجز في الموازنة العامة فهو سمة هيكلية للاقتصاد الكويتي منذ سنين كثيرة سبقت الغزو. فمقارنة بدول الخليج الأخرى شهدت الكويت بشكل مبكر – منذ سنة 1981 – عجزا في موازناتها العامة أصبح بمرور السنين إحدى سماتها الهيكلية[8]. وإن كان تمويل هذا العجز يتم في السابق عن طريق السحب من موارد الاحتياطي أو على الاعتماد بداية من 1988 على الاقتراض من السوق المحلية، فإنه توجه منذ السنة المالية 1991 إلى الاقتراض من السوق العالمية. وتؤدي دولة الكويت دورا اقتصاديا أساسيا ليس فقط من ناحية تنفيذ السياسة الاقتصادية بل خصوصاً في مستوى الطموح أو المشروع المجتمعي المتمحور حول أساليب المحافظة على «نموذج الرفاه» الذي اتسمت به الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الكويت طوال ثلاثة العقود التي سبقت الغزو.

أما من الناحية الاجتماعية فيمكن اعتبار الكويت مجتمعا ذا طوابق متعددة[9]، ولعل أهم إشكالية سياسية في هذا البناء هي قضية المواطنة داخل المجتمع الكويتي التي ما تزال هي الأخرى – حتى بعد أربعين سنة من صدور قانون الجنسية – في حاجة إلى مسايرة التطوّر الاجتماعي الداخلي[10]. والسمة الأخيرة للاقتصاد والمجتمع الكويتي هي اعتماده على حجم كبير من العمالة الأجنبية، حيث تشير التوقعات الإحصائية إلى أنّ احتياجات الكويت لهذه العمالة ستستمر تصاعديا لتبلغ 1890,246 عاملاً سنة 2002[11] أي ما يمثل 75.14% من إجمالي القوى العاملة في الكويت، وهو رقم ضخم بكل المقاييس. غير أنّ التخطيط للعمالة الأجنبية ما يزال في خطوطه العريضة تخطيطا آنيا لا يستطيع أن يتصور الاستفادة من هذه العمالة إلا من خلال اعتبارات قصيرة الأجل واقتصادية بحتة مما يفوّت على البلد فرص الاستفادة من هذا المورد البشري على المستوى البعيد وفي المجالات الاجتماعية الأخرى وخصوصاً أنّ ارتكاز الاقتصاد الكويتي على العمالة الأجنبية يعدّ أمرا هيكلياً ورئيساً وليس عارضا أو طارئا (على الأقل في المدى المتوسط)، حيث ستحتاج الكويت على مدى السنوات الخمس والعشرين القادمة إلى الحجم نفسه من العمالة الأجنبية الحالية وربّما أكثر[12].

يمكن إذن في ظل تطور هذه السمات الهيكلية أن نفهم حجم ودور ما أحدثه الغزو العراقي الذي وإن لم يكن هناك شك في إسهامه بشكل مباشر في زيادة تأزم كثير من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية وتضخمها، إلا أنه لم يكن السبب في كثير منها، حيث كانت في أغلبها سابقة له وذات صلة بتصورات وتوجهات تنموية حكمت السياسة الاقتصادية للكويت منذ الستينيات. من هذا المنطلق لا تختلف المسافة بين كويت – جوهرة الخليج وكويت – الإصلاح الاقتصادي على مستوى النوعية بل تمثل إلى حد كبير مسارا واحدا تتلاقى فيه الصورتان لتكمل إحداهما الأخرى بشكل تصبح فيه الثانية نتيجة «منطقية» للأولى. فكويت ما قبل الغزو – بوصفه نموذجاً تنموياً – هي التي هيأت لكويت ما بعد الغزو نتاجاً لهذا النموذج، ولقد عبرت وثيقة الإصلاح الاقتصادي والمالي[13] بشكل واضح عن هذه الحقائق، وذلك من خلال التركيز على اعتبارات الهيكلة الاقتصادية المحلية بالإضافة إلى التحولات العالمية بوصفها سبباً أصلياً للعجز الذي تواجهه الموازنة الحكومية. وإن كانت الوثيقة في حاجة إلى نقاش معمق فإنها وصلت إلى إحالة «رسمية» للمشكلات التي تواجهها الكويت لأسباب هيكلية وتصورات السياسات الاقتصادية على المستويين المحلي والعالمي، وهذا في حد ذاته بداية التشخيص الصحيح للمشكلة بغض النظر عن حدود الحلول المقترحة ونوعيتها من الجهات الرسمية والتي عبرت عنها بالوثيقة المشار إليها.

التحديات الآنية وبناء المستقبل

بناءً على ما سبق يمكن القول بأنه ليس من صالح الكويت أن يصبح حدث الغزو العراقي «الشماعة» التي تعلق عليها جميع المشكلات والنتائج السلبية على المستويات الاجتماعية المختلفة. لقد شهد تاريخ القرن العشرين نتائج حروب مدمرة بحجم يفوق التدمير الذي لحق بالكويت أثناء الغزو العراقي. فلقد أصبحت ألمانيا (الاتحادية سابقا) القوة الاقتصادية الأوروبية الأولى وأحد أهم الاقتصادات العالمية بعد تدميرها بشكل شبه كلي في الحرب العالمية الثانية. وعلى المنوال نفسه تحولت اليابان إلى القوة الاقتصادية الثانية عالميا بعد هزيمتها العسكرية في الحرب نفسها. ودون التقليل من الآثار المباشرة للغزو العراقي على خطط التنمية في الكويت لا بد من التوجه إلى الخلفيات التي جعلت جوهرة الخليج تتحول إلى الوضع الحالي. بل نحن نزعم أنه قد يكون لمحنة الغزو جانب إيجابي فيما يخص تسريع تفجير كثير من القضايا التي كانت ولا بد أن تخرج إلى السطح. فإعادة بناء

ما خلفه الغزو يجب أن يتحول إلى مشروع إعادة بناء ما وضحه الغزو كذلك. وهو أن مشروعات التنمية بالمفهوم الشامل والمتكامل تتجاوز نظرة ريعية للنفط وصورة شكلية لا منتجة للاستهلاك والرفاهية، لتتحد عبر عقلية بنائية يمكن أن تتغلب على الآثار المدمرة للحروب أو الكوارث. لأن العقلية تعني رؤية؛ ومن الصعب إن لم يكن من المستحيل أن تدمر الرؤى والتصورات حتى بالحروب. من هنا يمكن التوجه بالنقد للوثيقة التي قدمتها الحكومة - والتي عرضت للمناقشة على مجلس الأمة في بداية شهر فبراير - بوصفها جزءاً من التوجه الرسمي لإصلاح الأوضاع. فماذا تعني هذه الوثيقة بالنسبة للواقع الكويتي وما علاقتها بالتغيرات العالمية؛ ولماذا تطرح الآن؟

لقد جاءت «وثيقة الإصلاح المالي والاقتصادي» محكومة بهاجس إعادة الإيرادات إلى حجمها السابق أو على الأقل السماح للحكومة بمزاولة خططها وتنفيذ سياساتها الاقتصادية من خلال سقف مالي محدد. وعلى الرغم من أن الموقف الحكومي من الوثيقة تمثل في اعتبارها خطوة في سبيل الإصلاح ستعقبها خطوات أخرى وفق برنامج شامل فإنه من الواضح أن الوثيقة تكون الخطوة العملية الأكثر ثقلا في هذا البرنامج الكلي. ويمكن التدليل على هذا استنادا إلى التصور الحكومي للمشكلة التي تواجهها الكويت التي تنحصر تقريبا في رفع إيرادات الدولة إلى حجم يسمح لها بمواصلة سياساتها الاقتصادية، وذلك عبر سلسلة من الإجراءات والتخفيضات التي ستطال الدعم ومساهمة الدولة في الميادين الاجتماعية والتفويت في بعض القطاعات لصالح الخواص. لقد جاءت استراتيجية الإصلاح الاقتصادي في أساسها «جبائية» أو بتعبير كثير من نواب مجلس الأمة الكويتي «وثيقة رسومات إضافية». ولا يمكن فهم الأفق الضيق الذي انتهت إليه الوثيقة إلا عبر إبراز الخلفية النظرية التي تتحرك من خلالها أو على الأقل التي ترتبط بها بشكل غير مباشر، حيث تسعى الوثيقة لإحداث نقلة نوعية في الاقتصاد الكويتي عبر التأكيد على حقيقة بينتها الأرقام، ومفادها أن إيرادات الدولة تتناقص مقارنة بالماضي القريب. وعليه فإن الحكومة مضطرة إلى القيام بإجراءات من شأنها أن تقلل الإنفاق الحكومي وتشرك القطاع الخاص في تحمل قسط من المسؤولية الاقتصادية.

غير أن هذا الطموح الرسمي المنشود لا يمثل كل عناصر المعادلة النظرية للخصخصة التي تهدف تحديدا إلى إعادة صياغة آليات الحراك الاجتماعي وفق تصور تنموي يجعل من الدائرة الاقتصادية محور الاجتماع الإنساني والأساس الذي تتحرك

من خلاله الدوائر الأخرى (السياسية – عبر الديمقراطية شكلا – وشبكات العلاقات الاجتماعية – من خلال وسائط اجتماعية تقنية وتركز العائلة الذرية – والعولمة الثقافية عبر ثورة المعلوماتية... إلخ). يمكن إذن من خلال هذا الإطار استكشاف حدود الوعاء العام الذي تتداخل فيه السياسات القطرية للخصخصة بغض النظر عمن ينتهجها. لهذا تصبح آثار الغزو العراقي «تضخيمية» بالدرجة الأولى لأن ما أحدثه الغزو – على مستوى النتائج الكبرى – توجه إلى تسريع بيان حدود النموذج التنموي المعتمد قبل الغزو الذي زاد من سرعة التحولات الظاهرة (الاقتصادية) أو المخفية (الاجتماعية) مما أدى إلى وجوب الإصلاح مباشرة بعد التحرير.

لقد انخرطت الوثيقة في التوجه العام لوصفات الإصلاح الهيكلي المبشر بها عالميا وتكررت الدعوات في هذا الاتجاه[14]. ولئن تتعدد المسميات المحلية[15] أو تلك التي تتعامل بها الأدبيات الاقتصادية للتعبير عن هذه الخطة (مثل سياسات الإصلاح الهيكلي، أو التكييف الهيكلي، أو الخصخصة والتفويت للقطاع الخاص، إلخ)، فإنها – بوصفها نظرية – تنطلق من اعتبارات أيديولوجية محددة مهما حاول مبشروها تأكيد حياديتها العلمية. وسوف نجد صداها في تحليلات الاقتصاد السياسي منذ القرن الثامن عشر[16] لتتواصل مع تثبيت الرأسمالية بوصفها نموذجاً اجتماعياً ضاغطاً. لذا وعلى الرغم من أن النموذج الأم سيتخذ أشكالا وصورا مختلفة حسب الحقبة والفترة التاريخية فإنه سيحافظ على الرؤية الأساسية نفسها التي ترى الحل الأمثل للتنمية في إعادة إحياء آليات السوق وإعطائها الدور الريادي في إدارة المجتمع للعملية الاقتصادية. ليس غريبا في هذا الاتجاه أن تصطبغ هذه النظرية بعد الحرب العالمية الثانية بجو الاستقطاب السياسي الذي ساد علاقات المعسكرين الشرقي والغربي، وتحمل من ثم إرث الصراع الأيديولوجي الذي ميز الأدبيات الاقتصادية بوصفه انعكاساً مباشراً لهذا الاستقطاب. وليس سرا كذلك أن تحمل الخصخصة جزءا من ردة الفعل الغربية على سياسات التخطيط الاقتصادي المستقاة من التجارب الاشتراكية وتحميلها على تصور سلبي لدور الدولة والقطاع العام، واعتبار الحل الأمثل في إطلاق عنان القطاع الخاص. وسيبلغ هذا المسار أوجه بعد التحلل المذهل للاتحاد السوفييتي والمعسكر الاشتراكي، ويفضي إلى «نهاية التاريخ»[17] على مستوى الأيديولوجيات ليصبح النظرية التنموية المبشر بها شرقا وغربا من دون نزاع[18].

إن ربط الوثيقة بخلفيتها الفكرية أمر أساسي لفهم حدودها ومدى استجابتها لما يطرح على كويت اليوم من تحديات، وعليه فإن نقد الوثيقة يجب أن يتجاوز

الأرقام ليمس الخلفيات الكامنة وراء الخصخصة ليس بوصفها مجموعة قرارات أو إجراءات تتخذ، بل بوصفها قسماً من نظرة شمولية لمشروع تنموي متكامل. وعليه فإن الحديث عن الخصخصة في الحالة الكويتية (أو أية حالة أخرى) لا بد أن يستند إلى مسوغات فكرية غير تلك التي تحكم النماذج الأم التي ترعاها هذه المؤسسات. فالكويت ليست بولندا أو رومانيا ولا يمكن من ثم تطبيق التخصيص وصفاته بالخلفية نفسها التي يختزنها النموذج الرسمي للخصخصة لتتحول بذلك البلاد إلى حقل تجربة تحت رحمة بعض الخبراء، بينما ننتظر ساكنين ومبهورين عما يمكن أن تسفر عنه محاولاتهم. والمطلوب إذن هو تحليل الواقع الكويتي من داخله وليس عبر إسقاطات فوقية لمسلمات نظرية.

فالقطاع الخاص في حد ذاته لم يكن يمثل مشكلة بالنسبة لمجتمعات شكّل جزءا مهما من تاريخها الاقتصادي والاجتماعي. ولم تكن من ثم لكويت ما قبل النفط ولا بعده حساسية أيديولوجية ضد القطاع الخاص بالشكل الذي تطرحه الرؤية الرسمية للمؤسسات الاقتصادية العالمية (صندوق النقد الدولي على سبيل المثال). وعلى هذا الأساس يمكن تخطي المنهجية التعميمية التي تستخدم الأعراض نفسها لتقديم الوصفات نفسها، فلئن كانت سلبية القطاع العام على سبيل المثال قضية مشتركة بين الكويت ورومانيا الاشتراكية فلا يعني هذا توحدا في المسار أو في سياسات المجابهة. في هذا الاتجاه يأتي تفكيك جملة الخصائص التاريخية وما أسفرت عنه التجربة التنموية منذ السنوات الستين بوصفها مرحلة أولية في استشراف واقعي لخطط الإصلاح. فالتحولات التي شهدتها الكويت البلد دعمت إلى حد كبير من سيطرة القطاع العام على المجريات الاقتصادية وصنع نوعية من المشكلات متجانسة مع هذا التطور. فالتضخم المفتعل للعمالة في القطاعات الإدارية الحكومية واستشراء عقلية مشروعات «المفتاح باليد» ولدت هدرا للطاقات المالية وتحجيما للقدرات البشرية على التطور. لقد أنتجت سيطرة القطاع العام على المورد الأساسي للدولة تبعية القطاع الخاص لها. الشيء الذي ترجم عمليا بوجود قطاع خاص هامشي يقتات من فتات القطاع العام. وليس غريبا أن ترافق هذه الصورة أنواع من التسيب وأصناف متعددة من السلوكيات غير المنتجة.

غير أن تطور هذه السمات رافقته جملة من التحولات مست البنية الاجتماعية الكويتية مع ظهور النفط ليس فقط مورداً بل خصوصاً بوصفه رأس حربة للدائرة الاقتصادية. لقد عاشت المجتمعات الخليجية حتى نهاية النصف الأول من القرن

العشرين بعيدة عن النفط مستقلة في معيشتها بعض الموارد الطبيعية مثل الصيد البحري، واستخراج اللؤلؤ والرعي والزراعة وبعض الصناعات الحرفية الأخرى، غير أن مجمل هذا النشاط الاقتصادي لم يكن يستمد آليات حركته من ذاته[19] بل كان متداخلا في صلب النسيج الاجتماعي بحيث وإن أدى مهمته الممثلة في حل القضايا الاقتصادية (الأكل والتبادل التجاري وكل ما يتعلق باستثمار المحيط الطبيعي) فإنه لم يمكن الدائرة الاقتصادية من تقمص الدور الريادي في تضبيط الحركية الاجتماعية. من هذا المنطلق التحليلي يمكن التطرق إلى التحولات النوعية للمجتمع الخليجي عموما والكويتي تحديدا[20] في اتجاه رصد أهم المفاصل الاجتماعية التي شهدت تغيرا وإعادة صياغة. لهذا مثل الاستعمال التحليلي للنفط سبباً ونتيجة إحدى أهم نقاط الضعف في الأدبيات المتخصصة في الخليج. فلقد وقف كثير من هذه الكتابات عند النفط وأبرز التحولات التي رافقت ظهوره واعتبره النتيجة الرئيسة لما حدث ويحدث. غير أن هذا المورد[21] لم يكن في حد ذاته رأس المشكلة بل كان الشجرة التي تخفي الغابة، حيث إن القضية الأساسية في التحولات لا تكمن فيما يمثله النفط بوصفه مصدراً أساسياً لواردات الدولة بل فيما سمح به من إعادة صياغة جديدة للداخل الاجتماعي لتتمكن الدائرة الاقتصادية – بوصفها آلية تضبيط ذاتية – من أن تصبح المحور الذي تدور حوله وبه الحياة. في هذا المستوى فإن ما تعانيه الكويت اليوم ليس فقط من باب السلبيات «التي نجدها في كل مكان» كما يحلو لبعض المحللين، بل تشكل في إطار التفاعل المعقد بين جملة العوامل الخارجية والداخلية التي أفرزت تحولا كيفيا لنظام معيشي ترافق مع بروز جملة من المعطيات الاجتماعية وانتهى إلى نتائج اجتماعية واقتصادية متضاربة؛ الشيء الذي استوجب سياسات إصلاح.

لا نظن أن الوثيقة المقدمة من طرف الحكومة قد راعت الخلفيات الاستراتيجية التي تتضمنها خطط الخصخصة. فالتصدي للهدر الحكومي لا يعني إعفاء الدولة من مسؤولياتها التنموية لتصبح البلاد والعباد تحت رحمة الخصخصة المطلقة. لقد امتازت الكويت وما تزال إلى حد ما باستثمار جهد كبير في الرعاية الاجتماعية ليس فقط بوصفه شعاراً أيديولوجياً يتمثل في الاهتمام بالفئات المحرومة أو أصحاب الدخل المنخفض بل بوصفه أساساً واقعياً للتعايش داخل المجتمع بما يعنيه ذلك من دور تنموي للدولة وسياسات اجتماعية رسمية لا تبحث عن الربح «الاقتصادي» فحسب بل تسعى إلى تلبية مطالب مرتبطة بكرامة الإنسان بعيدا عن الحسابات

والأرقـام. إن ترشيد الإنفاق الحكومي أمر ولجب وأكيد وبخاصة إذا كانت الثغرات كبيرة. غير أن هذا الترشيد لا يعني أيضا تقليصا عشوائيا للمشروعات قصد تخفيف النفقات «حسابيا» بل يعني أساسا إعادة ترتيب لجدول الأولويات التنموية والإجابة عن أسئلة محددة تخص النموذج المجتمعي الذي يراد التأسيس له. كما لا تعني الخصخصة التفويت الفالت للقطاع الخاص في أجزاء أساسية من الاقتصاد الوطني ليصبح هذا الأخير مجموعة وكالات أو نيابات تخضع أولا وأخيرا إلى منطق ريعي بحت. وإذا كان وجود قطاع خاص من سمات الاقتصاد السليم فإن ما تشهده بدايات التجربة في الكويت يبعث على التساؤل حول الجدوى التي سيجنيها البلد عاجلا وآجلا من هذا التوجه. فمن أهم سمات تطور القطاع الخاص إحلال التنافس شرطاً من شروط العملية الإنتاجية. وبعض الأمثلة المجربة حتى الآن تعطي تصورا بأن هذا الشرط ما يزال غائبا عمليا وما تزال العقلية الريعية مسيطرة[22].

في مستوى العمالة ما تزال الكويت تفتقر إلى كفاءات وخبرات وطنية يمكن أن تقوم بإدارة كل برامج التخصيص؛ الشيء الذي يطرح مسألة الاستفادة من العمالة الأجنبية بشكل مغاير لما هي عليه الآن. من ناحية أولى ستطرح هذه العمالة إشكالا أساسيا في حالة توجه واسع فعلي وعملي في سياسات الخصخصة. لقد أدت التجارب في كثير من البلدان التي مارست بشكل شامل سياسات الإصلاح الهيكلي انحدارا مهماً للأجور بوصفه جزءاً من الترشيد الاقتصادي الذي تتحلى بها المشروعات الخاصة التي تسعى في ظل جو التنافس إلى تقليص كلفة الإنتاج عبر تخفيض الأجور وتقليل حجم العمالة. وليس غريبا أن تكون العمالة الأجنبية مصدرا أساسيا لتغذية حاجات القطاع الخاص وبأجور منخفضة. وسيؤثر هذا المنحى مباشرة على العمالة الكويتية التي ستجد نفسها أمام معادلة في غاية الصعوبة: قطاع حكومي يسعى إلى تقليص الحجم (ولقد صدرت بعض القرارات في هذا الاتجاه من حيث تجميد الانتدابات) وقطاع خاص يتمسك بسياسات أجور منخفضة.

ولعله من الأساسي التنبه إلى أن إحلال الطرق الإنتاجية كثيفة رأس المال محل العمالة الماهرة يضع المشرع أمام قضايا أخرى. أولا، هذا الخيار باهظ التكاليف ولا نظن أنه يمثل في ظل انحسار الإيرادات الحل الأمثل. من ناحية أخرى يستوجب هذا التوجه عمالة محددة وعالية المهارة مما يعيدنا إلى المشكلة الأم وهي نقص هذا النوع من العمالة. وأخيرا يفرض نمط تبعية تقنية أكثر صرامة ولا يسمح بنقل تكنولوجي تصبح البلد طرفا فيه بل يبقي ويعمق استهلاك التقنية المستوردة في

اتجاه واحد دون الاستفادة الاستراتيجية منها اللهم إلا في حدود آنية سرعان ما تزول مع إنتاج أجيال تقنية جديدة.

ولا نرى مخرجا من هذا المأزق إلا بإعادة جذرية لسياسة التشغيل، وتحديدا فيما يخص دور العمالة الأجنبية ليس من منطق تضاد الأدوار بينها وبين العمالة الوطنية بل على أساس استراتيجية طويلة المدى تسعى إلى تطوير العمالة الوطنية بعيدا عن المنطلقات الفئوية، وذلك بتشجيع قيمة العمل بإحلال الكفاءة والإتقان واستقطاب الكفاءات في إطار الكويت بوصفها مشروعاً عمرانياً له آفاق استراتيجية يتحرك من خلالها إقليميا وعربيا. المطلوب إذن نظرة اجتماعية متكاملة لقضية العمالة تتخذ أهدافها بشكل منطقي بعيدا عن المزايدات والرؤى المتناقضة. لقد خلف الغزو آثارا مباشرة على العمالة الأجنبية، حيث انسحبت الحساسية السياسية التي رافقت تكوين التكتلات إبان فترة الغزو على التكوينات العرقية للعمالة. ولقد بات من المؤكد أن لهذا الخيار آثاراً جانبية، حيث تضافرت العوامل لانخفاض مستوى الدخل بالنسبة للعمالة الأجنبية في ظل انحسار مستويات عوائد البترول ونتيجة لوفرة الطلب على العمل في السوق الكويتية – تحديدا من مناطق آسيا وشبه القارة الهندية. ولقد أدت هذه التغييرات إلى نتائج اجتماعية لا تنحصر فقط في الإطار الضيق المعيشي والسلوكي للعمالة الأجنبية بل انسحبت على المجتمع الحاضن لها. وليس غريبا أن يصاحب انخفاض الأجور عزوف متزايد – إرادي أو موضوعي – عن اصطحاب العائلات قصد تخفيض النفقات. الشيء الذي ينتج عنه انحسار في الطاقة الشرائية لشريحة غالبة عدديا – وبخاصة أن أغلبيتها من ذوي الدخول المحدودة التي تتجه في إنفاقها إلى المنتجات الوطنية القليلة وتساعد على تشجيع أجزاء مهمة من الإنتاجية الداخلية. وليس بالشيء الهين أن يلاقي مثلا قطاع العقارات وتجارة التجزئة نوعا من الانحسار والتراخي لفقدان هذه العمالة. وبوصفه جزءاً مهماً من عدم الاستقرار الأسري يفتح المجال لسلوكيات تتناسب مع الوضع العائلي المفتت. وما صعود ظواهر محددة على السطح الاجتماعي الكويتي وتناميها مثل (بيوت «الوناسة»، والمخدرات، وأنواع جديدة من العنف والإجرام)[23] إلا جزء من التأثير المباشر وغير المباشر للتطورات التي تشهدها جميع الشرائح الاجتماعية في الكويت. إن التطرق إلى قضية العمالة الأجنبية أمر في غاية الأهمية من الناحية الاجتماعية للداخل الكويتي بحكم أنها تكون موضوعيا إحدى سماته الهيكلية وهي من ثم جزء مؤثر – سلبا أو إيجابا – في التوازن الداخلي للبلد ككل.

أما فيما يخص تشجيع الاستثمار الأجنبي – بوصفه جزءاً مهماً من خطة الإصلاح – فإن لهذا الخيار مستلزمات وأعراض ثانوية لا بد كذلك من تحليلها وبحثها.

فمن ناحية أولى لا بد أن يتوافر مناخ محدد لجذب هذا النوع من الاستثمارات. فالاستثمار الأجنبي في القطاعات المنتجة لا يحبذ المخاطرة إلا بالقدر الذي تسمح به الشروط الأساسية للمنافسة بما يعنيه هذا من استقرار سياسي وحياد للدولة وشفافية لقوانين اللعبة الاقتصادية. كذلك كثيرا ما يتحدد الاستثمار الأجنبي عن طريق الكفاءة الإدارية للبلد ودرجة البيروقراطية ونوعية التعامل القانوني مع المؤسسات. كل هذه العناصر ما تزال في حاجة إلى إعادة نظر وترتيبات أخرى في الحالة الكويتية حيث تكون الإجراءات الإدارية – على سبيل المثال – باعتراف المسؤولين عبئا كبيرا وثقيلا يضاف إلى محدودية تجربة القطاع الخاص في الكويت وتواضعها. في المقابل بينت التجارب المتطورة في جذب الاستثمار الأجنبي في بلدان جنوب شرق آسيا حجم التغيرات التي حصلت في البنية التحتية والإدارية وما رافقها من تغير في العقليات لكي تتمكن هذه البلدان خلال الفترة الممتدة من الستينيات إلى نهاية الثمانينيات من أن تصبح قبلة الاستثمار الأجنبي[24].

ومن ناحية ثانية يستوجب خيار استقطاب الاستثمار الأجنبي رصدا للحدود القانونية والهيكلية التي يتحرك فيها. فمن وجوه هذا الاستثمار شكل الاقتراض الخارجي وما يطرحه من مديونية وخدمة للديون تستهلك جزءاً مهما من الصادرات المحلية. كما يتجه الاستثمار الأجنبي إلى القطاعات الاقتصادية ذات الربحية العالية ويترك من ثم كثيراً من القطاعات الحيوية والاجتماعية ذات المردود طويل الأجل جانبا. وأخيرا يربط الاستثمار الأجنبي البلد بشبكة كثيفة من المحددات الاقتصادية الخارجية بوصفها جزءاً من تنامي نفوذه على الأطر المحلية.

إن إثارة هذه العناصر ليس في اتجاه التخويف ولكن تحديدها أمر أساسي قصد الاستفادة الواعية من هذا الاستثمار وتقرير الأولويات التي لا بد أن تتضمن توجها جديا نحو الاستفادة من الأموال الكويتية في الخارج بشكل أكثر رشدية وحزماً. فالسيطرة على هذه الأموال وتحويل المدخرات المتزايدة إلى استثمارات مفيدة يعني الاهتمام بأحد المقدرات التي تمتلكها الكويت والتي يمكن أن تستغل بشكل أكثر كفاءة وأعلى مردودية مما يسمح إلى حد كبير بإيجاد أموال تستثمر محليا من دون أن تحمل معها أية أعراض جانبية على الاقتصاد والمجتمع الكويتي.

لا شك أن الإجراءات الآنفة الذكر تحتاج إلى نقلة نوعية على مستوى العقليات والتصورات قصد التفريق الواعي بين نموذج رفاه الغنى ورفاه التقدم بالمعنى الشمولي والتكاملي للكلمة. فإذا كان الأول يعني حجما محددا للأصول المالية ورقما معينا للدخل الفردي، فإن الثاني يحيل أساسا وقبل كل شيء إلى مشروع مجتمعي وعقلية إبداعية ترى التقدم والنهضة توليفة معقدة ومتجانسة بين كثير من القضايا والأولويات وتستفيد من القدرات والإمكانات الذاتية بالشكل الأمثل. وفي هذا الإطار يجب إعادة تفعيل بعض السمات والتجارب الإيجابية التي ميزت الكويت من حيث الاهتمام بالجانب الثقافي وتنشيط الحياة الفكرية، وكذلك تدعيم التجربة الرائدة في مجال القطاع الأهلي التي لا بد من الالتفات إليها بشكل أكثر عمقا وقد تخفف من صورة الدولة الراعية وتسهل عملية المشاركة الشعبية في تسيير دفة الحراك الاجتماعي وتوجيهه.

التكامل بوصفه أولوية

ليس صعبا أن نفهم اليوم أن كل بلدان العالم تقريباً أصبحت تجابه تحديات كبيرة من جراء التطور الهائل والسريع في آليات النظام العالمي. فأغلب الدول حاليا – مهما بلغت مواردها الطبيعية وحتى إمكاناتها التصنيعية – أصبحت تتنافس ليس مع بعضها بعضاً في سوق عالمية تسودها الشفافية بل في إطار قرية كونية تحكمها قوى اقتصادية تتجاوز القوميات والدول القطرية وتتميز بدرجة عالية من التكتل والانضباط تفوق بكثير مقدرات كثير من الدول مجتمعة. في هذه الحلبة الصغيرة تقف بلدان العالم الثالث عاجزة عن التصدي ولا تجد خيارا إلا في القبول بقواعد اللعبة والتحرك من داخلها. وعلى الرغم من امتلاكها لعنصر البترول لا تخرج البلدان الخليجية – شأنها شأن باقي البلدان العربية – من هذا الإطار. لهذا يأتي الخيار التكاملي خطوة أساسية في اتجاه مجابهة هذا الوضع عبر مسارين. الأول مع الاقتصادات الخليجية في إطار تدعيم تجربة مجلس التعاون الخليجي، والثاني في اتجاه شراكة عربية واسعة.

تتأتى نقطة قوة المسار الأول من إمكانية أن يصبح لدول مجلس التعاون الخليجي دور أساسي في تحديد سياساته الاقتصادية بالشكل الذي يتيح له استغلال جميع طاقاته وقدراته الذاتية. إلا أن التجربة الحالية للتعاون الخليجي تتجه أكثر إلى إطار تنافسي بين البلدان الخليجية ذاتها؛ مما يطرح مشكلة تقارب الهيكلية الاقتصادية (اقتصاد يعتمد على النفط وبمستوى أقل على توفير بعض الخدمات

وتصنيع غير متنوع وحجم كبير للعمالة الأجنبية). فهذا الخيار الاستراتيجي يتشابه إلى حد كبير حيث يضع كل الثقل على قطاع النفط ليكون قطاع جذب لباقي القطاعات الاقتصادية من حيث كونه المصدر الأساسي - إن لم يكن الوحيد - للحصول على عوائد مالية مؤكدة، كما يقع التركيز على أن تصبح بلدان الخليج مراكز تسويقية وتجارية حرة تتنافس على الطاقات الشرائية المحلية والأجنبية. وإن كان لهذا التوجه مزايا كثيرة من حيث تحويل المنطقة إلى مركز تجاري مهم، فإنه يطرح الإشكال نفسه الخاص بالإمكانات التنافسية فيما بين بلدان الخليج من ناحية، وبينها وبين البلدان الأخرى (الآسيوية على سبيل المثال). الشيء الذي يعيد التساؤل حول مدى عمق استفادة هذه الاقتصادات من بعضها بعضاً على المدى الطويل، حيث تتنافس على المحاور نفسها مع بعض الفوارق البسيطة في التصور ودرجات مختلفة في التنفيذ. وعليه فإن هذا الخيار لا يستطيع أن يفي بوعوده في غياب اقتناع واضح لتكامل اقتصادي تام بين بلدان المنطقة لكي تصبح قطبا اقتصاديا يفعل السمات الهيكلية المتشابهة ويقوى من قدرتها التنافسية مما يتيح لبلدانها مجتمعة وزنا أكبر على مستويات متعددة وليس بأقلها حجم الإنتاج البترولي وما يترتب عليه من ثقل في القرارات المتعلقة بسياسات الأسعار وتفعيل القطاع النفطي بشكل أكثر.

لا يتعارض هذا الخيار مع طموح آخر يستغل أيضا جملة من العناصر والمكونات الإيجابية للمنطقة العربية ككل ليؤسس لمشروع التكامل الاقتصادي العربي الذي ينبع من نظرة استراتيجية بعيدة المدى - تتجاوز اللحظة الآنية بتناقضاتها ومشكلاتها - لتتفهم واقع التوجهات العالمية والتكون المتصاعد للتكتلات بوصفها أحد أهم تحولات القرن الجديد، وليس المجال لتعداد إيجابيات شراكة عربية من المحيط إلى الخليج من حيث وجود تنوع اقتصادي تفرضه الطبيعة الجغرافية ومكونات الطبقات الأرضية، الأمر الذي يجعل من تنوع التركيبات الاقتصادية معطى اقتصاديا مهما للغاية يسهم في الإيفاء بحاجات سوق ضخمة تزيد على مائتي مليون مستهلك. زيادة على هذا يضفي التجانس الثقافي والديني أبعادا نفسية مهمة من شأنها أن تساعد على ترسيخ التوجه التكاملي.

غير أن الجميع يعلم أن هذه الأبعاد الاستراتيجية الكبرى لا تجد لها أي سند فعلي أو عملي في الواقع العربي الحالي؛ فالخريطة السياسية بالشكل الحالي مشوهة إلى حد كبير، الأمر الذي لا يسمح بإجماع عربي - حتى في بعض القضايا

العادية ناهيك عن قضايا ساخنة – يمكن أن يسهم في إنجاز شراكة عربية – عربية واسعة. والخليج عموما والكويت تحديدا ما تزال تعيش المخلفات النفسية والاجتماعية للغزو وما تزال الجروح مفتوحة بل تتجدد أكثر تحت وقع التصريحات السخيفة لهذا المسؤول العراقي أو ذاك، أو تحت وقع المقتضيات الآنية للسياسة الأمريكية. وعليه فإن الواقع العربي الحالي لا يسمح في أحسن الأحوال إلا بتحقيق علاقات ثنائية هي أقرب إلى الصفقات المحدودة منها إلى الشراكات الاقتصادية التكاملية. غير أن هذا الحد وإن كان غير كاف فإنه ليس بالهين ولا يمكن تجاوزه، ويستطيع – في ظل الظروف الحالية – أن يكون على المدى القريب والمتوسط أساسا لتجارب ثنائية[25] من شأنها أن تبقي الصلة بين البلدان العربية في اتجاه إقناع أطراف أخرى بجدوى توسيعها وتعميمها. وما يحتاجه هذا الأمر هو نظرة بعيدة تأخذ بعين الاعتبار المصالح العربية بعيدا عن الرؤى الضيقة بحكم أن القضية تتجاوز هذا البلد أو ذاك. في هذا الإطار لا نرى أن منتقدي النموذج الخليجي عامة والحالة الكويتية خاصة يستطيعون التحدث عن النماذج العربية الأخرى بدرجة أكثر تفاؤلا. وحتى لو فعلوها فإن المعطيات الحالية[26] سرعان ما تعيد إلى الأذهان حالة الهشاشة الاقتصادية التي تسم جل الاقتصادات العربية وتحيل الحديث مرة أخرى إلى النماذج الأم التي ما تزال تحافظ على قوتها في رسم السياسات الاقتصادية برغم التغيرات التي طرأت على الأصعدة السياسية والاجتماعية منذ نهاية الثمانينيات. من هذا المنطلق يتجاوز المثال الخليجي الصورة الكاريكاتورية للاستهلاك الثلاثي: الشماغ الإنجليزي والغترة السويسرية وما بينهما مما صنع في الصين وصنع في تايوان، ليمس تساؤلات متقاربة مع تلك التي تطرح في باقي البلدان العربية – وفي مستويات أعم في بلدان العالم الثالث – حول حقيقة النماذج التنموية المجربة ومدى جدية نتائجها والاستراتيجيات المتبعة لتحقيق نهضة عمرانية حضارية.

التنمية بوصفها معضلة مشتركة

تتشارك إذن مناطق العالم الثالث عموما في تتبع استراتيجي واحد قد يحمل أسماء مختلفة (تنمية مستقلة، مستديمة، متمحورة على الذات، إلخ) أو يقبع تحت المظلة الرسمية نفسها .(إصلاح هيكلي) ويستوي في ذلك مصدرو البترول ومورّدوه. فنموذج التنمية الضاغط حاليا ما يزال في مرحلة التوهم (phantasm) لنظرية التحديث Modernization Theory التي تركزت في السنوات الخمسين

وأنشئت أصلا لما أطلق عليه حينئذ بالعالم الثالث الخارج من مرحلة الاستعمار المباشر. وحتى الآن وبعد مضي نصف قرن على إحداثه لم يتخلص هذا النموذج من عقد المعدلات الكمية (الإنتاج، الإنتاجية، الاستهلاك، الخ) وهو كما بينه منذ أكثر من ثلاثة عقود وببساطة متناهية «روستو» "Rostow" في كتابه الشهير «مراحل النمو الاقتصادي»[27] نموذج ثلاثي العناصر (دولة قومية، قطاع خاص، معدل نمو محدد) كون حسب الزمان والمكان الأجندة السياسية الأمريكية. لذلك سوف نجده خلال فترة الحرب الباردة تحت شعار مكافحة الشيوعية، ليتحول بعد التسعينيات إلى خطاب ليبرالي (أو نيوليبيرالي حسب التسمية) ونجده حالياً في صياغة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي تحت شعار التكييف الهيكلي.

في هذا الاتجاه تمثل الخصخصة اتجاها مشتركا بين كل البلدان العربية دون استثناء. فعلى سبيل المثال يمكن القول بأنه وعلى الرغم من الاختلاف الكبير بين تاريخ التجارب الاقتصادية لكل من الجزائر والمملكة العربية السعودية فإن الاتجاه الحالي لكل من هذين البلدين يسير في الخطة الاستراتيجية نفسها التي تضع الخصخصة أولوية لوقف التدهور الاقتصادي وإعادة التوازن.

فالخصخصة في هذه الحالة تعني نظريا وبتبسيط شديد إخراج الدولة من حالة عدم رشديتها الاقتصادية وإشراك الفعاليات الاقتصادية الوطنية الأخرى (ما يطلق عليه عادة القطاع الخاص) ليأخذ على عاتقه جزءاً من العملية الاقتصادية ويسهم في تنمية الاقتصاد الوطني. هذا من الناحية النظرية. أما على مستوى الفعل فالعملية معقدة أكثر بحكم أنها تمارس من ناحية في محيط اقتصادي عالمي تحكمه علاقات مبنية على تحالفات بين مجموعات اقتصادية قوية جدا تصيغ في نهاية المطاف المعادلات وقوانينها من خلال أجهزة ومؤسسات وإن حملت في الاسم صفة الدولية فإنها تمثل نتيجة هذا الصراع وتركيبة هذه المعادلات. ومن ناحية أخرى يتم إنزال هذه الخطط في المحيط المحلي، حيث ما تزال عقلية الاستهلاك الساذج هي النمط السائد في العالم العربي بوصفها جزءاً من توهم المشروع الحداثي وما ينتج عنه من تفاعل بدائي مع معلبات التحديث وابتسار للمشروع الحداثي فيما تنتجه مصانع كوريا الجنوبية واليابان من "Gadget" وما تطرحه الشركات الأمريكية والأوروبية من وسائل تقنية «آخر موضة». ولا تقتصر هذه السلوكيات على بلدان الخليج حيث كثيرا ما يتجول الأطفال أو يلهون بالهواتف النقالة وأجهزة المناداة ويركب شباب العشرين – وما دون ذلك – السيارات الفارهة؛

وإن كانت هذه الصورة تعني فيما تعنيه حجم الرفاه المادي في هذا البلد الخليجي أو ذاك فإنها تعطي مثالا واضحاً لاستشراء عقلية استهلاكية لا منتجة أصبحت من مسلمات بلداننا العربية دون استثناء. وتكفي إطلالة سريعة على فضائياتنا العربية لإدراك عمق هذا التصور. فأغلبها صنفت على شكل كباريهات تعمل أربعاً وعشرين ساعة، وتقدم سلسلة لا تنتهي من «الكليبات» ذات النغمة والكلمة الواحدة ومسلسلات «هو وهي» مدبلجة كانت أو محلية، وتبشر بشكل استفزازي بسلع ومعلبات على طريقة هوليوود. وعليه فإن المنظم ما يزال لا يرى في العمل قيمة ولا يجعل للعملية الاقتصادية هدفاً إلا الربحية السريعة وبكل الوسائل مما يجعلها تنحصر في قطاعات محددة (العقارات وبعض الخدمات)، وحينما يتجه إلى القطاعات الإنتاجية الأخرى فإنه سرعان ما يعاملها بعقلية المقاول الذي لا يفرق بين بيع الطماطم وإنتاج شريط سينمائي أو بيع أجهزة كمبيوتر مستوردة ما دام الربح مضموناً. هذه العقلية المتناقضة ومفهوم العمل – بوصفه قيمة أساسية لكل مشروع تنموي – سمات غالبة في النماذج التنموية «الانفتاحية» لا تقتصر على بلد عربي معين.

داخل هذا الإطار العام تتجاوز معضلة التنمية حدود الكويت والخليج لتطرح وبقوة التحدي الذي يواجه كل الشعوب «المتخلفة»: وجوب التوصل إلى خيارات حضارية وتنموية ذاتية لا من منطلق رفض ما يطرح بل في اتجاه تحمل مسؤولية تاريخية والمشاركة الندية في الإبداع الإنساني وخصوصاً أن النماذج المبشر بها عالميا لا تخلو من ثغرات أساسية، حيث تشير كل الدلائل إلى أن جزءا مهماً من نظرية المركز والمحيط[28] ما يزال يحافظ على قوته على الرغم من الادعاءات المتكررة والتبشير المكثف بصلابة السياسات التنموية التقليدية. فلقد تهاوى كثير من أمثلة «المعجزة الآسيوية» حيث انهارت إندونيسيا التي أراد لها «سوهارتو» أن تكون رأسمالية آسيوية، وتزعزعت ماليزيا التي عدت من أفضل نماذج جنوب شرق آسيا[29] وتجابه كوريا الجنوبية[30] وتايلاند كثيراً من المصاعب. وها هي البرازيل بعد المكسيك تخفف إلى حد كبير من طموحات أمريكا اللاتينية في التنمية المستديمة والشاملة برغم التدخل الأمريكي المباشر لإيقاف الانهيار المالي بعدما عجزت الحكومة البرازيلية عن حل المشكلات الاقتصادية بتجريب الوصفات العالمية[31]. لقد كانت حجة فكر التنمية (وما تزال) النتائج الكمية التي وصلت إليها هذه البلدان، غير أن الأحداث التي تتالت منذ عام 1995 برهنت على أنه حتى هذا الهدف القاصر[32] لم يعد مضمونا في حد ذاته حيث تتراجع الأمثلة مخلفة آلاف

العاطلين ومئات الشركات المفلسة وملقية بالتقديرات المتفائلة للبنك الدولي والمؤسسات الدولية الأخرى عرض الحائط[33].

خاتمة

إن أهمية البحث في خيار تنموي استراتيجي تنبع من حاجة ماسة له ليس فقط قطريا بل خصوصاً إقليميا، حيث أدى التحجر الفكري لخطط التنمية التقليدية إلى استقطاب أحادي النزعة أفرز أوضاعا لا تتناسب وحاجات أكثرية البلدان ومصالحها على الرغم من امتلاك كثير منها مقدرات بشرية ومادية مهمة. والتساؤل المهم يكمن في معرفة مدى قدرة الكويت على الإسهام في هذا الجهد؟ من دون تردد نجيب بأن للكويت إمكانات ذاتية تمكنها من القيام بدور مهم في هذه العملية.

فمن ناحية تمر الكويت حاليا بمرحلة بناء جديدة وهي ملزمة بالإصلاح الذي لا نظن أنه يقتصر على إعادة إعمار البنية التحتية بل يتوجه إلى طرح تساؤلات جوهرية تمس مقومات المجتمع المراد تأسيسه. ولئن حمل الخطاب الرسمي أو حتى الذي يطرحه المثقفون حاليا طموحات تنموية فإنها وفي مجملها ما تزال في حدود الإشارات ولا يزال كثير من القضايا عالقة تنتظر التفكير والتدبر، وما يزال الواقع بما يحمله من تناقضات وتغيرات لا يتسع لمثل هذه الإشارات مما يتطلب جهدا أكبر قصد الوصول إلى تصورات استراتيجية تمكن من حل المشكلات الحاضرة دون الإخلال بحق الأجيال القادمة وإهدار المقدرات الوطنية بحجة وجوب تجاوز الأزمة بسرعة.

ومن ناحية أخرى امتازت الكويت تاريخيا باستثمار جزء من ثروتها في ميدان البحث العلمي مما يؤهلها مستقبلا لأن تسهم بشكل مباشر في تدعيم البحث الرصين في مجالات التنمية والعمران بحكم ما يمثله هذا الجانب المعرفي من أهمية في عملية بناء تصورات تخرج عن حلول الوصفات الجاهزة وتؤسس لعملية بناء حضاري تنبع من فكر يستفيد من التراكم الثقافي العالمي دون الذوبان فيه. وقد تكون إحدى أولويات هذا الجهد البحثي إعادة نظر معرفية للأسس الفكرية التنموية والتفريق الواضح بين الغنى والتقدم وتجاوز المنهجيات التي تنتهي في أحسن الأحوال إلى صياغة نسخ محلية للنماذج المطروحة. ومن الضمني الاعتراف بأن هذا الجهد لن يؤتي ثماره إلا بتشجيع الباحثين على نقد علمي للمرتكزات التنموية المهيمنة في اتجاه فهم وبناء نماذج أكثر شمولية وملاءمة لاحتياجات البلد والعالم العربي عموما.

غير أن الحديث عن التنمية بوصفه قيمة شمولية يتعدى طاقات قطر بعينه بحكم أنه يستلزم عمقا تكامليا إقليميا من ناحية، وبما يفرضه من تنوع اجتماعي واقتصادي وبشري من جهة أخرى. لذا نرى من الواجب والمفيد أن يكتمل إعمار الكويت مع توجه استراتيجي يسعى من ناحية إلى استثمار الجهد الثقافي الذاتي قصد الإسهام في تحقيق الأسس النظرية اللازمة لإحداث نهضة عمرانية شاملة وواسعة يتجاوز مفهوم التقدم فيها معدلات النمو والإنتاجية والتصدير، ومن ناحية أخرى يمتد ليحتضن العمق العربي ويكون من ثم نموذجا يحتذى لباقي بلدانه[34]. ومن المؤكد أن هذا الاتجاه صعب ويستلزم نفسا طويلا بحجم الإخفاقات والعراقيل التي شكلت تاريخنا البعيد والقريب. غير أنه يمثل في نظرنا الاتجاه الأكثر عمقا وإيجابية لأنه يستثمر نقاط القوة الحقيقية التي بحوزتنا بوصفنا عرباً حسب موقع كل دولة وإمكاناتها البشرية والمادية.

الهوامش

(1) خير مثال على ذلك إدارة الفوائض المالية المحققة في السبعينيات وما انجز عنها من مصاعب ذاتية في كيفية استخدامها واستثمارها وكيف انتهت أخيراً في يد المؤسسات المالية العالمية التي تكفلت بإعادة تدويرها واستثمارها حسب شروط كانت هي الرابح الأساسي فيها.

(2) ما عدا بضعة من الشهور التي رافقت الفترة الأولى للغزو ثم سرعان ما تراجعت الأسعار إلى مستوياتها العادية.

(3) تدخل في هذا الاتجاه تطور بعض المؤشرات الاجتماعية مثل ارتفاع نسب الطلاق وتغيرات معدلات الجريمة والهجرة العكسية لبعض فئات العمالة الوافدة، إلخ.

(4) لئن تضاربت المعلومات الدقيقة حول حجم الخسائر التي طالت آبار النفط والعدد الذي احرق منها إبان الغزو (يتراوح بين 600 و700 بئر حسب المصادر) فإنه من المؤكد أن إصلاح التلف الذي حصل في القطاع النفطي وصلت تكلفته إلى حدود مالية عالية (قدرتها بعض الشركات الغربية بخمسة بلايين دولار). أنظر على سبيل المثال:

– جعفر عباس حاجي (1993) آثار الغزو العراقي على القطاعات الاقتصادية لدولة الكويت، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة.

- The Economist Intelligence Unit (1992), Kuwait. Number 1, London, UK.

– الجمعية الاقتصادية الكويتية (1996) الحلقة النقاشية حول الاقتصاد الكويتي في ظل الاحتلال، مجموعة الأبحاث والمناقشات، الطبعة الأولى، الكويت.

(5) زيادة إلى الأضرار المتعلقة بالقطاع النفطي فقد تحملت الكويت أعباء مالية إضافية، ويمكن إعطاء فكرة عن حجم الخسائر النقدية حسب الأرقام التالية:

تكاليف التحرير	خسائر المعدات العسكرية	تكاليف إزالة الألغام	دعم مجموعة التنسيق المالي لأزمة الخليج	دعم المواطنين	العوائد الضائعة من الأصول المسيلة	إيرادات النفط الخام الضائعة	إسقاط الديون	المجموع
33300	11000	418	3700	13150	3200	12100	900	77768

(الوحدة: مليون دولار أمريكي)

(المصدر: يوسف إبراهيم (وآخرون) (1992). الاقتصادات العربية وغزو النظام العراقي لدولة الكويت: الآثار والسياسات، والتعاون العربي المشترك. المعهد العربي للتخطيط، الكويت).

(6) شكل النفط منذ سنة 1961 وحتى الآن أكثر من 90% من الصادرات الكويتية ومن ثم مثل الجزء الطاغي في الإيرادات الحكومية. (د. جعفر عباس حاجي: آثار الغزو العراقي على القطاعات الاقتصادية. مصدر سابق، ص ص 475-480).

(7) حسب التقرير الاقتصادي لبنك الكويت المركزي تكون مشاركة القطاع الزراعي والثروة الحيوانية وصيد البحر في الناتج المحلي الإجمالي على النحو التالي:

نسبة الزراعة والثروة الحيوانية وصيد البحر في الناتج المحلي الإجمالي.	1989	1993	1994	1995
	%0.065	%0.029	%0.039	%0.042

المصدر: بنك الكويت المركزي (1995) التقرير الاقتصادي.

(8) تشير الأرقام إلى أن أول عجز شهدته الموازنة العامة كان في السنة المالية 1982/81 حيث تجاوز الإنفاق الحكومي الإيرادات الحكومية بمبلغ 181.1 مليون دينار. ويمكن القول بأن هذه السنة مثلت نقطة البداية لعجز الموازنة العامة المسجل في التسعينيات.

المالية العامة (سنوات مالية)	(1992/91)	(1993/92)	(1994/93)	(1995/94)	(1996/95)
الإيرادات العامة	647.3	2363.7	2775.1	3100.7	2910.0
المصروفات العامة	6111.5	3936.3	4240.8	4193.2	4230.0
العجز	5464.2-	1572.6-	1465.7-	1092.5-	1320.0-

المصدر: بنك الكويت المركزي (1995) التقرير الاقتصادي.

(9) لا نظن أنّ المفهوم الماركسي للطبقة يمكن أن يكون له قوّة تحليلية للمجتمعات الخليجية وحتى العربية عموماً. فملكية وسائل الإنتاج لا تمكّن وحدها من تفكيك اجتماعي لما حصل ويحصل داخل هذه المجتمعات. وعلى الرغم من أنّ مفهوم الطوابق الاجتماعية فضفاض فإنه يسمح برؤية الشرائح الاجتماعية من خلال تركيباتها المعقدة التي وإن احتضنت البعد الاقتصادي فإنها تختزنه عبر تشابك للعلاقات والعناصر الأخرى بحيث تكون المحصلة النهائية توليفة اجتماعية أكثر تعقيدا مما يحمله مفهوم الطبقة.

(10) صدر القانون الأول (القانون رقم 15 لسنة 1959) وتم تنقيحه في كثير من المرات غير أن روح وحتى نص هذا القانون لا تزال تحمل تعددا لأشكال الجنسية وأوصافها (من أصلية إلى أولى وثانية، إلخ) على الرغم من اتحاد النتيجة القانونية – الجنسية الكويتية – والانتماء إلى وطن واحد الكويت. زيادة على هذا وكأحد التفرعات الأخرى لهذه المشكلة يأتي التباطؤ في حل جذري لفئة «البدون» بوصفه مثالاً حياً على عدم التجانس بين التطورات الاجتماعية والاستراتيجيات السياسية بما تحمله من خطط وقرارات، وفي هذا الصدد تحديدا يكتب جاسم خالد السعدون «وظاهرة البدون [....] ظاهرة فريدة، فهم إما يستحقون المواطنة ومع الاعتذار، أو لا يستحقونها وهي حالة يجب أن تواجه ولا يمكن أن يحمل الوقت إلا إلى تعقيدها وتعقيد تبعاتها الاجتماعية السياسية». (جاسم خالد السعدون (1993). «التطورات الرئيسة التي مر بها الاقتصاد الكويتي وتقويمها، ووضع تصورات للسياسات المستقبلية»، التوجهات المستقبلية للاقتصاد الكويتي، مجموعة الأبحاث والتعقيبات، الجمعية الاقتصادية الكويتية، الطبعة الأولى، صفحة 47).

(11) لئن شهدت العمالة الأجنبية انحسارا طفيفا على مستوى النسبة من العدد الإجمالي للقوى العاملة (من 78.27% سنة 1988، إلى 75.14% سنة 2002) فإن الحجم العام لهذه العمالة يتخذ منحى إجمالياً تصاعدياً يبين احتياجات الاقتصاد الكويتي الهيكلية للعمالة الأجنبية) د. جعفر عباس حاجي: آثار الغزو العراقي على القطاعات الاقتصادية لدولة الكويت، مصدر سابق، ص 421).

(12) المصدر نفسه، ص 418.

(13) ربطت الوثيقة في نصها المقترح على مجلس الأمة في آخر يناير 1999 بين تقلص الإيرادات المالية للدولة وإعادة هيكلة الاقتصاد موقفا للانفتاح الاقتصادي العالمي والعولمة وحرية التجارة وانتقال رؤوس الأموال، مما يستدعي توجها إصلاحيا في اتجاه «الحد من هيمنة القطاع العام على الاقتصاد والاختلال الحاد في مالية الدولة» (انظر وثيقة الإصلاح المالي والاقتصادي). في الاتجاه نفسه يمكن كذلك التعرض إلى كثير من التفسيرات الرسمية الأخرى. ولعل أهمها تلك التي جاءت على لسان أمير الكويت الشيخ جابر الأحمد في خطابه بمناسبة العشر الأواخر من شهر رمضان المنصرم (1419هـ)، والتي تعرض فيها إلى العوائق الداخلية للإصلاح عبر نقده لعقلية الترف السائدة قائلا: «ما زال بيننا من يمارس سلوكيات ترفية أو مستجلبة وكأن الكويت لم يصيبها ما أصابها». (انظر نص الخطاب في: الوعي الإسلامي، شوال 1419، العدد 398).

(14) قامت الحكومة الكويتية منذ بداية التسعينيات بعقد استشارات موسعة ودراسة إمكانات بيع بعض الممتلكات الحكومية إلى القطاع الخاص من خلال قرار مجلس الوزراء رقم 14 بتاريخ 1991/10/20. وقد قام البنك الدولي بإجراء أول دراسة لهذا الموضوع في الحالة الكويتية. (انظر: مهدي اسماعيل الجزاف، استراتيجية وبرامج الخصخصة في دولة الكويت، معهد الكويت للأبحاث العلمية، محاضرة في كلية العلوم الإدارية، جامعة الكويت، 1995/12/25، ص ص 3-29).

ثم تتالت بعدها كثير من المؤتمرات والندوات في اتجاه تأكيد مبدأ «الإسراع في الخصخصة» وإقرارها حلاً للمشكلات الاقتصادية المطروحة، لعل أحدثها «مؤتمر التخصيص والاقتصاد الكويتي في القرن المقبل» المنعقد بين 8 و10 مارس 1999، والذي نظمته الهيئة العامة للاستثمار بالتعاون مع كلية العلوم الإدارية والبنك الوطني ومؤسسة الكويت للتقدم العلمي.

(15) تعددت المسميات المحلية في العالم العربي للإشارة إلى خطة الإصلاح الهيكلي مستعملة في كثير من الأحيان الإشارة إلى تاريخ صدور القانون (فنجد مثلا قانون 1972 في تونس أو قانون 10 لسنة 1996 في سوريا) أو اللفظة المعربة لمصطلح Privatization (خوصصة وخصخصة، وتخصيص الخ)، باعتبار أن القضية لا تتجاوز الحدود الاقتصادية لتنشيط القطاع الخاص وتخفيف العبء عن الدولة. غير أن الفضل في الاقتراب من المدلول الايديولوجي لسياسة الخصخصة يعود إلى مصر الرئيس محمد أنور السادات، حيث شاع مصطلح «الانفتاح» بما يحمله من مضامين سياسية واجتماعية واقتصادية ودلالات نظرية تعد الآن أساسيات منهجية لدراسة التحولات الاجتماعية لكثير من البلدان العربية بداية من الثمانينيات.

(16) ستجد هذه الأفكار طريقها بداية من Adam Smith [1723-1790] والتقليديين عموما ووصولا إلى اغلبية المتحصلين على جوائز نوبل للاقتصاد (Freedman, A. Samuelson، الخ) لتعتمد من طرف الدول الغربية ثم المؤسسات الدولية ليس فقط بوصفها سياسات تحكمها ظروف الزمان والمكان بل بوصفها أُطراً عقلانية. انظر على سبيل المثال:

Bartoli, Henri (1991) L'économie multidimensionnelle, Gallimard, Paris, pp. 158-165.

(17) برغم أن ما كتبه Fukuyama تحت هذا العنوان لا يعد سبقا فكريا ولا حتى صياغة جديدة لأفكار قديمة، فإن الأهمية التي أولاها الإعلام حين صدور «الإنسان ونهاية التاريخ» بوصفها جزءاً من الكلام المكثف حول العولمة والنظام العالمي الجديد وانتصار النموذج الغربي، إلخ، قد أبرزت مدى عمق الأهمية التي يوليها الغرب عموما والولايات المتحدة الأمريكية تحديدا – بوصفها محور النظام العالمي الجديد – بمستوى التبشير الإيديولوجي للمنطلقات الفكرية نفسها التي تجعل من التجربة الغربية نقطة بداية ونهاية للتاريخ البشري في كليته.

(18) لم يمثل انهيار الاتحاد السوفييتي بالنسبة للعالم العربي بداية تطبيق سياسات الإصلاح الهيكلي. فلقد طبقت هذه السياسات بدرجات مختلفة في كثير من أقطار العالم العربي منذ السبعينيات (تونس ومصر 1972، والمغرب 1974) ثم تبعتها البلدان الأخرى في الثمانينيات (الجزائر، واليمن، وموريتانيا، وسوريا، إلخ) وأخيرا الأقطار الخليجية بداية من التسعينيات.

(19) لعل من أهم ما توصلت إليه بحوث مدرسة الأناسة التي تزعمها Karl Polanyi هي الفكرة القائلة بالآليات غير الذاتية للاقتصاد في المجتمعات غير الغربية. وقد استعمل Polanyi مصطلح Embedded ليبرز الكيفية التي كان يتمثل بها الاقتصاد في التوليفة الاجتماعية الكلية من حيث تدلخله وتمازجه مع ظواهر غير اقتصادية (القرابة، السياسة، الدين، إلخ). انظر Polanyi, Karl (1975). La grande transformation, Gallimard, Paris.

(20) يمثل كتاب د. خلدون حسن النقيب: المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية، (نشر مركز دراسات الوحدة العربية، 1993، بيروت) أحد الإسهامات المهمة لفهم جملة هذه التحولات.

(21) يمكن اعتبار تعدد أنشطة الشركات العابرة للقوميات دلالة على تعدد الموارد التي يتم من خلالها اختراق الهياكل الاجتماعية، بل سوف تؤدي حتى بعض الخدمات (السياحة مثلا) الدور نفسه الذي أداه النفط في الخليج من حيث إخراج الدائرة الاقتصادية من حدودها الاجتماعية وجعلها الدائرة الأساسية في تضبيط الحراك الاجتماعي.

(22) على سبيل المثال، وقع السماح للقطاع الخاص بالاستثمار في الاتصالات. غير أن كثيراً من الشركات التي دخلت هذا الميدان لم تصل إلى حالة تنافسية – كما تمليها آليات السوق – يستطيع المستهلك أن يجني من ورائها بعض المكاسب، والواقع أن هذه الشركات تتصرف وكأنها واحدة تحتكر السوق وتفرض أسعاراً موحدة. أليس غريبا أن تكون أسعار المكالمات الهاتفية خارج الكويت ثابتة ومحددة برغم تعدد الشركات الموفرة للبطاقات الهاتفية؟

(23) نحن لا نزعم البتة أن العمالة الاجنبية هي مصدر هذه المشكلات ولكن نتصور أن الأوضاع «الهشة» لأي شريحة اجتماعية تنعكس بالصورة نفسها على المجتمع الحاضن بما يجره هذا من توجه سلوكي نحو تلبية «هشة» لمتطلبات حقيقية. وبشكل أعم تحتاج الظواهر الاجتماعية المشار إليها إلى دراسات تتحلى بجانب كبير من الجرأة والصراحة إضافة إلى توجه بنائي واع بالتحديات في اتجاه رصد الحجم الحقيقي لهذه الآفات وتوخي الصدق العلمي حتى تؤتي مثل هذه الأبحاث ثمارها وتمكن من ثم من رسم خطط كفؤة تسهم – إلى جانب الاستراتيجيات الوقائية بعيدة المدى – في حل المشكلات.

(24) انظر: طارق عبدالله (1999) «الأزمة الآسيوية: الخلفيات والأبعاد»، المستقبل العربي، بيروت، لبنان، عدد 240، فبراير، ص ص 36-48.

(25) على سبيل المثال، وقعت مصر في بحر السنتين الاخيرتين كثيراً من الاتفاقيات الثنائية مع كثير من البلدان العربية ويمكن لهذه التجارب (وغيرها التي تمت بين أقطار عربية أخرى) أن تكون رصيداً مهماً في اتجاه تبادل الخبرات قصد تعميقها وتطويرها في اتجاه شراكة عربية واسعة.

(26) ولنا في ليبيا والجزائر مثالين واضحين لنموذج تنموي متمحور حول تصدير البترول يقع خارج الخليج وينتهي إلى نتائج مخيبة لكل الآمال.

(27) Rostow, Walt (1971): The stage of Economic Growth, An Anti-Communist Manifesto. New York, Columbia University Press.

(28) يكمن الضعف الاساسي لنظرية المركز والمحيط في حصر تخلف مجتمعات العالم الثالث في العوامل الخارجية نتيجة التطور الذاتي للنمط الرأسمالي، ومن ثم تهمل النظرية الجوانب الداخلية الخاصة ببلدان العالم الثالث والتي تشكل جزءاً مهماً من الإجابة عن قضية التخلف.

(29) طارق عبدالله «الأزمة الآسيوية: الخلفيات والأبعاد»، مصدر سبق ذكره.

(30) طه عبدالعليم (1996) «نموذج التنمية الكوري: نظرة عامة»، النموذج الكوري للتنمية، تحرير د. محمد السيد سليم، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، ص ص 11-13.

(31) تتلخص هذه الوصفات في تخفيض العملة المحلية لتقوية منافسة المنتجات المحلية دوليا، وتدخل الدولة لدعم بعض الشركات المهددة بالانهيار، وأخيراً دعم خارجي (يتأتى عادة من المؤسسات الاقتصادية العالمية وتحديدا البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) غير أنه في الحالة البرازيلية دعمت الإدارة الأمريكية بشكل مباشر خطط الإنقاذ بحكم الأهمية الاقتصادية للبرازيل بالنسبة لصادرات الشركات الأمريكية، حيث تشير التقديرات إلى أن حجم تصدير السلع الأمريكية إلى البرازيل يساوي 20% من جملة الصادرات الكلية الأمريكية.

(32) لا تكمن التنمية بأية حال من الأحوال في الوصول إلى معدلات اقتصادية عالية؛ وبرغم الدعوات إلى نقد هذه المفاهيم واستحداث مؤشرات قياسية أخرى (مفهوم التنمية البشرية مثلا) فإن هذا التصور التقني والكمي ما يزال وللأسف هو السائد في رسم السياسات التنموية عالميا.

(33) بعد أكثر من سنتين من بدء ما سمي بإعصار آسيا (بداية من شهر يوليو 1997) أعلن صندوق النقد الدولي أن تقديراته لم تكن تتناسب والوضع الحقيقي لهذه البلدان (انظر جريدة الرأي العام الكويتية 19-1-1999). غير أن سوء التقدير لم يكن أمرا استثنائيا بالنسبة لخبراء الصندوق، حيث رافق كذلك أزمة المكسيك لسنة 1995 ثم في الآونة الأخيرة الأزمة البرازيلية التي اندلعت في بداية هذه السنة.

(34) تأتي الخطوات التي قطعتها أوروبا للتوحد كإحدى أهم العلامات الفارقة في نهاية هذا القرن. وبرغم أن فكرة الوحدة الأوروبية تعود إلى أكثر من 75 سنة وبرغم كل العراقيل الاجتماعية والسياسية التي جابهتها، فإن الدور الذي قام به بعض من دولها (فرنسا وألمانيا تحديدا) أدى إلى ترسيخ مستمر ومتطور للفكرة وجمع حولها تدريجيا شتات أوروبا بعد تاريخ تميز بالتنافس السياسي والعنف وحربين مدمرتين لأغلب دولها. وليس غريبا أن تكون أوروبا مرشحة لتتكون من أكثر من 25 بلدا خلال السنوات العشر القادمة؛ ويمكن، من ثم التكهن مسبقا بالدور الذي يمكن لها أن تقوم به في المستقبل القريب.

المصادر

الجمعية الاقتصادية الكويتية (1996). **الحلقة النقاشية حول الاقتصاد الكويتي في ظل الاحتلال**. مجموعة الأبحاث والمناقشات، الطبعة الأولى: الكويت.

الجمعية الاقتصادية الكويتية (1993). **التوجهات المستقبلية للاقتصاد الكويتي**. المؤتمر العلمي الأول للاقتصاديين الكويتيين، مجموعة الأبحاث والتعقيبات والمناقشات: الكويت.

المعهد العربي للتخطيط (1988). بحوث ندوة التخطيط التكاملي بين دول مجلس التعاون الخليجي دبي 14-16 فبراير 1987: الكويت.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (1997). **مكافحة وإزالة الفقر**. الولايات المتحدة الأمريكية: نيويورك.

بنك الكويت المركزي (1995). **التقرير الاقتصادي**، الكويت.

جعفر عباس حاجي (1993). **آثار الغزو العراقي على القطاعات الاقتصادية لدولة الكويت. القاهرة: الزهراء للإعلام العربي.**

خلدون حسن النقيب (1993). **المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

طارق عبدالله (1999). الأزمة الآسيوية: الخلفيات والأبعاد. **المستقبل العربي**، بيروت، لبنان، العدد (240) فبراير: 36-48.

عبدالرؤوف الجرداوي، وعبدالله غلوم الصالح (1996). **مطلقات صغيرات في المجتمع الكويتي**. دولة الكويت: شركة الربيعان للنشر والتوزيع.

محمد السيد سليم (محرر) (1996). **النموذج الكوري للتنمية**. جامعة القاهرة، جمهورية مصر العربية: مركز الدراسات الآسيوية.

مهدي إسماعيل الجزاف (1995). استراتيجية وبرامج الخصخصة في دولة الكويت. معهد الكويت للأبحاث العلمية، محاضرة في كلية العلوم الإدارية، جامعة الكويت، 1995/12/25، الكويت.

وزارة التخطيط (1999). **اللمحة الإحصائية**. الكويت: قطاع الإحصاء والمعلومات.

وزارة التخطيط، (1995)**الكويت والتنمية الاجتماعية: قيادة وتخطيط ومشاركة شعبية وتوجه إنساني**. الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية.

Bartoli, Henri (1991) *L'économie multidimensionnelle*, Gallimard, Paris.

Polanyi, Karl (1975). *La grande transformation*, Gallimard, Paris.

Rostow, Walt (1971) *The stage of economic growth, an anti- communist manifesto*. New York: Columbia University Press.

The Economist Intelligence Unit (1992) *Kuwait*. Number 1, London, UK.

مصادر الضغوط المهنية
لدى المدرسين في المرحلة المتوسطة بدولة الكويت
وعلاقتها بالاضطرابات النفسية الجسمية

عويد المشعان*

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى تعرف على مصادر الضغوط المهنية وفقاً لمتغيرات الجنس والجنسية والتخصص ومدى علاقتها بالاضطرابات النفسية الجسمية. وتكونت عينة الدراسة من (746) من المدرسين، منهم 377 من الذكور و369 من الإناث، ومنهم 363 من الكويتيين، و383 من غير الكويتيين، ومنهم 489 من مدرسي المواد النظرية و257 من مدرسي المواد العلمية. واستخدم في الدراسة مقياس الضغوط المهنية، ومقياس غموض الدور وصراع الدور، ومقياس الاضطرابات النفسية الجسمية.

وكشفت الدراسة عن فروق جوهرية بين الجنسين في المتغيرات التالية: العبء المهني، والتطور المهني، والاضطرابات النفسية الجسمية؛ حيث حصلت الإناث على متوسطات أعلى من الذكور في مصادر الضغوط المهنية والاضطرابات النفسية الجسمية. وظهرت فروق بين الكويتيين وغير الكويتيين في مصادر الضغوط المهنية والاضطرابات النفسية الجسمية تشير إلى تزايد متوسطات المدرسين الكويتيين في مصادر الضغوط المهنية والاضطرابات النفسية الجسمية عن غير الكويتيين، ولم تظهر فروق جوهرية بين مدرسي المواد النظرية ومدرسي المواد العلمية في متغيرين هما: العبء المهني وصراع الدور، حيث كانت الفروق في جانب مدرسي المواد العلمية في العبء المهني، وصراع الدور في جانب مدرسي المواد النظرية، واتضح أن جميع معاملات الارتباط إيجابية وذات دلالة إحصائية بين مصادر الضغوط المهنية والاضطرابات النفسية الجسمية.

مصطلحات أساسية: الضغوط المهنية، المدرسين، الاضطرابات النفسية الجسمية.

* أستاذ مساعد (Associate Prof.)، ورئيس قسم علم النفس، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.

مقدمة

تعد مهنة التدريس إحدى المهن الاجتماعية الضاغطة، نظراً لكثرة مسئولياتها ومتطلباتها وزيادة أعبائها التي تجعل بعض المدرسين غير راضين عن مهنتهم، وغير مطمئنين على حياتهم ومستقبلهم المهني والأمني، مما يكون له أثره السلبي على عطائهم وكفاءتهم في الأداء. ولهذا السبب ينبغي الاهتمام بالمدرس نفسياً ومهنياً، حيث إنه يعد حجر الزاوية في المنظومة التعليمية، لأنه يمثل مصدراً أساسياً من مصادر إكساب التلاميذ المعرفة والمعلومات، ويؤثر في تلاميذه بتوقعاته، وبما يدعمه من مظاهر سلوكية، وبما يتبناه من قيم واتجاهات معينة. ويرى بعض الباحثين أن سوء تصرفات التلاميذ وسوء سلوكهم يسهم في ارتفاع الضغوط وانخفاض الروح المعنوية لدى المدرسين (Boyle et al, 1995; Mykletun, 1984; Litt et al, 1986).

وتمثل الضغوط خطراً على المدرس، كما تهدد مزاولته لمهنته بسبب ما ينشأ عنها من تأثيرات سلبية عليه، تتمثل في عدم الرضا المهني، وضعف مستوى الأداء وعجزه عن الابتكار داخل الفصل، وضعف الدافعية للعمل. فينخفض مستوى تحصيل الطلاب. وهذا بدوره يؤدي إلى شعور المدرس بالإنهاك النفسي، وهو الأمر الذي يؤثر في قدرته على أداء عمله بالكفاءة والصورة المرضية (Cook, 1986; Birmingham, 1985; francis, 1985).

ويشير «فاربر» (Farber, 1991) إلى أن معظم المدرسين بمختلف تخصصاتهم يشعرون بعدم الرضا الوظيفي والضغط النفسي بسبب العمل والاحتراق النفسي، وهذا يؤثر في قدرتهم على مواجهة تحديات المهنة، الأمر الذي يؤدي إلى التفكير في ترك المهنة. وكذلك تنتج عن الضغوط المهنية زيادة كبيرة في معدلات المشكلات الانفعالية مثل (القلق والاكتئاب والاضطربات النفسية الجسمية) والاحتراق النفسي مثل (الاستنزاف الانفعالي، وانخفاض تقدير الذات، وانخفاض الإنجاز الشخصي) (Hodge et al, 1994). ويشير «ليت، وتورك» (Litt & Turk, 1985) إلى أن المدرسين يواجهون مستويات متزايدة من الضغوط في عملهم وأن 79% منهم قرروا أن مهنة التدريس هي المصدر الأساسي للضغوط في حياتهم.

ويرى بعض الباحثين أنه – خلال العقد التاسع من القرن المنصرم – أصبح عدد البحوث – التي أجريت في الضغوط النفسية والتي أمكن وضع قاعدة بيانات

أساسية لها – ألف بحث تقريباً (D'Auroa & Fimian, 1988)، وأشارت نتائج هذه الدراسات إلى أن المدرسين يتعرضون – أكثر من غيرهم – للضغوط النفسية بسبب ما تتسم به هذه المهنة من غموض الدور وكثرة المطالب المتعارضة، واستمرارية التعرض للمواقف الضاغطة (عيسى، 1996).

وتشير دراسات كثيرة إلى ارتفاع الضغوط الواقعة على المدرس بشكل كبير خلال السنوات الحديثة (Borg, 1990; Borg & Falzon, 1989; 1990; 1993; Cooper & Pane, 1991; Fimian, 1988; Boyle et al, 1995).

وكذلك كشفت الدراسات المسحية عن مصادر الضغوط التي واجهها المدرس، إن ما يربو على ثلث المدرسين يرون أن مهنة التدريس مهنة ضاغطة (Boyle et al, 1995; Cable, 1987; Kyriacou & Pratt, 1985; Pithers et al, 1995).

ويعتقد بعض الباحثين أن الضغوط النفسية أصبحت سمةً من سمات العصر الحديث، حيث ينظرون إليها على أنها مرض القرن العشرين، في حين يعدها آخرون: «القاتل الصامت» "The silent killer" (العتيبي، 1997؛ Baron et al, 1990).

ومن استقراء الدراسات السابقة عن الضغوط النفسية لدى المدرسين نجد أن نسبة كبيرة منهم قد أفادوا بأنهم يعانون من مستويات مرتفعة من هذه الضغوط مع اختلاف بلدانهم ومواقع عملهم (باخوم 1991، عيسى 1995، المشعان 1998، Borg, 1990).

الإطار النظري للدراسة

يعد المدرس إحدى الركائز الأساسية في المنظومة التعليمية؛ بسبب الدور الرئيس الذي يقوم به في هذه العملية، وإيماناً بجهد المدرس وعطائه المستمر، وعرفاناً بما لهما من تأثير في مستوى أدائه وكفاءته في العمل، فيجب الاهتمام به، من خلال التعرف على المصادر التي تؤدي إلى زيادة الضغوط عليه، حتى يتعامل المسؤولون مع تلك المصادر الضاغطة للتقليل منها لرفع فعالية العملية التعليمية. وقد قُدِّرت التكاليف – التي تسببها ضغوط العمل للاقتصاد الأمريكي وما تنفقه المنظمات في الولايات المتحدة الأمريكية على الأمراض الناجمة عن الضغوط – بنحو (60 – 100) بليون دولار سنويا (Matteson et al, 1987).

وترتفع معدلات المعاناة من الضغوط بين المدرسين – في المؤسسات التعليمية في العصر الحديث – بسبب ما يشهده عالمنا المعاصر من ثورة معرفية

ومعلوماتية نتيجة للتقدم التكنولوجي الحديث، وبتحقيق الرفاهية للبشرية فقد ندفع ضريبة التقدم، حيث تزداد حياتنا اليومية تعقيداً، وتتفشى الأمراض النفسية والبدنية التي تهدد حياة الإنسان. ومن هذا المنطلق تعرّف الضغوط لدى المدرس بأنها «حالة من الإجهاد النفسي والبدني تنتج عن الأحداث المزعجة أو عن المواقف المحبطة، لتصاحبها انفعالات غير سارة مثل التوتر والإحباط والغضب» (Kyriacou, 1987). كما يعرف «باخوم» (1991) ضغوط المدرس بأنها «شعوره بالعجز عن أداء عمله بسبب ما يواجهه من أعباء زائدة فيما يقوم به من أدوار، وما يواجهه من إحباط ومشكلات في البيئة المدرسية». ويعرف «عبد المولى» (1993) الضغوط النفسية للمدرس بأنها «ما يتعرض له المعلم من مشكلات – في محيط عمله – تسبب له ضعف القدرة على أداء العمل بكفاءة وبصورة مرضية، بل يمكن أن تسبب له أعراضاً مَرَضيةً أو تؤدي إلى غيابه عن عمله أو تركه». إذن الضغوط المهنية عبارة عن اختلال وظيفي في المنظمة أو المؤسسة، هذا الاختلال يؤدي إلى انخفاض في مستوى الرضا الوظيفي، وضعف الأداء، وانخفاض مستوى الفاعلية.

مصادر الضغوط لدى المدرسين

1 – **صراع الدور**: ويحدث إذا كان هناك تعارض بين متطلبات الدور؛ فعندما يتعرض الفرد لموقف يفرض عليه متطلبات متعارضة؛ كأن تتطلب وظيفته العمل ساعات طويلة، أو السفر مسافات بعيدة، وقد يتعارض ذلك مع متطلبات دوره بوصفه زوجاً أو أباً (عسكر، 1988) فإنه حينئذ يعاني من صراع الدور الذي يتولد عندما تكون هناك متطلبات متعارضة في آن واحد، يقع تحتها الفرد سواء من رئيسه أو زميله في العمل أو مرؤوسيه، بحيث تتعارض مجاراة الفرد لمجموعة التوقعات المتصلة بالعمل مع مجاراة مجموعة أخرى من التوقعات، مما يؤدي إلى حدوث صراع الدور بالنسبة لهذا الفرد (انظر: العبدالقادر، والمير 1996 ;Li & Shani, 1991).

2 – **غموض الدور**: وهو الافتقار إلى المعلومات التي يحتاجها الفرد عند أداء دوره في المنظمة، أو عدم وضوح مسؤوليات العمل ومتطلباته، ونقص التغذية المرتدة لدى الأفراد من جراء العمل الذي يقومون به، الأمر الذي يؤدي إلى الحيرة والإحباط، ومن ثم الشعور بالضغوط (Powell & Enright, 1990)، كما يكون غموض الدور سبباً في زيادة التوتر وانخفاض الرضا الوظيفي وعدم الثقة بالنفس وارتفاع ضغط الدم مما يؤدي إلى التفكير في ترك العمل (عبدالجواد، 1994). ويمكن القول

بأن غموض الدور عبارة عن نقص في معرفة الواجبات والامتيازات والالتزامات المطلوبة من الفرد وإليه لكي يقوم بأداء عمله (المير، 1995).

3 – **العبء المهني**: يعني قيام الفرد بمهام لا يستطيع إنجازها في الوقت المتاح، أو أن هذه المهام تتطلب مهارة عالية لا يملكها الفرد؛ فقد يعاني المعلم من زيادة عبء العمل المتوقع منه؛ مثل إلقاء المحاضرات، وتحضير الدروس والمشاركة في اللجان، إذن فالمعلم الذي يتحمل زيادة كبيرة في عبء العمل يقع تحت وطأة مستويات عليا من الضغوط بما يترتب عليها من زيادة في ضربات القلب وارتفاع ضغط الدم. وينقسم العبء المهني إلى عبء كمي ويعني «كثرة أعمال الفرد التي عليه إنجازها في وقت غير كاف»، أما العبء الكيفي «فيحدث عندما يشعر الفرد أن المهارات المطلوبة لإنجاز مستوى أداء معين أكبر من قدراته»؛ أي أن الفرد يفتقر إلى القدرة اللازمة لأداء العمل (عسكر، 1988 ;Powell et al, 1990; Harris et al, 1985)، وأن الإجهاد الزائد وثقل العبء الوظيفي يُعد من مصادر الضغط في مهنة التعليم (عبدالجواد، 1994).

4 – **ضغوط الوقت**: قليل من البشر يؤدون أعمالهم بطريقة أفضل عندما يكونون تحت ضغوط مستمرة، ولكن الغالبية تحتاج – بالإضافة إلى الأجازات والاستراحة المعتادة في أوقات تناول الغذاء والقهوة – إلى أوقات للراحة متزامنة بين نهاية مهمة وبدء مهمة أخرى، وهو وقت لالتقاط الأنفاس للنظر حولنا، وحتى يسترخي العقل بعيداً عن العمل ليجد سبيلاً لتجديد النشاط. ويمكن أن تُقضى مثل هذه الأوقات في تصفح «كتيبات» جديدة أو في البحث عن قطعة «غيار» لجهاز أو آلة نحتاجها لنتجنب الإحساس بالضغط في مجال العمل، ومن ناحية أخرى يجعلنا ذلك نعطي أكثر – في مجال عملنا – وبمزيد من الدقة والتفاني والموضوعية (الفرماوي، وأبو سريع، 1994 ;Fontana, 1989). ويؤكد بعض الباحثين (نكرى، 1989 ;Tanner et al, 1991) على أن عدم كفاية الوقت للقيام بأعباء المهنة ومتطلباتها يؤدي إلى الضغوط، ومن ناحية أخرى فقلة الوقت اللازم للراحة والاسترخاء تشعر الفرد بالضيق والتوتر والضغط.

5 – **التطور المهني**: تعتبر عوائق التطور المهني أو المستقبل الوظيفي أحد مصادر ضغط العمل؛ مثل الافتقار إلى فرص الترقية في المستقبل وعوائق الطموح، والشك في المستقبل المهني، والتغيير الوظيفي الذي يتعارض مع طموحات الفرد (عسكر، 1988).

ومن عوامل الضغط المرتبطة بهذا المصدر الخوف من الفشل في العمل الجديد، أو الخوف من العجز عن مجاراة التغيرات التكنولوجية أو الاقتصادية أو الاجتماعية؛ فإذا لم يتمكن الفرد من هذا التوافق مع التغيرات الجديدة المصاحبة للترقية الوظيفية فإنه حتماً سيشعر بالضغط، كما أن التقدم في الوظيفة يكون مصدراً للضغط بسبب الشعور بعدم الأمن النفسي أو الوظيفي أو الخوف من الفصل أو التقاعد المبكر أو الترقية غير المناسبة (كأن يرقى الفرد إلى وظيفة غير مناسبة له أو لا يعطى الترقية المناسبة).

الاضطرابات النفسية الجسمية Psychosomatic disorders

مصطلح عام يستخدم للإشارة إلى أي اضطراب له مظاهر جسمية أو عضوية يقف خلفه أي سبب سيكولوجي له درجة محدودة من الشدة، ويمكن تمييز ثلاث فئات فرعية من الاضطرابات النفسية الجسمية فيما يلي:

(أ) الاضطرابات المرتبطة بشخصية الفرد بوجه عام، مثال ذلك «أن الأشخاص شديدي القلق ترتفع لديهم معدلات اضطراب الجهاز التنفسي».

(ب) الاضطرابات المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بأسلوب حياة الفرد، مثال ذلك ما أشارت إليه بعض البحوث من «أن الأشخاص الذين يعملون في مهن تتضمن ضغوطاً شديدة يكشفون عن ارتفاع ضغط الدم، واضطراب وظائف المعدة».

(ج) الاضطرابات التي تظهر أساساً بوصفها استجابات أو أرجاع إزاء ظروف خاصة مثل الحساسية الجلدية (Reber, 1995).

وأصبح من المسلم به حالياً أن كثيراً من الاضطرابات الجسمية يمكن أن يكون لها جذور نفسية، ومن هنا فقد نشأ فرع جديد من فروع الطب هو «الطب النفسي الجسمي»، وهي تسمية تؤكد تأثير الضغوط والعوامل النفسية في حدوث الاضطرابات النفسية الجسمية. وأصبحت الاضطرابات النفسية الجسمية تعرف بأنها مجموعة الاضطرابات التي تتميز بالأعراض الجسمية التي تحدثها الصراعات والضغوط النفسية. وتعرف الاضطرابات النفسية الجسمية في دائرة المعارف البريطانية بأنها «الاستجابة الجسمية للصراعات وللضغوط الانفعالية التي تأخذ شكل اضطرابات جسمية مثل الربو، وقرحة المعدة، والقولون، وضغط الدم، والتهابات المفاصل، والاضطرابات الجلدية» (غازي، والطيب، 1984).

وقد تسبب الضغوط المهنية للإنسان كثيراً من الأمراض، والاضطرابات

النفسية الجسمية مثل زيادة الشعور بالقلق والإحباط، وارتفاع ضغط الدم، وآلام الظهر، والتهاب المفاصل، والصداع، والقرحة، والسرطان، والسكر، وأمراض القلب التي تودي سنوياً بحياة ما يربو على نصف مليون أمريكي (العتيبي، 1997 (Baron, 1990; Henderx, 1985; Steers, 1991)، ويشير عدد من الدراسات المنشورة في الآونة الأخيرة إلى أن ارتفاع ضغط العمل قد يضعف جهاز المناعة عند الإنسان، ويقلل من قدرته على مقاومة كثير من الأمراض الخطرة (Baron & Greenberg, 1990).

ويخلص المحارب (1993) – من دراسة البحوث التي أجريت حول العلاقة بين الضغوط النفسية والاكتئاب في الفترة من (1981 – 1991) – إلى أن الضغوط النفسية تؤثر في أداء الخلايا اللمفاوية، كما تؤثر سلبياً في الجهاز المناعي للفرد، وقد أسفرت كثير من البحوث التي أجريت خلال السنوات العشر الأخيرة عن براهين تؤيد ارتباط الشخصية بالأعراض النفسية الجسمية المختلفة (تركي 1996 Alfred & Smith 1989; Eysenck 1990; Helin & Hannen 1988; Lavander & Sachs, 1987; Mangan & Hookway, 1988; Stelmach 1991; Fredrickson & Georgiades 1992; Schmitz, 1992;).

ويؤكد «باول وزملاؤه» (Powell et al, 1990) أننا أصبحنا في قرن الضغوط النفسية والأزمات؛ حيث تشير الإحصاءات الحديثة إلى أن نسبة 80٪ من أمراض العصر مثل: النوبات القلبية، وارتفاع ضغط الدم، والصداع النصفي، وقرحة المعدة والقولون بدايتها الضغوط النفسية.

ولقد درس الباحثون – بتوسع – الضغوط بوصفها عاملاً من أهم العوامل التي تنذر بقرب الإصابة بأمراض القلب، وهناك اعتقاد بأن الضغط عامل مهم في تطور مرض الشريان التاجي للقلب، وذلك من خلال الممرات العصبية الغدية. وتتضمن الاستجابات للمنبهات الضاغطة زيادة في كل من ضغط الدم، وتجلط الدم، وزيادة الحاجة إلى الأكسجين، وزيادة حامض اليوريك والأحماض الدهنية، وجلوكوز الدم، ولزوجة صفائح الدم (Nixon, 1989).

وقد أجريت دراسات لربط الضغوط بمرض الشريان التاجي للقلب الذي حدث نتيجة لأزمات الحياة مثل: الهجرة، ونقص الدعم الاجتماعي، والصراعات في العمل

وانهيار الزواج، وفقد الأعزاء، وبينت هذه الدراسات أن الضغوط المرتبطة بالعمل التي تتنبأ بمرض الشريان التاجي للقلب ترتبط أيضاً بزيادة مطالب Demands العمل وانخفاض التلقائية أو الذاتية في العمل (Karasek, & Theorell, 1990).

ويرى «أيزنك» أن خصائص الشخصية ونوع الضغوط يجب النظر إليهما على أن لهما أهمية متساوية مع التدخين، ومستوى الكولسترول، وضغط الدم... وغيرها من المتغيرات الفيزيولوجية، واعتماداً على الأدلة - المستنتجة من الدراسات التي أجريت على هذه المتغيرات والروابط بينها - يُسلم «أيزنك» بوجهة النظر التفاعلية، بين الشخصية المهيأة للإصابة بمرض الشريان التاجي للقلب، وسمات الغضب والعدوان (Eysenck, 1987; Eysenck & Vetter, 1988; Grossarth - Maticek et al, 1988)، وفي هذا التكوين النظري يتضح أن الشخصية تتفاعل بوصفها عوامل متعاونة مع الضغوط في الإصابة بمرض الشريان التاجي للقلب (Sookhoo, 1998).

الدراسات السابقة

تشكل الضغوط المهنية التي يواجهها المدرس - في مهنة التعليم - اهتماماً بارزاً للباحثين في مجال علم النفس والتربية، ولهذا يجب تحديد مصادر الضغوط المهنية التي يتعرض لها المدرسون في مهنة التعليم، وتؤدي إلى ارتفاع معدلات الإصابة بالاضطرابات النفسية الجسمية.

1 - أشارت نتائج دراسة «هوس» وآخرين (House et al, 1979) إلى وجود علاقة دالة إحصائياً بين الضغوط المهنية التي تتمثل في العبء المهني، وصراع المهنة، وصراع الأدوار، والمشكلات الأسرية، وبين الاضطرابات النفسية الجسمية التي تمثلت في قرحة المعدة، وزيادة ضغط الدم، وأمراض القلب، والذبحة الصدرية.

2 - وكشفت دراسة (Tang & Hammontree, 1992) التي أجريت على عينة تكونت من 60 ضابط شرطة في ولاية «تينسي» بالولايات المتحدة الأمريكية، أنه كلما زاد تعرض ضباط الشرطة لضغوط الحياة والضغوط النفسية زاد معدل إصابتهم بالأمراض النفسية الجسمية.

3 - وأظهرت نتائج دراسة (Steffy & Jones, 1989) أنه يوجد ارتباط بين متغيرات ضغوط العمل، وعدم الرضا عن العمل، وضغوط الحياة، والاضطرابات النفسية الجسمية.

4 – أما دراسة «فاربر» (Farber, 1991) – على عينة مكونة من 365 معلماً ومعلمة (236 معلمة و129 معلماً) – فقد أوضحت أن العبء المهني ومشكلات النظام داخل الفصل من المصادر الأساسية للضغوط المهنية.

5 – كشفت نتائج دراسة «هاريس» وآخرين (Harris et al, 1985) – على عينة مكونة من 130 معلماً بالمرحلة الإعدادية من الريف والحضر (97 معلمة و33 معلماً) – أنَّ زيادة العبء الوظيفي، وزيادة ساعات العمل تؤديان إلى ارتفاع مستوى الضغوط.

6 – كشفت نتائج دراسة «كرياكو، وبرات» (Kyriacou & Pratt, 1985) – على عينة مكونة من 127 معلماً بمراحل التعليم المختلفة – أن مستوى الضغوط لدى الإناث كان أعلى منه لدى الذكور، كما أشارت إلى وجود ارتباط – دال إحصائياً – بين الاكتئاب، والوساوس والقلق، والهستيريا، وكذلك أسفرت الدراسة عن أن ارتفاع مستوى الضغوط يصاحبه ارتفاع في مستوى الشعور بالتوتر والإجهاد الانفعالي والبدني في نهاية اليوم الدراسي. وتشير الدراسة إلى أن تسعة من المعلمين قرروا أنهم امتثلوا للرعاية من الأمراض الناجمة عن الضغوط والتي تتضمن الاكتئاب، والإجهاد العصبي والشلل العصبي.

7 – كشفت نتائج دراسة «بين، وفارنهام» (Payne & Furnham, 1987) – على عينة مكونة من 444 معلماً ومعلمة (192 معلماً و252 معلمة) تم اختيارهم من 14 مدرسة – أن مصادر الضغوط لدى المعلم عبارة عن العبء المهني، وسوء سلوك التلاميذ، وضعف الكفاءة المهنية للمعلم، وسوء العلاقة بين الزملاء؛ وكشفت نتائج الدراسة أن المعلمات كن أكثر شعوراً بالضغوط النفسية من المعلمين.

8 – أوضحت نتائج دراسة (Sin & Cheng, 1985) – على عينة مكونة من 131 مدير أعمال صينياً – أن المديرين من فئة صغار السن، وقليلي الخبرة كانوا أكثر عرضة من غيرهم للإصابة بأعراض الأمراض النفسية الجسمية عند تعرضهم لضغوط عالية، كما أن المديرات كن أكثر إصابة بالأمراض النفسية الجسمية من المديرين، وكن يعانين من الاعراض التالية: صداع، وآلام في المعدة، وفقدان الشهية، واحتقان الأنف، وصعوبة في النوم.

9 – كشفت دراسة «عبدالمعطي» (1989) – على عينة مكونة من 48 شخصاً (43 مريضاً و15 سوياً) – أنه توجد علاقة بين أحداث الحياة الضاغطة المرتبطة بالعمل والدخل والأسرة، وبين الإصابة بالاضطرابات النفسية الجسمية.

10 – وأجرى «الفرماوي» (1990) – دراسته على 175 معلماً، وكشفت عن عدم وجود فروق بين الذكور والإناث في مستوى الضغوط، في حين كشفت عن فروق دالة إحصائياً بين المعلمين المعارين وغير المعارين، حيث إن المعلمين المعارين يشعرون بمستوى مرتفع من الضغوط.

11 – قام كل من «عبدالمقصود، وطاحون» (1993) بدراسة على عينة مكونة من 390 معلماً ومعلمة في كل من مصر والسعودية، وأظهرت النتائج أن الضغوط النفسية لدى المعلمين السعوديين «غير التربويين» كانت أكبر منها لدى المعلمين المصريين «غير التربويين». كما توصلت الدراسة إلى أن المعلمين المصريين كانوا أكثر شعوراً بالضغوط من المعلمات المصريات، ولكن المعلمات السعوديات كن أكثر شعوراً بالضغوط من المعلمين السعوديين.

12 – أجرى «باخوم» (1991) دراسته على المعلمين في المرحلة الثانوية بمحافظة المنيا وأشارت النتائج إلى أنه لا توجد فروق بين «المعلمين والمعلمات»، ولا بين «المتزوجين وغير المتزوجين» في الضغوط النفسية.

13 – أما دراسة (Cooper & Kelly, 1993) على عينة مكونة من 2638 من المدرسين الأوائل في المملكة المتحدة؛ فقد كشفت عن عدم وجود فروق بين الذكور والإناث في الضغوط النفسية في المرحلة الابتدائية، في حين أظهرت المعلمات في المراحل التعليمية الأعلى ارتفاعاً في مستوى الضغوط النفسية عن زملائهن.

14 – أجرى «إبراهيم» (1992) دراسته على عينة مكونة من 40 من المصابين بالأمراض «النفسية الجسمية» و40 من الأسوياء، وكشفت نتائج الدراسة أن هناك فروقاً – دالة إحصائياً – لدى هؤلاء المرضى في تأثرهم بالضغوط الحياتية، حيث تأثر مرضى السكر بالضغوط الانفعالية والاجتماعية والبدنية، في حين تأثر مرضى ضغط الدم بالضغوط البدنية، وتأثر مرضى القولون بالضغوط الانفعالية والبدنية.

15 – أما في دراسة «العتيبي» (1997) على عينة مكونة من 658 موظفاً (462 من الكويتيين، و196 من الوافدين العرب)، فقد أظهرت النتائج أن العمالة الكويتية أكثر تعرضاً لضغوط العمل من العمالة الوافدة، وكذلك كانت العمالة الكويتية أكثر تعرضاً للإصابة بالاضطرابات النفسية الجسمية من العمالة الوافدة العربية.

16 – كشفت دراسة «كوبر، ودافدسون» (Cooper & Davidson, 1982) عن وجود بعض الأعراض «النفسية الجسمية» المرتبطة بضغوط العمل، وتتمثل في

الإنهاك الجسمي بنسبة 69,6%، والقابلية للانفعالات بنسبة 60%، والشعور بالقلق بنسبة 54,4%، والإحساس بالتوتر بنسبة 42,6%، والشعور بالغضب بنسبة 35,6%، والإصابة باضطرابات النوم بنسبة 34,10%، والإحساس بالإحباط بنسبة 34,8%، وعدم الاقتناع بالعمل بنسبة 34,10%، وانخفاض تقدير الذات بنسبة 25,1%، والإحساس بالاكتئاب بنسبة 23,7%.

17 – أما دراسة «هودج» وزملائه (Hodge et al, 1994) – على عينة مكونة من 107 من المدرسين والمدرسات العاملين في المدارس الثانوية العامة والخاصة (61 من المدرسات و46 من المدرسين في جنوب ويلز) – فقد أوضحت أن مدرسي الموسيقا لهم درجات أعلى في مصادر ضغوط العمل، والاحتراق النفسي، والضيق المهني من مدرسي الرياضيات، وبينت نتائج الدراسة أنه توجد علاقة موجبة بين ضغوط العمل والإجهاد النفسي، وفقدان الشعور بالشخصية، كما ظهر ارتباط سالب بين ضغوط العمل والإنجاز الشخصي.

18 – أما دراسة (Pithers & Fogarty, 1995) – على عينة تكونت من 154 فرداً (83 مدرساً منهم 45 من الذكور و38 من الإناث و71 من العاملين: 34 ذكراً و37 أنثى) – فقد كشفت أن المدرسين أكثر معاناة من التوتر والضغوط النفسية الناتجة عن العمل من العاملين في المهن الأخرى، وبشكل خاص في مقياس العبء المهني، وتبين – أيضاً – أنه توجد فروق بين الذكور والإناث في متغيرات البحث؛ حيث كان متوسط درجات الذكور أعلى من متوسط درجات الإناث «في مقياس المسؤولية تجاه العمل»، في حين حصلت المدرسات على درجات أعلى «في مقياس الضغوط البدنية أو الفيزيولوجية والمساندة الاجتماعية» من الذكور.

19 – قام (Vingerhoets & Guy, 1998) بدراسة على عينة تكونت من 123 من المرضى (107 من الذكور و16 من الإناث)، وقد كشفت التحليلات «العاملية» لاستخبار الشكاوى عن أربعة أبعاد معرفية، وأربعة أبعاد انفعالية/نفسية جسمية، وقد أورد 73% من المرضى شكاوى معرفية، وعلى وجه الخصوص مشكلات تتعلق بمواصلة الانتباه وتقطعه. وذكر 78% شكاوى انفعالية ونفسية جسمية، وخصوصاً زيادة في القلق وعدم الاستقرار الانفعالي. كما ارتبطت شكاوى ما بعد العمليات الجراحية جوهرياً بالقلق والاكتئاب والعصابية، وكشفت تحليلات الانحدار التدرجي عن أنه يمكن التنبؤ – على أفضل وجه – بحدوث أغلب الشكاوى الذاتية (غير

الموضوعية) من خلال التقارير الذاتية للاكتئاب والقلق والعصابية بشكل مختلف في الأبعاد المختلفة للشكاوى الذاتية.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تعرُّف مصادر الضغوط المهنية، وتقدير مدى شدتها لدى المدرسين الكويتيين والمدرسين غير الكويتيين، وتتفصل أهداف الدراسة فيما يلي:

1 – التعرف على العلاقة بين الضغوط المهنية والاضطرابات النفسية الجسمية.

2 – التعرف على الفروق بين المدرسين الكويتيين والمدرسين غير الكويتيين في مصادر الضغوط المهنية والاضطرابات النفسية الجسمية.

3 – التعرف على الفروق بين الذكور والإناث في مصادر الضغوط المهنية والاضطرابات النفسية الجسمية.

4 – التعرف على الفروق بين مدرسي المواد النظرية ومدرسي المواد العملية في مصادر الضغوط المهنية والاضطرابات النفسية الجسمية.

فروض الدراسة

1 – توجد علاقة بين مصادر الضغوط المهنية والاضطرابات النفسية الجسمية لدى المدرسين.

2 – توجد فروق – دالة إحصائياً – في مصادر الضغوط المهنية وفقاً لعوامل الجنس والجنسية والتخصص منفصلة ومتفاعلة لدى المدرسين.

3 – توجد فروق – دالة إحصائياً – في الاضطرابات النفسية الجسمية وفقاً لعوامل الجنس والجنسية والتخصص منفصلة ومتفاعلة لدى المدرسين.

المنهج

العينة

تكونت عينة الدراسة من (746) من المدرسين بواقع 377 من الذكور و369 من الإناث، وبواقع 363 من الكويتيين و383 من غير الكويتيين وبواقع 489 من مدرسي المواد النظرية، و257 من مدرسي المواد العلمية، وقد اختيرت عينة الدراسة من عدد من المدارس المتوسطة للبنين والبنات بالمحافظات الخمس لدولة الكويت، وهم من المدرسين الكويتيين وغير الكويتيين، وتراوحت أعمارهم بين 25 و45 سنة، كما تراوحت

خبرة أفراد العينة بين 5 و20 سنة، والعينة متجانسة إلى حد كبير في المستوى الاقتصادي والاجتماعي، وطبقت المقاييس بشكل جمعي في مكان العمل نفسه.

أدوات الدراسة

1 – **مقياس الضغوط النفسية**: وهو من إعداد: «فيميان» (Fimian, 1985)، وتعريب «منصور، والببلاوي» (1989)، ويتكون المقياس من 49 عبارة، يجيب المفحوص عن كل منها بوضع علامة في الخانة المناسبة من بين الاختيارات الخمسة التالية: (نادراً(1)، أبداً(2)، أحياناً(3)، غالباً(4)، دائماً(5))، وقد اختار الباحث مصادر الضغوط المهنية التالية: العبء المهني، الذي يتكون من (6) عبارات، والتطور المهني الذي يتكون من (7) عبارات، وقد استخدم المقياس في دراسة سابقة (Fimian, 1988).

صدق المقياس: قام مُعَرِّبا المقياس بحساب صدقه بطريقتين: الأولى، «الصدق العاملي» والثانية، «الصدق التلازمي»، ففي **الصدق العاملي** قام الباحثان بتحليل مصفوفة معاملات الارتباط بين بنود المقياس المستخلصة من البيانات المستمدة من (680) معلماً بالتعليم الإعدادي والثانوي في مصر، تحليلاً «عاملياً» من الدرجة الأولى وفقاً لطريقة المكونات الأساسية (هوتلنج) والتدوير المتعامد (طريقة الفاريماكس لكايزر)، وقد أسفرت نتائج التحليل عن استخلاص سبعة عوامل لمقياس الضغوط النفسية. كما يتضح فيما يلي: العبء المهني، والتشبعات على هذا العامل هي: 0,784، 0,739، 0,673، 0,661، 0,655، 0,589، والتطور المهني: والتشبعات على هذا العامل هي: 0,743، 0,727، 0,679، 658، 0، 0,638، 0,587، 0,563، والضيق المهني، والتشبعات على هذا العامل هي: 0,754، 0,733، 0,671، 0,627، 0,593 ، 0,567، 0,544، 0,546، وصعوبات إدارة الوقت، والتشبعات على هذا العامل هي: 0,658، 0,625، 0,571، 0,559، 0,540، والمظاهر الانفعالية، والتشبعات على هذا العامل هي: 0,766، 0,753، 0,738، 0,675، 0,547، 0,479، والمظاهر السلوكية والتشبعات على هذا العامل هي: 0,637، 0,551، 0,487، 0,483، 0,459، 0,424، 0,418، والمظاهر الفيزيولوجية والتشبعات على هذا العامل هي: 0,632، 0,574، 0,561، 0,533، 0,468، 0,434، 0,431، 0,422، 0,385، 0,376 وفيما يختص بالصدق التلازمي استخدم الباحثان مقياس الصحة النفسية أو اختبار «كورنل» للاضطرابات النفسية الجسمية من تعريب «محمد عماد الدين إسماعيل» وآخرين (1976) وقد وضعه في الأصل «آرثر وايدر» وآخرون محكاً للمقارنة بينه وبين

مقياس الضغوط النفسية. وقد طبق المقياس على عينة تتألف من (80) معلماً في المرحلتين الإعدادية والثانوية، وكانت معاملات الارتباط لمظاهر الضغوط ومقياس الصحة النفسية (0,348، 0,643) وكلها موجبة ودالة عند مستوى 0,01.

وتحقق الباحث من صدق المقياس باستخدام الصدق التلازمي لحساب معامل الارتباط بين مصادر الضغط (العبء المهني، والتطور المهني) وأنه مشتق من مقياس الضغوط النفسية إعداد: «فيميان» تعريب، منصور، والبيلاوي، ومقياس غموض الدور، وصراع الدور، إعداد: «ماك نايل» وآخرين تعريب: «عسكر» (1988) – بوصفه محكاً للمقارنة بين المقياسين، وقد طبق على عينة مكونة من (90) مدرساً ومدرسة، وكان معامل الارتباط 0,853 وهو دال – إحصائياً – ويشير إلى الصدق التلازمي المرتفع.

ثبات المقياس: قام «منصور والبيلاوي» (1989) بحساب معامل الثبات بطريقة إعادة الاختبار، وكان معامل الارتباط هو (0,743) بين درجات أفراد العينة في التطبيقين الأول والثاني، وهو معامل ثبات مقبول. كما قام الباحث الحالي بحساب معامل الثبات باستخدام معامل «ألفا» على عينة البحث وكانت معاملات الثبات لمصادر الضغط كما يلي: العبء المهني 0,756 والتطور المهني 0,693 وهي معاملات مقبولة.

2 – مقياس غموض الدور وصراع الدور وهو من تأليف: McNeil & Snavely, 1983 تعريب: «عسكر» (1988)، ويتكون المقياس من (6) عبارات، ويجيب المفحوص عن كل عبارة بوضع علامة في الخانة المناسبة من بين الاختيارات الخمسة التالية: (أبداً(1)، نادراً(2)، أحياناً(3)، غالباً(4)، دائماً(5))، وقد اعتمد «عسكر» (1988) على صدق المقياس وثباته في صورته الأجنبية.

صدق المقياس: قام الباحث الحالي بحساب الاتساق الداخلي للمقياس عن طريق معامل الارتباط بين كل عبارة للمقياس والدرجة الكلية، وتراوحت معاملات الارتباط بين (0,185، 0,683) وهي معاملات دالة إحصائياً.

كما قام الباحث الحالي بحساب معامل الثبات لمقياس غموض الدور وصراع الدور، باستخدام معامل «ألفا» على عينة البحث، وكان معامل الثبات لغموض الدور 0,81 ومعامل الثبات لصراع الدور 0,83، مما يجعل الأمر مطمئناً لاستخدامه على البيئة الكويتية.

3 - **مقياس الاضطرابات النفسية الجسمية**: وهو من إعداد: «فييرا، آنا، بولا، جومز» (Vieira, Anna, Paula, Gomes) تعريب: «عويد المشعان» عام 1995، وقد عرضت الترجمة على خمسة من المحكمين[1] من أعضاء هيئة التدريس بقسم علم النفس، بكلية الآداب، جامعة الكويت، لإبداء وجهة نظرهم حول الترجمة ومدى ملاءمة الصياغة اللغوية وتطابقها مع الأصل، وقد أبدى المحكمون بعض الملاحظات القيمة التي أخذ بها الباحث وعلى ضوئها أجرى التعديلات الملائمة. وقد تكون المقياس من (24) عرضاً نفسياً جسمياً، ويطلب من المفحوصين وضع علامة (x) في الخانة المناسبة وفق التدرج الخماسي وبيان مدى انطباقها عليه، ومن الأعراض التي اشتمل عليها المقياس: هل تعاني من اضطراب في المعدة؟ هل تعاني من ضيق في التنفس؟ هل تميل إلى البكاء بسهولة؟ هل شعرت بالدوخة (الدوران)؟... إلخ.

صدق المقياس: قام الباحث الحالي بحساب الاتساق الداخلي للمقياس عن طريق حساب معامل الارتباط بين كل فقرة للمقياس والدرجة الكلية، فتراوحت معاملات الارتباط بين (0,32، 0,78) وهي معاملات دالة إحصائياً، وتحقق الباحث من صدق المقياس بطريقة الصدق التلازمي، حيث حسب معامل الارتباط بين مقياس الضغوط النفسية ومقياس الاضطرابات النفسية الجسمية، وكان معامل الارتباط (0,76) وهو دال إحصائياً عند مستوى 0,01، وقد استخدم المقياس في دراسات سابقة على الموظفين الكويتيين وغير الكويتيين في الكويت (المشعان، 1998)، وقام الباحث الحالي بحساب معامل الثبات باستخدام معامل «ألفا» على عينة البحث الأساسية (746) ووصل معامل الثبات إلى 0,689 مما يطمئن إلى استخدامه في البيئة الكويتية.

نتائج الدراسة

يتضح من جدول (1) أنه توجد فروق جوهرية بين الذكور والإناث في متغير العبء المهني، وبالرجوع إلى المتوسطات نجد أن متوسط الإناث أعلى من متوسط الذكور، وهذا يعني أن العبء المهني مصدرٌ أكبر للضغوط المهنية لدى الإناث مقارنة بالذكور.

جدول (1)
تحليل تباين درجة العبء المهني

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيم «ف»	نسبة احتمال الخطأ
الجنس	21,177	1	21,177	9,99	,002***
الجنسية	28,811	1	28,811	13,59	,000***
التخصص	11,207	1	11,207	5,29	,048*
التفاعل الثنائي	,711	3	,237	,11	0,95
الجنس X الجنسية	,026	1	,026	,01	0,91
الجنس X التخصص	,462	1	,462	,22	0,64
الجنسية X التخصص	,025	1	,025	,01	0,91
الجنس X الجنسية X التخصص	8,043	1	8,043	3,79	,05
البواقي	152,111	717	2,120	—	—
المجموع الكلي	1644,201	724	2,271	—	—

* دال عند مستوى ,05 ** دال عند مستوى 0,01 *** دال عند مستوى 0,001

وتبين أيضاً أن قيمة «ف» بالنسبة لمتغير الجنسية كانت دالة إحصائياً، مما يكشف عن وجود فروق بين الكويتيين وغير الكويتيين، وهذا يعني أن العبء المهني مصدر ضغط أعلى – لدى الكويتيين – من غيرهم. وتبين أيضاً أن قيمة «ف» دالة إحصائياً، مما يكشف عن وجود فروق بين مدرسي المواد النظرية ومدرسي المواد العلمية، حيث إن العبء المهني مصدر أكبر للضغط – لدى مدرسي المواد العلمية – من المواد النظرية، كما أوضحت النتائج أن التفاعل الثنائي لم يصل إلى مستوى الدلالة الإحصائية، مما يعني أن تأثير الجنس في العبء المهني لا يختلف باختلاف الجنسية أو التخصص، كما أن تأثير الجنسية لا يتوقف على الجنس أو التخصص.

وظهر أن التفاعل الثلاثي بين الجنس والجنسية والتخصص ذو دلالة إحصائية واضحة بالنسبة للعبء المهني، وهذا يؤكد أن الجنس والجنسية والتخصص تتفاعل بما يؤثر في درجات المفحوصين.

جدول (2)
تحليل تباين درجات التطور المهني

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيم «ف»	نسبة احتمال الخطأ
الجنس	27,600	1	27,600	13,126	***0,000
الجنسية	8,230	1	8,230	4,01	*,046
التخصص	,032	1	,032	,015	0,90
التفاعل الثنائي	1,678	3	,559	0,266	,85
الجنس X الجنسية	1,000	1	1,000	,476	0,49
الجنس X التخصص	,262	1	,262	,125	0,72
الجنسية X التخصص	,054	1	,054	,026	,87
الجنس X الجنسية X التخصص	,019	1	,019	0,009	0,924
البواقي	150,662	717	2,103	-	-
المجموع الكلي	1555,992	724	2,149	-	-

* دال عند مستوى 0,05   *** دال عند مستوى 0,001

وتكشف النتائج المبينة في جدول (2) عن وجود فروق جوهرية بين الذكور والإناث في متغير التطور المهني، وبالرجوع إلى المتوسطات نجد أن متوسط الإناث أعلى من متوسط الذكور في التطور المهني، وهذا يعني أن التطور المهني مصدر ضغط للإناث أكثر منه لدى الذكور، وكذلك توجد فروق جوهرية تشير إلى أن التطور المهني يتسبب في تعرض الكويتيين لضغوط العمل أكثر من غير الكويتيين، أما من حيث التخصص فلم تكن هناك فروق جوهرية بين مدرسي المواد النظرية ومدرسي المواد العلمية في التطور المهني، كذلك لم يكن للتفاعل الثنائي تأثير جوهري في التطور المهني، كما أشارت النتائج إلى أن التفاعل الثلاثي بين الجنس والجنسية والتخصص لم يكن له تأثير جوهري في التطور المهني.

جدول (3)
تحليل تباين متغير غموض الدور

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيم «ف»	نسبة احتمال الخطأ
الجنس	1,548	1	1,548	,738	0,39
الجنسية	1,018	1	1,018	,485	0,49
التخصص	,609	1	,608	,290	0,59
التفاعل الثنائي	6,760	3	2,253	1,074	,36
الجنس X الجنسية	,190	1	,190	,091	0,76
الجنس X التخصص	,229	1	,229	,109	0,74
الجنسية X التخصص	2,624	1	2,624	1,251	0,26
الجنس X الجنسية X التخصص	5,23	1	5,23	2,49	,115
البواقي	1504,214	717	2,098	–	–
المجموع الكلي	1518,794	724	2,098	–	–

بالنظر إلى جدول (3) يتضح أنه لا توجد فروق بين الذكور والإناث ولا بين الكويتيين وغير الكويتيين ولا بين مدرسي المواد الأدبية والمواد العلمية في متغير غموض الدور، كما تشير النتائج إلى أن تأثير التفاعل الثلاثي بين الجنس والجنسية والتخصص في غموض الدور لم يكن ذا دلالة إحصائية.

بالنظر إلى جدول (4) يتضح أنه لا توجد فروق بين الذكور والإناث في متغير صراع الدور، ولكن توجد فروق بين الكويتيين وغير الكويتيين؛ فمتغير صراع الدور أكثر مصدر للضغط المهني – لدى الكويتيين – منه لدى غير الكويتيين، كما يتضح – أيضاً – من جدول (4) أنه توجد فروق بين مدرسي المواد النظرية ومدرسي المواد العلمية، حيث إن صراع الدور أبرز مصدر للضغط المهني لدى مدرسي المواد النظرية.

جدول (4)
تحليل تباين متغير صراع الدور

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيم «ف»	نسبة احتمال الخطا
الجنس	6,180	1	6,180	3,153	,076
الجنسية	9,733	1	9,733	4,966	,026**
التخصص	32,114	1	32,114	16,384	***0,000
التفاعل الثنائي	19,800	3	6,600	3,367	**0,018
الجنس X الجنسية	8,740	1	8,740	4,459	**0,035
الجنس X التخصص	8,810	1	8,810	4,495	**0,034
الجنسية X التخصص	,042	1	,042	,021	0,884
الجنس X الجنسية X التخصص	,001	1	,001	,001	0,98
البواقي	1405,416	717	1,960	—	—
المجموع الكلي	1463,192	724	2,021	—	—

** دال عند مستوى 0,01 *** دال عند مستوى 0,001

وكذلك يبين جدول (4) أن هناك تفاعلاً - دالاً إحصائياً - بين متغيري الجنس (ذكر/أنثى) والجنسية (كويتي/ غير كويتي)، ويشير هذا التفاعل - بين المتغيرين - إلى اختلاف مستوياتهما بحيث يؤدي ذلك إلى تفاعلهما، كما يشير كون الفرد ذكراً أو أنثى وكذلك كونه كويتياً أو غير كويتي في مجال العمل، أن تأثير الجنس في صراع الدور يتوقف على الجنسية، كما أن تأثير الجنسية يتوقف على الجنس.

وكشفت النتائج - أيضاً - عن تفاعل - دال إحصائياً - بين متغيري الجنس (ذكر/أنثى) والتخصص (مدرس المواد العلمية/ ومدرس المواد النظرية)، وهذا يؤكد أن الجنس والتخصص يتفاعلان بما يؤثر في درجات المفحوصين. أما التفاعل الثلاثي فلم يكن ذا دلالة إحصائية بالنسبة لصراع الدور.

جدول (5)

نتائج تحليل التباين حسب متغير الاضطرابات النفسية الجسمية

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيم «ف»	نسبة احتمال الخطأ
الجنس	4556,553	1	4556,553	23,665	0,000***
الجنسية	3927,220	1	3927,220	20,396	0,000***
التخصص	415,854	1	415,854	2,160	0,142
التفاعل الثنائي	945,767	3	315,256	1,637	0,179
الجنس X الجنسية	232,863	1	232,862	1,209	0,272
الجنس X التخصص	2,992	1	2,992	,016	0,0901
الجنسية X التخصص	389,915	1	389,915	2,025	0,155
الجنس X الجنسية X التخصص	891,967	1	891,967	4,634	0,03*
البواقي	138055,475	717	192,546	–	–
المجموع الكلي	159366,047	724	220,119	–	–

* دال عند مستوى 0,05 *** دال عند مستوى 0,001

وبالنظر إلى جدول (5) يتضح أنه توجد فروق جوهرية بين الذكور والإناث وبين الكويتيين وغير الكويتيين في متغير الاضطرابات النفسية الجسمية، وبالرجوع إلى المتوسطات نجد أن متوسط الإناث أعلى من متوسط الذكور، وهذا يعني أن الإناث أكثر اضطراباً (نَفْسِيٌّ جِسْمِياً) من الذكور، وكذلك أن متوسط الكويتيين أعلى من متوسط غير الكويتيين، وهذا يعني أن الكويتيين أكثر اضطراباً (نَفْسِيٌّ جِسْمِياً) من غير الكويتيين، في حين لم يكن للتخصص دلالة إحصائية بالنسبة للاضطرابات النفسية الجسمية، كذلك تبين أن التفاعل لم يكن له تأثير يذكر في الاضطرابات النفسية الجسمية، باستثناء التفاعل الثلاثي بين كل من الجنس والجنسية والتخصص، فكان دالاً إحصائياً في حالة الاضطرابات النفسية الجسمية، مما يشير إلى أننا بصدد منظومة ثلاثية متفاعلة ولها تأثيرها الواضح في الاضطرابات النفسية الجسمية.

وفي ضوء نتائج تحليل التباين التي عرضنا لها في الجداول السابقة (من 1 – 5) يتضح أن قيمة «ف» كانت ذات دلالة إحصائية في بعض المتغيرات، وغير دالة في بعضها الآخر. ولمعرفة اتجاه الفروق، فقد تم حساب قيمة «ت» بين أفراد المجموعتين موضع المقارنة – في حالة إذا ما كانت قيمة «ف» دالة فقط، كما يتضح من جدول (6). وبالنظر إلى جدول (6) يتضح ما يلي:

أ – بالنسبة للجنس: كشفت النتائج عن وجود فروق جوهرية بين الجنسين في المتغيرات الثلاثة التالية: العبء المهني، والتطور المهني، والاضطرابات النفسية الجسمية، حيث حصلت الإناث على متوسطات أعلى من الذكور في هذه الجوانب.

ب – بالنسبة للجنسية: كان لها تأثير جوهري واضح تمثل في وجود فروق جوهرية بين المدرسين الكويتيين وغير الكويتيين في المتغيرات الخمسة، كما تشير إلى تزايد متوسطات المدرسين الكويتيين في كل من العبء المهني، والتطور المهني، وغموض الدور، وصراع الدور والاضطرابات النفسية الجسمية.

ج – فيما يتعلق بالتخصص: فقد كشفت النتائج عن فروق جوهرية بين مدرسي المواد النظرية ومدرسي المواد العلمية في متغيرين فقط هما: العبء المهني حيث كانت الفروق في جانب مدرسي المواد العلمية، وصراع الدور حيث كانت الفروق في جانب مدرسي المواد النظرية.

جدول (6)

المتوسطات (م) والانحرافات المعيارية (ع) وقيمة «ت»

لمصادر الضغوط المهنية والاضطرابات النفسية الجسمية من حيث الجنس والجنسية والتخصص

المتغيرات	الجنس					الجنسية					التخصص				
مصادر الضغوط	ذكور		إناث		قيمة «ت»	كويتي		غير كويتي		قيمة «ت»	مدرسو المواد النظرية		مدرسو المواد العلمية		قيمة «ت»
	م	ع	م	ع		م	ع	م	ع		م	ع	م	ع	
العبء المهني	14,43	4,76	15,82	4,58	**4,04	15,62	4,73	14,59	4,69	**2,94	14,87	4,80	15,59	4,54	*2,02
التطور المهني	18,72	6,91	19,73	6,80	*2,02	20,53	6,10	18,17	6,71	**4,33	–	–	–	–	–
غموض الدور	–	–	–	–	–	6,01	3,13	4,87	2,57	**5,35	–	–	–	–	–
صراع الدور	–	–	–	–	–	6,13	3,24	5,37	3,02	**3,29	5,98	3,27	5,37	2,90	**2,64
الاضطرابات النفسية الجسمية	52,31	13,86	61,45	14,24	**8,88	61,22	15,11	52,41	13,10	**8,41	–	–	–	–	–

* دال عند مستوى 0,05

** دال عند مستوى 0,001

جدول (7)

مصفوفة معاملات الارتباط لمتغيرات البحث لدى العينة الكلية

مصادر الضغوط المهنية	1	2	3	4	5
1 – العبء المهني	–				
2 – التطور المهني	**,43	–			
3 – غموض الدور	**,20	**,43	–		
4 – صراع الدور	**0,17	**0,36	**0,56	–	
5 – الاضطرابات النفسية الجسمية	**0,34	**,30	**,25	**,25	–

** دال عند مستوى 0,001

ويتضح من جدول (7) أن جميع معاملات الارتباط إيجابية وذات دلالة إحصائية بين مصادر الضغوط المهنية الأربعة المتمثلة في: العبء المهني، والتطور المهني، وغموض الدور، وصراع الدور، والاضطرابات النفسية الجسمية.

مناقشة النتائج

كشفت نتائج هذه الدراسة أنه توجد فروق جوهرية في الضغوط المهنية والاضطرابات النفسية الجسمية كما يبين جدول (7)، ويتفق – مع نتائج هذه الدراسة – عدد من الدراسات السابقة (إبراهيم، 1992، العتيبي 1997، عبدالمعطي Cooper & Davidson, 1982; Hendrix, 1985; Hodge et al, 1994; House et al, 1979; Kyriacou & Pratt, 1985; Sin & Cheng 1985; Steffy & Jones, 1988; .Vingerhoets 1998; Tang & Hammontree, 1992)

ومما يؤكد – هذه العلاقة – أن الأفراد الذين يعملون في أعمال تتضمن ضغوطاً شديدة (مثل مهنة التدريس) يعانون من زيادة معدلات الاضطرابات النفسية الجسمية. فيرى «باول» وزملاؤه (Powell et al, 1990) أننا أصبحنا في قرن الضغوط النفسية، وأن 80% من أمراض العصر – كالاضطرابات النفسية الجسمية – بدايتها ضغوط نفسية؛ كما أن ارتفاع الضغوط النفسية قد يضعف جهاز المناعة عند الأفراد، ومن ثم يقلل من قدرتهم على مقاومة كثير من الأمراض الخطرة، وينتج عن الضغوط المهنية زيادة كبيرة في معدلات المشكلات الانفعالية؛ مثل القلق والاكتئاب، والاحتراق النفسي؛ مثل الاستنزاف الانفعالي، وانخفاض تقدير الذات،

وانخفاض الإنجاز الشخصي. وبناء على ما سبق نجد أنه كلما ارتفع الضغط المهني على المدرسين ازداد احتمال إصابتهم بالاضطرابات النفسية الجسمية. وهذا يتطلب وضع برنامج إرشادي وقائي يهدف إلى تقديم استراتيجية للتعامل مع مصادر الضغوط المهنية وكيفية التغلب عليها لدى المدرسين.

كما كشفت نتائج هذه الدراسة عن فروق - دالة إحصائياً - في الضغوط المهنية والاضطرابات النفسية الجسمية لدى المدرسين من حيث متغير الجنس كما تبين جداول (1، 2، 5)، فكانت المدرسات أكثر شعوراً بالضغوط المهنية، وأكثر إصابة بالاضطرابات النفسية الجسمية من المدرسين، وقد يرجع السبب في ذلك إلى ما تضطلع به المدرسات من مسؤوليات كثيرة، وما يَقُمْن به من أعباء ومهام ومتطلبات العمل، بجانب مسؤولياتهن بوصفهن زوجات وأمهات في المنزل مما قد يؤدي إلى عدم قدرتهن على التوفيق بين مسؤولياتهن بوصفهن زوجات ومدرسات، وهذا التعارض بين متطلبات الدور ترتبت عليه زيادة في ضغوط العمل على المدرسات أكثر من المدرسين، وهذا يزيد بالتبعية من معدلات الإصابة بالاضطرابات النفسية الجسمية لديهن. وقد يرجع السبب - كذلك - إلى أن الذكور أكثر تحملاً للإحباط في رأي الباحث، وأنهم - أيضاً - أكثر قدرة على مواجهة المواقف الضاغطة والصدمات النفسية من الإناث. وقد أكدت أبحاث «باروخ» وزملائه (Baruch et al, 1987) أن عمل المرأة ودورها بوصفها زوجة وأماً يؤدي إلى صراع الأدوار الذي يعرضها لكثير من الضغوط في العمل؛ فتترتب - على ذلك - زيادة في الاضطرابات النفسية الجسمية، ويؤدي ذلك بدوره إلى مزيد من الضغوط المهنية - لدى المدرسات - مما يتعين عليهن تحقيقه من متطلبات الحياة، فضلاً عن كثير من الواجبات الملقاة على عاتقهن في العمل، وكثير من المسؤوليات والمتطلبات تجاه الزوج والأبناء والأصدقاء. ويتفق - مع نتائج هذه الدراسة - عدد من الدراسات السابقة (العتيبي 1997، عبدالمقصود وطاحون 1993; Cooper, & Kelly 1993; Farber, 1991; Kyriacou & Pratt, 1985; Pane & Adrian, 1987; Pithers & Gogarty, 1995).

أما بالنسبة لمتغير الجنسية فقد كشفت نتائج هذه الدراسة عن وجود فروق دالة إحصائياً تشير إلى أن المدرسين الكويتيين أكثر تعرضاً للضغوط المهنية، والاضطرابات النفسية الجسمية من المدرسين غير الكويتيين، كما يتضح من الجداول (1، 2، 4، 5). وقد يرجع السبب في ذلك إلى أن المدرسين الكويتيين أكثر تعرضاً للضغوط المادية التي تعد - من العوامل الضاغطة - في مهنة التدريس في العصر

الحديث. ولكثرة متطلباتها وزيادة أعبائها ومسؤولياتها يحجم المدرسون الكويتيون عنها في معظم الحالات. ومن ينخرط في هذه المهنة - منهم - يعاني من الآثار السلبية التي تعوق العطاء مثل: ضعف فرص الترقي والتطور الوظيفي، والاستقلالية والحرية في العمل، وعدم المشاركة في اتخاذ القرارات، وعدم الشعور بالأمن المادي والوظيفي، وعدم تحقيق الوظيفة للطموحات الشخصية، وعدم تحقيق العدالة والمساواة بين المدرسين، وعدم الشعور بعدالة تقويم الأداء. وكل هذه العوامل مجتمعة أسهمت في خلق بيئة العمل الضاغطة على المدرسين الكويتيين أكثر من المدرسين غير الكويتيين، ومما يعجل - بذلك - أن يطلب من المدرسين الكويتيين القيام بمهام ومسؤوليات وأعباء لا يستطيعون إنجازها في الوقت المتاح، فيصبحون أكثر عرضة للضغوط المهنية والإحباط وصراع الأدوار، كما أن المدرسين الكويتيين قد يعانون من الضغوط المهنية بزيادة الأعباء والمسؤوليات والمهام مثل: إلقاء المحاضرات، وتحضير الدروس، والمشاركة في اللجان، وتترتب على ذلك زيادة في الاضطرابات النفسية الجسمية لديهم. وتتفق مع هذه النتائج الدراسة التي قام بها «العتيبي» (1997). فقد كشفت نتائج دراسته عن أن العاملين الكويتيين أكثر تعرضاً لضغوط العمل، والاضطرابات النفسية الجسمية من العاملين من غير الكويتيين، وتبدو هذه النتيجة منطقية، حيث إن الكويتيين أكثر تعرضاً للضغوط المهنية من غير الكويتيين، ومن ثم نتوقع ارتفاع إصابتهم بالاضطرابات النفسية الجسمية.

ومن ناحية أخرى فإن إقرار المدرسين غير الكويتيين بوقوعهم تحت ضغوط أقل من الكويتيين قد يوضح توجه غير الكويتي نحو العمل؛ فقد ترك غير المواطن بلده في سبيل عمل أفضل، فهو يرى إذن أنه من المتوقع أن تكون لهذا العمل ضغوط أكثر مما اعتاده في وطنه. ومن ثم فإنه يتقبل هذه الضغوط بصدر رحب، ويحاول جاهداً أن يواجهها ويتغلب عليها. ويقنع نفسه بأنها ضغوط طبيعية ومتوقعة. ومن الواضح أن هذا التوجه المعرفي غير موجود عند المدرس الكويتي.

أما من حيث التخصص فقد كشفت نتائج هذه الدراسة أن مدرسي المواد العلمية أكثر تعرضاً للضغوط المهنية - في مصادر العبء المهني - من مدرسي المواد النظرية، وهذه النتيجة منطقية، حيث إن العبء المهني لدى مدرسي المواد العلمية أكثر من العبء المهني لدى مدرسي المواد النظرية. وقد يرجع ذلك إلى طبيعة المواد العلمية، وما تتسم به من أعباء زائدة ومهمات ومسؤوليات يتعين إنجازها، ولكن الوقت المتاح لا يُمَكِّن المدرس من إنجاز كل تلك المهمات، كما أن

هذه المهام قد تتطلب مهارات وقدرات عالية لا يملكها المدرس، أي أن المدرس يفتقر إلى القدرة اللازمة لأداء العمل. وكما يرى «باخوم» (1991) أن المدرس يشعر بعدم القدرة على أداء عمله بسبب ما يواجهه من أعباء زائدة فيما يقوم به من أدوار، وما يواجهه من إحباطات ومشكلات في البيئة المدرسية. فالعبء المهني المرتفع في مهنة التدريس يؤدي إذن إلى زيادة الضغوط المهنية التي ينجم عنها كثير من المشكلات النفسية والصحية والمهنية، مثل انخفاض في كفاءة الأداء والإنجاز المهني، وأمراض الشريان التاجي، وإدمان المخدرات، والشعور بالتعب والأرق والصداع والاحتراق النفسي (Cable, 1987; Cooper, 1986; Farber, Kyriacou & Pratt, 1985; Pithers et al, 1995).

وكذلك بينت نتائج هذه الدراسة أن مدرسي المواد النظرية أكثر تعرضاً للضغوط المهنية فيما يتعلق بمصدر: صراع الدور، وقد يرجع السبب في ذلك إلى أن مهنة التدريس تتطلب العمل ساعات طويلة، وهذا قد يتعارض مع متطلبات دور المعلم بوصفه زوجاً أو أباً، ويرى «رفقي عيسى» (1996) أن المدرسين أكثر من غيرهم تعرضاً للضغوط المهنية، بسبب ما تتسم به هذه المهنة من غموض وصراع الدور، وكثرة المطالب المتعارضة، واستمرارية التعرض للمواقف الضاغطة.

ويحدث صراع الدور - غالباً - عندما تكون هناك متطلبات متعارضة، تقع على المدرس سواء من رئيسه أو زملائه في العمل، بحيث تكون مسايرة المدرس لمجموعة التوقعات ذات الصلة بالعمل تتعارض مع مسايرة مجموعة أخرى من التوقعات، مما يؤدي إلى حدوث الصراع بالنسبة للمدرس. وهذا - من ثم - ينتج ضغوطاً مهنية، تتفاقم عند تراكم المتطلبات المتعارضة في وقت واحد.

التوصيات

من خلال استعراضنا للدراسات السابقة، وما تمخضت عنه دراستنا من نتائج يمكننا تقديم التوصيات الآتية:

1 - زيادة التدريب، والاسترخاء، والطمأنينة من بين العوامل التي تساعد المعلمين على مواجهة الضغوط النفسية في العمل.

2 - زيادة مهارات التفاعل الوجداني في العمل، وذلك عن طريق العائد النفسي الذي يرفع من معنويات المعلمين ويزيد من صلابتهم النفسية في مواجهة ضغوط العمل.

3 – إصلاح وضع المعلم مادياً حتى يتمكن من أن يفي بمتطلباته الحياتية وهذا بدوره يقلل من الضغوط النفسية والمهنية.

4 – إعداد برامج ودورات تدريبية للمعلمين في كيفية مواجهة الضغوط في العمل وتبصيرهم بالطرق والأساليب العلمية للتغلب عليها.

5 – عدم تكليف المعلم القيام بأداء عمل تحت سياسات متعارضة ومتضاربة مما يقلل من الضغوط في العمل.

6 – يجب تحديد مسؤوليات وصلاحيات للمعلم حتى يعرف ما هو متوقع منه بصورة واضحة.

7 – ينبغي على المعلم معرفة ما هو مطلوب منه القيام به بشكل واضح.

وتستثير هذه الدراسة عدداً من الموضوعات التي تتطلب مزيداً من البحوث والدراسة مستقبلاً من أهمها:

1 – أثر الضغوط المهنية في الكفاءة الإنتاجية للمعلم.

2 – الضغوط النفسية لدى معلمي التعليم الفني والتعليم العام.

3 – الضغوط النفسية وعلاقتها بنمط «أ» والثقة بالنفس لدى المعلمين.

4 – بناء برامج إرشادية لخفض مستوى الضغوط لدى عينة من نظار المدارس.

5 – فاعلية العلاج المعرفي السلوكي في خفض الضغوط لدى عينة من المعلمين.

6 – مقارنة الضغوط في العمل لدى مدرسي الثانوية والمتوسطة والابتدائية.

الهوامش

[1] أ. د. أحمد عبدالعزيز سلامة، د. جاسم محمد الخواجة، د. فاطمة عياد، أ. د. أحمد محمد عبدالخالق، د. حصة الناصر.

المصادر

إبراهيم أحمد إبراهيم (1992). الضغوط الحياتية وعلاقتها ببعض الأمراض السيكوسوماتية. مجلة مركز البحوث التربوية. بجامعة قطر، السنة الأولى، العدد الأول.

آدم غازي العتيبي (1997). علاقة ضغوط العمل بالاضطرابات السيكوسوماتية والغياب الوظيفي في دولة الكويت. مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 25، العدد 2، ص ص 177 – 207.

جمال صديق عبدالمولى (1993). دراسة مقارنة بين المعلمين خريجي النظامين التكاملي والتتابعي في ضوء متغيرات الشعور بالرضا والاتجاه نحو المهنة والشعور بالضغط وأداء تلاميذهم. رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية – جامعة المنيا.

حسن العبدالقادر، وعبدالرحيم المير، (1996). اختبار العلاقة بين صراع الدور وغموض الدور والرضا الوظيفي والصفات الديموجرافية للمهنيين العاملين في مجال الحاسوب في المملكة العربية السعودية. **المجلة العربية للعلوم الإدارية**، المجلد الثالث، العدد الثاني، ص ص 223 – 250.

حسن مصطفى عبدالمعطي (1989). الأثر النفسي لأحداث الحياة كما يدركها المرضى السيكوسوماتيين. **مجلة علم نفس**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، العدد التاسع.

حمدي الفرماوي (1990). مستوى ضغط المعلم وعلاقته ببعض المتغيرات. **المؤتمر السنوي الثاني للطفل المصري**: تنشئته ورعايته، ص ص 427 – 451.

حمدي الفرماوي، رضا أبو سريع (1994). الضغوط النفسية، تغلب عليها وابدأ الحياة. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

رأفت باخوم (1991). الضغوط النفسية لمعلمي التعليم الثانوي العام والفني بمحافظة المنيا. **مجلة البحث في التربية وعلم النفس**، كلية التربية – جامعة طنطا. مجلد (4) عدد (4)، ص ص 261 – 284.

طلعت منصور، فيولا الببلاوي (1989). **قائمة الضغوط النفسية للمعلمين: كراسة التعليمات**. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

عبدالرحيم علي المير (1995). العلاقة بين ضغوط العمل وبين الولاء التنظيمي والأداء والرضا الوظيفي والصفات الشخصية: دراسة مقارنة. **الإدارة العامة**، الرياض، مجلد 35، العدد الثاني، ص ص 207 – 252.

عبدالمنصف غازي، محمد عبدالظاهر الطيب (1984). **الأمراض الجسمية النفسية**. القاهرة: دار المعارف.

علي عسكر، أحمد عبدالله (1988). مدى تعرض العاملين لضغوط العمل في بعض المهن الاجتماعية. **مجلة العلوم الاجتماعية**، المجلد 16، العدد الرابع، ص ص 65 – 88.

عويد سلطان المشعان (1998). مصادر ضغوط العمل لدى المعلمين الكويتيين وغير الكويتيين. المؤتمر الثاني للجمعية السورية للعلوم النفسية، والموسوم بنحو مشروع عربي لتوصيف مهن المساعدة النفسية وتشريع خدماتها، في الفترة من 17 – 19 مايو.

عويد سلطان المشعان (مقبول للنشر «أ»). الاضطرابات الانفعالية والمعرفية والسلوكية والسيكوسوماتية لدى الكويتيين قبل العدوان وبعده. **المجلة العربية للعلوم الإنسانية**، جامعة الكويت.

عويد سلطان المشعان (مقبول للنشر «ب»). مصادر الضغوط في العمل: دراسة مقارنة بين الموظفين الكويتيين وغير الكويتيين في القطاع الحكومي. **مجلة العلوم الإدارية**، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.

لورانس نكرى (1989). **ضغوط العمل لدى معلمي مرحلة التعليم الأساسي: مصادرها والانفعالات النفسية السلبية المصاحبة لها**. القاهرة: المركز القومي للبحوث التربوية.

محمد بخيت (1994). الضغوط النفسية وعلاقتها بتقدير الذات. رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية – جامعة عين شمس.

محمد رفقي عيسى (1996). مصادر التأزم النفسي لدى معلمي اللغة العربية بالمرحلة الابتدائية بالكويت وعلاقتها ببعض متغيرات الشخصية. مجلة الإرشاد النفسي، العدد الخامس، السنة الرابعة، ص ص 147 – 193.

مصطفى تركي (1995). الاضطرابات التالية للصدمة في دولة الكويت كمؤشر على اختلال الصحة النفسية وعلاقتها ببعض سمات الشخصية لطلبة الكويت. المؤتمر الدولي الثاني عن الصحة النفسية في دولة الكويت، مكتب الإنماء الاجتماعي، ص ص (1 – 3).

ناصر إبراهيم المحارب (1993). الضغوط النفس لجتماعية والاكتئاب، بعض جوانب جهاز المناعة لدى الإنسان: تحليل جمعي للدراسات المنشورة ما بين (1981 – 1991). دراسات نفسية، 3، (3) ص ص 335 – 372.

هانم عبدالمقصود، حسين طاحون (1993). الضغوط النفسية للمعلمين وعلاقتها ببعض المتغيرات (دراسة عبر ثقافية في كل من مصر والسعودية)، مجلة كلية التربية – جامعة عين شمس، ع (17)، الجزء الثاني، ص ص 295 – 333.

وفاء عبدالجواد (1994). فعالية برنامج إرشادي في خفض الضغوط لدى عينة من المعلمين. رسالة دكتوراة (غير منشورة)، كلية التربية – جامعة عين شمس.

Alfred, K.D., & Smith, T.W. (1989) The hard personality: Cognitive and physiological responses to evaluate threat, *Journal of Personality and Social Psychology*, 56, 257 - 266.

Baron, R., & Greenberg, J. (1990). *behavior in organization: Understanding and managing the human side of work.* Boston: Allen and Bacon.

Baruch, G. et al., (1987). Women and gender in research on work and family stress. *American Psychologist*, 42.

Birmingham, J.A. (1985). Job satisfaction and burnout among Minnesota teacher. *Diss. Abs.*, 45, 18 - 23.

Borg, M.G., & Riding, R. (1993). Teacher stress and cognitive style. *British Journal of Educational Psychology*, 63, 271 - 286.

Borg, M.G. (1990). Occupational stress in British educational settings: A review. *Educational Psychology*, 10, 103 - 126.

Boyle, G, J., Borg, M., Falzon, J., & Baglioni, Jr. (1995). A structural model of the dimensions of teacher stress. *British Journal of Educational Psychology*, 65, 49 - 67.

Cable, S.A. (1987). The incidence of influences on stress and burnout in secondary school. *British Journal of educaitonal Psychology*, 57, 279 - 288.

Cook, C.S. (1983). Teacher stress: Attribution of responsibility and social support. *Diss, Abs.* Int., 43, 2172 - 2173 (A).

Cooper, C.l., & Payne, R. (1991). *Personality and stress: Individual differences in the stress process.* Chichester: Jonn Wiley & sons.

Cooper, C., & Davidson, M. (1982). The high cost of stress on women mangers. *Organizational Dynamics.* 10 (4).

Cooper, C., & Kelly, M. (1993). Occupational stress in head teacher: A national U.K. study. *British Journal of Educational Psychology*, 369, 130 - 143.

Eysenck, H.J. (1987). Personality as a predictor of cancer and cardiovascular disease, and the application of behaviour therapy in prophylaxis. *European Journal of Psychiatry*, 1, 29 - 41.

Eysenck, H.J. (1988). The respective importance of personality, cigarette smoking and interaction effects in the genesis of cancer and coronary heart disease. *Personality & Individual Differences*, 9, 479 - 495.

Eysenck, H.J. (1990). Genetic environment of contributions to individual differences: The three major dimensions of personality. *Journal of Personality*, 58, 245 - 261.

Farber, B.A. (1991). *Crisis in education, stress, and burnout in the American teacher*. San Francisco: Jossey - Bass.

Fredrickson, M., & Georgiades, (1992). A personality dimensions and classical conditioning of autonomic nervous system reaction. *Personality & Individual Differences*, 13, 1013 - 1020.

Fimian, M. (1988). The alpha and split - half reliability of the Teacher Stress Inventory. *Psychology in the Schools*, 25, 110 - 118.

Francis, B.R. (1985). The role of organizational control and management on urban teacher stress: A narrative study of a Rochester, New York High School. *Diss Abs. Int.*, 45, 12, 3495 (A).

Fontana, D. (1989). *Managing stress*. Published by The British Psychological Society and Routledge.

Grossarth - Maticek, R., Eysenck, H.J., & Vetter, H. (1988). Personality type, smoking habit and their interaction as predictors of cancer and coronary heart disease. *Personality & Individual Differences*, 10, 479 - 495.

Harris, K., Halpin, G.R. & Halpin, G. (1985). teacher characteristics and stress. *Journal of Educational Research*, 78 (6), 346 - 350.

Helin, P., & Hanninen, O. (1988). Gender and personality effect on psychophysiology, activation in an Instructor Candidates Teaching Test. *Journal of Psychophysiology*, 2, 49 - 59.

Hendrix, W. (1986). Factors predictive of stress, organizational effectiveness, and coronary heart disease potentia. *Aviation, Space & Environmental Medicine*, 56 (7), 654 - 659.

Hodge, G.M., Jupp, J., & Taylor, A. (1994). Work stress, distress and burnout in music and mathematics teachers. *British Journal of Educational Psychology*, 64, 65 - 76.

House, J., et al (1979) Occupational stress and health among factory workers. *Journal of Health & Social Behavior*, 20.

Karasek, R., & Theorell, T. (1990). *Healthy work: Stress, productivity and the reconstruction of working life*. New York: Basic books.

Kyriacou, C., & Pratt, J., (1985). Teacher stress and burnout: An international review. *Educational Research*, 29 (2), 111 - 121.

Lavander, S., & Sachs (1987). Arousal and personality traits, effects of central stimulants in narcolepcy. *Personality & Individual Differences*, 8, 365 - 370.

Litt, M., & Turk, D. (1985). Sources of stress and dissatisfaction in experienced high school teachers. *Journal of Educational Research*, 78, 178, 185.

Mangan, G.l., & Hookway, D. (1988). Perception and recall of aversive material as a function *Personality & Individual Differnces*, 9, 289 - 295.

Matteson, M., & Ivancevich, J. (1987). *Controlling work stress*. London: Jossey - Bass.

McNeill, J., & Snavely, W. (1983). Job - related stressors: A scale analysis. Paper Presented at the Midwest Academy of management convection.

Mykletun, R.J. (1984). Work stress and satisfaction of comprehensive school teachers: An interview study. *Journal of Educational Research*, 29, 57 - 71.

Nixon, P.G. (1989). *Human functions and the heart in health care*. London: John Willey & Sons.

Pane, A.M., & Adrian, F, A. (1987). Dimensions of occupational stress in west Indian secondary school teachers. *British Journal of Educational Psychology*, 57, 141 - 150.

Pithers, R.T., & Forgarty, G.J. (1995). Symposium on stress, occupational stress among vocational teachrs. *British Journal of Educational Psychology*, 65, 3 - 14.

Powell, T., & Enrights, S. (1990). *Anxiety and stress management*. New York: Routledge.

Reber, A. (1995). *The Penguin dictionary of psychology*. London: Penguin Books, 2nd ed.

Schmitz, P.G. (1992). Personality, stress reactions and disease. *Personality & Individual Differences*, 13, 683 - 691.

Sin, L., & Cheng, D. (1985). Occupational stress and health among business executives: An exploratory study in an oriental culture. *International Journal of Management*, 12 (1), 14 - 25.

Steers, R. (1991). *Introduction to organizational behavior*. New York: Harper Collins Publishers.

Steffy, B., & Jones, J. (1989). Workplace stress and indications of coronary - disease risk. *Academy of Management Journal*, 31 (3), 686 - 698.

Stelmach, R.M. (1991). Advances in personality theory and research. *Journal of Psychiatry and Neuroscience*, 16, 131 - 138.

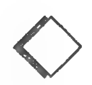
Sookhoo, D. (1998). Coronary heart disease among Asians: Cultural and psychological considerations. *International Psychologist*, 38 (1), 21 - 23.

Tang, T., & Hammontree, M. (1992). The effects of hardiness, police stress, and life stress on police officers illness and absenteeism. *Public Personnel Management*, 21 (4), 493 - 510.

Tanner, C.K., Schnittjer, C.J., & Atkins, T.T. (1991). Effects of the use of management strategies on stress levels of high school principals in the United States. *Educational Administration Quarterly*, 27 (2), 203 - 224.

Vieira, A., & Paula, G. (1994). A study of occupational stressors in retail staff. Ph.D. Thesis in Psychology, University of Surrey.

Vingerhoets, G. (1998). Cognitive, emotional and psychosomatic complaints and their relation to emotional status and personality following cardiac surgery. *British Journal of Health Psychology*, 159 - 169.



التركيب الزواجي لسكان المملكة العربية السعودية:
دراسة السمات العامة والأبعاد الديموغرافية والمكانية

رشود بن محمد الخريف*

ملخص: هدفت الدراسة إلى التعرف على الحالة الزواجية للسكان في المملكة العربية السعودية، وإبراز التباين الجغرافي، ومن ثم السعي إلى فهمه وتفسيره، وذلك بالاعتماد على بيانات تعداد السكان في عامي 1394هـ و1413هـ بالإضافة إلى الإحصاءات الحيوية الزواج والطلاق. وكشفت الدراسة عن بعض الحقائق المهمة، والتباين المكاني بين المناطق الإدارية في المملكة العربية السعودية. فأظهرت الدراسة – على سبيل المثال – أن المتزوجين يمثلون الأغلبية من السكان (12 سنة فأكثر). كما أظهرت أن سمات التركيب الزواجي لإجمالي السكان تتفاوت من منطقة إلى أخرى، لترتفع نسب المتزوجين بشكل ملحوظ في المحور الأوسط (الرياض – مكة المكرمة – الشرقية)، بالإضافة إلى منطقة تبوك، بينما ترتفع نسب الأرامل في مكة المكرمة، والباحة، وعسير، وحائل. كما أبرزت الدراسة تفاوتا واضحا حسب العمر، والنوع، والجنسية. فعلى سبيل المثال، وجد أن هناك اختلافا بارزا في سمات التركيب الزواجي بين الذكور والإناث، إذ تبين أن معظم الذكور يبقون داخل الحياة الزوجية طوال حياتهم، في حين أن معظم الإناث يجبرن على الخروج منها بسبب الترمل بالدرجة الأولى، والطلاق بالدرجة الثانية. ومن خلال دراسة الإحصاءات الحيوية الصادرة عن وزارة العدل، تم تحديد مستويات الطلاق والزواج على مستوى المملكة من جهة، وأظهرت الدراسة – من جهة أخرى – أن هناك تفاوتاً مكانياً كبيراً سواء في نسب الطلاق أو في المعدلات الخام للزواج والطلاق.

وبوجه عام، وجد أن الهجرة الداخلية والخارجية تؤثر في التركيب الزواجي للسكان في المناطق الإدارية المختلفة، إلى جانب بعض المتغيرات الأخرى. كما تبين – على العكس مما يعتقد بعض الباحثين – أن: «العنوسة» أو «التأخر في الزواج» لا تعد ظاهرة تدعو إلى القلق. ومن خلال هذه الدراسة، تتضح الحاجة إلى المزيد من الدراسات في هذا الموضوع.

* أستاذ مشارك (Associate Prof.) بقسم الجغرافيا، جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية.

المصطلحات الأساسية: الزواج، الطلاق، التركيب الزواجي، سكان المملكة العربية السعودية، معدلات الزواج، معدلات الطلاق، العنوسة، تأخير الزواج.

المقدمة

يُقصد بالتركيب الزواجي تصنيف السكان حسب فئات الحالة الزواجية، للحصول على أعداد السكان أو نسبهم في فئاتها الأربع: (أعزب لم يسبق له الزواج، متزوج، مطلق، أرمل). وتُعد الحالة الزواجية من خصائص السكان الأساسية المكتسبة على عكس الخصائص البيولوجية الأخرى مثل العمر والنوع. ويتحدد توزيع السكان حسب الحالة الزواجية تبعاً للتأثير التراكمي لمختلف العوامل البيولوجية والاجتماعية والاقتصادية والدينية والقانونية التي تؤثر في الزواج (وزارة التخطيط بالكويت، 1987م: 21). ويُعد التركيب الزواجي من السمات الاجتماعية المهمة لتأثيره في الأسرة التي تمثل الوحدة الأساسية في المجتمع الإنساني. فلا يؤثر فيها متغير أقوى من تأثيره سواء من حيث تكوينها وبنائها، أو من حيث تفكيكها وتشتيت شملها. والزواج من أهم الظاهرات الديموغرافية والاجتماعية في جميع المجتمعات البشرية، لأنه السبيل الوحيد للإنجاب الشرعي، وبناء الأسرة حسب الأعراف السائدة. ويؤثر أيضاً في الخصوبة إلى جانب ارتباطه بظاهرات اجتماعية وديموغرافية أخرى. فما طفرة الأطفال (Baby Boom) التي حدثت في الدول الصناعية في أعقاب الحرب العالمية الثانية إلا خير مثال لتأثير معدلات الزواج، التي ارتفعت بسبب السلم والنمو الاقتصادي، في الخصوبة التي شهدت ارتفاعاً على نحو غير متوقع في تلك الدول. ومن جهة أخرى يشير أبو عيانة (1986م) إلى أن الخصوبة قد تنخفض في المجتمعات التي يرتفع فيها معدل الطلاق، وبخاصة إذا كانت الفترة التي تقضيها المطلقة بين طلاقها وزواجها مرة ثانية طويلة.

كذلك، فإن لمعدلات الزواج والطلاق والترمل أبعاداً اقتصادية واجتماعية وسياسية مهمة، فالأحوال الاجتماعية والاقتصادية تؤثر في التركيب الزواجي مما يجعل الحالة الزواجية للسكان غير ثابتة، بل تتغير من وقت إلى آخر، تبعاً لطبيعة الظروف الاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن تأثرها بالعادات والتقاليد السائدة في المجتمع. لذلك تشير الحالة الزواجية إلى «درجة تماسك المجتمع وترابطه والتزامه بالشرائع الدينية» (المطري، 1419هـ: 223). فالتركيب الزواجي – إذن – يتأثر بكثير من الظاهرات الديموغرافية وغير الديموغرافية. فهناك من يعتقد بأن معدلات

الوفيات، ومن ثم الأعمار المتوقعة (أمد الحياة) تتفاوت – أيضاً – تبعاً للحالة الزواجية (الشلقاني، د. ت). كما أن معدلات الهجرة والحراك المكاني ترتفع أو تنخفض حسب الحالة الزواجية للإنسان. ومن جهة أخرى تتفاوت معدلات الزواج والطلاق بين المجتمعات الريفية والحضرية، وحسب الخصائص والسمات الاجتماعية الأخرى مثل التعليم والدخل وغيره. وفضلاً عن ذلك فإن بيانات التركيب الزواجي تُعد من المدخلات المهمة في التخطيط للخدمات الاجتماعية والاقتصادية ذات العلاقة بالأسرة. وفي ضوء هذه الأهمية جاء الاهتمام بهذا النوع من التركيب السكاني في هذه الدراسة.

وتزداد الحاجة إلى دراسة التركيب الزواجي إذا علمنا بندرة الدراسات في هذا المجال، وبخاصة الجغرافية، وذلك لعدم توافر بيانات تفصيلية عن الخصائص السكانية بشكل عام، أو بيانات شاملة لجميع المناطق بشكل خاص، إذ يقتصر ما يتوافر من بيانات على مسوحات لا تتجاوز نطاق مدينة معينة، أو فئة سكانية محددة. فبشكل عام، يشير كلارك (1984م) إلى أن هناك دراسات قليلة للاختلافات الجغرافية في الأوضاع الزواجية. أما في المملكة العربية السعودية، فما يتوافر من دراسات يكاد ينحصر في دراسات عامة تتعرض للحالة الزواجية لإجمالي السكان ضمن تناولها للخصائص السكانية الأخرى، دونما تركيز أو تعمق لفهم الأبعاد المكانية للتركيب الزواجي، أو محاولة للتعرف على أسباب التفاوت بين الفئات السكانية والمناطق الجغرافية، باستثناء دراسة السرياني (1413هـ) التي اعتمدت على بيانات تعداد 1394هـ التي تُعد قديمة، في ضوء ما تمر به المملكة العربية السعودية من تغيرات اجتماعية واقتصادية هائلة خلال ثلاثة العقود الماضية. وتجدر الإشارة إلى أنه باستثناء دراسة الصالح (1419هـ) فإن كلاً من الرويثي (1400هـ)، والصالح (1402هـ)، والحمدان (1412هـ)، والمطري (1419هـ)، وسيف (1998م)، بالإضافة إلى أطلس سكان المملكة المنشور في عام 1401هـ تعرضوا للتركيب الزواجي في المملكة العربية السعودية بالاعتماد على بيانات تعداد 1394هـ. أما دراسة الصالح (1419هـ) فقد تناولت الحالة الزواجية لإجمالي السكان فقط في بعض المناطق الإدارية من خلال دراسة خصائص التركيب السكاني بشكل عام. بالإضافة إلى ذلك تعرض أطلس منطقة الرياض (1419هـ) والربدي (1419هـ) إلى الحالة الزواجية في محافظات منطقة الرياض، وتمكنا من إبراز التفاوت المكاني بين هذه المحافظات.

ومن جهة أخرى، هناك بعض الدراسات الاجتماعية التي اهتمت بحالة زواجية أو بأخرى من حالات التركيب الزواجي، مثل دراسة الهزاني (1407هـ) للعوامل المؤدية إلى الطلاق في المملكة، ودراسة الفيصل (1411هـ) لبعض خصائص المطلقين في إحدى محاكم الطلاق بالمملكة، إلى جانب دراسة الخطيب (1413هـ) للطلاق وأسبابه من وجهة نظر الرجل السعودي في مدينة الرياض، ولكن لم تعن أي من هذه الدراسات بوضع الزواج أو الطلاق أو الترمل على مستوى المملكة العربية السعودية أو على أي مستوى جغرافي أصغر.

باختصار، يتضح أن جميع الدراسات المشار إليها آنفاً لم تتناول التركيب الزواجي على مستوى المناطق الإدارية بشكل شامل؛ وقليل منها اعتمد على بيانات التعداد السكاني الأخير. وبناء عليه فإن التركيب الزواجي بجوانبه المختلفة، وحالاته المتعددة، وأبعاده الاجتماعية والديموغرافية والمكانية، لم يحظ باهتمام كبير من الباحثين في المملكة العربية السعودية، على الرغم مما يُثار في الصحف المحلية – بين الحين والآخر – من جدل ومناقشات حول «عنوسة» الإناث، وتأخر سن الزواج لدى الذكور، بالإضافة إلى غلاء المهور ونحوها.

الأهداف والتساؤلات

بناء على ما سبق، تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مستويات التركيب الزواجي لسكان المملكة العربية السعودية وسماته العامة، وأبعاده الديموغرافية والاجتماعية، ثم الكشف عن أنماط التباين الجغرافي، وتحديد طبيعة التفاوت بين الفئات السكانية المختلفة، مع محاولة تفسير ذلك من خلال ما يتاح للباحث من بيانات. بعبارة أخرى يهدف البحث إلى الإجابة عن بعض التساؤلات المهمة مثل:

– ما مستويات الزواج والطلاق والترمل على مستوى المملكة العربية السعودية؟

– ما مدى الاختلاف في التركيب الزواجي بين السكان السعوديين وغير السعوديين؟

– ما مدى التباين الجغرافي في التركيب الزواجي لكل من السعوديين وغير السعوديين؟ وما العوامل التي يمكن أن تفسر هذا التباين، إن وُجد؟

– ما علاقة الحالة الزواجية بالمتغيرات الديموغرافية وبخاصة النوع والعمر؟ وهل تُعد «العنوسة» أو «تأخر الزواج» ظاهرة تدعو إلى الاهتمام والقلق في المجتمع؟

– ما نسب الزواج والطلاق ومعدلاتهما على مستوى المملكة العربية السعودية؟ وما مدى التباين الجغرافي لهذه النسب والمعدلات في المملكة العربية السعودية؟

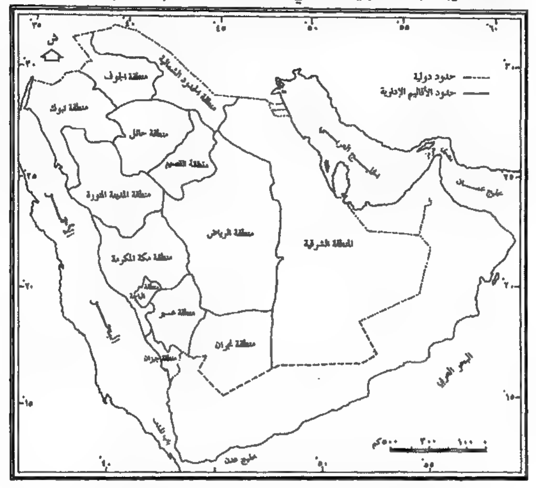
البيانات والإجراءات المنهجية

تعتمد هذه الدراسة في تحقيق أهدافها على بيانات تعداد السكان في عامي 1394هـ (1974م) و1413هـ (1992م) (مصلحة الإحصاءات العامة، 1397هـ: د. ت)، بالإضافة إلى بيانات السجلات الحيوية للزواج والطلاق الصادرة عن وزارة العدل في المملكة العربية السعودية لعام 1413هـ المتزامنة مع بيانات التعداد السكاني الأخير، إلى جانب أحدث البيانات المتوافرة، وهي لعام 1417هـ (1997م) (وزارة العدل، 1413هـ؛ 1417هـ). وعلاوة على ذلك، تمت الإفادة من بعض المصادر الأخرى مثل: «الكتاب الديموغرافي السنوي» الذي تصدره الأمم المتحدة (UN, 1997).

وكما هو معروف، تتميز بيانات التعدادات السكانية بشموليتها لجميع الأفراد سواء أكانوا مواطنين أم وافدين، وتتصف بتغطيتها لجميع المناطق الإدارية في المملكة، إذ إن من الصعوبة بمكان الحصول على بيانات شاملة لجميع الفئات السكانية والمناطق الجغرافية[1]. ولكنها لا تخلو كغيرها من مصادر البيانات من بعض جوانب القصور. وعلى الرغم من عدم وجود تقويم شامل لمستوى دقة البيانات، فإنه لا بد من الإشارة إلى التحسن الكبير في مستوى دقة بيانات تعداد 1413هـ مقارنة بسابقه، وبخاصة في بيانات العمر والنوع (انظر: الخريف، 1420هـ). ومن جهة أخرى جاءت بيانات الزواج والطلاق الصادرة عن وزارة العدل إجمالية، خالية من التفاصيل حسب الخصائص الديموغرافية والاجتماعية، وبخاصة العمر والنوع والجنسية، مما يحد من الاستفادة منها بشكل كبير. فبيانات العمر والنوع والجنسية من الخصائص الرئيسة التي لا غنى عنها في دراسة الزواج والطلاق. وعلاوة على ذلك لا تزال تسجيلات الطلاق على وجه الخصوص تعاني من التأخر في التسجيل مما يؤثر في دقة البيانات. وجدير بالذكر أن التسجيلات الحيوية في المملكة العربية السعودية (أي تسجيل المواليد والوفيات والزواج والطلاق) – بشكل عام – لم تحظ بدراسات تقويمية شاملة لتحديد مدى اكتمالها من حيث المحتوى أو الشمولية.

وعلى أية حال، فمن أجل إبراز التباين المكاني على مستوى المناطق الإدارية وتحديد الفروق بين المجموعات، ومن ثم الكشف عن العلاقات للوصول إلى التفسيرات اللازمة، استُخدمت بعض الأساليب البيانية كالخرائط والأشكال البيانية، بالإضافة إلى بعض المؤشرات السكانية مثل العمر الوسيط، ونسبة النوع، ومعدلات الهجرة. كما تمت الإفادة من بعض الأساليب الإحصائية مثل معامل الارتباط[2]

وتجدر الإشارة إلى أن المناطق الإدارية الثلاث عشرة هي الوحدات المكانية التي ستعتمد عليها دراسة التباين المكاني وتحليله وتفسيره (شكل 1).



شكل (1): المناطق الإدارية في المملكة العربية السعودية

المصدر: أطلس المملكة العربية السعودية، وزارة التعليم العالي 1420هـ

وجدير بالذكر أن جداول نتائج تعداد 1413هـ المنشورة، اتخذت السن (12 سنة) حداً أدنى لتصنيف السكان حسب الحالة الزواجية، ومن ثم تصعب إعادة تصنيفهم حسب فئات عمرية أخرى، وبخاصة عند الحاجة إلى تبويب بيانات الحالة الزواجية حسب خصائص سكانية أخرى.

أما بالنسبة لقياس الزواج والطلاق، فهناك كثير من المقاييس والمعدلات التي تستخدم في دراسة الحالة الزواجية. ولعل معدل الزواج (أو الطلاق) الخام يُعد من أبرزها، وأوسعها استخداماً، وذلك لسهولة حساب قيمه، وتوافر البيانات اللازمة له. ويحسب على النحو التالي:

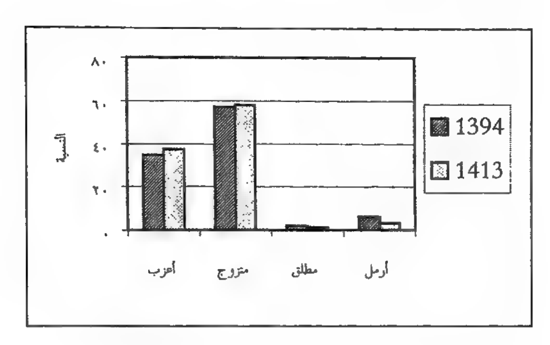
$$\text{معدل الزواج (أو الطلاق) الخام} = \frac{\text{عدد حالات الزواج (أو الطلاق) في السنة}}{\text{إجمالي عدد السكان في تلك السنة}} \times 1000$$

وبسبب ندرة الزيجات المسجلة للسكان غير السعوديين، فقد اقتصر حساب هذه المعدلات على السكان السعوديين فقط. وتجدر الإشارة إلى أن هذه المعدلات، مثل غيرها من المعدلات الخام، تتأثر بالتركيب العمري والنوعي للسكان، مما يدعو إلى الحذر عند استخدامها والاستفادة منها. لذلك تستخدم أنواع أخرى من المعدلات مثل معدل الزواج (أو الطلاق) العام الذي يُحسب بقسمة عدد حالات الزواج (أو الطلاق) المسجلة في السنة على عدد السكان في سن الزواج (أي 15 سنة فأكثر).

وإلى جانب المعدل المذكور آنفاً تُحسب معدلات الطلاق – أحياناً – بقسمة عدد حالات الطلاق في السنة على عدد النساء المتزوجات اللواتي تبلغ أعمارهن 15 سنة فأكثر، أو على إجمالي السكان المتزوجين، أو على عدد السكان غير المتزوجين، وذلك تبعاً لطبيعة الدراسات ومتطلباتها (انظر: الصباح والشلقاني، 1986م؛ Goldstein, 1999).

التحليل والمناقشة

تشير بيانات التعداد السكاني في عام 1413هـ إلى أن المتزوجين يمثلون أغلبية إجمالي السكان (12 سنة فأكثر) في المملكة العربية السعودية، إذ تصل نسبتهم إلى 58% (الشكل 2). لذا يتميز المجتمع السعودي بارتفاع نسبة المتزوجين مقارنة بالفئات الأخرى، وذلك لما يتحلى به المجتمع من قيم وعادات وتقاليد إسلامية تحث على الزواج المبكر وتشجع على الحياة الزوجية والأسرية. ولا شك أن لدعم الدولة لهذا الاتجاه من خلال بنك التسليف وغيره من المؤسسات الحكومية أثره الكبير في ارتفاع نسبة المتزوجين. أما العزاب الذين لم يسبق لهم الزواج فيحتلون المركز الثاني بنسبة تصل إلى نحو 38٪، وذلك لارتفاع نسبة السكان في الفئات العمرية دون العشرين عاماً. وتُشكل الأرامل 3٪ فقط. ولا تكاد تتجاوز نسبة المطلقين والمطلقات من النوعين 1%[3]. وتجدر الإشارة إلى أن هذا الوضع هو الشائع في كثير من الدول. فالمتزوجون يأتون في المرتبة الأولى، ثم الذين لم يسبق لهم الزواج، ثم الأرامل، فالمطلقون. وبمقارنة هذا الوضع بما كانت عليه الحالة الزواجية للسكان في عام 1394هـ يتضح أن هناك بعض التغيرات التي طرأت على التركيب الزواجي، والتي تتمثل في الانخفاض الذي حدث في نسبة الأرامل من 6% في عام 1394هـ إلى 3% في عام 1413هـ، وفي نسب المطلقين من قرابة 2% إلى 1% تقريباً، مقابل حدوث ارتفاع طفيف في نسبة الذين لم يسبق لهم الزواج.

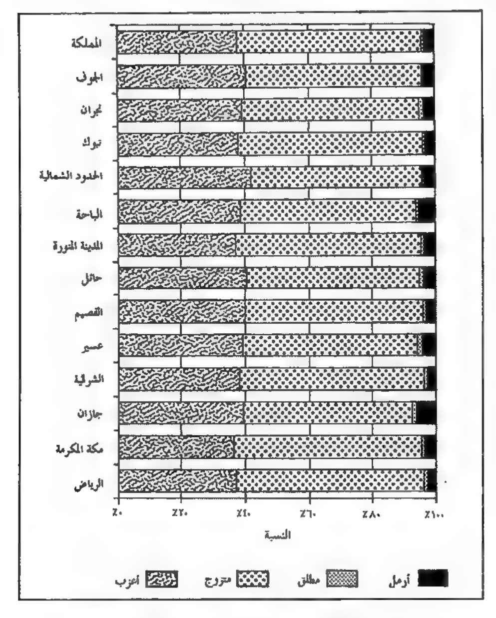


شكل (2): الحالة الزواجية لإجمالي السكان في عامي 1394هـ – 1413هـ

المصدر: تعداد السكان في عامي 1394هـ و1413هـ.

ويتبين من خلال النظر إلى الشكل (3) والجدول (1) وجود بعض التباين المكاني في التركيب الزواجي للسكان. فعلى الرغم من أن المتزوجين يمثلون أغلب السكان في جميع المناطق الإدارية فإن نسبهم تتفاوت من منطقة إلى أخرى. فترتفع إلى مستويات أعلى من المستوى العام للمملكة العربية السعودية في خمس مناطق إدارية، تأتي الرياض في مقدمتها بنحو 60%، ثم مكة المكرمة، والشرقية، والمدينة المنورة بنحو 59% لكل منها، وتصل في تبوك إلى 58% تقريباً، بينما تنخفض في جازان، والحدود الشمالية، وحائل. ويشير الصالح (1419هـ:11) إلى أنه «لم يجد تفسيراً لذلك، إذ إن المفترض أن يكون الواقع هو عكس ذلك، أي تقل نسبة المتزوجين في مناطق الرياض والشرقية ومكة المكرمة عنها في الباحة والجوف بسبب ارتفاع نسبة الوافدين في المجموعة الأولى وانخفاضها في الثانية». والحقيقة أن تفسير ذلك هو كون نسبة المتزوجين بين الوافدين من الخارج أعلى من السعوديين، مما يؤدي إلى رفع نسبة المتزوجين. وفضلاً عن ذلك يشير الشمالي (1411هـ: 414) في دراسته لاتجاهات الهجرة الريفية إلى مدينة الطائف، إلى أنه لا يبدو أن هناك اختلافاً يذكر بين المهاجرين من الريف وغير المهاجرين من حيث الحالة الزواجية.

وعلى أية حال يواكب هذا التفاوت في نسب المتزوجين تباين في نسب الأرامل والمطلقين والعزاب الذين لم يسبق لهم الزواج. فمن اللافت للنظر التفاوت الكبير نسبيّاً في نسب الأرامل، إذ تصل إلى 6% في مكة المكرمة، وإلى 5% في الباحة، و4% في عسير، ونحو 4% في حائل، في حين تنخفض إلى أدنى المستويات في الرياض والشرقية، بحيث لا تتجاوز في أي منهما 2% تقريبا (انظر الجدول 1).



شكل (3): الحالة الزواجية لإجمالي السكان في المناطق الإدارية في عام 1413هـ.

المصدر: تعداد السكان في عام 1413هـ.

جدول (1)

الحالة الزواجية لإجمالي السكان في المناطق الإدارية في عام 1413هـ

المنطقة الإدارية	لم يسبق له الزواج	متزوج	مطلق	أرمل
الرياض	36.78	59,69	1,21	2,32
مكة المكرمة	36,16	59,30	1,24	3,31
جازان	39,40	53,15	1,40	6,05
الشرقية	38,03	58,76	0,87	2,34
عسير	38,82	55,22	1,69	4,27
القصيم	39,98	56,18	0,99	2,85
حائل	40,50	54,46	1,41	3,63
المدينة المنورة	37,01	58,57	1,07	3,35
الباحة	38,28	55,66	0,91	5,14
الحدود الشمالية	42,07	53,55	1,18	3.20
تبوك	37,82	58,32	0,90	2,96
نجران	39,10	55,72	1,79	3,40
الجوف	40,37	55,31	1,15	3,18
المملكة	37,53	58,14	1,19	3,15

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة (د. ت) النتائج التفصيلية للتعداد العام للسكان والمساكن: 1413هـ – 1992م. الرياض: مصلحة الإحصاءات العامة.

ولا شك أن هذا النمط المكاني يوضح اتجاهات الهجرة الداخلية، ويتأثر بالتركيب الزواجي للسكان غير السعوديين في مختلف المناطق الإدارية. فنسب الأرامل ترتفع في أربع مناطق تتأثر بالهجرة الداخلية المغادرة، وهي: جازان، وعسير، والباحة، وحائل، بينما تنخفض في مناطق الاستقبال الرئيسة، وبخاصة الرياض، والشرقية. ويؤيد ذلك وجود علاقة بين نسب الأرامل من جهة، ومعدلات الهجرة الداخلية المغادرة، وصافي الهجرة، ونسبة التحضر، ونسبة السكان غير

السعوديين من جهة أخرى (انظر الجدول 2). أما ارتفاع نسبة الأرامل في مكة المكرمة فيعود إلى ارتفاع نسبة كبار السن فيها لرغبة كثير من الناس في البقاء بجوار الحرم المكي الشريف للصلاة والعبادة. أما الارتفاع النسبي في نسب الطلاق في كل من نجران، وعسير، وحائل، وجازان مقارنة بالمناطق الأخرى، فربما يتأثر بالهجرة الداخلية، ولكن معاملات الارتباط الموضحة في الجدول (2) لا تؤيد ذلك لانخفاض قيمها وضعف دلالاتها، مما يجعلها لا تُسهم في فهم هذا التباين المكاني. كما يتبين من خلال النظر إلى معاملات الارتباط أن نسب المتزوجين ترتفع كلما انخفضت نسب صغار السن، أو ارتفعت نسب الهجرة الداخلية الوافدة، ونسب غير السعوديين، ونسب النوع، ونسب التحضر، مما يدل على أن نسب المتزوجين ترتفع في مناطق الاستقبال ذات التركز الحضري التي يكثر فيها غير السعوديين من الذكور على وجه الخصوص، وتنخفض في بقية المناطق بوجه عام، على عكس ما تشير إليه دراسات الهجرة في كثير من الدول النامية، وذلك للأسباب المذكورة آنفاً.

جدول (2)

معاملات ارتباط بيرسون بين متغيرات التركيب الزواجي وبعض المتغيرات ذات العلاقة

المتغيرات المستقلة	نسبة العزاب	نسبة المتزوجين	نسبة المطلقين والمطلقات	نسبة الأرامل
نسبة صغار السن	0,55	0,77-	0,44	0,62
نسبة كبار السن	0,16	0,57-	0,19	0,87
العمر الوسيط	0,31-	0,71	0,35-	0,90-
نسبة غير السعوديين	0,57-	0,71	0,12-	0,57-
معدل الهجرة الوافدة في 1394هـ	0,15	0,23	0,28-	0,63-
معدل الهجرة المغادرة في 1394هـ	0,37	0,51-	0,13-	0,53
معدل صافي الهجرة في عام 1394هـ	0,14-	0,43	0,10-	0,67-
نسبة التحضر	0,25-	0,65	0,40-	0,87-

المصدر: حُسبت بناء على بيانات تعداد السكان في عامي 1394هـ و1413هـ.

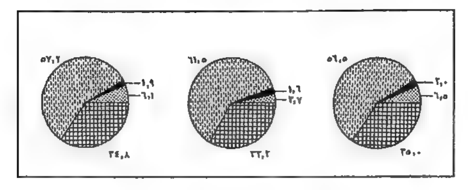
التباين الجغرافي للتركيب الزواجي للسعوديين وغير السعوديين:

لا شك أن الوضع الزواجي لإجمالي السكان الذي سبق الكشف عنه وتوضيحه، يُخفي وراءه كثيراً من الاختلافات بين الفئات السكانية المختلفة. فيتبين من الشكل (4) أن التركيب الزواجي للسكان السعوديين يختلف عن التركيب الزواجي لغير السعوديين سواء في عام 1394هـ أو 1413هـ. فبالنسبة للسكان السعوديين يحتل المتزوجون المرتبة الأولى، ويمثلون الأغلبية بنحو 52% من السكان السعوديين (12 سنة فأكثر) في عام 1413هـ في حين يمثل العزاب الذين لم يسبق لهم الزواج 42%. أما الأرامل، فتصل نسبتهم إلى 4%. ولا تتجاوز نسبة المطلقين 1% تقريباً. وبالنظر إلى الشكل (4) يُلاحظ أن نسبة المتزوجين غير السعوديين (70%) أكبر من نسبة المتزوجين من السعوديين (52%) في عام 1413هـ،

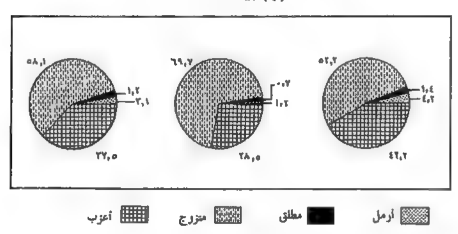
في حين أن نسبة العزاب (الذين لم يسبق لهم الزواج) ترتفع بين السعوديين أكثر منها بين السكان غير السعوديين، وذلك للاختلافات الكبيرة بين السعوديين وغير السعوديين في التركيب العمري، إذ يتركز معظم الوافدين في أعمار أكبر من أعمار السعوديين لتصبح الأغلبية الساحقة منهم في سن الزواج، على العكس من التركيب الفتي للسكان السعوديين. كما أن نسب الأرامل والمطلقين والمطلقات أكبر بين السعوديين مما هي عليه بين السكان غير السعوديين. وهذه الاختلافات بين السعوديين وغير السعوديين ليست مستغربة بدرجة كبيرة، إذا علمنا بالفروق الكبيرة في التركيب العمري والنوعي والخصائص السكانية الأخرى. فليس من المتوقع أن ترتفع نسب الأرامل في مجتمع تنحصر أعمار أفراده في سن العمل تقريباً.

ويتبين أيضاً وجود اختلافات مماثلة بين السعوديين وغير السعوديين في عام 1394هـ على الرغم مما يُلاحظ من تغيرات كبيرة في التركيب الزواجي، حدثت لكل من هاتين المجموعتين، نتيجة للتغيرات التي طرأت في التركيب العمري والنوعي خلال الفترة من (1394هـ – 1413هـ). ومن اللافت للنظر انخفاض نسبة المتزوجين السعوديين من جهة، وارتفاع نسبة المتزوجين من غير السعوديين من جهة أخرى. ولكن التغير في التركيب الزواجي لغير السعوديين أكبر مما هو للسعوديين خلال الفترة نفسها. وهذا يُظهر التغيرات في التركيب العمري والنوعي، كما ذُكر آنفاً





(ب) بيانات 1413هـ



شكل (4): الحالة الزواجية للسكان حسب الجنسية في عامي 1394هـ و1413هـ

المصدر: تعداد السكان لعامي 1394هـ و1413هـ.

(انظر الخريف، 1420هـ، لمزيد من التفاصيل عن التركيب العمري والتغيرات التي طرأت عليه). أما انخفاض نسب الترمل من 6,5% إلى 4% للسعوديين، فيعود إلى تحسن ظروف العمل ومستوى الصحة العامة والمعيشة، ومن ثم ارتفاع أمد الحياة للذكور خلال ثلاثة العقود الماضية[4]. ومن الجدير بالذكر أن الترمل شهد انخفاضاً مماثلاً في الولايات المتحدة الأمريكية خلال العقود الأخيرة (انظر: Weeks, 1986: 259). أما انخفاض الترمل بين السكان غير السعوديين من 1,6% إلى 0,7%، فيعود إلى التغير في التركيب العمري، إذ انخفضت نسبة كبار السن بين الوافدين خلال الفترة المذكورة (الخريف، 1420هـ). وعلى العكس من ذلك، يتبين الارتفاع النسبي الكبير في نسبة العزاب السعوديين (الذين لم يسبق لهم الزواج) من 35% في عام

1394هـ إلى 42% في عام 1413هـ ويمكن تفسير ذلك بارتفاع معدلات الالتحاق بالتعليم الجامعي، وزيادة مشاركة المرأة في قوة العمل، مما يؤجل الزواج إلى أعمار أكبر مما كانت عليه من قبل. وقد لاحظ الصباح والشلقاني (1986م: 68) اتجاهاً عاماً نحو ارتفاع نسب السكان الذين لم يسبق لهم الزواج بين الكويتيين على مدى الأعوام الماضية، وذلك نتيجة الاتجاه نحو تأجيل الزواج في المجتمع الكويتي.

لا يقتصر الأمر على التفاوت بين إجمالي الفئات السكانية (سعوديون أو غير سعوديين)، أو التباين المكاني للحالة الزواجية لإجمالي السكان، بل تتباين كذلك سمات التركيب الزواجي لكل من السعوديين وغير السعوديين من منطقة إدارية إلى أخرى، كما يتبين من الجدول (3). فتصل نسبة المتزوجين من السعوديين إلى أعلى مستوى في تبوك، والمدينة المنورة، ومكة المكرمة، في حين تنخفض في كل من حائل، والجوف، والحدود الشمالية. وترتفع نسبة المطلقين في نجران وعسير، بينما تنخفض في تبوك، والباحة بشكل ملحوظ. ومن جهة أخرى ترتفع نسبة الأرامل في كل من جازان، وعسير، والباحة، وتنخفض في بقية المناطق الإدارية. وبناء على معاملات الارتباط الموضحة في الجدول (4) يتضح أن ارتفاع نسب الأرامل في بعض المناطق ربما يعود إلى هجرة السكان في سن العمل، وخصوصاً الشباب، إلى المناطق الأخرى، مما يرفع الأهمية النسبية للفئات الأخرى. فمعاملات الارتباط بين نسبة الأرامل من جهة، وكل من معدلات الهجرة الداخلية الوافدة وصافي الهجرة من جهة أخرى تؤيد ذلك، إذ يصل معامل الارتباط بين نسبة الأرامل وكل من معدل صافي الهجرة، ومعدل الهجرة الداخلية الوافدة إلى نحو (-0,7) لكل منهما. أما عن نسب المطلقين فتشير معاملات الارتباط إلى أن نسب المطلقين ترتفع مع ارتفاع نسب كبار السن – بوجه عام – في المناطق الإدارية. أما بخصوص ارتفاع نسب الطلاق في نجران وعسير مقارنة بالمناطق الأخرى حسبما يظهر في جدول (3)، فهو أمر يستحق مزيداً من الدراسة والبحث لمعرفة الأسباب وراء هذه الظاهرة، وبخاصة أن نتائج معامل الارتباط لا تشير إلى وجود ارتباط بالمتغيرات التي اشتملت عليها الدراسة، إضافة إلى أن هاتين المنطقتين كانتا الأعلى بين المناطق في نسبة الطلاق بناء على بيانات تعداد 1394هـ كذلك. وتحسن الإشارة إلى أن نسب المطلقين في جميع المناطق الإدارية بما فيها المنطقتان المذكورتان لا تُعد مرتفعة

مقارنة بمعدلات الطلاق في كثير من دول العالم. فيشير المطري (1419هـ: 232) إلى أن نسبة الطلاق في المملكة العربية السعودية تُعد من أفضل المجتمعات الخليجية، إذ تصل النسبة في البحرين إلى 15%، وفي الكويت إلى 14%، وفي الإمارات العربية المتحدة إلى 11%، وفي قطر إلى 10%، مقارنة بنحو 2% فقط في المملكة العربية السعودية حسبما يذكر المطري (1419هـ)[5]. ولا شك أن التمسك بتعاليم الدين الحنيف الذي يؤكد على أن أبغض الحلال عند الله الطلاق، بالإضافة إلى الارتفاع النسبي للدخل، ومن ثم الانخفاض النسبي للمنازعات الزوجية على النفقات المنزلية بوجه خاص، تُفسر هذا الانخفاض في معدلات الطلاق في المملكة العربية السعودية بشكل عام.

أما بالنسبة للسكان غير السعوديين، فترتفع نسب المتزوجين في الجوف، والباحة، وحائل، وتنخفض بشكل ملحوظ في الحدود الشمالية، وجازان ومكة المكرمة. وهذه المناطق، باستثناء مكة المكرمة، ليست من مناطق الجذب الرئيسة. وبناء عليه فإن هذا النمط على العكس من التوزيع المكاني للتركيب الزواجي للسكان السعوديين الذي يتميز بتركز المتزوجين في مناطق الجذب الرئيسة (الرياض، ومكة المكرمة، والشرقية)، بالإضافة إلى تبوك والمدينة المنورة، كما ذُكر آنفاً. ومن اللافت للنظر ارتفاع نسبة الأرامل في جازان، لتأتي هذه المنطقة في مقدمة المناطق في هذا الشأن.

ولا شك أن طبيعة التركيب العمري والنوعي للسكان غير السعوديين وبخاصة في مكة المكرمة وجازان، بالإضافة إلى سمات القوى العاملة الوافدة في المناطق التي تسود فيها الأنشطة الزراعية، تُفسر هذا التباين في التركيب الزواجي، ولو جزئياً. فأغلب العمالة التي تأتي للعمل في الزراعة تتميز بارتفاع العمر الوسيط، ومن ثم ارتفاع نسبة المتزوجين. ولعل معامل الارتباط بين نسب المتزوجين من غير السعوديين من جهة، والعمر الوسيط من جهة أخرى، يؤيد ما ذهبنا إليه من تعليل وتفسير للنمط المكاني للحالة الزواجية، ولكنه لا يكفي – بالطبع – لفهم الصورة كاملة، إذ يرتبط بذلك كثير من المتغيرات التي لا تدخل ضمن نطاق هذه الدراسة.

جدول (3)

التركيب الزواجي للسكان السعوديين وغير السعوديين في عام 1413هـ

المنطقة الإدارية	سعوديون				غير سعوديين			
	لم يسبق له الزواج	متزوج	مطلق	أرمل	لم يسبق له الزواج	متزوج	مطلق	أرمل
الرياض	43,03	52,06	1,54	3,37	27,17	71,42	0,71	0,70
مكة المكرمة	40,87	53,14	1,54	4,45	29,98	67,38	0,84	1,81
جازان	40,62	51,17	1,53	6,67	33,97	61,94	0,81	3,29
الشرقية	43,32	52,36	1,06	3,25	27,81	71,10	0,52	0,58
عسير	41,71	51,15	1,97	5,17	26,58	72,45	0,49	0,47
القصيم	44.72	50.40	1,20	3,68	26,25	72,93	0,38	0,44
حائل	44,79	49,00	1,70	4,52	25,16	74,01	0,37	0,46
المدينة المنورة	40,63	54,10	1,18	4,09	28,11	69,55	0,81	1,54
الباحة	41,07	51,83	1,01	6,09	24,59	74,53	0,45	0,43
الحدود الشمالية	43,80	50,81	1,47	3,92	37,47	60,87	0,41	1,26
تبوك	41,06	54,25	1,00	3,69	27,34	71,44	0,59	0,62
نجران	42,33	51,27	2,19	4,20	29,59	68,77	0,60	1,04
الجوف	45,18	49,44	1,38	3,99	24,77	74,32	0,38	0,54
المملكة	42,22	52,18	1,45	4,16	28,46	69,70	0,69	1,15

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة (د. ت) النتائج التفصيلية للتعداد العام للسكان والمساكن: 1413هـ – 1992م. الرياض: مصلحة الإحصاءات العامة.

جدول (4)
معاملات ارتباط بيرسون بين متغيرات التركيب الزواجي للسكان السعوديين وبعض المتغيرات ذات العلاقة

المتغيرات المستقلة	نسبة العزاب	نسبة المتزوجين	نسبة المطلقين والمطلقات	نسبة الأرامل
نسبة صغار السن السعوديين	0,07	0,32-	0,22	0,22
نسبة كبار السن السعوديين	0,30-	0,25-	0,86	0,08
العمر الوسيط للسعوديين	0,10-	0,32	0,32-	0,24-
نسبة النوع للسعوديين	0,21	0,42-	0,15-	0,78-
معدل الهجرة الوافدة في 1394هـ	0,33	0,43-	0,17-	0,68-
معدل الهجرة المغادرة في 1394هـ	0,15	0,12	0,22-	0,51
معدل صافي الهجرة في عام 1394هـ	0,09	0,32	0,05	0,66-
نسبة التحضر	0,26	0,35	0,27-	0,87-

المصدر: حُسبت بناء على بيانات تعداد السكان في عامي 1394هـ و1413هـ.

وفي هذا السياق يمكن القول بأن الحالة الزواجية تختلف من فئة سكانية إلى أخرى حسب السمات الديموغرافية، والاجتماعية، والاقتصادية، وفي مقدمتها العمر والنوع، التي لا بد أنها تؤثر في التركيب الزواجي بشكل خاص. وهذا ما ستحاول الدراسة الكشف عنه في الأقسام التالية.

التركيب الزواجي حسب النوع: يمكن فهم أنماط التباين في الحالة الزواجية للسكان بشكل أعمق عند النظر إلى الحالة الزواجية للذكور والإناث كل على حدة. فبالنسبة لإجمالي السكان، تتساوى نسب المتزوجين من النوعين تقريباً، في حين تفوق نسب العزاب الذين لم يسبق لهم الزواج مثيلتها للإناث (الملحق 1). كما تنخفض نسب المطلقين والأرامل من الذكور، بينما ترتفع نسبياً للإناث.

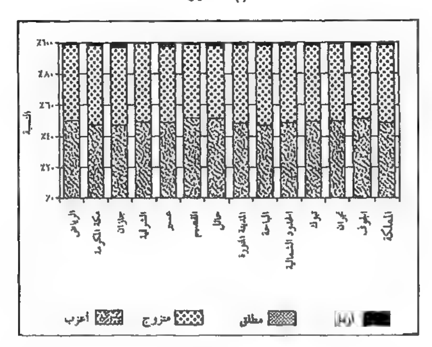
وعند النظر إلى الحالة الزواجية للذكور والإناث حسب الجنسية، يُلاحظ اختلاف كبير بين السعوديين وغير السعوديين. فبالنسبة للسعوديين، يكاد ينقسم الذكور إلى

حالتين زواجيتين هما: متزوجون، وعزاب (لم يسبق لهم الزواج)، بينما ترتفع نسبياً فئات المطلقات والأرامل من الإناث مقارنة بالذكور السعوديين. وتأخذ الحالة الزواجية لغير السعوديين نمطاً مختلفاً، فترتفع نسب المتزوجين من النوعين إلى نحو 70%، بينما تنخفض نسب الفئات الأخرى مقارنة بالسعوديين (الملحق 1).

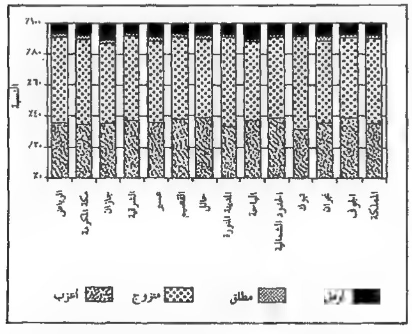
ولا يقتصر الأمر على الاختلاف بين الفئات السكانية حسب الجنسية، بل تتفاوت الحالة الزواجية للذكور والإناث بين المناطق الإدارية. فيبدو أن التركيب الزواجي للسكان السعوديين يختلف مكانياً حسب النوع (الشكل 5، الملحق 1). ففي حين يكاد ينقسم الشكل الخاص بالذكور بين العزاب والمتزوجين فقط على حساب الفئات الأخرى التي لا تظهر بسبب صغر حجمها النسبي، تبدو فئات المطلقات والأرامل واضحة في الشكل الخاص بالإناث. بالتحديد ترتفع نسب المتزوجات بشكل ملحوظ في كل من تبوك، والمدينة المنورة، والرياض، ومكة المكرمة، والشرقية إلى مستويات أعلى من النسبة العامة للمملكة العربية السعودية، بينما تنخفض في كل من حائل، والباحة، وجازان، والجوف. كما ترتفع نسب المطلقات في كل من نجران، وحائل، وعسير، وتنخفض في تبوك، والباحة، والشرقية (الشكل 6). ولكن تنبغي الإشارة إلى أنه باستثناء الارتفاع النسبي الكبير في نجران، فإن نسب المطلقات لا تتفاوت بدرجة كبيرة بين المناطق الإدارية. أما الأرامل فترتفع نسبتهن في جازان والباحة، لتصل في الأولى إلى 11%، وفي الثانية إلى 10% من الإناث السعوديات (12 سنة فأكثر) في هاتين المنطقتين. أما بالنسبة للذكور فالتباين بين المناطق طفيف سواء في نسب المطلقين أو العزاب، باستثناء الوضع في الباحة وجازان اللتين تنخفض فيهما نسب العزاب الذين لم يسبق لهم الزواج. ومن جهة أخرى ترتفع نسب الذكور المتزوجين في كل من البلحة، ومكة المكرمة، والمدينة المنورة، وجازان.

أما بالنسبة للسكان غير السعوديين، فأبرز ما يُلاحظ على التوزيع المكاني هو ارتفاع نسب المتزوجين في ثلاث مناطق هي: الجوف، وحائل، والباحة. ويصدق هذا القول – أيضاً – بالنسبة للإناث غير السعوديات، ولكن من اللافت للنظر ارتفاع نسب الأرامل بشكل كبير في المناطق المقدسة، وفي المناطق الحدودية في شمال المملكة وجنوبها، وهي بالتحديد: جازان، ومكة المكرمة، والمدينة المنورة، والحدود الشمالية، ونجران (الملحق 1).

(أ) الذكور



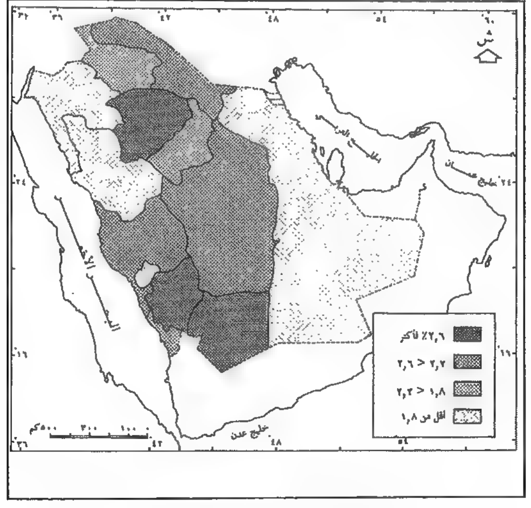
(ب) الإناث



شكل (5): الحالة الزواجية للسعوديين (12 سنة فأكثر) حسب النوع في عام 1413هـ

المصدر: تعداد السكان في عام 1413هـ

باختصار لقد تبين بوضوح الاختلاف الكبير في الحالة الزواجية بين الذكور والإناث، إذ ترتفع نسب المطلقات والأرامل والمتزوجات، بينما تنخفض نسب اللاتي لم يسبق لهن الزواج في جميع المناطق مقارنة بالذكور. أما بالنسبة للذكور فترتفع بينهم نسب العزاب (الذين لم يسبق لهم الزواج) وكذلك المتزوجين من جهة، وتنخفض نسب الفئات الزواجية الأخرى بشكل ملحوظ مقارنة بالتركيب الزواجي للإناث الموضح آنفاً من جهة أخرى.



شكل (6): نسب المطلقات السعوديات إلى إجمالي الإناث السعوديات (12 سنة فاكثر) عام 1413هـ

المصدر: تعداد السكان في عام 1413هـ

العلاقة بين التركيب الزواجي وفئات العمر: بفحص العلاقة بين التركيب الزواجي من جهة والتركيب العمري من جهة أخرى يتبين من خلال بيانات السكان السعوديين الموضحة في الجدول (5) أن هناك تفاوتاً ملحوظاً في سمات التركيب الزواجي حسب العمر سواء للذكور أو الإناث. فتبدو نسبة الذين لم يسبق لهم الزواج كبيرة جداً قبل سن الخامسة عشرة، إذ يبدو أن الجميع تقريباً لا يزالون خارج الحياة الزوجية. وتنخفض هذه النسبة قليلاً في الفئة من (15–19 سنة)، ولكنها تبقى مرتفعة جداً، وخصوصاً بالنسبة للذكور، إذ تصل إلى 98,7% للذكور، بينما تنخفض نسبياً إلى 78,8% للإناث. وبمقارنة هذه النسبة ببعض الدول، يُلاحظ أنها ليست مرتفعة جداً كما هو الحال في معظم الدول الغربية، وليست منخفضة لمستويات بعض الدول النامية (الملحق 2). فتصل – على سبيل المثال – إلى 99,3% و97,3% في أيرلندا، وإلى 99,9% و99,6% في كندا، للذكور والإناث على التوالي، مما يدل على أنه قلما يُقدِم الذكور والإناث على الزواج في هذه الأعمار. ومن جهة أخرى تنخفض في النيجر إلى 88% و25%، وفي أوغندا إلى 93% و60%. ولكنها تصل إلى نسب مشابهة لوضع المملكة العربية السعودية في بعض الدول العربية مثل مصر والأردن.

وهنا يبرز التساؤل التالي: هل الشباب السعودي يتأخر في الزواج؟ أو بعبارة أخرى، هل «العنوسة» أو «تأخر الزواج» ظاهرة تصل إلى مستويات تستدعي التدخل الاجتماعي؟

بالنظر إلى نسب العزاب الذين لم يسبق لهم الزواج في بعض دول العالم سواء متقدمة أو نامية، يظهر أن الشباب السعودي لا يتأخر في الزواج كثيراً، وخصوصاً بالنسبة للإناث (الملحق 2). فاللاتي لم يسبق لهن الزواج في الفئة العمرية من (20–24 سنة) لا يتجاوزن ثلث الإناث في هذه الفئة العمرية. كما يتبين من بيانات تعداد السكان في عام 1413هـ – كذلك – أن «العنوسة» في المملكة العربية السعودية ليست مشكلة تدعو إلى القلق، وبخاصة إذا علمنا أن نسبة من لم يسبق لهن الزواج في الفئة العمرية من (45–49 سنة) لا تصل إلى 1% من إجمالي الإناث، ولا تكاد

تتجاوز هذه النسبة 2% بالنسبة للذكور. وعند ترجمة هذه النسب إلى أرقام مطلقة، نجد أن عدد الإناث اللاتي لم يسبق لهن الزواج، وهن في هذه السن يصل إلى 1358 امرأة في عام 1413هـ ويرتفع عدد الذكور إلى الضعف ليصل إلى 3229 رجلاً على مستوى المملكة العربية السعودية. وعلى العكس من ذلك، ترتفع نسبة العازفين عن الزواج، أو من يصلون إلى هذه السن دون دخول الحياة الزوجية لسبب أو لآخر، إلى 18% من الذكور، و11% من الإناث في الفئة من (45–49 سنة) في دولة السويد، وإلى نحو 16% من الذكور، و10% من الإناث في أيرلندا، بينما تنخفض بدرجة كبيرة جدا، بالنسبة للإناث على وجه الخصوص، في كل من إيران والصين (الملحق 2).

كما يتبين من بيانات تعداد السكان في عام 1413هـ الموضحة في الجدول (5) أن أغلبية الإناث السعوديات يدخلن الحياة الزوجية ببلوغهن سن العشرين عاما، في حين أن معظم الذكور السعوديين لا يدخلون القفص الذهبي إلا بعد بلوغهم سن خمس وعشرين سنة. وهذا يظهر الاختلاف في متوسط العمر عند الزواج بين الذكور والإناث. فيبلغ العمر الوسيط (وليس العمر عند الزواج) للذكور نحو 18 سنة، في حين لا يتجاوز 16 عاماً تقريباً للإناث اللاتي لم يسبق لهن الزواج. وبالعكس من الإناث، فإن معظم الذكور يبقون في ظل الحياة الزوجية بعد بلوغ سن 25 سنة إلى وفاتهم، بينما يسهم الطلاق والترمل في خروج أغلب النساء من الحياة الزوجية، لتصل النسبة إلى أكثر من النصف بعد بلوغهن سن 65 سنة. ويتبين كذلك أن الطلاق هو أهم من الترمل لخروج النساء من الحياة الزوجية في الأعمار الصغرى إلى بلوغ سن 34 سنة. وببلوغ هذه السن، تتبدل الحال بالنسبة للنساء، وتتزايد نسب الترمل بشكل سريع، سنة بعد أخرى ليصبح الترمل – بعد ذلك – هو العامل الأهم المؤدي إلى خروج المرأة من الحياة الزوجية.

جدول (5)
التركيب الزواجي للسكان السعوديين حسب العمر في عام 1413هـ

(أ) الذكور

العمر	أعزب	متزوج	مطلق	أرمل	المجموع
12-14	99.97	0.01	0.00	0.01	100.00
15-19	98.68	1.29	0.02	0.01	100.00
20-24	78.70	21.00	0.28	0.02	100.00
25-29	31.63	67.36	0.95	0.06	100.00
30-34	9.37	89.37	1.16	0.10	100.00
35-39	4.42	94.28	1.14	0.16	100.00
40-44	2.81	95.83	1.05	0.31	100.00
45-49	2.10	96.22	1.13	0.55	100.00
50-54	1.84	95.96	1.21	1.00	100.00
55-59	1.59	95.69	1.27	1.44	100.00
60-64	1.92	93.27	1.63	3.18	100.00
65-69	1.76	91.77	1.80	4.68	100.00
70-74	2.03	87.49	2.34	8.14	100.00
75-79	1.87	84.97	2.33	10.83	100.00
80 +	1.77	75.42	3.00	19.81	100.00
المجموع	48.71	49.64	0.73	0.91	100.00

(ب) الإناث

العمر	أعزب	متزوج	مطلق	أرمل	المجموع
12-14	98.92	1.04	0.03	0.01	100.00
15-19	78.75	20.69	0.50	0.05	100.00
20-24	33.34	64.52	1.89	0.26	100.00
25-29	10.00	86.60	2.72	0.68	100.00

تابع / (ب) الإناث

العمر	أعزب	متزوج	مطلق	أرمل	المجموع
30-34	4.14	91.19	2.98	1.70	100.00
35-39	2.04	91.73	2.77	3.46	100.00
40-44	1.32	88.24	3.09	7.34	100.00
45-49	0.84	83.01	3.46	12.69	100.00
50-54	0.80	73.57	4.25	21.38	100.00
55-59	0.74	65.34	4.68	29.23	100.00
60-64	0.90	50.19	5.43	43.49	100.00
65-69	0.91	41.05	5.52	52.51	100.00
70-74	0.98	27.75	5.46	65.82	100.00
75-79	0.95	23.49	5.32	70.24	100.00
80 +	0.97	12.64	4.15	82.24	100.00
المجموع	35.63	54.74	2.18	7.45	100.00

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة (د.ت) النتائج التفصيلية للتعداد العام للسكان والمساكن: 1413هـ – 1992م. الرياض: مصلحة الإحصاءات العامة.

وجدير بالذكر أن الأغلبية العظمى من الذكور يبقون داخل الحياة الزوجية حتى في الأعمار المتقدمة (أي 80 سنة فأكثر)، في حين تعاني المرأة من الترمل بعد بلوغ سن 40 سنة، مع تزايد ملحوظ كلما تقدم العمر. فعلى سبيل المثال، يعيش 82% من النساء بعد بلوغ 80 سنة في حالة الترمل، مقارنة بنحو 20% فقط من الذكور في هذه الفئة العمرية. وجدير بالذكر أن هذا الوضع ليس خاصاً بالمملكة العربية السعودية، فهو وضع شائع في معظم الدول سواء أكانت نامية أم متقدمة (انظر: كلارك، 1984م: 134، لمعرفة الوضع في بريطانيا أو Weeks, 1986 بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية). فيُلاحظ النمط نفسه في البيانات الأخيرة للحالة الزواجية في كثير من الدول مثل البحرين، ومصر، والعراق، والأردن، والكويت، ولبنان وقطر، واليمن، والإمارات العربية، وغيرها (انظر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 1997م). ويعود ذلك إلى أمرين مهمين على الأقل بالنسبة

للوضع في المملكة. يتمثل الأول في تعرض الزوج للوفاة قبل الزوجة نتيجة المخاطر التي يتعرض لها الزوج في حياته العملية، بالإضافة إلى كثرة أسفاره، وتورط بعض الرجال في تدخين التبغ أكثر من النساء، وبخاصة في المجتمعات العربية.

أما السبب الثاني فيتمثل في صعوبة عودة الإناث إلى الحياة الزوجية بعد الترمل أو الطلاق مقارنة بالذكور في المجتمع السعودي كغيره من المجتمعات الأخرى، مما يتطلب – في الحقيقة – جهوداً كبيرة لتغيير هذا الوضع، ومن ثم إتاحة الفرصة أمام النساء للعودة إلى الحياة الزوجية حتى بعد بلوغهن أعماراً متقدمة.

وتؤيد الأعمار الوسيطة لفئات الحالة الزواجية ما ذكر بشأن التفاوت بين الذكور والإناث. فالعمر الوسيط للمترملين الذكور أعلى منه للإناث، مما يدل على أن الذكور لا يعانون من الترمل إلا في أعمار متقدمة جدّاً. وبالمثل فإن العمر الوسيط للذكور المطلقين أعلى من العمر الوسيط للإناث المطلقات، مما يوضح الوضع السابق نفسه من جهة، ويبين أن احتمالية عودة الذكور إلى الحياة الزوجية مرة ثانية أكبر من الإناث، من جهة أخرى.

كما تظهر البيانات أن الذكور يبقون في الحياة الزوجية حتى بعد بلوغهم أعماراً كبيرة. فالعمر الوسيط للذكور يصل إلى 39 سنة، بينما لا يتجاوز العمر الوسيط للإناث 32 سنة تقريباً. وتشير الأعمار الوسيطة للعزاب الذين لم يسبق لهم الزواج إلى أن الذكور يتأخرون في الزواج، بينما تتزوج الإناث وهن في أعمار أصغر من الذكور، كما ذكر آنفاً.

باختصار أظهرت البيانات أن هناك اختلافاً في سمات التركيب الزواجي حسب العمر والنوع، وأنه في حين يبقى معظم الذكور في الحياة الزوجية طوال حياتهم، فإن معظم الإناث يجبرن على الخروج بسبب الترمل بالدرجة الأولى، والطلاق بالدرجة الثانية، وذلك في جميع المناطق الإدارية مع تباين مكاني واضح.

نسب الزواج والطلاق ومعدلاتهما: إلى جانب بيانات تعداد السكان المشار إليها آنفاً، لا بد من النظر إلى الإحصاءات الحيوية للزواج والطلاق لفهم الوضع الزواجي في المملكة العربية السعودية بشكل أفضل. ومن خلال دراسة هذه البيانات تبين أن نسبة حالات الطلاق إلى حالات الزواج في المملكة العربية السعودية بلغت نحو

20% في عام 1413هـ و24% في عام 1417هـ (الجدول 6). وهذه النسب لا تُعد مرتفعة جداً، إذا ما قورنت بمثيلاتها في بعض الدول مثل دولة قطر أو الولايات المتحدة الأمريكية – على سبيل المثال – إذ بلغت في الأولى 31%، وفي الثانية 48% من حالات الزواج المسجلة فيهما لعام 1997م (الجهاز المركزي للإحصاء، 1998م؛ PRB, 1999b). كما تُشير دراسة بركات (1985م) إلى أن نسب حالات الطلاق إلى حالات الزواج في تونس خلال الفترة من (1960–1983م) تتفاوت من سنة إلى أخرى، ولكنها لا تتجاوز 18% في أي من السنوات التي اشتملت عليها الدراسة.

ومن اللافت للنظر التفاوت الكبير بين المناطق الإدارية في المملكة العربية السعودية في نسب الطلاق إلى حالات الزواج، إذ ترتفع إلى 36% في تبوك، وإلى 32% في الشرقية، وإلى 26% في الرياض من جهة، بينما تنخفض إلى6% في جازان، و8% في نجران، و13% في الباحة من جهة أخرى (الجدول 6، الشكل 7). وعلى الرغم من صعوبة التوصل إلى تفسير مناسب لهذا التباين المكاني الكبير، وخصوصاً في غياب دراسات متعمقة في هذا الموضوع، فإنه يمكن القول بأن هذا التباين المكاني يرتبط بالتفاوت في مستوى الترابط الاجتماعي بين البيئات الحضرية والريفية، إلى جانب تأثره باتجاهات الهجرة الداخلية[6].

ومن جهة أخرى لا نجد تفسيراً مناسباً لارتفاع نسبة الطلاق في كل من جازان ومكة المكرمة خلال الفترة من 1413–1417هـ بمقدار 12% و7% على الترتيب، وانخفاضها في تبوك من قرابة 36% إلى 28% خلال الفترة نفسها.

وبما أن عدد حالات الزواج والطلاق المسجلة في المحاكم، للسكان غير السعوديين، محدودة جداً، فإنه يمكن حساب معدلات الزواج والطلاق الخام، وكذلك معدلات الزواج والطلاق العام للسكان السعوديين على مستوى المملكة العربية السعودية، وفي المناطق الإدارية (الجدول 6)[7]. وبناء على ذلك يتبين أن معدل الزواج الخام يصل إلى 5,5 في الألف، ولا يكاد يتجاوز معدل الطلاق الخام 1 في الألف لعام 1413هـ . ومن اللافت للنظر انخفاض معدل الزواج الخام في عام 1417هـ عما كان عليه في 1413هـ وذلك من 5,5 إلى 4,4 لكل ألف نسمة[8].

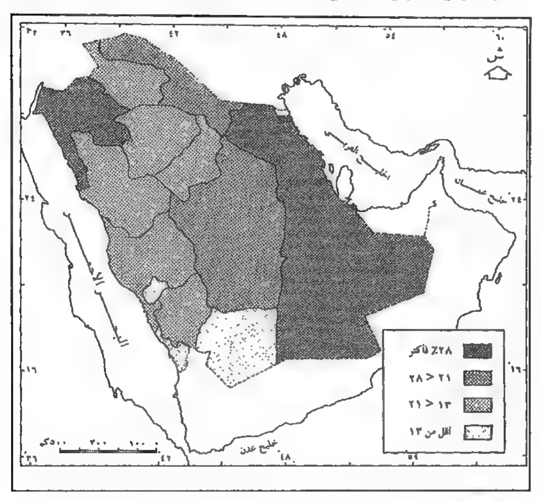
جدول (٦)
نسب الزواج والطلاق ومعدلاتهما للسكان في عامي 1413هـ و1417هـ

المنطقة الإدارية	معدل الزواج في عام ١٤١٣هـ		معدل الطلاق في عام ١٤١٣هـ		نسبة حالات الطلاق إلى حالات الزواج		التغير في نسب الطلاق خلال ١٤١٣ – ١٤١٧هـ
	الخام	العام	الخام	العام	١٤١٣هـ	١٤١٧هـ	
الرياض	5,20	9,97	1,35	2,60	26,05	31,01	4,96
مكة المكرمة	6,35	12,09	0,93	1,78	14,72	21,68	6,96
جازان	6,55	13,83	0.37	0,79	5,70	17,65	11,95
الشرقية	2,48	4,83	0,79	1,52	31,61	32,53	0,91
عسير	6,29	12,69	1,24	2,49	19,63	29,20	0,57
القصيم	8,17	16,37	1,56	3,12	19,04	19,26	0,22
حائل	7,50	15,21	1,44	2,92	19,17	21,17	2,00
المدينة المنورة	6,47	13.17	1,30	2,64	20,02	19,91	0,11-
الباحة	6,74	13,43	0,86	1,72	12,79	12,85	0,06
الحدود الشمالية	4,23	8,80	1.14	2,37	26,98	27,72	0,74
تبوك	4,11	5,53	1,47	3,04	35,69	28,44	7,26-
نجران	5,38	11,89	0,41	0,90	7,57	10,82	3,25
الجوف	5,64	11,95	1,01	2,13	19,47	17,97	0,12
المملكة	5,52	10,87	1,07	2,12	19,47	24,40	4,93

المصدر: حُسبت النسب والمعدلات بناء على مصادر البيانات التالية:
(١) وزارة العدل (١٤١٥هـ، ١٤١٧هـ) الكتاب الإحصائي السنوي. الرياض: وزارة العدل.
(٢) مصلحة الإحصاءات العامة (د. ت) النتائج التفصيلية للتعداد العام للسكان والمساكن: ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م. الرياض: مطابع مصلحة الإحصاءات العامة.

ومقارنة ببعض الدول الأخرى، تبدو هذه المعدلات منخفضة نسبياً. فيصل معدل الزواج الخام في الولايات المتحدة الأمريكية إلى 9,5 في عام 1997م (PRB, 1999b). كما يرتفع إلى 10,6 لكل ألف من السكان الكويتيين في عام 1982م (الصباح والشلقاني، 1986م: 62). ولعل ارتفاع نسب صغار السن والشباب من

جهة، وانخفاض معدلات الزواج في هذه الأعمار من جهة أخرى، يُفسر – ولو جزئياً – انخفاض معدلات الزواج الخام في المملكة العربية السعودية مقارنة بالدول المذكورة وغيرها، بالإضافة إلى تأثير مستوى دقة البيانات ودرجة شموليتها.



شكل (7): نسب عدد حالات الطلاق إلى إجمالي حالات الزواج في عام 1413هـ

المصدر: تعداد السكان لعام 1413هـ

بوجه عام لا تختلف معدلات الزواج والطلاق الخام في المملكة العربية السعودية عما هي عليه في كثير من الدول (الجدول 7)، بل يُلاحظ انخفاض معدلات الزواج الخام نسبياً في المملكة العربية السعودية عند مقارنتها ببعض الدول العربية، للأسباب المذكورة آنفاً. أما بالنسبة لمعدلات الطلاق الخام، فلا تختلف كثيراً عن مستوياتها في الدول العربية الأخرى. ولكنها لا تصل – بحمد الله – إلى

مستويات الطلاق في الولايات المتحدة الأمريكية، أو روسيا البيضاء، أو الصين التي تأتي في مقدمة دول العالم في هذا الخصوص (الجدول 7).

كما يظهر التفاوت الكبير بين المناطق الإدارية، سواء في معدل الزواج أو الطلاق الخام. فمن جهة، يرتفع نسبياً معدل الزواج الخام في كل من القصيم، وحائل، والباحة، وجازان. ومن جهة أخرى ينخفض في كل من الشرقية، وتبوك، والحدود الشمالية. وبشكل عام يُلاحظ الارتفاع النسبي في مناطق الطرد السكاني، وانخفاضه في مناطق الجذب. أما معدل الطلاق الخام فيرتفع في القصيم، وتبوك، والرياض، وحائل، وينخفض في بقية المناطق، وبخاصة في جازان، ونجران، والشرقية. وهنا يمكن القول إنه ليس من المستبعد أن بعض زيجات المهاجرين تحدث في مناطق الأصل، وذلك لتفضيل كثير من الشباب المهاجرين للزواج من المناطق التي هاجروا منها مثل الباحة، ونجران، وعسير، بينما تسجل معظم حالات الطلاق، إن حدثت لهذه الفئة، في الأماكن التي يعيشون فيها، مثل الرياض، أو تبوك. ولكن هذا القول لا يُفسر انخفاض معدل الطلاق في الشرقية مع أنه قد يكون أحد أسباب ارتفاع نسب الطلاق إلى إجمالي حالات الزواج في هذه المنطقة. ومع هذا فإن ارتفاع نسب المطلقين في نجران – على سبيل المثال – وانخفاض معدل الطلاق فيها، وكذلك نسب حالات الطلاق إلى إجمالي حالات الزواج في عام 1413هـ، يؤكد تأثير الهجرة الداخلية في الحالة الزواجية من جهة، ومعدلات الزواج والطلاق من جهة أخرى.

وأخيراً تجدر الإشارة إلى أن هذه المعدلات حُسبت لسنة واحدة، وذلك بناء على ما يتوافر من بيانات. وبذلك لا يستبعد أن تكون عرضة للتفاوت من سنة إلى أخرى كغيرها من الظاهرات الجغرافية، والاجتماعية، والديموغرافية الأخرى. ومن هذا المنطلق ينبغي ألا يغيب عن الأذهان أن الحالة الزواجية للسكان نتيجة تراكمية لوقائع الزواج والطلاق والترمل التي حدثت خلال السنوات الماضية، في حين أن معدلات الزواج والطلاق تعتمد على وقائع سنوية فقط.

جدول (7)
معدلات الزواج والطلاق الخام في بعض الدول في عام 1992م

الدولة	معدل الزواج الخام	معدل الطلاق الخام
الجزائر	6,1	-
مصر	8,3	1,41
تونس	7,7	1,47
الولايات المتحدة الأمريكية	9,2	4,76
الكويت	8,6	2,0
الأردن	8,0	1,18
سوريا	8,2	1,26
فرنسا	4,7	1,92
ألمانيا	5,6	1,67
أسبانيا	5,6	-
السويد	4,3	2,53
الصين	8,1	4,63
روسيا البيضاء	7,7	3,87

المصادر:

UN (1997) *Demographic Yearbook, 1995.* New York: United Nations. Table 23.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لدول غربي آسيا (١٩٩٧م) **مجموعة الإحصاءات والمؤشرات الاجتماعية**. نيويورك: الأمم المتحدة.

الخاتمة

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الحالة الزواجية للسكان، وإبراز التباين الجغرافي، ومن ثم السعي لفهمه وتفسيره. وبالاعتماد على بيانات تعداد السكان في المملكة العربية السعودية لعامي 1394هـ و1413هـ كشفت الدراسة عن بعض الحقائق المهمة والتباينات المكانية البارزة، ومن ثم توصلت إلى بعض النتائج التالية:

1 – يمثل المتزوجون الأغلبية، بينما لا يشكل المطلقون والأرامل إلا نسبة صغيرة جداً.

2 – تتمثل أبرز التغيرات التي طرأت على التركيب الزواجي للسكان السعوديين في انخفاض نسبة الترمل من 6% إلى 4% تقريباً، بسبب تحسن الظروف الصحية وارتفاع أمد الحياة. كما ارتفعت نسبة العزاب الذين لم يسبق لهم الزواج بسبب تأجيل الزواج لمواصلة التعليم العالي في أغلب الأحيان.

3 – مقارنة بالتركيب الزواجي للسكان السعوديين، فقد شهدت الحالة الزواجية للسكان غير السعوديين تغيرات كبيرة تتمثل في زيادة نسبة المتزوجين، وربما يكون ذلك نتيجة التغيرات التي طرأت في التركيب العمري للسكان الوافدين، والقيود على استخدام أسر العاملين الوافدين، التي أسهمت في خفض نسبة صغار السن والشباب دون العشرين عاماً.

4 – تتفاوت سمات التركيب الزواجي لإجمالي السكان من منطقة إلى أخرى، لترتفع نسب المتزوجين بشكل ملحوظ في المحور الأوسط (الرياض – مكة المكرمة – الشرقية)، بالإضافة إلى منطقة تبوك، بينما ترتفع نسب الأرامل في مكة المكرمة، والباحة، وعسير، وحائل. ويُعزى هذا التباين إلى اتجاهات الهجرة الداخلية والخارجية وتأثيرهما في زيادة النسب أو خفضها.

5 – ترتفع نسب المتزوجين السعوديين في كل من تبوك، ومكة المكرمة، والمدينة المنورة، وتنخفض في شمال المملكة (حائل، والجوف، والحدود الشمالية).

6 – ترتفع نسب الأرامل من السعوديين في كل من جازان، وعسير، والباحة، نتيجة تأثير الهجرة الداخلية المغادرة بالدرجة الأولى، بينما ترتفع نسب المطلقين نسبياً في كل من عسير، ونجران – ربما – للأسباب ذاتها. ومن الجدير بالذكر أن هذا الارتفاع في المنطقتين الأخيرتين كان مُلاحظاً – كذلك – في بيانات تعداد 1394هـ.

7 – تنخفض نسب المتزوجين من غير السعوديين بشكل ملحوظ في كل من الحدود الشمالية، وجازان، ومكة المكرمة، بينما ترتفع نسب هذه الفئة في الجوف، والباحة، وحائل، وذلك تبعاً لارتفاع نسب صغار السن الوافدين إلى هذه المناطق أو انخفاضها، بالإضافة إلى السمات العمرية للعمالة الوافدة إليها.

8 – من اللافت للنظر ارتفاع نسب الأرامل غير السعوديين بشكل كبير في المناطق المقدسة والحدودية في شمال المملكة العربية السعودية وجنوبها (مكة المكرمة، والمدينة المنورة، وجازان، ونجران، والحدود الشمالية)، وربما يعود ذلك إلى تخلف العمالة في البلاد بصفة غير نظامية أو إلى الهجرة غير الشرعية.

9 – ترتفع نسبة الأرامل من غير السعوديين في جازان، بصفة خاصة، أكثر من غيرها من المناطق الإدارية. ولا يجد الباحث تفسيراً لذلك، إلا كون المنطقة قريبة من الحدود الدولية، وعرضة للهجرة غير الشرعية.

10 – علاوة على ما سبق، يختلف التركيب الزواجي للذكور عن الإناث بشكل كبير، سواء للسكان السعوديين أو غير السعوديين. فبالنسبة للسعوديين، ترتفع نسب المتزوجات والأرامل والمطلقات مقارنة بالذكور، بينما ترتفع نسب الذكور الذين لم يسبق لهم الزواج بدرجة كبيرة. ومن جهة أخرى ترتفع نسب المتزوجات بشكل ملحوظ في كل من تبوك، والمدينة المنورة، في حين ترتفع نسب المطلقات في كل من نجران، وحائل، وعسير.

11 – هناك اختلاف بارز في سمات التركيب الزواجي بين الذكور والإناث، إذ تبين أن معظم الذكور يبقون داخل الحياة الزوجية طوال حياتهم، في حين أن معظم الإناث يجبرن على الخروج منها بسبب الترمل بالدرجة الأولى، والطلاق بالدرجة الثانية.

12 – لا يبدو أن «العنوسة» أو «تأخر الزواج» ظاهرة تثير القلق في المجتمع العربي السعودي، وبخاصة عند مقارنتها بالدول الأخرى. ولكن هذا الأمر لا يعني عدم الاهتمام بهذه الظاهرة وتقويمها من وقت إلى آخر.

13 – تصل نسب الطلاق في المملكة إلى نحو 20% من إجمالي حالات الزواج في عام 1413هـ وإلى 24% في عام 1417هـ، وتتفاوت هذه النسب بشكل لافت للنظر من منطقة إلى أخرى. وبالمثل تتباين معدلات الزواج والطلاق بين المناطق الإدارية. وفي غياب البحوث المتعمقة في هذا المجال، لا بد أن يُعزى هذا التباين – ولو جزئياً – إلى الهجرة الداخلية، إلى جانب مستوى التحضر، وخصائص البيئة الاجتماعية التي تتميز بها كل منطقة إدارية مقارنة بغيرها من المناطق.

وبوجه عام توصلت الدراسة إلى أن الهجرة الداخلية والخارجية تؤثر في التركيب الزواجي للسكان في المناطق الإدارية المختلفة. ولا شك أن التباين المكاني لسمات التركيب الزواجي سواء للسكان السعوديين أو غير السعوديين، يظهر تأثير هذه التحركات السكانية، وما ينتج عنها من تغيرات في التركيب العمري والنوعي، كالزيادة في نسب كبار السن، وارتفاع نسبة النوع. لذا كشفت الدراسة عن علاقة التركيب الزواجي بكل من التركيب العمري والنوعي للسكان في المناطق الإدارية. ولعل هذه الدراسة المختصرة تسهم في وضع الخلفية الأساسية في هذا الموضوع المهم، وتثير بعض التساؤلات البحثية في ذهن القارئ لتصبح - بإذن الله - موضوعات لدراسات مستقبلية، وتؤكد الحاجة إلى فهم أعمق وتفاصيل أدق. فالحاجة إلى المزيد من الدراسات لا تزال ملحة، وخصوصاً على مستويات مكانية أصغر، مثل المحافظات أو المراكز العمرانية، إذ لم تجر إلى وقت إعداد هذه الدراسة أي بحوث أو دراسات تفصيلية وعميقة عند هذه المستويات الجغرافية. كما أن الطلاق لم يُدرس بالقدر الكافي على مستوى المملكة العربية السعودية، ولم يحظ التباين في معدلات الطلاق بين المناطق والمحافظات أو المدن باهتمام كبير، وبخاصة أن «ظاهرة الطلاق تُعد من الظاهرات التي تستوجب التحديد والحصر بقدر الإمكان لما لها من نتائج على أحوال السكان» (السعدي، 1980م: 238). وبناء عليه، فإن الحاجة ماسة إلى دراسة أسباب الطلاق والتباين المكاني لهذه الظاهرة، إذ لا توجد دراسات من هذا النوع مما يؤدي إلى كثير من التخمينات، وإلى إثارة بعض الجدل حول مستويات الطلاق في المناطق الإدارية المختلفة. ولا يتحقق ذلك على الوجه المطلوب، إلا من خلال السعي لزيادة دقة بيانات الزواج والطلاق، وتبويبها حسب الخصائص الديموغرافية (العمر، والنوع، والجنسية)، بالإضافة إلى السمات الاجتماعية، والاقتصادية المختلفة، لتكون في متناول الباحثين والمهتمين بهذا الموضوع المهم.

ملحق (1): التركيب الزواجي لإجمالي السكان، والسكان السعوديين، وغير السعوديين، حسب النوع في عام 1413هـ

(أ) إجمالي السكان (12 سنة فأكثر)

المنطقة الإدارية	لم يسبق له الزواج		متزوج		مطلق		أرمل	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
الرياض	39.35	32.68	59.80	59.51	0.51	2.32	0.33	5.49
مكة المكرمة	39.13	31.96	59.63	58.84	0.58	2.16	0.65	7.05
جازان	44.37	34.17	52.90	53.42	0.78	2.04	1.95	10.37
الشرقية	39.94	34.89	59.21	58.02	0.42	1.62	0.43	5.47
عسير	42.49	34.42	55.72	54.61	0.76	2.81	1.03	8.17
القصيم	42.61	36.36	56.55	55.67	0.39	1.81	0.45	6.16
حائل	43.23	37.13	55.32	53.39	0.55	2.47	0.91	7.01
المدينة المنورة	40.50	32.47	58.36	58.84	0.47	1.85	0.67	6.84
الباحة	40.79	35.72	58.02	53.26	0.29	1.55	0.90	9.47
الحدود	46.17	36.48	52.44	55.08	0.59	1.99	0.81	6.46
تبوك	42.58	30.75	56.28	61.35	0.49	1.52	0.66	6.38
نجران	42.82	34.38	56.26	55.03	0.50	3.42	0.42	7.17
الجوف	43.07	36.78	55.57	54.97	0.53	1.96	0.83	6.29
المملكة	40.41	33.45	58.44	57.71	0.53	2.12	0.62	6.72

(ب) السكان السعوديون (12 سنة فأكثر)

المنطقة الإدارية	لم يسبق له الزواج		متزوج		مطلق		أرمل	
	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى
الرياض	49.92	35.65	48.84	55.50	0.71	2.42	0.52	6.43
مكة المكرمة	47.13	34.57	51.01	55.28	0.87	2.22	0.99	7.93
جازان	46.69	35.18	50.24	52.01	0.88	2.12	2.19	10.69
الشرقية	48.87	37.16	49.93	55.07	0.54	1.64	0.66	6.13
عسير	48.59	35.34	49.06	53.09	0.97	2.90	1.39	8.68
القصيم	51.71	37.98	47.12	53.56	0.54	1.83	0.63	6.63
حائل	51.26	38.81	46.72	51.10	0.75	2.57	1.27	7.52
المدينة المنورة	48.00	33.49	50.50	57.59	0.61	1.73	0.89	7.20
الباحة	46.48	36.75	51.98	51.71	0.35	1.53	1.19	10.01
الحدود الشمالية	48.44	38.75	49.67	52.05	0.78	2.21	1.11	6.98
تبوك	49.34	31.43	49.17	60.17	0.59	1.47	0.90	6.94
نجران	49.36	35.55	49.43	53.04	0.64	3.69	0.56	7.72
الجوف	51.39	38.92	46.73	52.18	0.70	2.08	1.19	6.82
المملكة	48.71	35.63	49.64	54.74	0.73	2.18	0.91	7.45

(جـ) السكان غير السعوديين (12 سنة فأكثر)

المنطقة الإدارية	لم يسبق له الزواج		متزوج		مطلق		أرمل	
	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى
الرياض	28.34	23.40	71.21	72.07	0.30	2.00	0.14	2.52
مكة المكرمة	31.56	26.38	67.79	66.43	0.31	2.03	0.33	5.16
جازان	37.32	26.51	60.98	64.06	0.50	1.48	1.20	7.95
الشرقية	28.66	24.34	70.94	71.75	0.26	1.56	0.15	2.36
عسير	27.32	23.20	72.29	73.21	0.24	1.67	0.15	1.92
القصيم	27.08	22.11	72.66	74.25	0.13	1.63	0.13	2.01
حائل	26.26	20.36	73.49	76.31	0.12	1.44	0.14	1.88
المدينة المنورة	28.29	27.58	71.17	64.90	0.24	2.43	0.30	5.09
الباحة	25.41	21.15	74.35	75.26	0.13	1.79	0.11	1.80
الحدود الشمالية	41.84	25.78	57.72	69.27	0.21	0.94	0.23	4.00
تبوك	27.72	25.93	71.88	69.80	0.25	1.87	0.15	2.39
نجران	30.35	27.22	69.27	67.24	0.23	1.74	0.15	3.80
الجوف	25.97	20.26	73.74	76.49	0.19	1.08	0.10	2.18
المملكة	29.59	25.08	69.90	69.10	0.28	1.92	0.23	3.89

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة (د. ت) النتائج التفصيلية للتعداد العام للسكان والمساكن: 1413هـ – 1992م. الرياض: مصلحة الإحصاءات العامة.

ملحق (2): نسب العزاب الذين لم يسبق لهم الزواج في بعض الفئات المختارة في بعض الدول لعام 1992م(*)

الدولة	ذكور			إناث		
	١٥-١٩ سنة	٢٠-٢٤ سنة	٤٥-٤٩ سنة	١٥-١٩ سنة	٢٠-٢٤ سنة	٤٥-٤٩ سنة
السعودية(**)	98,7	78,7	2,1	78,8	33,3	0,84
الكويت	98,7	77,9	3,7	86,7	52,1	5,5
البحرين	99,5	87,2	6,5	93,3	59,0	3,8
الأردن	99,3	88,2	1,4	90,6	57,9	2,3
مصر(**)	89,6	80,7	3,4	79,2	39,4	2,8
إيران	94,6	65,8	1,7	74,1	31,4	1,1
الصين	98,2	62,5	5,1	95,3	41,4	0,2
النيجر	88,8	53,6	1,0	24,7	5,8	0,8
أوغندا	93,1	55,8	8,1	60,5	20,1	2,9
شيلي	94,7	74,6	10,7	88,3	56,2	13,4
أيرلندا	99,9	93,9	15,5	99,6	86,2	9,7
السويد	99,9	96,5	18,3	99,5	89,6	11,2
كندا	99,3	85,0	7,9	97,3	68,7	6,6

UN (1997) **Demographic Yearbook, 1995.** New York: United Nations. Table 26, pp. 456-70.

* الإحصاءات لعام 1992م، أو أقرب تاريخ إليه، باستثناء مصر التي تعود الإحصاءات الخاصة بها إلى عام 1986م.

** تقتصر الإحصاءات على المواطنين فقط.

الهوامش

(1) يمكن التعرف على خصائص هذه البيانات من خلال الاطلاع على دراسات أخرى (مثل الخريف، 1414هـ؛ 1418هـ).

(2) لمزيد من التفاصيل حول هذه المؤشرات والأساليب يمكن الاطلاع على الكتب الإحصائية والدراسات المتخصصة مثل الخريف (1420هـ) والسرياقي (1402هـ).

(3) بما أن عدد الأشخاص الذين لم تبين حالتهم الزواجية قليل جداً، ونظراً لأن الحالة «غير مبين» لا تدخل ضمن الحالات الزواجية، فإن إدخالها عند احتساب نسب الحالة الزواجية يُحدث خللاً في نسب التركيب الزواجي، ومن ثم يُعطي نسباً غير صحيحة لطبيعة التركيب الزواجي في المجتمع.

(4) لقد ارتفع العمر المتوقع عند الولادة (أمد الحياة) للذكور في المملكة من 42 سنة في عام 1960م إلى 70 سنة في عام 1999م (انظر: البنك الدولي، 1984م؛ Population Reference Bureau, 1999).

(5) ينبغي الحذر عند التعامل مع الإحصاءات الحيوية في دول المنطقة نظراً لما تعانيه هذه البيانات من قصور في الشمولية والتغطية. وعلى الرغم من ذلك تشير الإحصاءات المنشورة (مثل اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، 1997م) إلى عدم وجود فروق كبيرة بين المملكة العربية السعودية والدول الخليجية.

(6) لقد وجد أن معامل الارتباط بين نسب الطلاق ونسب التحضر في المناطق الإدارية يصل إلى (0,69)، مما قد يدل على ارتفاع هذه النسب في المناطق الحضرية وانخفاضها في المناطق الريفية. كما يصل معامل الارتباط بين معدل صافي الهجرة لعام ١٣٩٤هـ ونسب الطلاق المذكورة نحو (0,64).

(7) لا توفر بيانات وزارة العدل تفاصيل عن الجنسية (سعودي أو غير سعودي)، مما يشكل صعوبة في دراسة الزواج والطلاق لأي من المجموعتين السكانيتين. ولكن الأمر لا يبدو حرجاً، عندما نعرف أن عدد حالات الزواج والطلاق لغير السعوديين محدودة جداً.

(8) حُسبت معدلات الزواج والطلاق الخام لعام 1417هـ بالاعتماد على إسقاطات السكان السعوديين المستمدة من مصلحة الإحصاءات العامة (د. ت).

المصادر

أمل الصباح، ومصطفى الشلقاني (1986م). **سكان الكويت: الماضي – الحاضر – المستقبل: دراسة سكانية تحليلية مقارنة**. الكويت: وحدة البحث والترجمة (الجمعية الجغرافية الكويتية وقسم الجغرافيا)، بجامعة الكويت.

البنك الدولي (1994م). **تقرير عن التنمية في عام ١٩٨٤م**. القاهرة: مؤسسة الأهرام.

الجهاز المركزي للإحصاء، دولة قطر (1998م). «**المجموعة الإحصائية السنوية**»، العدد 18.

جون كلارك (1984م). **جغرافية السكان**، (ترجمة) محمد شوقي بن إبراهيم مكي، الرياض: دار المريخ.

رشود محمد الخريف (1414هـ). **التعداد السكاني: مفهومه – وطرقه – وتقويمه – واستخداماته**. الرياض.

رشود محمد الخريف (1418هـ). «التوزيع الجغرافي لسكان المملكة العربية السعودية ومعدلات نموهم خلال الفترة من (1394–1413هـ)»، **رسائل جغرافية** (الجمعية الجغرافية الكويتية)، رقم 211.

رشود محمد الخريف (1420هـ). «التركيب العمري والنوعي في المملكة العربية السعودية: التباين المكاني والتغيرات الديموغرافية»، **الدارة** (25), 5-108.

سلوى الخطيب (1413هـ). «الطلاق وأسبابه من وجهة نظر الرجل السعودي: دراسة تحليلية لأحد ملفات محكمة الضمان والأنكحة في مدينة الرياض»، **مجلة جامعة الملك سعود (الآداب)**: 5(1)، 205–243.

السيد خالد المطري (1419هـ). سكان المملكة العربية السعودية. جدة: الدار السعودية للنشر والتوزيع.

عباس فاضل السعدي (1980م). دراسات في جغرافية السكان. الإسكندرية: منشأة المعارف.

عبدالرحمن الشريف (1994م). جغرافية المملكة العربية السعودية. الرياض: دار المريخ.

عبدالله عبدالرحمن الفيصل (1411هـ). «بعض خصائص المطلقين الاجتماعية في محاكم الطلاق بالمملكة العربية السعودية» مجلة جامعة الملك سعود (الآداب): (3)، 189–215.

فاطمة الحمدان (1412هـ). «مظاهر تغير خصائص السكان في منطقة الباحة للفترة من 1394هـ إلى 1402هـ (1974–1982م): دراسة في جغرافية السكان»، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية الآداب للبنات بالرياض.

فتحي أبو عيانه (1986م). جغرافية السكان. بيروت: دار النهضة العربية للطباعة.

لجنة الأطلس الوطني، قسم الجغرافيا (1401هـ) أطلس السكان للمملكة العربية السعودية. الرياض: جامعة الرياض (جامعة الملك سعود).

محمد الشمالي (1411هـ). «اتجاهات الهجرة الريفية في منطقة الطائف: دراسة بالعينة» مجلة جامعة أم القرى، 3(5): 392–427.

محمد الربدي (1419هـ). سكان منطقة الرياض» في عبدالله الوليعي (تحرير) ص ص7–243 منطقة الرياض: دراسة تاريخية وجغرافية واجتماعية. الرياض: إمارة منطقة الرياض.

محمد الرويثي (1400هـ). سكان المملكة العربية السعودية: دراسة جغرافية ديموغرافية. الرياض: دار اللواء للنشر والتوزيع.

محمد بركات (1985م). «الزواج والطلاق في تونس» في : الأمم المتحدة والجامعة التونسية، دراسات في المسائل السكانية في الجمهورية التونسية.

محمد محمود السريان (1413هـ). السمات الديموغرافية للمجتمع السعودي: التركيب الاجتماعي والاقتصادي. الرياض: مركز أبحاث مكافحة الجريمة.

محمود محمد سيف (1998م). جغرافية المملكة العربية السعودية. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

مصطفى الشلقاني (د. ت). طرق التحليل الديموغرافي. الكويت: جامعة الكويت.

مصلحة الإحصاءات العامة، المملكة العربية السعودية (1379هـ). التعداد العام للسكان: البيانات التفصيلية. الدمام: مطابع التريكي.

مصلحة الإحصاءات العامة، المملكة العربية السعودية (د. ت). النتائج التفصيلية للتعداد العام للسكان والمساكن: ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م. الرياض: مطابع مصلحة الإحصاءات العامة.

مصلحة الإحصاءات العامة (د. ت). الإسقاطات السكانية للسكان السعوديين: من ١٩٩٣م إلى ٢٠١٠م. الرياض: مصلحة الإحصاءات العامة.

ناصر عبدالله الصالح (1402هـ) «أحوال السكان بالمملكة العربية السعودية» مجلة كلية التربية، (جامعة أم القرى)، عدد خاص عن الجغرافيا 41–119.

ناصر عبدالله الصالح (1419هـ) «بعض خصائص وسمات التركيب السكاني للمملكة العربية السعودية 1413هـ» بحث مقدم في الندوة الجغرافية السادسة لأقسام الجغرافيا بجامعات المملكة العربية السعودية، المنعقدة خلال الفترة من 14–16 ذي القعدة.

نورة عبدالله الهزاني (1407هـ) «العوامل المؤدية للطلاق في الأسرة السعودية المعاصرة: دراسة وثائقية في حالات الطلاق بمحكمة الضمان والأنكحة بالرياض في الفترة من 1400 إلى 1404هـ»، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الملك سعود.

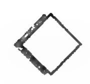
Goldstein, J. (1999). The levels of divorce in the United States. *Demography*, 36(2), 409-414.

Population Reference Bureau (1999a). *World Pupulation Data Sheet*. Washington, *DC: PRB*.

Population Reference Bureau (1999b). *Population Today*. 27(2), 6.

United Nations. (1997). *Demographic yearbook, 1995*. New York: United Nations.

Weeks, J. R. (1986). *Population: An introduction to concepts and issues*. Belmont, CA: Wadsworth Publishing Company.



الطموحات المهنية لدى أطفال المناطق الريفية والحضرية في المجتمع السعودي

عبدالرحمن بن محمد عسيري*

ملخص: هدفت هذه الدراسة إلى معرفة الطموحات المهنية لدى أطفال المجتمع السعودي. وقد استطلعت آراء عينة من الأطفال من المناطق الريفية والحضرية بلغ مجموعهم (277) طفلاً تتراوح أعمارهم بين (7 – 14) سنة. وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود بعض الاختلاف في الطموحات المهنية بين الأطفال نتيجة لمتغيرات الجنس، وتعليم الأب ومكان النشأة (ريف، حضر). في حين لم يظهر اختلاف يذكر بين الأطفال يعود إلى اختلاف مهنة الأبوين أو تعليم الأم.

كما أظهرت الدراسة وجود كثير من المؤشرات الاجتماعية في المناطق القروية والحضرية، والتي تؤثر بشكل أو بآخر في التوجه المهني، أو الطموح المهني لدى أبناء تلك المناطق مثل: انخفاض المستويات التعليمية للأمهات، وتفشي النظرة المادية بين الصغار، ورسوخ بعض القيم البدوية والتقليدية المرتبطة ببعض الأعمال الحرفية واليدوية.

مصطلحات أساسية: طموحات، أطفال، الطموحات المهنية، مهن الأطفال، المناطق الريفية، المناطق الحضرية، التطلعات المهنية، المهن الريفية، المهن الحضرية، المهن الريفية الحضرية.

مقدمة

التغيرات الاجتماعية والاقتصادية السريعة التي مرت بها المجتمعات العربية بصفة عامة والمجتمع السعودي بصفة خاصة تركت آثاراً واضحة في كثير من المجالات. وتعد المهن من أكثر المجالات التي تغيرت تغيراً كبيراً خلال أربعة العقود

---

* أستاذ مشارك (Associate Prof.) قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية.

الماضية وبخاصة في المجتمعات الريفية، والبدوية. والجدير بالذكر أن المهن تتغير من فترة إلى أخرى وفقاً للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية. إلاّ أن سرعة التغير وحجمه يختلفان من فترة إلى أخرى وفقاً للعوامل الاقتصادية والثقافية والسياسية في كل مجتمع. كما أن التغيرات المهنية أو ما يطلق عليه (الحراك المهني) في أي مجتمع تقود من ثم إلى تغيرات اجتماعية مهمة ترتبط مباشرة بالمكانة الاجتماعية للأفراد. فكما هو معلوم أن للمهنة دوراً كبيراً في حياة الأفراد فهي من أهم المحددات للمكانة الاجتماعية «التي توفر للفرد القنوات التي توصل إلى المصادر الاجتماعية المهمة: الثروة، والهيبة، والقوة» (البداينة، والمجالي، 1996: 208).

فمهنة الفرد تحدد مكانته الاجتماعية إلى حد كبير، ويعتمد ذلك التحديد على المنزلة المهنية التي يضعها المجتمع للمهن. فتعد بعض المهن رفيعة المنزلة وأخرى غير ذلك. فالعمل الزراعي في المجتمعات الزراعية مثلاً كان يعد في قمة الهرم المهني، بينما الأعمال الحرفية تعد في أسفل الهرم المهني، بينما في المجتمعات الحضرية في المقابل نجد المزارع أو الفلاح يعد في مرتبة اجتماعية دنيا.

فالمدى (range) الذي يحدد المكانة الاجتماعية أو المنزلة الاجتماعية للمهن يختلف باختلاف الثقافات، «ففي كثير من الثقافات تفتقد بعض الأعمال الحد الأدنى من الاحترام والتقدير، وهذا الحد الأدنى من الاحترام يعبر عن رؤية مشتركة للحد الأساسي والأولي لاستحقاق الشخص أو النشاط المرتبط بعمل ما للاحترام والتقدير وبحد معين من الشرف والكرامة» (السناني، 1413: 10) ويترتب على هذا التقسيم تحديد المكانة الاجتماعية للأفراد التي تؤثر بدورها في العلاقات العامة بين أفراد المجتمع، كما تحدد طبقات المصاهرة وخلافه. وكما تحدد المهنة المكانة الاجتماعية تحدد أيضاً الطبقة الاقتصادية إلى حد كبير. كما تحدد طبيعة الثروة، فنجد مثلاً أن الثروة في المجتمعات الريفية الزراعية أو في المجتمعات البدوية تقاس بمقدار ما يملكه الفرد من مزارع أو مواشٍ. بينما تقاس المهارة المهنية بمقدار الخبرة الزراعية التي يمتلكها الفرد لا بمقدار التعليم الذي حصل عليه. أما في المجتمعات الحضرية فيعد التعليم متطلباً أساسياً للعمل في كثير من المهن.

وبسبب تشابه الحياة الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات التقليدية فإن الأطفال من الجنسين في تلك المجتمعات يكونون غالباً نسخاً مكررة من آبائهم

وأمهاتهم، فطموحاتهم المهنية لا تختلف كثيراً عن مهن آبائهم وأمهاتهم، وهو ما يطلق عليه: (التوارث المهني) (Occupational Inheritance) فإذا عرفت مهنة الجد والأب عرفت ماذا ستكون مهنة الابن. لذا كان الصغار ينشأون على اكتساب الخبرة المهنية لعمل الأب والأسرة بشكل عام. فبعض الأسر تمتهن الزراعة وأسر أخرى تمتهن الأعمال الحرفية وتتخصص فيها، وقد تعرف أو تسمى بتلك الحرفة أو المهنة نسبة إلى العمل الذي تمارسه تلك الأسر. ولذا فإن التفكير في مهنة مغايرة لمهنة الأب أو الجد كان يعد خروجاً على أعراف الأسرة وشقاً لعصا الطاعة. وعليه فإن الأبناء لا يكون في حسبانهم التفكير في عمل مغاير في معظم الأحيان.

وبسبب تشابه المهن ووضوحها في المجتمعات التقليدية فإن تقسيم العمل المهني للجنسين ربما يكون أكثر وضوحاً فيها عنه في المجتمعات الحضرية، وكلما ازدادت درجة تحضر المجتمع ازداد الأمر اختلاطاً. فالمساواة المهنية بين الرجل والمرأة أصبحت قضية ينادي بها كثير من الإناث في مختلف أنحاء العالم. كما أنها أصبحت جزءاً من قوانين العمل في كثير من المجتمعات. وقد ترتب على ذلك اختلاط الأدوار وتعقد الحياة وازدياد المشكلات الأسرية والمهنية والأمنية.

أما في المجتمع السعودي فإن الوضع المهني ما زال يمر بكثير من التقلبات وبخاصة في المجتمعات البدوية والريفية. ففي الوقت الذي يبدي فيه كثير من الأسر في تلك المجتمعات ظاهرياً تخلصه من الموروثات الاجتماعية المحتقرة لبعض القيم المتعلقة بالعمل المهني أو اليدوي أو الحرفي. إلا أنه في الحقيقة لا يزال يؤمن بكثير من تلك القيم السلبية تجاه بعض الأعمال الحرفية والمهنية. مثل تلك المعتقدات ربما ما زالت تؤثر بشكل أو بآخر في تحديد المسار المهني للأبناء. إلا أن اتساع دائرة الأعمال المهنية في المجتمع السعودي عما كانت عليه في الماضي أدى في المقابل إلى اتساع دائرة الاختيار المهني لدى الأبناء. مما يجعلنا نتساءل عن طبيعة طموحات الأبناء وتطلعاتهم المهنية في المجتمع السعودي في ضوء المتغيرات الحضرية والثقافية التي يشهدها المجتمع. والتي أدت إلى توسيع دائرة الاختيار المهني، وكذلك إلى تغيير البناء المهني التقليدي المتوارث عن الآباء.

مشكلة الدراسة

في ضوء التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي يمر بها المجتمع السعودي والتي انعكست بدورها على البناء المهني، ظهر إلى الوجود كثير من المهن التي لم يكن يعرفها أبناء المجتمع (مثل الأعمال المكتبية والتعليمية، والصناعية، والفندقية،

والطبية.. إلخ) كما توارى كثير من المهن الأخرى التي لم يعد يمارسها كثير من الآباء فضلاً عن الأبناء. (مثل كثير من الأعمال الحرفية) هذا بالإضافة إلى ظهور الفتاة السعودية في سوق العمل بوصفها شريكاً للرجل في بعض القطاعات مثل التعليم، والصحة، وبعض الأعمال المكتبية. ولذا تحاول هذه الدراسة تحديد القطاعات المهنية التي تحظى باهتمام الأطفال في المجتمع السعودي وتطلعاتهم المهنية وطبيعة الأعمال التي يطمحون إلى العمل بها في المستقبل. وذلك في ضوء العلاقة بين طموحاتهم المهنية وكثير من المتغيرات الأخرى، مثل مكان إقامة الطفل (حضر، ريف) وتعليم الوالدين، ومهنة الوالدين، وعمر الطفل.

تساؤلات الدراسة

1 – ما الطموحات المهنية لدى الأطفال وفقاً للنوع (ذكر، أنثى)؟

2 – ما الطموحات المهنية لدى الأطفال وفقاً لمكان النشأة (حضر، ريف)؟

3 – ما الطموحات المهنية لدى الأطفال وفقاً لمستوى تعليم الأب؟

4 – هل تختلف الطموحات المهنية لدى الأطفال وفقاً لمستوى تعليم الأم؟

5 – هل تختلف الطموحات المهنية لدى الأطفال وفقاً لاختلاف مهنة الأب؟

6 – هل تختلف الطموحات المهنية لدى الأطفال وفقاً لاختلاف مهنة الأم؟

7 – هل تختلف الطموحات المهنية لدى الأطفال وفقاً لاختلاف أعمارهم؟

الإطار النظري

يعد مجال العمل من أكثر المجالات التي لفتت نظر علماء الاجتماع، والاقتصاد، وعلم النفس وجميع مجالات العلوم الإنسانية بشكل عام، حيث ظهر كثير من النظريات التي تفسر الجوانب المختلفة للعمل، مثل سلوك العمل، ودوافعه، والرضا الوظيفي، وبيئة العمل، واختيار المهنة... إلى آخر ما هنالك من المجالات المتعلقة بالعمل.

كما ظهر كثير من الدراسات التي اهتمت بالتطلعات المهنية لدى الصغار، أو بالأعمال التي يمارسونها فعلاً. وعلى الرغم من وجود بعض الاختلاف في استنتاجات كثير من الدراسات التي اهتمت بالطموح المهني للأطفال، أو ما يسميه بعض الباحثين التطلعات المهنية. فإن أغلب تلك الدراسات تشير إلى أن الصغار غالباً يكونون كثيراً من تطلعاتهم وطموحاتهم المهنية في سن مبكرة. كما أن كثيراً من الكبار يتذكرون أنهم كونوا رغباتهم المهنية قبل أن يصلوا إلى سن الثالثة

عشرة، كما أن كثيراً منهم التحق بالعمل نفسه الذي كان يحلم به في صغره. أما الدراسات الاجتماعية في مجال الاختيار المهني أو الطموح المهني لدى الأطفال فقد اهتمت بالعوامل المؤثرة في رغبات الطفل أو المراهق وتأثير تلك العوامل الخارجية في قراره أو تطلعاته. فركزت معظم الدراسات على بحث أثر الجنس، والعرق، والجيل، وقيمة العمل، ورغبات الأهل والبيئة الاجتماعية.

فمن الدراسات التي اهتمت بعلاقة متغير النوع بالطموح المهني دراسة «كووك» (Cook, 1993) التي اهتمت بدراسة الفروق بين الذكور والإناث من حيث تفضيلهم المهني. وقد توصلت إلى أن الذكور يختلفون في اهتماماتهم المهنية عن الإناث. وترجع الدراسة تلك الاختلافات إلى البيئة المحيطة والأعراف والتقاليد التي تحكم ذلك. أما «لانجن» (Langan, 1991) فترى أن الذكور غالباً ما يكون لديهم أهداف عامة في الحياة أقل من الإناث، إلا أنها ترى أن الذكور والإناث غالباً ما يتساوون من حيث أهداف العمل. وفي العالم العربي وجد (البداينة، والمجالي، 1996) في دراستهما عن الحراك الاجتماعي بين الأجيال والتفضيل المهني لدى الأبناء في الأردن أن الإناث يملن بشكل عام إلى اختيار مهن أنثوية، بينما الذكور يميلون إلى اختيار مهن ذكورية، وهما يريان أن الاختلاف بين الجنسين في اختيار تلك المهن يعود إلى ما يمكن تسميته بالدور النوعي (sex role) أو الآراء المرتبطة بالنوع، حيث تحدد هذه الآراء ثقافياً أو اجتماعياً. أما «شوارزويلر» (Shwarzweller, 1978) فقد ذهب إلى أبعد من ذلك، فهو يرى أن المجتمع يقوم بدور كبير في تقسيم العمل بين الجنسين مما يؤثر من ثم في تفكير الأبناء وطموحاتهم المهنية. حيث أكدت دراسته المقارنة بين المجتمعين الأمريكي والنرويجي أن الذكور والإناث من لحظة الولادة يعاملون معاملة مختلفة، ومن ثم ينشأون على أن يتبوأ كل منهما مهناً معينة وفقاً لجنسه. ولهذا فهو لا يستغرب وجود فروق بين الجنسين في الرغبات أو الطموحات المهنية أو حتى الاختيار المهني حتى في المجتمعات المتقدمة مثل الولايات المتحدة أو النرويج حيث المساواة المهنية بين الجنسين أخذت شأناً كبيراً.

كما أكدت دراسته أن الأطفال الذكور أو الإناث في كلا المجتمعين الأمريكي والنرويجي يختلفون من حيث اهتماماتهم المهنية وفقاً لمتغير الجنس. فالذكور يميلون إلى الأعمال التي توفر الحماية والاستقرار الوظيفي والدخل الجيد، بينما الفتيات في المقابل يملن إلى الأعمال ذات الطابع الاجتماعي التي تهتم بالجمهور وتقديم الخدمات لهم.

وعن تأثير مهن الآباء والأمهات في طموحات الأبناء أظهرت نتائج الدراسة التي قامتا بها «تريس، وناب» (Trice & Knapp, 1992) في المجتمع الأمريكي وجود علاقة قوية بين مهن الأمهات ومهن الأبناء من الفتيات. ولكن لم تظهر الدراسة وجود علاقة مماثلة فيما يتعلق بمهن الأبناء الذكور. وتتضح هذه النتيجة في تماثل طموحات الفتيات المهنية مع مهن أمهاتهن.

أما البعد الريفي الحضري، فتؤكد دراسة كل من «تريس، وناب» (Trice & Knapp, 1992) السابقة أن عامل البيئة الثقافية المحيطة بالطفل كونها ريفية أو حضرية يؤثر إلى حد كبير في توجهه المهني. وتؤكد نتائج دراستهما أن العلاقة بين مهن الفتيات وأمهاتهن تبرز بصورة أوضح في المجتمعات الريفية عنها في المجتمعات الحضرية.

كما أكدت دراسة «فيث» (Faith, 1980) أهمية متغير الريفية الحضرية على الطموحات المهنية لدى الأطفال، حيث يرى أن هذا المتغير لم يحظ بالاهتمام الكافي من قبل الباحثين على الرغم من أهميته في تحديد الاتجاهات المهنية في سن مبكرة لدى الأطفال. ويرى أن سكان المناطق الريفية – بسبب قلة الأعمال المتاحة في مجتمعاتهم وقصرها على بعض الأعمال التي تعد أعمالاً بسيطة – يرى أن ذلك يؤثر في طموحاتهم المهنية مقارنة بأمثالهم من سكان المناطق الحضرية الذين يرون أمامهم منذ الصغر تنوعاً في الوظائف والمهن مما يؤثر في إدراكهم المبكر ويوسع دائرة الاختيار المهني في مرحلة مبكرة من أعمارهم. كما أن القيم السائدة في كلا المجتمعين (الريفي والحضري) تؤثر بدرجة كبيرة في الطموح المهني للصغار. فتقييم المهن في كل من المجتمعين الريفي والحضري ربما يكون له تأثير قوي في الطموح المهني للأطفال في كلا المجتمعين، حيث تتأثر طموحاتهم بمستوى القيم الاجتماعية المرتبطة بتلك القيم والمنزلة الاجتماعية لكل مهنة. فالنظرة الاجتماعية للمهن في الريف تختلف عنها في الحضر في كثير من المجتمعات. إلا أن دراسة (السناني، 1413) عن المنزلة الاجتماعية للمهن في المجتمع السعودي قد أوضحت عدم وجود فروق كبيرة بين الريف والحضر في تقييم المهن بشكل عام في المجتمع السعودي في الوقت الحاضر.

وتؤكد دراسة «توحيدي» (Tohidi, 1984) عن المجتمعين الأمريكي والإيراني أن الأطفال في كلا المجتمعين يتأثرون بشكل كبير بأسرهم في توجيههم إلى مهن

معينة. فقد أوضحت الدراسة أن الأطفال المنتمين لأسر ذات مكانة اجتماعية واقتصادية عالية من الجنسين يكون لديهم طموحات مهنية عالية، حيث يؤكد ذلك المجتمع العائلي المحيط بهم، بينما الأطفال المنتمون لأسر ذات أوضاع اجتماعية واقتصادية منخفضة تكون طموحاتهم المهنية أيضاً منخفضة.

أما متغير العمر وأثره في التوجه المهني فقد درسه كل من «ماريا، ومونز» (Teresa & Munoz, 1992) حيث وجدتا أن الأطفال في السنوات من 7 – 8 سنوات سواء أكانوا ذكوراً أم إناثاً تكون رغباتهم المهنية غير واضحة تماماً، حيث تبنى غالباً على توجيهات الأهل مثل الأم أو الأب. كما تريان أن الطفل في هذه السن لم يصل إلى درجة التمييز بين رغباته الشخصية وقيم المجتمع المحيط به، ولذلك ربما تكون هناك رغبات مهنية تتعارض مع عامل الجنس الذي ينتمي إليه. فالطفل في نظرهم لا يبدأ يميز الحدود الاجتماعية التي يفرضها المجتمع على تقسيم المهن وفقاً لمتغير الجنس إلا في سن العاشرة تقريباً، حيث تتحدد في هذه السن تقريباً اتجاهات الأطفال المهنية وفقاً للمعايير الاجتماعية السائدة المحددة لنوع المهن المسموح بها لكل جنس. ولا تتضح الرغبات المهنية وفقاً للرغبات الشخصية المبنية على الاختيار الحقيقي للطفل إلا عندما يصبح في سن المراهقة أو في سن الرابعة عشرة تقريباً، مع الأخذ في الاعتبار القيم الاجتماعية السائدة المحددة لكل جنس.

متغيرات الدراسة وتعريفاتها الإجرائية

تحتوي هذه الدراسة على متغير تابع واحد (الطموح المهني) وقد تم قياسه بوضع سؤال مفتوح كما يلي: (ما المهنة التي تطمح إلى العمل بها عندما تكبر إن شاء الله؟) وقد ترك السؤال الخاص بالطموح المهني مفتوحاً لإعطاء المبحوث الحرية في كتابة ما يشاء دون تقييد حريته بخيارات محددة ربما توجه تفكيره أو توحي إليه بإجابة مغايرة لرغبته الحقيقية.

كما شملت سبعة متغيرات مستقلة تتمثل فيما يلي: الجنس (ذكر، أنثى)، والعمر (عمر الطفل الزمني) وتم قياسه بالسنوات وتقسيمه إلى فئتين: (الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 7 – 10 سنوات (أقل من عشر سنوات)، والأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 10–14 سنة (عشر سنوات فأكثر) وقد تم قياسه بوضع سؤال مفتوح عن العمر تم تصنيفه إلى فئتين بعد إدخال البيانات)، ومهنة الأبوين (وقد تم قياسه بوضع سؤال عن مهنة الأب وسؤال عن مهنة الأم)، ومستوى تعليم الأبوين

(وقد تم قياسه بوضع سؤال مفتوح عن المستوى التعليمي لكل من الأب والأم)، وقد تدرجت الإجابات من أمي إلى جامعي فأعلى، وتم بعد إدخال البيانات تصنيفها إلى ثلاث فئات: **منخفض**: ويندرج تحته من كان تعليمه/تعليمها (أمي – ابتدائي)، **ومتوسط**: ويندرج تحته من كان تعليمه / تعليمها (متوسط، ثانوي)، **وعالي**: ويندرج تحته من كان تعليمه/تعليمها (جامعي فأعلى)، وقد صنفت بيانات التعليم وفق المستوى الثلاثي لاعتبارات التحليل الإحصائي، ومكان الإقامة؛ ويقصد به مقر إقامة الأسرة الحالية (ريف، مدينة).

الإجراءات التنفيذية

استخدم المسح الاجتماعي (الاستبيان) منهجاً مناسباً لاستطلاع آراء الأطفال عن طموحاتهم المهنية. وقد استخدم أسلوب المقابلة مع الأطفال الذين لا يستطيعون القراءة والكتابة بصورة جيدة، بينما قام الأطفال الذين يعرفون القراءة والكتابة بتعبئة الاستبانة بأنفسهم في حضور جامع البيانات.

استبانة الدراسة

تم بناء استبانة مبسطة في عباراتها وصغيرة في حجمها، بحيث لم تتجاوز صفحة واحدة، وذلك لكي تتناسب مع المستوى العقلي والعمري للأطفال. وقد تم تحكيم الاستبانة من مجموعة من أساتذة الاجتماع بجامعة الإمام، وأكاديمية نايف العربية، ثم جُرِّبَت على عينة من الأطفال (عشرين طفلاً) لاختبار مدى وضوح الاستبيان وصدقه. ونتيجة لذلك تم تعديل بعض عبارات الاستبيان وإعادة صياغة بعض الأسئلة حتى أصبح الاستبيان جاهزاً للتطبيق. وفي مرحلة جمع البيانات تمت الاستعانة بمساعدين لجمع البيانات من الذكور طلاب الدراسات العليا في قسم الاجتماع بجامعة الإمام، كما تمت الاستعانة ببعض الطالبات لجمع البيانات المتعلقة بالإناث. بعد شرح الاستبانة وطريقة التطبيق في جمع البيانات، وقد اطمأن الباحث إلى كفاءة جامعي البيانات وفهمهم للاستبانة وطريقة التطبيق قبل بدء العمل الميداني من خلال بعض التطبيقات العملية مع مجموعة من الأطفال، بعدها تم جمع البيانات خلال الفصل الثاني من العام الجامعي 1417هـ.

مجتمع البحث وعينة الدراسة

تكون مجتمع البحث في هذه الدراسة من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 7–14 سنة من الجنسين. وقد تم اختيار مدينة الرياض ممثلة للمجتمع الحضري،

كما تم اختيار بعض القرى لتمثيل المناطق القروية. وقد قسمت العينة طبقياً كما يلي: (ذكر، أنثى، ريف، حضر)، وتم جمع بيانات هذه الدراسة من (320) طفلاً وطفلة تتراوح أعمارهم بين السابعة والرابعة عشرة بطريقة عشوائية. إلا أنه بعد فحص الاستبيانات العائدة وجدت بعض الاستبيانات غير صالحة للتدوين، مما أدى إلى استبعادها. وقد تبقت (277) استبانة صالحة للتدوين، وهو ما تكونت منه عينة الدراسة، منهم 198 طفلاً من المناطق الريفية، و79 طفلاً من مدينة الرياض. كما بلغ مجموع الذكور (218) وبلغ مجموع الإناث (59).

التحليل الإحصائي

لتحليل العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة تم تحويل بعض المتغيرات إلى المستوى الثنائي العمر (أقل من عشر سنوات، عشر سنوات فأكثر)، كما تم تحويل متغير تعليم الأبوين إلى المستوى التدريجي (منخفض، متوسط، عالي) كما تم تحويل متغير مهنة الأم إلى المستوى الثنائي (ربة بيت، موظفة)، وكذلك تم تحويل مهنة الأب إلى مستوى رباعي؛ عسكري، موظف حكومي (غير عسكري، أعمال حرفية ومهنية، أعمال حرة)، كما تم استخدام التكرارات والنسب المئوية، والجداول المزدوجة، والترتيب (Rank) لتوضيح المهن التي تحظى باهتمام أكثر في الطموح المهني لدى الأطفال من الجنسين. وفقاً لمتغيرات الدراسة. وقد تم استخدام الحزمة الإحصائية (+SPSS-PC) لإدخال البيانات وتحليلها.

التحديد الإجرائي لمفاهيم الدراسة

1 – الطموح المهني: ويقصد به تطلع الطفل للعمل مستقبلاً في مهنة محددة.

2 – المناطق الريفية والحضرية: ويقصد بها المجتمعات الحضرية والريفية وفقاً لتصنيف وزارة الشؤون البلدية والقروية السعودية وتصنيفها لقرى المملكة ومدنها.

حدود الدراسة

بما أن هذه الدراسة لم تشمل جميع أطفال المجتمع السعودي، لذا لا يستطيع الباحث تعميم نتائج هذه الدراسة على أطفال المجتمع السعودي بشكل عام. وإنما تصدق نتائج هذه الدراسة على أفراد العينة التي شملتهم الدراسة.

نتائج الدراسة

جدول (1)
خصائص عينة الدراسة

البيان	ذكور		إناث		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
النوع	218	78.7	59	21.3	277	100
العمر						
أقل من عشر سنوات	68	31.2	31	52.5	99	35.7
عشر سنوات فاكثر	150	68.8	28	47.5	178	64.3
مكانة الإقامة						
مدينة	59	27.1	20	33.9	79	28.5
قرية	159	72.9	39	66.1	198	71.5
مهنة الأب						
عسكري	91	41.7	32	54.2	123	44.4
مدني	102	46.8	22	37.3	124	44.8
أعمال حرفية	21	9.6	5	8.5	26	9.4
أعمال حرة	4	1.8	–	–	4	1.4
مهنة الأم						
ربة بيت	200	91.7	57	96.6	257	92.8
موظفة	18	8.3	2	3.4	20	7.2
تعليم الأب						
منخفض	173	79.4	39	66.1	212	76.5
متوسط	36	16.5	15	25.4	51	18.4
عالي	9	4.1	5	8.5	14	5.1
تعليم الأم						
منخفض	197	90.4	49	83.1	246	88.8
متوسط	12	5.5	9	15.3	21	7.6
عالي	9	4.1	1	1.7	10	3.6

كما يتضح من الجدول (1) أن الذكور يمثلون 78.7 % بينما تمثل الإناث 21.3% يبلغ منهم 71.5 % من المناطق الريفية، و28.5 % من المناطق الحضرية. أما فيما يتعلق بتعليم الأبوين فيتضح أن 76.5 % من الأطفال تعليم آبائهم منخفض في حين 18.4 % من ذوي التعليم المتوسط، ولا يوجد سوى 5.1 % من ذوي التعليم العالي. أما الأمهات فتمثل ذوات التعليم المنخفض منهن 88.8 % بينما 7.6 % تعليمهن متوسط و3.6 % فقط من ذوات التعليم العالي. أما مهن الآباء فقد اتضح أن 44.4 % من الآباء يعملون في الأعمال الحكومية العسكرية. في حين 44.8 % يعملون في أعمال حكومية مدنية. ويمثل الحرفيون 9.4 %. بينما التجار وأصحاب الأعمال الحرة يمثلون 1.4 % فقط.

وفيما يتعلق بمهن الأمهات يتضح أن معظمهن 92.8 % ربات بيوت، في حين أن 7.2% فقط منهن عاملات.

جدول (2)
الطموح المهني للأطفال حسب النوع

الطموح المهني	ذكور			إناث		
	ك	%	ترتيب المهن	ك	%	الترتيب
طبيب	54	24.8	1	12	20.3	2
مدرس	45	20.6	2	46	78.0	1
عسكري	38	17.4	3	–	–	–
طيار	33	15.1	4	–	–	–
ضابط	16	7.3	5	–	–	–
رجل أعمال	11	5.0	7	–	–	–
مهندس	2	0.9	8	–	–	–
أعمال أخرى	19	8.7	6	1	1.7	3
المجموع	218	100		59	100	

* أعمال أخرى تشمل:

غواص، طباخ، شيخ قبيلة، رائد فضاء، صحفي، ممرضة، قاضي، صاحب ورشة ميكانيكا سيارات.

يتضح من الجدول (2) عدم وجود تداخل في الأدوار والرغبات المهنية بين الجنسين، حيث تنحصر الرغبات المهنية للإناث في مهنتين رئيستين هما التدريس والطب. حيث أتى التدريس في المرتبة الأولى وبنسبة عالية بلغت 78 %، يلي ذلك الطب وبنسبة لم تتجاوز 20.3%.

بينما تتسع دائرة الاختيار المهني للذكور لتشمل كثيراً من المهن، يأتي الطب في مقدمتها كاختيار أول بنسبة بلغت 24.8%، يلي ذلك التدريس بنسبة 20.6%، ثم العمل العسكري بنسبة 17.4% فالطيران بنسبة 15.1%، في حين يأتي العمل مهندساً في آخر قائمة الاختيار المهني للذكور بنسبة لم تتجاوز 0.9%.

جدول (3)

الطموح المهني للأطفال حسب مكان الإقامة (ريف، حضر)

النوع	ذكور						إناث					
مكان النشاة	ريف			مدينة			ريف			مدينة		
الطموح المهني	ك	%	الترتيب	ك	%	الترتيب	ك	%	الترتيب	ك	%	الترتيب
طبيب	36	22.6	1	18	30.5	1	8	20.5	2	4	20.0	2
طيار	23	14.5	2	10	16.9	2	–	–	–	–	–	–
مدرس	37	23.3	3	8	13.6	3	3_0	76.9	1	16	80.0	1
عسكري	33	20.8	4	5	8.5	6	–	–	–	–	–	–
ضابط	12	7.5	كم	4	6.8	7	–	–	–	–	–	–
رجل أعمال	4	2.5	7	7	11.9	4م	–	–	–	–	–	–
مهندس	2	1.3	8	–	–	8	–	–	–	–	–	–
أعمال أخرى	12	7.5	5	7	11.9	4	1	2.6	–	–	–	–
المجموع	**159**	**100**		**59**	**100**		**3_9**	**100**	–	**20**	**100**	

كما يظهر من جدول (3) أن الطموحات المهنية تتساوى في الريف والحضر لدى الإناث. حيث تنحصر طموحاتهن المهنية في التدريس، والطب في كلا المجتمعين. ويعزى ذلك ربما إلى تشابه المهن المتاحة للإناث في كلا المجتمعين. فهاتان المهنتان هما المهنتان المتاحتان بصورة واضحة في كلا المجتمعين. أما لدى الذكور فيتضح تشابه المهن الثلاث الرئيسة والتي أتت في المراتب الثلاث الأولى (3،2،1) وهي الطب، والطيران، والتدريس. في كل من الريف والمدينة. حيث

أتت مهنة الطب في المرتبة الأولى في الطموح المهني لدى أطفال المدينة وبنسبة 33.3%، في حين أتت في المرتبة ذاتها لدى أطفال الريف بنسبة 22.6%. في حين أتت مهنة الطيران في الترتيب الثاني بنسبة 16.9% لدى أطفال المدينة، و14.5% لدى أطفال الريف، أما مهنة التدريس فأتت في المرتبة الثالثة في كلا المجتمعين بنسبة 13.6% في المدينة و23.3% في الريف. ويبدو الاختلاف بين أطفال المجتمعين الريفي والحضري في باقي المهن الأخرى. حيث اتضح أن أطفال المناطق الريفية أكثر ميلاً إلى الأعمال العسكرية، وهي الرتب الدنيا دون (ضابط)، حيث أتت المهن العسكرية في المرتبة الرابعة في التفضيل المهني لدى أطفال المناطق الريفية بنسبة بلغت 20.8%، في حين لم تتجاوز 8.6% لدى أطفال المدينة. حيث أتت في المرتبة السادسة.

كذلك في باقي المهن الأخرى يتضح التفاوت في الطموح المهني بين أطفال المجتمعين الريفي والحضري كما يتضح من جدول (3).

جدول (4)

الطموح المهني حسب مستوى تعليم الأب

النوع	ذكور						إناث					
تعليم الأب	منخفض		متوسط		عالي		منخفض		متوسط		عالي	
الطموح المهني	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
طبيب	42	24.3	9	25.0	3	33.3	6	15.4	3	20	3	60
طيار	22	21.7	8	22.2	3	33.3	–	–	–	–	–	–
مهندس	–	–	–	–	2	22.2	–	–	–	–	–	–
ضابط	13	7.5	3	8.3	–	–	–	–	–	–	–	–
رجل أعمال	9	5.2	2	5.6	–	–	–	–	–	–	–	–
مدرس	37	21.4	7	19.4	1	11.1	32	82.1	12	80	2	40
عسكري	32	18.5	6	16.7	–	–		–	–	–	–	–
أعمال أخرى	18	10.4	1	2.8	–	–	2	2.7	–	–	–	–
المجموع	173	100	36	100	9	100	39	100	15	100	5	100

ويوضح الجدول (4) الطموح المهني للأطفال وفقاً لتعليم الأب، حيث يتضح تركز الطموحات المهنية للأطفال ذوي التعليم العالي في ثلاث مهن رئيسة، هي الطب والطيران والهندسة بنسب بلغت 33.3 و33.3، و22.2% على التوالي. مما يوحي بأنه ربما يكون هناك بعض التوجيه المهني للأبناء من قبل الآباء ممن ينتمون لهذه الفئة. في حين يلاحظ أن الأطفال الذين يكون تعليم آبائهم منخفضاً أو متوسطاً لا تتركز طموحاتهم المهنية في مهن محددة بل توزعت طموحاتهم المهنية على مختلف المهن تقريباً. وعلى الرغم من ذلك فإنه يلاحظ أن مهنتي الطب والطيران استأثرتا بالنصيب الأكبر من الطموحات المهنية لديهم أيضاً. حيث بلغت نسبة الراغبين في العمل في مجال الطب من أبناء ذوي التعليم المنخفض 24.3%، ومن أبناء ذوي التعليم المتوسط 25.0%.

أما الإناث فقد اتضح أن الفتيات اللاتي يكون تعليم آبائهن عالياً تتركز طموحاتهن المهنية بشكل واضح في مهنة الطب 60%. في حين تتركز الطموحات المهنية للفتيات اللاتي يكون تعليم آبائهن منخفضاً في التدريس 82.1% مما يشير إلى أن تعليم الأب ربما يكون له بعض الدلالات الاجتماعية في توجيه الطموح المهني للأطفال وتأثير الأسرة في توجيه الأطفال نحو بعض المهن في مرحلة مبكرة من أعمارهم.

جدول (5)

الطموح المهني للأطفال حسب مستوى تعليم الأم

النوع	ذكور						إناث					
تعليم الأب	منخفض		متوسط		عالي		منخفض		متوسط		عالي	
الطموح المهني	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
طبيب	46	23.4	5	41.7	3	33.3	11	22.4	1	11.1	1	100
طيار	31	15.7	1	8.3	1	11.1	–	–	–	–	–	–
مهندس	2	1.0	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
ضابط	13	6.6	3	25.0	–	–	–	–	–	–	–	–
رجل أعمال	11	5.6	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
مدرس	41	20.8	2	16.7	2	22.2	37	75.5	8	88.9	–	–
عسكري	36	18.3	1	8.3	1	11.1	–	–	–	–	–	–
أعمال أخرى	17	8.6	–	–	2	22.2	1	2.0	–	–	–	–
المجموع	**197**	**100**	**12**	**100**	**9**	**100**	**49**	**100**	**9**	**100**	**1**	**100**

أما الجدول (5) فيوضح الطموح المهني للأطفال وفقاً لمستوى تعليم الأم. حيث أتت مهنة الطب في المرتبة الأولى لدى جميع الفئات بنسب تراوحت بين 41.7% كما هو الحال لدى أبناء الأمهات ذوات التعليم المتوسط و23.4% لدى أبناء الأمهات ذوات التعليم المنخفض. في حين أتت مهنة التدريس في المرتبة الثانية لدى أبناء الأمهات ذوات التعليم المنخفض والعالي بنسب تراوحت بين 20.8% و22.2% وأتى العمل ضابطاً في المرتبة الثانية لدى أبناء الأمهات ذوات التعليم المتوسط بنسبة 25.0%.

أما الإناث فيتضح تركز طموحاتهن المهنية في مهنة التدريس بالدرجة الأولى وبنسب تراوحت بين 88.9% و75.5% لدى جميع الفئات. ولعل لارتفاع نسبة الأمهات غير المتعلمات والذي بلغ 90.4% في عينة الذكور و88.8% في عينة الإناث دوراً في عدم وجود اختلافات تذكر بين الأطفال في الطموحات المهنية تعزى إلى مستوى تعليم الأم.

جدول (6)
الطموح المهني للأطفال حسب مهنة الأب

النوع	ذكور								إناث							
مهنة الأب	عسكري		مدني		أعمال حرفية		أعمال حرة		عسكري		مدني		أعمال حرفية		أعمال حرة	
الطموح المهني	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
طبيب	20	22.0	28	27.5	4	19.0	2	50.0	4	12.5	6	27.3	2	40.0	–	–
طيار	10	11.0	21	20.6	2	9.5	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
مهندس	1	1.1	1	1.0	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
ضابط	6	6.6	9	8.8	1	4.8	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
رجل أعمال	3	3.3	4	3.9	3	14.3	1	25.0	–	–	–	–	–	–	–	–
مدرس	20	22.0	17	16.7	8	38.1	–	–	27	84.4	16	72.7	3	60.0	–	–
عسكري	22	24.2	14	13.7	2	9.5	–	–			–	–	–	–	–	–
أعمال أخرى	9	9.9	8	7.8	1	4.8	1	25.0	1	3.1	–	–	–	–	–	–
المجموع	91	100	102	100	21	100	4	100	32	100	22	100	5	100	–	–

يوضح الجدول (6) الطموحات المهنية للأطفال وفقاً لمهنة الأب، حيث يتضح

أن الآباء ذوي المهن العسكرية تتركز الطموحات المهنية لأبنائهم من الذكور في الطب 22.0% والتدريس 22.0% والعمل العسكري والذي يأتي في المرتبة الأولى من بين الطموحات المهنية لأبناء هذه الفئة 24.2%. في حين يلاحظ أن الأطفال الذين يعمل آباؤهم في وظائف مدنية لا يأتي العمل العسكري في مقدمة اختياراتهم وطموحاتهم المهنية بل إن الطب يأتي في المرتبة الأولى بنسبة بلغت 27.5%، يأتي بعدها الطيران 20.6%، فالتدريس 16.7%.

أما أطفال أصحاب المهن الحرفية فيأتي التدريس في مقدمة اختياراتهم وطموحاتهم المهنية بنسبة 38.1%، بينما يأتي الطب في المرتبة الثانية 19.0%، فالعمل رجل أعمال 14.3%، ثم تأتي باقي المهن الأخرى. أما الطموحات المهنية لأبناء العاملين في الأعمال الحرة فقد تركزت في ثلاث مهن رئيسة هي بالترتيب: الطب 50%، رجل أعمال 25%، أعمال أخرى 25.0%. أما الإناث فقد حظيت مهنة التدريس بالنصيب الأكبر لدى جميع الفتيات بصرف النظر عن مهنة الأب. وبشكل عام فإنه يتضح أن الأطفال من كلا الجنسين لم يتأثروا كثيراً بمهن آبائهم باستثناء أبناء العسكريين، مما يوضح استقلالية الطموح المهني للأبناء عن الآباء إلى حد كبير.

جدول (7)

الطموح المهني للأطفال حسب مهنة الأم

النوع	ذكور				إناث			
مهنة الأم	ربة بيت		عاملة		ربة بيت		عاملة	
الطموح المهني	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
طبيب	49	24.5	5	27.8	12	21.1	–	–
طيار	30	15.0	3	16.7	–		–	–
مهندس	2	1.0	–	–	–		–	–
ضابط	15	7.5	1	5.6	–		–	–
رجل أعمال	11	5.5	–	–	–	–	–	–
مدرس	42	21.0	3	16.7	44	77.2	2	100
عسكري	35	17.5	3	16.7	–		–	–
أعمال أخرى	16	8.0	16.7		1	1.8	–	–
المجموع	100		100		57	100	2	100

كما يتضح من الجدول (7) فإن مهنة الطب تحظى بالخيار الأول لدى الأطفال

الذكور سواء من أبناء الأمهات العاملات أو من أبناء ربات البيوت، حيث بلغت نسبة الطامحين إلى العمل الطبي من بين أبناء الأمهات العاملات 27.8%، كما بلغت 24.5% من بين أبناء ربات البيوت من الأمهات غير العاملات. وقد أتت في المرتبة الثانية مهنة التدريس بنسبة بلغت 21.0% لأبناء ربات البيوت و16.7% لأبناء الأمهات العاملات. ويأتي الطموح العسكري في المرتبة الثالثة لأبناء الأمهات غير العاملات، في حين يأتي الطيران في المرتبة الثالثة لأبناء الأمهات العاملات. أما الإناث فيتضح تركز طموحاتهن المهنية وبشكل كبير في مهنة التدريس بنسبة 100% لبنات الأمهات العاملات و77.2% لبنات ربات البيوت.

جدول(8)
الطموح المهني حسب العمر

النوع	ذكور				إناث			
العمر	10 سنوات فاقل		أكثر من 10 سنوات		10 سنوات فاقل		أكثر من 10 سنوات	
الطموح المهني	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
طبيب	19	27.9	35	23.3	6	19.4	6	21.4
طيار	8	11.8	25	16.7				
مهندس	1	1.5	1	0.7				
ضابط	3	4.4	13	8.7				
رجل أعمال	3	4.4	8	5.3				
مدرس	14	20.6	31	20.7	24	77.4	22	78.6
عسكري	11	16.2	27	18.0				
أعمال أخرى	9	13.2	10	6.7	1	3.2		
المجموع	68	100	150	100	31	100	28	100

يوضح الجدول (8) أن الطموح المهني لدى الأطفال الذكور ممن هم أقل من عشر سنوات لا يختلف كثيراً عن الأطفال ممن هم أكثر من عشر سنوات، حيث أتت مهنة الطب في المرتبة الأولى لدى كلتا الفئتين بنسبة بلغت 27.9% و23.3% على التوالي. في حين أن مهنة التدريس أتت في المرتبة الثانية لدى كلتا الفئتين بنسبة 20.6% لمن هم أقل من عشر سنوات و20.7% لمن هم أكثر من عشر سنوات. ويأتي العمل العسكري في المرتبة الثالثة لدى كلتا المجموعتين أيضاً بنسبة 16.2% لمن هم أقل من عشر سنوات، و18.0% لمن هم عشر سنوات فأكثر.

أما الفتيات فيتضح أن التدريس يحظى بالخيار الأول لدى كلتا الفئتين، في حين أن الطب يأتي في المرتبة الثانية لدى كلتا المجموعتين أيضاً. مما يؤكد وضوح الرؤية المهنية لدى الفتيات في سن مبكرة وفقاً للظروف الاجتماعية والمهنية السائدة في المجتمع. حيث لم تظهر رغبات شاذة أو غير متوافقة مع الواقع المهني للإناث حتى لدى الفتيات الصغيرات ممن هن أقل من عشر سنوات من العمر.

جدول (9)
دوافع الطموحات المهنية لدى الأطفال

الدافع للطموح المهني	ذكور		إناث	
	ك	%	ك	%
خدمة الوطن	89	40.8	5	8.5
الرغبة الشخصية	105	48.2	43	72.9
محاكاة لعمل الأقارب	24	11.0	11	18.6
المجموع	218	100	59	100

من خلال استطلاع آراء الأطفال أفراد العينة حول الأسباب التي دفعتهم إلى اختيار الطموحات المهنية التي أشاروا إليها اتضح أن الذكور يتضح من تعليلاتهم ما يمكن أن نسميه «الحس الوطني» أو الرغبة في خدمة الوطن. فقد أشار نحو 40.8% إلى أنهم يطمحون إلى العمل في تلك الأعمال من أجل خدمة الوطن. كما أشار 48.2% إلى أن رغباتهم الشخصية وحبهم لتلك المهنة هو الدافع الأول. ولا يمثل التأثر بالأهل أو الأقارب إلا نسبة بسيطة جداً لا تتجاوز 11%. أما الفتيات فإن الرغبات الشخصية في اختيار عمل محدد تمثل الغالبية العظمى لدى المبحوثات، حيث أشار 72.9% من أفراد العينة إلى أن رغباتهن الذاتية كانت الدافع الأساسي لاختيارهن تلك المهن. بينما نجد التأثيرات الأخرى كالأسرة أو الأصدقاء لا تمثل سوى نسب بسيطة. كما يتضح عدم وضوح الحس الوطني لدى الإناث كما هو لدى الذكور، حيث لم تشر سوى نسبة قليلة لم تتجاوز 8.5% من مجموع العينة إلى أنهن يطمحن إلى العمل في تلك المهن لكي يخدمن الوطن.

المناقشة

أوضحت نتائج هذه الدراسة وجود فروق واضحة بين الذكور والإناث في الطموحات المهنية. حيث اتضح اتساع مجال الخيارات المهنية لدى الذكور، وحصرها في مهنتين فقط للإناث هما التدريس والطب. وتتفق نتائج هذه الدراسة مع دراسة كل من (البداينة، والمجالي، 1996)، «وشوارزويلر» (Shwarzweller, 1978)، و«كوك» (Cook, 1993)، و«لانجن» (Langan, 1991). في دور المجتمع في تقسيم العمل والأدوار المهنية للجنسين منذ الصغر. فقد اتضح أن الفتيات السعوديات متأثرات بالواقع الاجتماعي الذي يحدد معايير معينة لعمل المرأة تنطلق من الدين والأعراف الاجتماعية السائدة، مما يؤكد تمثل الفتيات لتلك القيم في سن مبكرة من أعمارهن، لذا فهن يعرفن مسبقاً الأعمال النسوية المناسبة لهن والمتاحة لهن، فلم تظهر رغبات شاذة عما هو متعارف عليه في المجتمع. فالتدريس والطب هما المهنتان المتاحتان للمرأة في المجتمع السعودي بشكل واضح. على الرغم من كون عمل المرأة في الطب ما زال يلاقي بعض التحفظات من كثير من فئات المجتمع.

أما الذكور فقد حظيت لديهم مهنة الطب بالاختيار الأول، تليها في ذلك مهنة التدريس فالعمل العسكري ثم الطيران. ولعل التفسير المبدئي لمثل هذه النتيجة ربما يعزى إلى السمعة المهنية التي تحظى بها تلك المهن مما يجعل كثيراً من الآباء يغرسون الاتجاه إلى مثل تلك المهن في نفوس أبنائهم في سن مبكرة بوصفه نوعاً من التفاخر بأبنائهم أمام الآخرين. أما التفسير الآخر فإن كلاً من الطيار، والضابط، والطبيب، والعسكري يرتدي زياً رسمياً أو ما يطلق عليه (uniform)، حيث إن مثل تلك الأزياء لها رونق خاص يلفت انتباه الصغار، مما يجعلهم يتمنون أن يصبحوا مثل ذلك الشخص الذي يرتدي ذلك الزي، حيث تؤثر مثل تلك المظاهر في نفوس الصغار مما يعطي تلك المهن هيبة في نفوسهم. ويتضح ذلك بوضوح من خلال التعبيرات الحرة لبعض منهم، حيث أشار أحدهم إلى أنه يرغب في العمل ضابطاً (لكي يحصل على سيارة، ويعطوه نجمة) وكلاهما عوامل مظهرية للمهنة.

أما مهنة التدريس فلا يستغرب أن تحتل مرتبة متقدمة في اختيارات الأطفال من الجنسين. فالمدرس هو القدوة لطلابه في المدرسة والنموذج الذي يتمنى كل طالب أن يصبح مثله وبخاصة في السنوات المبكرة من العمر. إضافة إلى أن مهنة التدريس ترتبط حالياً بكثير من المغريات الوظيفية، مثل سهولة التعيين، والعمل

قريباً من الأسرة والمرتب الجيد. والأجازات السنوية. مما جعلها من المهن المفضلة لدى كثير منهم. إلا أنه يتضح أن الأعمال الحرفية والمهنية لم تحظ بأي قبول من أفراد العينة، فلم يشر سوى عدد قليل لم يتجاوز عدد أصابع اليد الواحدة إلى رغبتهم في العمل حرفيين أو مهنيين. مما يؤكد أن مثل تلك الأعمال ما زالت تلاقي عزوفاً من معظم طبقات المجتمع. إضافة إلى أن الأعمال الحرفية التقليدية التي كان يمارسها جيل الآباء والأجداد بدأت أيضاً تنضم إلى قائمة الأعمال غير المرغوبة من الأبناء.

وفي الوقت الذي نجد فيه جميع المجتمعات العربية تقريباً تتبنى برامج تأهيلية للتغلب على ظاهرة احتقار العمل اليدوي، نجد أن الوضع يزداد سوءاً، حيث إن الأعمال اليدوية والمهنية ينظر إليها باحتقار، وقد أضيف إليها في الآونة الأخيرة الأعمال الحرفية مثل الزراعة والرعي وما شابهها، حيث بدأت تصنف على أنها أعمال خاصة بالأميين أو غير السعوديين. أما المتعلمون فإن مكانهم الطبيعي هو الوظيفة المكتبية ذات الأجر الثابت. وتمثل هذه النتيجة منعطفاً خطراً في التوجه المهني لدى الأطفال من الجنسين، فبقدر ما هي تمثل ظاهرة صحية في ارتفاع الطموح المهني بين الأطفال السعوديين إلا أنها في المقابل لا تمثل التوجه العام للخطط التنموية المحلية التي تهدف إلى إيجاد جيل يؤمن بالعمل اليدوي والحرفي ليسد النقص الحاصل في مثل هذه الأنواع من المهن والحرف، وإحلال العمالة الوطنية بدل العمالة الوافدة.

ومن النتائج اللافتة للانتباه عدم وجود بعض الرغبات المهنية المتوقعة من صغار السن والمراهقين، حيث لم يشر أي فرد إلى رغبته في العمل (مغنياً، أو لاعب كرة) على الرغم من أن لعب الكرة كان أحد الأسباب الرئيسة لاثنين تقريباً من أفراد العينة، فإنهما أشارا إلى أنهما يرغبان الالتحاق بالعمل من أجل ممارسة لعبة الكرة. ولكن ليس لكي يصبحوا لاعبي كرة أو ما شابه ذلك. على الرغم من أن مثل تلك الفئات الاجتماعية تعد رموزاً محببة لدى المراهقين من الجنسين، حيث نجد في المقابل ارتفاع نسبة الراغبين في العمل العسكري. وتؤكد لنا هذه النتيجة رسوخ القيم البدوية والريفية في نفوس النشء، فالعمل العسكري يمثل رمزاً للرجولة يسعى كل فرد إلى اكتسابه في المجتمعات البدوية والريفية. كما اتضح ظهور بعض المهن الغريبة التي يطمح أحد الأبناء إلى العمل بها وهي رائد فضاء[1]. وعلى الرغم من عدم انتشار هذه المهنة في المجتمع المحلي بوصفها مهنة عامة أو حتى متاحة، مما يعني أن أطفال المجتمع السعودي لم تعد أفكارهم وطموحاتهم تقتصر على ما

هو متاح أمامهم في المجتمع من مهن وإنما تجاوزته إلى مهن أخرى قد تكون شبه محصورة في فئات محدودة حتى في أرقى المجتمعات.

أما تساؤل الدراسة الثاني فقد أظهرت نتائج الدراسة وجود بعض الفروق في الطموحات المهنية بين أفراد العينة حسب مكان النشأة (ريف، مدينة) فيما يتعلق بعينة الذكور، بينما لم تظهر نتائج الدراسة وجود فروق في عينة الإناث. ويعزى عدم وجود فروق في عينة الإناث إلى تماثل المهن المتاحة للإناث في المجتمعات الريفية والحضرية في المجتمع السعودي. أما في عينة الذكور فقد وجد بعض الاختلاف، مما يؤيد ما ذهب إليه كل من «تريس وناب» (Trice &Knapp, 1992)، و«فيث» (Faith, 1980) في أهمية متغير الريفية الحضرية. فعلى الرغم من تماثل ثلاث المهن الرئيسة الأولى (الطب، والطيران، والتدريس) حيث أتت في الترتيب نفسه في طموحات الأطفال القرويين، وأبناء المدينة. مما يعزى إلى التقارب في المستويات المعيشية في المناطق الريفية والحضرية السعودية حالياً، إضافة إلى تساوي الفرص الوظيفية، وأساليب التعليم، واتصال المجتمعات الريفية بالمدن المجاورة، فلم تعد هناك تلك العزلة النسبية التي كانت تعيشها المجتمعات الريفية، مما قرب الفجوة الثقافية بين المجتمعين. كما أن وسائل الإعلام المسموعة والمرئية أصبحت متاحة في كلا المجتمعين مما قلل الفروق الريفية الحضرية إلى حد كبير. ويؤيد هذه النتيجة ما ذهب إليه (السناني، 1413) في عدم وجود فروق تذكر بين الريف والحضر السعودي في تقييم المهن وترتيبها. حيث وجد أن الفروق بين المجتمعين في تقييم المهن تقل عندما تكون المهن أعلى، أو أدنى وتزداد في المهن الوسطى. إلا أن الاختلاف بين أبناء المناطق الريفية والحضرية يبرز بشكل واضح في هذه الدراسة في ميل الأطفال القرويين بصورة أكثر وضوحاً إلى الأعمال العسكرية، حيث أتت هذه المهنة في مرتبة متقدمة في طموحات القرويين، بينما لم تحظ بالترتيب نفسه في خيارات أبناء المدينة أو طموحاتهم. ويعزى ذلك إلى رسوخ القيم البدوية المدعمة للعمل العسكري الذي يمثل الرجولة في المجتمعات القروية والبدوية، كما أشير إلى ذلك سابقاً. وربما يعزى ذلك إلى وجود كثير من العسكريين المقيمين في القرى من المتقاعدين ممن يمكن تسميتهم المهاجرين العائدين (return migration) حيث يقوم هؤلاء المتقاعدون حالياً في القرى بدور رئيس في توجيه أبناء القرى للالتحاق ببعض الأعمال التي كانوا يمارسونها، والمتمثل معظمها في الأعمال العسكرية بصورة رئيسة أو ربما يسهلون لهم وسائل الالتحاق بتلك الأعمال نتيجة معارفهم

السابقة. كذلك يتضح أن أبناء المدينة أكثر رغبة في العمل في الأعمال التجارية بوصفهم رجال أعمال، فقد أتت هذه المهنة في مرتبة متقدمة في طموحات أبناء المدينة بينما أتت في المرتبة السابعة أو قبل الأخيرة في طموحات القرويين. فالعمل التجاري أكثر وضوحاً في المدينة عنه في القرية. لذا فمن الطبيعي أن تكون طموحات أبناء المدينة التجارية أكثر وضوحاً من أبناء المناطق الريفية.

أما إجابة السؤال الثالث فقد اتضح أن هناك بعض الاختلاف في الطموحات المهنية بين أفراد العينة وفقاً لمستوى تعليم الأب. فقد اتضح تركز طموحات أبناء ذوي التعليم العالي في ثلاث مهن رئيسة هي: (الطب، والطيران، والعمل ضابطاً) وجميع هذه المهن الثلاث تعد من المهن المصنفة اجتماعياً من المهن العالية المنزلة. بينما يلاحظ أن أبناء ذوي التعليم المنخفض والمتوسط تتوزع طموحاتهم المهنية على جميع المهن الأخرى تقريباً، مما يشير إلى أن الآباء ذوي التعليم العالي ربما يكونون أكثر تأثيراً في سلوك أبنائهم وتوجهاتهم المهنية.

وإشارة إلى تساؤل الدراسة الرابع فقد أوضحت نتائج الدراسة عدم وجود اختلافات كبيرة بين أفراد العينة من الجنسين في الطموحات المهنية وفقاً لمستوى تعليم الأم. وقد يعود السبب في ذلك إلى تماثل المستوى التعليمي لأمهات أفراد العينة، حيث إن 88% من الأمهات أميات مما يقلل من دورهن في التوجيه والتأثير.

كما أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود اختلاف بين أفراد العينة وفقاً لمهنة الأب أو الأم. فقد اتضح استقلالية طموحات الأبناء عن مهن آبائهم إلى حد ما. مما يؤكد عدم وجود استمرارية التوارث المهني بين الأجيال. كما يشير إلى وجود حراك مهني واجتماعي صاعد. فلم يشر سوى نسبة قليلة إلى أنهم يودون أن يصبحوا مثل آبائهم، ويتمثل ذلك في ارتفاع نسبة أبناء العسكريين الراغبين في العمل العسكري، إلا أنه ربما يعزى ذلك إلى الاتجاه العام للمجتمع الذي يشجع الالتحاق بهذه المهنة، وبخاصة في المناطق الريفية أكثر مما يعزى إلى تأثر الابن بمهنة الأب. ولكن اتضح تركز طموحات أبناء رجال الأعمال في ثلاث مهن رئيسة هي الطب، والطيران، والتجارة (رجال أعمال). ولعل ذلك يعود إلى تأثير أصحاب المهن العليا في طموحات أبنائهم، وذلك لما يقدمونه لأبنائهم من دعم مالي يسهل لهم فرص التعليم والتدريب لتحقيق طموحاتهم المهنية. في حين لا يتوافر مثل ذلك لأبناء أصحاب المهن البسيطة.

أما في المجتمع السعودي الذي يشهد تغيرات مهنية سريعة فإن اختلاف طموحات الأبناء عن مهن الآباء ربما يعزى لا إلى رغبة الأبناء فقط في مهن مغايرة لمهن آبائهم بوصفه جزءاً من استقلالية التفكير والتطلع المهني. وإنما ربما يعود إلى تشجيع الأهل لمثل هذا التوجه المهني ودعمه. فالآباء والأمهات ممن لم ينالوا حظاً وافراً من التعليم – ومن ثم لم يحققوا مراتب مهنية عليا – يحرصون على أن يكون أبناؤهم أفضل حظاً وأعلى مرتبة. لذا فهم يشجعونهم على التحصيل العلمي، والطموح المهني لأعلى المراتب المهنية. بينما في المقابل لا يشجعونهم على الالتحاق بالأعمال الحرفية والمهنية سواء التي كان الآباء يمارسونها أو التي اقتضتها ظروف الحياة الحضرية الحديثة، حيث ينظر إلى من يلتحق بتلك الأعمال على أنه شخص فاشل في حياته الدراسية والمهنية. مما يجعل الأبناء والآباء معاً يفضلون التوجهات المهنية العليا بوصفها نوعاً من إثبات الذات والتباهي أمام الآخرين بصرف النظر عن الإمكانات الاقتصادية للأسرة أو التحصيلية للطفل.

أما متغير العمر، فقد أوضحت نتيجة الدراسة عدم وجود اختلافات تذكر في الطموحات المهنية لدى الأطفال تعزى إلى اختلاف العمر. وربما يعزى ذلك إلى تشابه التأثيرات الخارجية المحيطة بأفراد العينة كما أشارتا إلى ذلك. (Tresa & Munoz, 1992)، كما أن التشجيع الأسري للأطفال يجعلهم يتبنون اتجاهات وتطلعات مهنية تتوافق مع أعلى المراتب المهنية في المجتمع بصرف النظر عن إمكاناتهم الاقتصادية والتحصيلية. كما أن تقارب أعمار أفراد العينة ربما يكون سبباً آخر، فجميع أفراد العينة ما زالوا في مرحلة ما يمكن أن نطلق عليها (مرحلة الحلم المهني) حيث إن الطفل في هذه المرحلة ما زال في مرحلة التطلع أو الحلم المهني المبنى على رغبات وتطلعات ربما لا تتفق مع إمكاناته الاقتصادية أو التحصيلية، مما يجعل تطلعاته وطموحاته المهنية خيالية أكثر منها واقعية. فالطموح الواقعي ربما لا يتحدد إلا بعد أن يصل الطفل مرحلة الشباب (المرحلة الثانوية) حيث يبدأ يعي المجتمع المحيط به ويبدأ في تقييم أوضاعه وإمكاناته الاقتصادية والتحصيلية. كما يبدأ يعي بوضوح القيود الاجتماعية المفروضة على بعض المهن. وهذا ربما يجعلنا نتحفظ على كثير من الطموحات المهنية الأنثوية الراغبة في العمل طبيبات، حيث إن مثل هذه الرغبة ربما تتغير مستقبلاً فيما لو أجريت دراسة تتبعية للفتيات أنفسهن في سن الشباب بعد أن تتضح لهن القيود الاجتماعية المفروضة على العمل الأنثوي من قبل المجتمع. وهذا ما أشارتا إليه (Tresa & Munoz, 1992) في أن الطفل الذي

لم يصل إلى درجة التمييز بين رغباته الشخصية وقيم المجتمع المحيط به ربما تكون رغباته المهنية تتعارض مع قيم المجتمع المحيط به.

كما أن هناك كثيراً من المؤشرات الثانوية التي يمكن أن نستشفها من نتائج هذه الدراسة والتي تعطينا تصورات مبدئية عن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمناطق الريفية في المملكة، والتي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في الأوضاع والاتجاهات المهنية للسكان في تلك المناطق. لعل أهمها ما يلي:

1 – ارتفاع نسبة الأمية في الريف وبخاصة بين صفوف الإناث على الرغم من الجهود الكبيرة التي تبذل في سبيل القضاء على الأمية في جميع مناطق المملكة وعلى أعلى المستويات. فإن نتائج الدراسة أوضحت أن ما يقرب من 90% من الأمهات أميات، ولعل مثل هذه النتيجة تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في التوجه المهني للأبناء.

2 – ارتفاع نسبة الراغبين في العمل العسكري في المناطق الريفية. وعلى الرغم من إيجابية ذلك من الناحية الوطنية فإن مثل ذلك التوجه يوضح الرغبة غير المعلنة للتسرب من التعليم. وهذه مشكلة تعاني منها معظم المناطق الريفية في العالم العربي، ويعد العمل العسكري أقرب المهن المفضلة لاستقطاب مثل هؤلاء المتسربين من التعليم، مما دفع المخططين في القطاعات العسكرية إلى رفع متطلبات الالتحاق بالقطاعات العسكرية واشتراط الشهادة الابتدائية حداً أدنى للحصول على رتبة جندي.

3 – وضوح الحس الوطني لدى نسبة كبيرة من الأطفال، ويتضح ذلك من خلال الأسباب التي أبدوها لتفضيلاتهم وطموحاتهم المهنية.

4 – تشير التحليلات العامة للتعبيرات الحرة للأطفال إلى وجود بعض الاتجاهات السلبية مثل وجود بعض القيم المادية الموجهة لتفكير الأطفال في سن مبكرة، مما يوضح سيطرة الطابع المادي على توجهات الصغار في مرحلة عمرية مبكرة، ويتضح ذلك من خلال بعض العبارات التي أوردوها أسباباً لتفضيلاتهم المهنية مثل: (لسبب حب الفلوس، عشان أكسب فلوس، أنا شفت عنده فلوس كثيرة.. إلخ). مما يشير إلى أن النظرة المادية للأشياء بدأت تتغلغل ليس فقط في تعاملات أفراد المجتمع بعضهم ببعض فحسب بل إلى نفوس الصغار مما يجعلها موجهاً لطموحاتهم وتفضيلاتهم المهنية. كما اتضح أيضاً بعض الرغبات العدوانية لدى بعض الأطفال والتي تتضح من تفضيلهم أعمالاً معينة للممارسة لتحقيق بعض

الرغبات المكبوتة كالضرب، أو التحكم في الآخرين مثل قول بعضهم: (لكي أضرب الطلاب، لكي أتأمر على الجنود... إلخ). مثل تلك التوجهات يمكن اكتشافها في سن مبكرة من قبل المشرف الاجتماعي في المدرسة أو من قبل المدرسين، ومن ثم العمل على تعديلها وتهذيبها لإخراج جيل سوي يمكن الاعتماد عليه.

6 – وضوح الحس الديني في كثير من التعبيرات، حيث إن كثيراً من الأطفال من الجنسين يطمحون إلى العمل في التدريس لتعليم الدين ونشر المعرفة الدينية، مما يؤكد رسوخ هذه القيمة في نفوس النشء في سن مبكرة.

الهوامش

(1) هذه المهنة صنفت مع بعض المهن الأخرى التي لم تذكر سوى من حالة واحدة أو اثنتين تحت مسمى أعمال أخرى.

المصادر

ذياب البداينة، وفايز المجالي (1996م). الحراك الاجتماعي بين الأجيال، والتفضيل المهني لدى الأبناء. مجلة مركز البحوث التربوية، بجامعة قطر، العدد (9)، السنة (5)، يناير ص ص 207–236.

أحمد السناني (1413 هـ). المنزلة الاجتماعية للمهن في المجتمع السعودي دراسة ميدانية مقارنة. (بحث غير منشور).

Cook, E. (1993). The gender context of life: Implications for women and men's career life plans. *Career Development Quartly*, 41, 227-237.

Faith, D. (1980). Occupational sex stereotyping among rural young women and men. *Rural Sociology*, 45 (3) Fall, 396-415.

Langan, F. (1991). The stability of work, self and interpersonal goals in young women and men. *European Journal of Social Psychology*, 21, 419-428.

Teresa. M. & Munozs,. (1992). Occupational preferences of Spanish adolescents in relation to gottfredson's Theory. *Journal of Vocational Behavior*, 40, 306-317.

Schwarzweller H. (1978). Career desiderata of rural youth and the structing of ambition: A comparative perspective. *International Journal of Comparative Sociology*, 19 (3-4) Sept-Dec, 185-202.

Tohidi, N. (1984). Sex differences in achievement career motivation of Iranian boys and girls. *Sex Roles*, 11 (5-6) Sept, 467-484.

Trice, A, & Knapp, L. (1992). Relationship of children's career aspirations to parents occupations. *Journal of Genetic Psychology*, 15 (3) Sept, 355-357.

مقابلة

أحمد أبو زيد
بدايات الأنثروبولوجيا العربية

حاوره: محمد أحمد غنيم*

هذا الحوار الذي تقدمه المجلة لقرائها هو بكل المقاييس استكشاف جديد لجيل الريادة الفكرية العربية، للبدايات، وإرهاصات تيار التقدم الفكري العربي. إن أبا زيد في هذا الحوار المقتطف من سيرة ذاتية مطولة ستصدر قريباً في كتاب أعددته معه، يعكس في إطار ذاتي البدايات الأولى لتأسيس علم الأنثروبولوجيا في عالمنا العربي والتي كان أبو زيد بامتياز باعثها الرئيس ومهندسها الأساسي، كما أنه في فضائه الأوسع عودة إلى الإرهاصات للنهضة الفكرية والعلمية العربية في مطلع هذا القرن، حيث استطاعت الذهنية العربية أن تتلاقح بشكل إيجابي وصحي مع الحضارة الغربية وثقافتها.

لقد أسهم أبو زيد، وللمرة الأولى في عالمنا العربي، في تأسيس الأنثروبولوجيا بوصفها علماً قائماً بذاته، فضلا عن إشرافه المباشر على تأسيس الأقسام العلمية للأنثروبولوجيا في جامعات عربية عدة، والأهم صنع أجيال متتالية من الأنثروبولوجيين العرب ممن يدينون له بالفضل والريادة.

وقد شكلت الكويت محطة ثقافية مهمة في حياة أبي زيد، حيث أسهم في إرساء مناهج الأنثروبولوجيا في جامعاتها، ولكن تبقى العلامة البارزة بالتقائه مع النخبة الكويتية المثقفة والمؤمنة بأهمية صنع ثقافة عربية جادة بإصدار «عالم الفكر» التي تعد من أكثر الدوريات العربية رصانة وثباتاً في المستوى العلمي.

ونترك لقراء المجلة فرصة الاطلاع على مضامين هذا الحوار بفضائه الأوسع.

---

* أستاذ (Professor)، رئيس قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة المنصورة، مصر.

■ **هل لك أن تحدثنا عن بدايات أحمد أبو زيد؟ ومن يكون؟**

أحمد أبو زيد بكل بساطة ولد ونشأ وتعلم في الإسكندرية إلا في المرحلة التالية للتعليم الجامعي حيث ذهبت فيها إلى الغرب وبخاصة إنجلترا، وفترة قصيرة إلى فرنسا لحضور محاضرات «ليفي ستروس» "Claude Levi-Strauss".

فقد عاصرت الإسكندرية التي كانت فيها الجاليات الأجنبية تحوي كثيراً من الثقافات المختلفة، وبسبب انفتاح مصر وبخاصة الإسكندرية على الغرب نشأ أبو زيد وهو جامع بين الثقافة الشرقية والإسلامية نتيجة لأن جده لوالدته كان من رجال الدين في الأزهر الشريف، وترك له مكتبة كبيرة، حيث اطلع عليها في سن صغيرة، بل حفظ أجزاء كثيرة من القرآن الكريم في هذه السن الصغيرة. وكانت الإسكندرية في ذلك الحين من أهم مراكز الثقافة العالمية، والعصر الذي نشأت فيه كان في الثلاثينيات من القرن العشرين، وهذا الوقت كان عصر ازدهار الثقافة العربية والثقافة الأجنبية، وأعتقد أنني كنت محظوظاً لأني عشت في العصر الذي عاش فيه طه حسين وزملاؤه من الكتاب والمفكرين، وكذلك أم كلثوم وعبدالوهاب في جانب الغناء والموسيقا الراقية، عصر مختار وأدهم وسيف وانلي في الفن التشكيلي، ويُوسف وهبي والريحاني وجورج أبيض في مجال الفن المسرحي الراقي أيضاً.

إذن كانت المنظومة كلها من أرقى ما يمكن فيما يتعلق بالثقافة المصرية، سواء في الأدب أو في الفن أو في الفكر، فضلا عن ذلك فإن الإسكندرية كانت تستقبل، ومن دون مبالغة، كل الكتب التي تصدر في الخارج في أسبوع ظهورها نفسه بحيث إن مكتبات الإسكندرية كانت زاخرة بالكتب والمجلات الأجنبية التي كانت تباع في ذلك الحين بأسعار زهيدة غير الأسعار الفلكية في الوقت الحاضر.

■ **إذن كانت هناك ثقافتان ساهمتا في هذا التكوين !**

نعم لو أضفنا هذه الثقافة الأجنبية إلى الثقافة الإسلامية التي تلقيتها في المنزل كما ذكرت سابقاً، ربما أكون قد قدمت فكرة عن تكويني الجامع بين الثقافتين المصرية التراثية والعربية المصرية، وأذكر هنا الثقافة العربية المصرية لتميزها عن الثقافة العربية في العالم العربي، حيث كانت مصر تصدر ثقافتها إلى العالم العربي في ذلك الحين، إن كل هذا الخليط هو الذي قام بتكويني. وأضيف كذلك أن المدارس الثانوية آنذاك كان فيها من المدرسين من بلغوا درجة عالية من الثقافة والمعرفة والاطلاع والإلمام باللغات الأجنبية، حيث كان بعضهم يزودنا بمجلات أجنبية لكي

نقرأها ثم نقوم بتحليل المقالات وتحليل القصص، مثلا كان هناك وقتها مجلة شهرية اسمها True Story ويعطيها لنا مدرس للفلسفة بعد شرائه لها، ويكلف كل طالب أن يقرأ قصة من هذه القصص ويقوم بتحليلها من الجانب السيكولوجي والجانب المنطقي والفلسفي والاجتماعي، ومن هنا كان الفصل الدراسي يتحول إلى نوع من ندوة للمناقشة كل هذا من دون شك فتح عيني على عوالم أخرى لا تتاح لطلاب الوقت الحالي.

- **نريد أن نعرف هنا كيف كانت العوامل التي أدت إلى دخولك في حقل الأنثروبولوجيا؟**

في الوقت نفسه كانت الحركة الكشفية وحركة الكشافة مزدهرة في مصر، حيث كنت منذ المدرسة الابتدائية عضواً في فريق الكشافة وبعدها عضواً في فريق الجوالة، وكانت الرحلات إلى خارج الإسكندرية جزءاً كبيراً من نشاطها، بحيث إننا تمكنا من زيارة مناطق كثيرة، حيث أقمنا على سبيل المثال في معسكرات في الصعيد، فضلاً عن بعض المعسكرات التي كانت تقام على حافة الصحراء.

كل هذا زرع في نفسي حب المغامرة وحب الخروج من الإسكندرية وحب التعرف على المجتمعات الأخرى غير الموجودة بالإسكندرية، وربما انعكس ذلك لاشعورياً على إعدادي المبكر للأنثروبولوجيا دون أن أعرف عنها شيئاً، وبخاصة لأنه نمى لدي حب التعرف على ما يسمى بقاع المجتمع ممن يسكنون قاع المجتمعات الفقيرة والجماعات المتخلفة من المجتمع الحضري الموجود في الإسكندرية، بالإضافة إلى ذلك فإن عائلتي من جانب الأم كانت لها ثقافتها الدينية والتراثية، إنما من جانب الأب كان الوضع مختلفاً حيث كان الأب من كبار رجال الأعمال يقوم باستيراد الفحم لمصلحة السكك الحديدية على نطاق واسع، والمهم هنا، هي علاقاته بالأجانب وبخاصة رجال الأعمال منهم، الأمر الذي جعلني أعايش الجو الأجنبي الذي كان والدي يتحرك فيه، وكل ذلك كان خليطاً كبيراً هيأني كي أكون مستعداً لتقبل التنوع في الثقافة، وعمقها أيضاً. وإن كان هو التنوع الذي جمعته من الثقافات العربية والغربية والمصرية.

فضلا عن ذلك فإن بعض المثقفين المصريين كانوا مهتمين بعرض الثقافة اليونانية مثل الأستاذ «دريني خشبة» الذي كان يترجم الأساطير اليونانية، وكذلك «محمد غلاب» والحاصل على الدكتوراه من «السوربون» وله كتاب من أمتع الكتب عن الفلسفة الشرقية.

في ذلك الوقت كانت المكتبات في الإسكندرية، أيضاً، تعرض الكتب المترجمة عن اللغات الشرقية إلى اللغة الإنجليزية، واذكر على سبيل المثال، مجموعة كتب كان يشرف عليها المستشرق الألماني «ماكس فولر» وكانت تصدر تحت عنوان «كتب الشرق المقدسة»، وهذا جعلني أطلع على هذه الثقافات الشرقية، كذلك كان هناك شخص ربما لا تعرفه الأجيال الحديثة وهو الدكتور «عبد الوهاب عزام»، أحد أساتذة اللغة الفارسية، حيث ترجم الشاهنامة من الفارسية إلى العربية، عموماً كانت حركة الترجمة كبيرة وتُرْجِمت فيها أمهات الكتب مثلما ترجم «أحمد لطفي السيد» كتب «أرسطو» وبخاصة كتاب الأخلاق وما بعد الطبيعة، فضلا عن معرفتنا الجيدة باللغات الأجنبية.

إذن مصر كانت في ذلك الحين وفي فترة تكويني تزخر بكل الثقافات مما ساعدني في أن أتعرف على الثقافات الأخرى وإلى أن أتوجه إلى دراسة الأنثروبولوجيا لمعرفة دراسة الثقافات التي تختلف عن الثقافة التي أنتمي إليها.

- **بالطبع في تلك الفترة كانت هناك كتب بعينها أثرت في حياتك بشكل خاص وحولت الاهتمام تجاه الأنثروبولوجيا بوصفها مجالاً جديداً.**

من الصعب أن أحدد كتابا بعينه كان له أثر في حياتي، لأن الكتابات كانت كثيرة جدا، فنحن وقتها لم نكن نشتري الكتب فقط وإنما كانت هناك مكتبات تعير لنا الكتب. وهذا كان يتيح لنا فرصة أن نقرأ كثيرا جدا بنقود قليلة، حيث كنا نستأجر الكتاب في الأسبوع بثمن زهيد، وهذه التجربة عرفتني على كتابات كثيرة جدا مترجمة، إنما الكتب التي كان لها تأثير كبير في حياتي فهما كتابان؛ الأول عثرت عليه محض مصادفة وهو ملخص لكتاب الغصن الذهبي «The Golden Bough» للسير «جيمس فريزر»، حيث قرأته عندما كنت طالباً في المدرسة الثانوية، وبعد نحو ثلاثين سنة أتيح لي الإشراف على ترجمة ذلك الملخص الذي ظهر منه جزء كبير باللغة العربية، طبعا، كان هذا الكتاب صعباً ولم أستطع استيعابه حينها، ولكنه فتح الآفاق أمامي على الثقافات التي نسميها الآن بالثقافات التقليدية أو البدائية، وظل هذا الكتاب ملازماً لي حتى قمت بالاشتراك في ترجمته، وهذا يدل على أن البنية الأولى تظل متربعة دائماً. أما الكتاب الثاني فكان لـ «توماس بالفنش» وهو لم يكن أديباً وإنما هاوياً معجباً بالأساطير، ووجدت أنه جمع مجموعة الأساطير التي كانت معروفة في ذلك الحين بالأساطير اليونانية ووضعها في كتاب «عصر الخرافة»، وهو

كتاب قرأته عندما كنت طالباً في المدرسة الثانوية، وكان ثمنه ثمانية قروش وكان من مجموعة تصدرها (Every man's Library) وهي مجموعة مجلدة تجليداً فاخراً وتباع بعشرة قروش إلا أن صاحب المكتبة عندما وجدني أكثر من التردد عليها ومحبا للقراءة خفض لي ثمنها إلى ثمانية قروش. وهذا الكتاب كان فريداً لأن الذي كتبه رجل هاوٍ غير متخصص، حيث كان يعرض للأسطورة ثم يعرض الالهامات التي صدرت هذه الأسطورة للكتاب والشعراء ويأتي بالنماذج التي نقلت إليها هذه الأسطورة للكتاب والشعراء بحيث تقرأ الأسطورة ثم تقرأ الشعر الذي ذكر فيه بطل هذه الأساطير، وقد عرفتني بعدد كبير من الشعراء الإنجليز مثل «بايرون» وغيره، كما عرفتني أيضا ببعض الرسامين، كثير منهم كانوا من المصورين الذين استلهموا بعض هذه الأساطير في رسم الصور.

إذن الكتاب في حد ذاته، يوسع الآفاق نحو المعرفة في شتى صورها، ربما كان هذان الكتابان أهم كتابين في اللغة الأجنبية ساعداني على المعرفة، بالإضافة إلى ذلك هناك كتاب ربما حاول كثيرون التقليل من أهميته وهو كتاب «كليلة ودمنة» فقد كان يوزع علينا في المدارس الثانوية، وربما قرأته عشرات المرات وما زلت أرجع إليه من حين إلى آخر، ليس لأنه كتاب أساطير فقط أو حكايات خرافية وإنما لأنه يحتوي على حكمة بالغة، وطبعاً بتطوري الفكري كنت قادراً على أن أحلل كل حكاية تحليلاً جديداً. وطبعاً القرآن الكريم قرأته أكثر من مرة وحفظت جزءاً كبيراً منه، وأيضاً كتابات التراث القديم مثل ابن خلدون فكلها ساعدت في التكوين، ولكن الكتابين الرئيسين اللذين كانا لهما تأثير كبير في توجيهي للأنثروبولوجيا هما كتاب «الغصن الذهبي» و«عصر الخرفة» وعثرت عليهما بطريق المصادفة البحتة في مكتبة «فكتوريا» في شارع سعد زغلول (مكان دار المعارف الآن) وكان أصحابها يونانيين وأذكر واحداً منهم اسمه «ماينوتي» كان له ابنة اسمها «ماريا» وصادقتها عندما كنا في المرحلة الثانوية حيث كان يقول لي: عوضا عن أن تشتري الكتاب – وذكر جملة بالفرنسية «Les etudiants sont pauvres» «التلاميذ فقراء جداً» على الرغم من أنه يعرف والدي وأنني غير فقير ولكنه ذكر أن أفقر طبقة في العالم هي طبقة الطلاب لأنهم دائماً يحصلون على النقود من الأهل – عوضا عن أن تشتري الكتاب اقرأ الكتاب أولا في المكتبة وإن أعجبك بإمكانك شراؤه. وأقام داخل المكتبة ركناً لي ولبعض زملائي، حيث كنا نذهب إلى المكتبة للقراءة وقمنا باستغلال الفرصة جيدا وكانت فرصة عظيمة للثقافة. ولعل هذا يوضح أن أصحاب المكتبات،

في ذلك الوقت، كانوا من المثقفين ومن محبي نشر الثقافة ولم يكونوا تجار كتب مثل أصحاب المكتبات الآن. فأنت الآن تدخل المكتبة ليأتي من يقول: ماذا تريد؟ يعني يصطاد الزبون، بينما في الخارج «تجد العكس» حيث تدخل المكتبة وتقلب كتبها وتقرأ فيها إلى أن تشتري الكتاب، وهذا كان التقليد السائد في الإسكندرية في ذلك الوقت الماضي.

بعد ذلك وعن طريق المصادفة البحتة أيضاً عثرت على بعض كتب «مالينوفسكي»، ولم تكن الأنثروبولوجيا معروفة لدي وأنا في السنوات الأولى من الجامعة عندما عثرت على كتابين لـ «مالينوفسكي» الذي لم نكن قد سمعنا عنه من قبل، وهما: Law and Custom و Sex and Repression in savage society، وقد أعجبني الكتاب الأول وقرأته قبل أن أعرف ما هي الأنثروبولوجيا، وهذا ما جعلني أقرأ الكتاب الثاني ولكنه لم يعجبني مثل الكتاب الأول الذي أعجبت بمدخله السيكولوجي إلى حد كبير. هناك أيضاً كتاب أثر في تأثيراً بالغاً، حيث كلفني بقراءته أستاذنا الكبير «مصطفى زيور» أستاذ علم النفس، حيث كانت له طريقة في التدريس يلقي فيها ثلاثة محاضرات أو أربعة في أول العام، ثم يوزع مجموعة من الكتب على الطلاب ليقرؤوها ويقدموا عنها بحثاً تدور بعدها حوله مناقشة وكنا، في ذلك الوقت، خمسة طلاب في قسم الفلسفة أعطاني في الفصل الدراسي الأول كتاباً عن تشريح «السلامندر» (البرص)، وهذا الكتاب وعلى الرغم من أنه كتاب تشريح يربط بين الجهاز العصبي والجهاز الحركي والجهاز الفكري عند «السلامندر» فإنه ينظر إليها بوصفها وحدة واحدة، فالعوامل كلها تتداخل بعضها مع بعض وتتشابه بعضها مع بعض، وكلفني في الفصل الدراسي الثاني بعرض كتاب مهم باللغة الفرنسية عنوانه: «La psychologie de la forme» عن «سيكولوجية الصورة أو الهيكل ونظرية الجشتالت» وهي أيضاً نظرية كلية تجعل الواحد منا ينظر إلى الكل ثم ينظر إلى الأجزاء، هذان الكتابان دون أن أشعر ودون أن يقصد أستاذي «مصطفى زيور»، أدخلا إلى تفكيري بشكل عميق النظرة الكلية إلى الأشياء التي وجهتني بعد ذلك إلى الأنثروبولوجيا البنائية الوظيفية وثمة أوجه شبه قوية بينها وبين نظرية «الجشتالت».

وهكذا هي سلسلة واحدة ابتداء من كتاب «فريزر» الأول الذي ينظر إلى الأساطير كلها ويربط بعضها ببعض إلى كتاب «توماس بالفنش» وارتباط الأساطير بالفنون والآداب الأخرى إلى الكتابين اللذين كلفني بهما «مصطفى زيور» وهما قد

أثرا في تفكيري بشكل عميق دون وعي أو إدراك مني لأتجه بعد ذلك إلى الاتجاه البنائي في الأنثروبولوجيا وأن يجد هذا الاتجاه البنائي هوى في نفسي.

أحياناً المصادفات تتدخل في التكوين الذهني للشخص، بالإضافة إلى المكان «الإسكندرية» التي تتداخل فيها الثقافة العربية بالثقافة الإسلامية والثقافة الأجنبية وتؤلف كلها وحدة واحدة تعطيها لك مدينة الإسكندرية، هذه العوامل عندما تنظر إليها وتحللها تستطيع رؤية هذه العناصر مجتمعة لتبرز فكرة البنائية الاجتماعية وكل ما لدي من مكونات.

- **هل كل مرحلة عمرية من المراحل التي مررت بها كان بها تغيير أو إعادة تشكيل أو - إذا صح التعبير - مرحلة تختلف عن مرحلة أو مرحلة تلاحق مرحلة؟**

- حقيقة أعتقد أن هذه التقسيمات العمرية مفتعلة لأن الإنسان هو عملية واحدة مترابطة، كل مرحلة تكون وحدها وكل مرحلة تؤدي إلى أخرى تليها، وليس هناك فصل بينها، بحيث إن ما نسميه مرحلة من العمر تشمل فيها من العناصر ما تؤدي إلى المرحلة التالية لها، بمعنى آخر، لو لم أكن ولدت في الإسكندرية وفي تلك العائلة بالذات التي تجمع بين العلم والعمل والتراث القديم والثقافة لم يكن أحمد أبو زيد وصل لما وصل إليه، صحيح أنه في مرحلة من المراحل ربما كان الاتجاه إلى الثقافة الأجنبية أكثر من الاتجاه إلى الثقافة العربية، إنما لم تسقط أي عنصر من هذه العناصر إطلاقا، فكل العناصر يلتحم بعضها مع بعض، وتؤدي إلى المرحلة التي تليها، وأنا ضد عملية التقسيم هذه، وهذا يعود أيضاً إلى النظرة الكلية والنظرة الشاملة لدي.

- **هل كانت الإسكندرية متميزة عن باقي أنحاء مصر في ذلك الوقت؟**

من دون شك الإسكندرية طوال عمرها مجتمع متوسطي (بحر متوسط) وهذا أيضاً بالإضافة إلى وجود جاليات أجنبية كثيرة جدا ومتعددة أيضاً، فنجد أن بعض الجاليات الأجنبية كانت تسكن في مناطق وأحياء كاملة من الإسكندرية، مثلا منطقة «كامب شيزار والإبراهمية» كان يسكنها عدد كبير من الجالية اليونانية، بينما بعض المناطق الأخرى مثل «الحي اليوناني» فعلى الرغم من أنها حي يوناني فإنه كان يسكنها جالية إيطالية كبيرة، وربما كان سكن المصريين في هذه المناطق قليلاً بالنسبة لعدد الأجانب، حيث كان المصريون يفضلون السكن في المناطق القديمة مثل القبارى والأنفوشي وبحري ومحرم بك، وإنما كانت هناك عملية تداول في السكن بين بعض الجاليات الأجنبية وبعضها الآخر.

والإسكندرية بوصفها مجتمعاً كان يغلب عليه الطابع الأجنبي في الشكل، وفي الملابس وفي التعامل باللغات، التي تسمعها في الشارع، حيث تسمع وأنت في الشارع كل اللغات، وكنا ونحن صغار نلتقط ألفاظاً وكلمات يونانية وإيطالية ونتعامل بها، وأيضاً كانت توجد الجالية اليهودية وعددها الكبير في الإسكندرية، هذا الجو جعل الإسكندرية لا تنتمي إلى مصر إلى الحد الذي جعل أحد الرحالة الفرنسيين القادم من فرنسا إلى مصر لكي يزور أفريقيا في أواخر القرن الثامن عشر وجاء إلى الإسكندرية عن طريق البحر ثم انتقل إلى «كفر الدوار» بدءاً وعندما وصل قال: «من هنا تبدأ أفريقيا». الفاصل كبير إذن بين أفريقيا والإسكندرية التي كانت تنتمي إلى البحر المتوسط وما زالت متميزة عن بقية مصر في ارتباطها بأوروبا، فأنا عندما سافرت إلى أوروبا أول مرة في الخمسينيات لم أشعر أنني انتقلت من الإسكندرية إلى أوروبا بل كانت الإسكندرية أجمل من «مرسيليا» وأنظف منها في ذلك الحين، وهذا يوضح أن الجو العام كان جواً أجنبياً فضلا عن أنه كان جواً متحرراً وجواً غربياً إلى حد كبير، ولربما أسهم طه حسين والأمير محمد علي الذي أصبح وليا للعهد في وقت من الأوقات والأميرة شويكار التي هي من العائلة المالكة إسهاماً كبيراً جداً في تغير الإسكندرية ثقافياً. فكان طه حسين يدعو إلى الإسكندرية كبار الأدباء والكتاب الأجانب لعقد الندوات، وكان هذا يسهم في الانفتاح على الثقافة الأجنبية، والأمير محمد علي أيضاً كان فناناً يدعو فرق الباليه والأوبرا والأوركسترا لعزف الموسيقا الكلاسيكية وتقديم عروضهم في مسرح «الهمبرا». كل ذلك أعطى الإسكندرية طابعاً أجنبياً غربياً غير متوافر في بقية أنحاء مصر، فنحن منذ الصغر كنا نتجول في جو غربي أكثر منه شرقياً ولكن دون أن ننسى الثقافة الإسلامية والثقافة الدينية حيث كانت تزرع فينا زرعاً منذ المدرسة الأولية، ولأن المدرسة كانت تقوم بتحفيظنا أجزاء كبيرة جدا من القرآن الكريم ومن الثقافة الدينية سواء كانت الثقافة الدينية الإسلامية أم الثقافة الدينية القبطية، لأن القبط كان لهم جزء متخصص للديانة الخاصة بهم، يعني تربية دينية لها مزيج غريب جداً وهو مزيج لا ينتمي إلا لمصر في ذلك الحين.

■ **ماذا عن القاهرة في الثلاثينيات من القرن العشرين؟**

القاهرة كان يغلب عليها الطابع الإسلامي، فالقاهرة في ذلك الحين عندما كنا نزورها بوصفنا طلاباً في فريق الكشافة كان الغالب عليها الطابع الإسلامي، وهذا

ليس في منطقة الأزهر والحسين فقط وإنما كان في كل أنحائها، حيث تجدها مركز الإشعاع الثقافي المختلف، وتشعر وأنت في القاهرة أنك تدخل عالماً آخر غير عالم الإسكندرية؛ عالم إسلامي شرقي، بحيث تشم رائحة الإسلام وأنت تدخل القاهرة، التي كانت غير مزدحمة بالسكان مثل الآن، وفي الحقيقة لم يكن فيها مجال واسع للثقافة المتعددة ولكن أيضاً كان يوجد فيها نوع من التخصص، فإلى جانب هذه المنطقة الإسلامية الكبيرة نجد منطقة أخرى مزدهرة بالفنون والحركة المسرحية، ففي شارع عماد الدين حيث الملاهي والمسارح؛ مسرح الريحاني ومسرح بديعة مصابني ورمسيس وجورج أبيض، وهي كلها سلسلة من المسارح المتجاورة تشعرك بالجو الشرقي الخاص بالقاهرة دون غيرها، فالقاهرة بالنسبة لنا بوصفنا إسكندرانيين عالم آخر مختلف ومتميز عن الإسكندرية بجوها الشرقي وأصالتها وجمال القاهرة الذي كنا نشمه في كل مكان.

■ **كل هذا كان يدور حول البدايات والثقافات التي أسهمت في التكوين وفي تحويل المسار كيف كان الدخول المباشر إلى ميدان الأنثروبولوجيا؟**

الدخول إلى عالم الأنثروبولوجيا تم عن طريق دراسة الفلسفة، لأن علم الاجتماع والأنثروبولوجيا عندما كنت طالبا في الجامعة كان يدرس في قسم الدراسات الفلسفية، ولم تكن الأنثروبولوجيا معروفة على الإطلاق، وكان علم الاجتماع يدرس داخل الدراسات الفلسفية، وعلم الاجتماع الذي كان يدرس لنا في ذلك الحين هو علم الاجتماع الفرنسي وكان يقوم بتدريسه أحد علماء مصر الذين لم يجدوا التمجيد الكافي وهو الأستاذ الدكتور «عبدالعزيز عزت» رحمه الله.

وكان يدرس لنا المدرسة الفرنسية، وكانت الموضوعات التي يدرسها والمقرر الذي أعطى لنا أثناء الدراسة مدة ثلاث سنوات لا يقل في روعته وعمقه وارتفاع مستواه عما كان يدرس في جامعة «السوربون»، وهذه لم أدركها إلا بعد سفري إلى إنجلترا ثم زيارتي إلى فرنسا وإلى السوربون واطلاعي على المقررات الدراسية. بمعنى أن المقرر الذي كان يُدرَّس كان على أعلى مستوى عالمي يمكن أن يفخر به الإنسان، وطبعاً في أثناء هذه الدراسة استرعى انتباهي كتاب «إميل دوركايم» عن الصور الأولية للحياة الدينية عند البدائيين، ويعد هذا الكتاب أنضج كتب «إميل دوركايم» وفي الحقيقة ليس أشهرها، ولكنه أنضجها لأنه يضع خبرته في هذا الكتاب وأيضاً كل تجربته في الدراسات الاجتماعية، وطبعاً «دوركايم» لم يكن قد

درس على الإطلاق أي دراسة ميدانية وإنما أعتمد في هذا الكتاب على كتابات الرحالة والمبشرين والكتابات الأخرى التي درست الأستراليين، ثم صاغ على ضوء هذه الأعمال ذلك الكتاب، قد يكون هذا أول ما استرعى ذهني إلى الاهتمام بالمجتمعات البدائية وبخاصة أنني في الوقت نفسه، كنت قد اطلعت مصادفة على كتابين من أهم الكتب التي أعتقد أنها أثرت في حياتي كما ذكرت من قبل وهما: كتاب «عصر الخرافة» الذي كان يتناول الأساطير اليونانية والرومانية ولا يكتفي بعرض هذه الأساطير وإنما كان يحللها ويبين تأثيرها في الفن والأدب، وهو ما أوجد عندي نوعاً من قبول كيف أن دراسة الأساطير يمكن أن تنقل الإنسان من مجال دراسة الكلاسيكيات إلى مجال التاريخ والأدب والفن، وكأن دراسة موضوع محدد لا تقتصر على دراسة هذا الموضوع، وإنما قد تنقل الإنسان إلى مجالات كبيرة وواسعة من الثقافة.

والكتاب الثاني كما ذكرت من قبل هو «الغصن الذهبي» لـ «فريزر» وقد اطلعت فيه أيضاً على الأساطير في العالم، وهو كتاب بدأ بأسطورة واحدة ثم تفرع منها إلى دراسة مئات وآلاف الأساطير في العالم، أي أنه يعد إحاطة كبيرة جدا بثقافات الشعوب البدائية والشعوب التقليدية والنصف بدائية أو الشعوب ذات الحضارات القديمة، كل هذا استهواني إلى حد كبير ولكن بداية تعرفي على الأنثروبولوجيا يرتبط بمجيء «رادكليف براون» حيث تتلمذت على يديه في الماجستير وتقبلت بالمشقة البنائية الوظيفية، وهو الذي نقلني في الواقع من علم الاجتماع الفرنسي إلى مجال الأنثروبولوجيا وبخاصة عندما أدركت أن «رادكليف براون» تلميذ غير مباشر لـ «إميل دوركايم»، كما كان صديقاً لـ «مارسيل موسى» وتأثر بـ «مارسيل موسى» ثم طبق نظريات «إميل دوركايم» عن المجتمع في دراسته لـ «لاندمان» في كتابه عن سكان جزر «الاندمان».

كان في الحقيقة وجود «رادكليف براون» علامة مميزة في حياتي، فقد استهواني هذا الرجل بشخصيته أولا واتساع علمه، وكما تعرف «رادكليف براون» لم يكتب كثيراً فهو لم يكن يهتم بكتابة الكتب، وكان كتابه الرئيس عن «الاندمان»، إنما كان يهتم بالتدريس أكثر من الكتابة وعن طريق التدريس أصبح يستهوى أعداداً كبيرة من الأشخاص الذين اعتبروا الآن من أبرز علماء الأنثروبولوجيا..

وعند دراستي لكتاب «فريزر»، وخصوصاً الجزء الذي تناوله عن «أوزوريس»،

هو الذي جعلني أرجع في الوقت نفسه إلى الأساطير المصرية القديمة، فهنا ارتبط في ذهني بين ما هو موجود في دراسة الأساطير في المجتمعات البدائية وأسطورة «إيزيس وأوزوريس» في المجتمع المصري. وهذا جعلني ارتبط ارتباطا قوياً بالتاريخ المصري القديم. ويمكن قراءاتي في التاريخ المصري القديم كانت أسبق على ذلك، إنما وجود كتاب «فريزر» أشبع جانباً كبيراً في نفسي وجعلني أنظر من زاوية جديدة إلى التاريخ المصري القديم على أنه حضارة وليس تاريخ أهلها، وهذه ميزة الأنثروبولوجيا، فهي تبين للباحث أن وراء هذه الأحداث توجد ثقافة، وأن المهم هو الثقافة، وأن أهم عنصر في الثقافة هو أسلوب التفكير الذي تفكر به هذه الشعوب، ويمكن بعد ذلك في مرحلة تالية عندما أتيح لي السفر إلى أفريقيا والعمل مع مكتب العمل الدولي، تمكنت من القيام بكثير من الدراسات التي كانت تبحث عن المبادىء الأصلية الأساسية التي يقوم عليها الفكر الإنساني، ولم أجد هناك اختلافات في المبادىء على الإطلاق، وعززت هذه المسألة قبل ذلك حينما حضرت بعض المحاضرات لـ «ليفي ستروس» في فرنسا، وكذلك عند مجيء «ستروس» إلى أكسفورد ليلقي علينا في انجلترا «سيمنار» عن الأساطير، وكان «كلود ليفي ستروس» «Claude Levi-Strauss» في بداية إنشاء منهجه البنائي في تحليل الأساطير، ونظرياته التي وضعها في كتاب كبير ذي أربعة مجلدات. هو الأسطوريات Mythologiques قد تكون هذه هي العوامل التي ربطتني بالأنثروبولوجيا، ولكن أعود وأقول إنه كان هناك عاملان فاصلان وهما:

دراستي لعلم الاجتماع الفرنسي وتأثري بكتب «إميل دوركايم»، وتلمذتي على يد العالم «رادكليف براون» في مصر، الذي أرسلني إلى أكسفورد لدراسة الأنثروبولوجيا، في الوقت نفسه الذي رشحتني فيه الجامعة للسفر إلى أمريكا وإلى جامعة «هارفارد» لدراسة علم الاجتماع، ولكنني فضلت الأنثروبولوجيا ونجح «رادكليف براون» في تحويل البعثة إلى أكسفورد بعد قبولي للأنثروبولوجيا بوصفها مجالاً أتخصص فيه.

فوق هذا كله هناك الثقافة المصرية القديمة وإدراكي للثقافة المصرية الحالية ومشاهداتي ويمكن الطبيعة نفسها مملوءة بالأنثروبولوجيا وملاحظتي الدائمة لسلوك الناس وخصوصا الحياة الشعبية، ويمكن هنا لا بد أن أذكر أن رسالة الماجستير التي حضرتها تحت إشراف «رادكليف براون» كان موضوعها من إيحاء الأستاذ الدكتور «على أحمد عيسى» رحمه الله، وقد كان أستاذ الأنثروبولوجيا في

جامعة الإسكندرية، وربما كلفني بهذا الموضوع بعد التخرج وكان عن «الموت والشعائر الجنائزية عند المسلمين في مصر»، ولما جاء «رادكليف براون» بعد شهور قليلة من تحديد هذا الموضوع وافق عليه ثم أكملت رسالتي تحت إشرافه.

هذه كلها هي العناصر التي أسهمت في اتجاهي للأنثروبولوجيا؛ الثقافة المصرية والحضارة المصرية القديمة ثم الاطلاع على تراث علم الاجتماع الفرنسي، ثم تأثري بـ «رادكليف براون»، ثم كثير من القراءات في الدراسات المتعددة والأساطير، كل هذا المزيج جعلني اتجه إلى دراسة الأنثروبولوجيا وأنا غير آسف لكوني اتجهت من دراسة الفلسفة إلى علم الاجتماع إلى الأنثروبولوجيا.

- **إذن الفلسفة كانت هي الخلفية العريضة التي كانت لديك والتي كانت المحرك هنا.**

الفلسفة من دون شك هي الخلفية العريضة، لأن الفلسفة ليست مجرد نظريات إنما أسلوب للتفكير، والفلسفة تجعلك تعرف كيف تفكر الشعوب فتصوغ هذه النظريات المختلفة، ثم لا تنس أن الذين درسوا لنا الفلسفة في جامعة الإسكندرية كانوا من كبار العلماء ممن كانت لهم نظرة واسعة، فضلا عن أنهم ذوو نظرة عميقة للدروس. والفلسفة علمتني إلى حد كبير التفكير المنطقي، فهي ليست مجرد أداة، وإنما كيف يفكر الإنسان، ومن ثم الأسلوب المنطقي الذي يصاغ به أداء التفكير حتى تظهر بشكل نظريات، وهذه كانت القاعدة الأساسية. لربما انعكست بعد ذلك في اختياري للموضوعات التي أقوم بدراستها. يعني مثلا دراسة رؤى العالم أهتم بها منذ سنوات طويلة، ودراسة الأساطير، ودراسة أنساق الفكر البنيوية.

هذه كلها موضوعات فلسفية تجمع بين علم الاجتماع والأنثروبولوجيا والفلسفة، ولا يستطيع إنسان أن يتوغل فيها إلا إذا كانت له خلفية فلسفية، وأنا أعتقد أن الباحث في الأنثروبولوجيا لا بد أن تكون لديه حصيلة فلسفية كبيرة حتى يستطيع أن يحلل المادة العلمية التي يجمعها وإلا كانت كتاباته في آخر الأمر أقرب إلى التقارير الصحفية منها إلى العلم العميق، وأيضاً يجب ألا ننسى أن علماء الاجتماع الفرنسيين كانوا فلاسفة أكثر منهم علماء. فقد كانت لهم الخلفية الفلسفية فـ «إميل دوركايم» حين تقرأه تقرأ فلسفة راقية، و«مارسيل موس» حين تقرأه تقرأ فلسفة، انعكست كل هذه الكتابات على تفكير الأنثروبولوجيين المحدثين في فرنسا أمثال «ليفي ستروس» وبقية العلماء الأنثروبولوجيين الموجودين حاليا، فهم يجمعون بين التفكير الفلسفي والدراسات الميدانية.

- **بداية التجربة الأنثروبولوجية وبداية السفر إلى إنجلترا والتعرف على الآخر، هل لك أن تستطرد في الحديث عن تلك الفترة بالذات.**

دراستي في إنجلترا وبداية إرسالي للبعثة كان لها قصة، بدءاً من إتصالي بـ «رادكليف براون» ثم نفوري من علم الاجتماع الأمريكي، حيث إنني أنتمي بداية إلى مدرسة علم الاجتماع الفرنسي فأنا أنفر من علم الاجتماع الأمريكي حتى الآن وأنفر من الدراسات الاجتماعية التي أعتبرها دراسات سطحية، لأنها تقوم على معلومات عن طريق الاستمارة فضلا عن اختلاف الموضوعات التي كنت أهتم بها في ذلك الحين عن الموضوعات التي كانت تدرس في علم الاجتماع الأمريكي، ولربما قبلت هذا لأنني لو كنت سافرت إلى أمريكا لكنت غير قادر على النجاح أو تحقيق ما حققته في الدراسات الأنثروبولوجية بسبب عدم اهتمامي بالموضوعات التي يهتم بها علم الاجتماع الأمريكي، بمعنى أن مجيء «رادكليف براون» صادف هوى في نفسي إلى حد كبير وصادف الميول الشخصية في قراءاتي وفي نوع التفكير والاهتمام الذي لم يكن يحققه ذهابي إلى أمريكا، وخصوصا أن الأنثروبولوجيا في أمريكا هي اتجاه آخر مختلف عن علم الاجتماع الفرنسي وعن الأنثروبولوجيا في إنجلترا والذي كنت أقرأ فيها طول الوقت دون أن أدري. على أية حال فإن «رادكليف براون» هو الذي أوصاني بالذهاب إلى إنجلترا وجامعة أكسفورد بالذات لسببين يضافان إلى وجوده هو فيها؛ السبب الأول لأن الأستاذ الذي كان في أكسفورد في ذلك الحين هو «إيفانز بريتشارد» «E.E. Evans-Prichard» الذي كان أستاذا في الثلاثينيات في الجامعة المصرية، وله ارتباط قوي بمصر وبالدراسات الميدانية التي قام بها في السودان ودراسته عن إقليم برقة بليبيا، هذا يعني أنه كان يعرف نوع الثقافة السائدة في هذه المنطقة، ولهذا كان إرسالي إلى أكسفورد وخصوصاً لأن الذي كان يرأس كرسي الأنثروبولوجيا بها أستاذاً يعرف المنطقة التي جئت منها وكان اختياراً موفقاً.

السبب الثاني هو أنني حينما ذهبت إلى أكسفورد وجدت أستاذا اسمه «جون بريستياني» «J.G.Peristiany» وقد يكون غير معروف في مصر وإنما المصادفة الغريبة هي أن «جون بريستياني» جاء في الأربعينيات ليعمل أستاذاً لعلم الاجتماع في جامعة القاهرة، ثم انتدب للامتحان الشفهي في الليسانس بجامعة الإسكندرية، وحينما كنت طالبا اختبرني «جون بريستياني» في امتحان الليسانس مع الدكتور «علي عيسى» في امتحان الشفهي، وكان «بريستياني» في ذلك الحين أيضاً أستاذا في جامعة أكسفورد.

وقد يكون هذان السببان وجود «إيفانز بريتشارد» و«جون بريستياني» اللذين كانا على اتصال بمصر وبالثقافة المصرية والعربية، كانا دافعاً لـ «رادكليف براون» في أن يرسلني إلى أكسفورد وأيضاً كان «بريستياني» هو الأستاذ المساعد المشرف مع «إيفانز بريتشارد» على رسالتي للدكتوراه، فنظام التسجيل يقوم على أن يشرف الأستاذ الكبير ويعاونه أحد أعضاء هيئة التدريس ويكون هو الذي يباشر الطالب مباشرة سريعة ويومية، وكان هذا هو «جون بريستياني»، إذن عندما سافرت إلى أكسفورد وجدت أن هذين الأستاذين أمامي، وكنت طبعاً أعرف «جون بريستياني» لأنه قام باختباري في الامتحان الشفهي بجامعة الإسكندرية وطبعا أنا ذكرته بذلك.

الثقافة البريطانية كانت جديدة عليّ في ذلك الحين، لأن في مصر كانت الثقافة السائدة في ذلك الحين هي الثقافة الفرنسية، وأنا كما قلت لك تأثرت بشدة بـ«دوركايم» وعلم الاجتماع الفرنسي، وأنا هنا أتذكر جملة قالها لي «إيفانز بريتشارد»: «يا ترى هل نستطيع أن نغير نمط تفكيرك من الطريقة الفرنسية إلى الطريقة الإنجليزية»، لأنه كان هناك اختلاف كبير بين التفكير اللاتيني الفرنسي والتفكير الأنجلو سكسوني، وأنا كنت متأثراً إلى حد كبير ومازلت حتى الآن بالتفكير اللاتيني والفرنسي إلى جانب الفكر الإنجليزي.

طبعاً أنا ذهبت إلى بريطانيا بعد الحرب العالمية الثانية، فكانت بريطانيا في ذلك الحين مجتمعاً متهدماً إلى حد كبير، ومجتمعاً يحاول أن يبدأ ببناء نفسه، وأنا ووجهت بالمجتمع البريطاني الذي يختلف اختلافاً كبيراً في أسلوب حياته عن أسلوب الحياة في المجتمع المصري في نوع التنظيم القوي، طبعاً بريطانيا الآن تغيرت كثيراً في السنوات الأخيرة، وإنما عندما ذهبت إليها أول مرة كان لايزال هناك التنظيم البريطاني القديم الذي يحافظ على النظم التقليدية البريطانية بكل شدة وبخاصة أنه بعد الحرب العالمية الثانية كانت بريطانيا تحاول أن تتغلب على التسيب الذي طرأ على المجتمع البريطاني فكانت تحيي النظم التقليدية القديمة.

إذن أنا دخلت إلى مجتمع له نظام System وله نسق معين ونظم معينة قوية وشديدة التماسك، وتحاول أن تستوعب الغرباء الذين يحضرون إليها، وفي ذلك الوقت كان المجتمع البريطاني، كما تعلم، مجتمعاً متحفظاً ومغلقاً إلى حد كبير، وكان تقبلهم للأغراب تقبلاً فيه شيء من التردد والشك والريبة، فهم يضعون الشخص الغريب تحت المجهر وتحت الملاحظة الشديدة، ولربما شعرت بهذا إلى حد كبير في

بريطانيا ولربما ظل هذا الشعور فترة طويلة إلى أن تقبلني المجتمع، إنما هذا الشعور أفادني فيما بعد كثيراً حينما ذهبت إلى المجتمعات البدائية والمجتمعات الإفريقية للقيام بالدراسات الميدانية ووجدت أنهم لا يتقبلون الزائر الجديد بسهولة، إذن كانت تجربتي في بريطانيا ممهدة لي للقيام بالدراسات الميدانية.

- **هل كانت هناك صدمة ثقافية بين ذلك القادم من مصر ومن الشرق بصفة عامة والمجتمع البريطاني؟**

لم تكن هناك صدمة ثقافية على الإطلاق لأن مصر كانت من أرقى المجتمعات في ذلك الحين (القاهرة والإسكندرية)، ومصر كان بها النظام الملكي الذي ربطها بالعالم الخارجي، وذلك جعلني أتقبل الحياة في المجتمع البريطاني دون أن أشعر بأنني غيرت الثقافة وأنا هنا لا أتكلم عن درجة تقبلي للثقافة والحضارة البريطانية، وإنما عن تعامل الناس المحافظين الذين لا يتقبلون الغريب بسهولة، بينما تقبلت أنا الثقافة البريطانية أو دخلت فيها دون أن أشعر إطلاقاً بنوع من التغير لأن مصر كان فيها، وخصوصا الإسكندرية، كثير من الجاليات الأجنبية ذات الأعداد الكبيرة، ومصر طوال تاريخها كانت منفتحة على العالم الخارجي، وهذه لم تكن صدمة حضارية على الإطلاق وإنما كانت صدمة سلوكية تتعلق بسلوك الإنجليز المتحفظ في الاتصال بالآخرين. وإنما على أي حال فأنا كنت قد نشأت على نوع من النظام، وطريقة تربيتي كانت تقوم على أسس لم تختلف كثيراً، فمثلا أهم ما كان يميز النظام في بريطانيا هو المحافظة على الوقت، وقد كان ذلك أساسيا بالنسبة لي حتى اليوم لدرجة أنه في بعض الأحيان، وفي أثناء دراستي في بريطانيا قال لي ذات يوم «جون بريستياني»: أنت تعلمنا المحافظة على الوقت أكثر مما تعلمنا من الإنجليز.

إذن فالصدمة لم تكن صدمة حضارية Cultural Shock فما تقصده لم أتعرض له، ويمكن لظروفي حيث نشأت في مجتمع الإسكندرية المنفتح وفي تعاملي مع البريطانيين، وهذه نظرتي لهم وبخاصة لنمط تفكيرهم في المحافظة الشديدة على خصوصيتهم التي تجعلهم ينظرون بارتياب وشك أو يضعون الشخص الغريب تحت الفحص الشديد حتى يتقبلوه، ولكن بعد أن يتقبلوا هذا الشخص يظهر نوع آخر من الإنسان الإنجليزي، الإنسان الصديق المخلص الذي يقدم كل الخدمات لصديقه وللصداقة المستمرة، قد يكون الأستاذ أيضاً لا يهتم في الظاهر بتلميذه حيث إن هناك مسافة دائمة بين الطالب والأستاذ، وما نقوله هنا من أن الأستاذ لا بد

أن يختلط بالتلميذ وما إلى ذلك مسألة غير موجودة ببريطانيا، فهناك مسافة فاصلة، وهذه تجعل الطلاب ينظرون دائماً باحترام إلى الأستاذ لأنه يحترم نفسه أولا. هذا غير موجود في عالمنا العربي، حيث هناك درجة عالية من التقارب والتسيب في سلوك الأستاذ وفي سلوك الطالب، وإنما هذا التباعد بين الأستاذ والطالب في بريطانيا فاجأني إلى حد كبير وأثر في تأثيراً كبيراً، وحتى الآن أضع فاصلا بيني وبين الطالب، وهناك حدود يجب ألا يتخطاها الطالب، «فمثلا أنا لا أسمح للطالب بأن يدخن سيجارة أمامي ولا أسمح حتى لمعيد بذلك»، وهذه التقاليد أخذتها من المجتمع البريطاني وأسلوب الجامعة البريطانية.

■ متى تعرفت على بنيوية «ليفي ستروس»؟

الحقيقة بالإضافة إلى تعرفي في انجلترا على أساتذتي «إيفانز بريتشارد، وجون بريستاني» صدر في ذلك الحين كتاب لـ «ليفي ستروس» «الأبنية الأولية للقرابة» وقد درسته بمجرد ظهوره بالفرنسية وحتى الآن أعتبر هذا الكتاب بالإضافة إلى الكتاب الذي أشرف على إصداره «رادكليف براون» عن أنساق القرابة والزواج من أهم الكتب في دراسة نسق القرابة، وأنا أعجبت «بليفي ستروس» عندما جاء إلى انجلترا، وألقى «سيمنار» في جامعة أكسفورد في معهد الأنثروبولوجيا الاجتماعية بدعوة من «إيفانز بريتشارد»، في ذلك الحين كان «ليفي ستروس» لا يزال في بداية التكوين لنظريته عن الأساطير، وشرح لنا منهجه في تحليل الأساطير وتحليل أسطورة «أوديب ملكا» على لوح التدريس، أي أنه تصرف في الحقيقة وأمسك بالطباشير وبدأ يدرس، وقد كنا طلاب دراسات عليا ومعنا الأساتذة الكبار: «إيفانز بريتشارد، وجون بريستياني» وكان درساً بكل معاني الكلمة وشعرنا كلنا بأننا طلبة في ذلك الوقت، وعندما وجدوني مهتما بـ «ليفي ستروس» أرسلوني إليه في فرنسا لحضور بعض محاضرات. ولربما من كتبه التي أثرت في حياتي كتاب عن «الآفاق الحزينة والمناطق المدارية الحزينة»، ويعرض فيه لتاريخ حياته هو والاهتمام بالأنثروبولوجيا وتجربته فيها، ولما رجعت من البعثة عام 1956 كان في ذلك الحين يوجد عدد من المدرسين الناشئين من جيلي والعائدين من البعثات الخارجية مثل «عبدالحميد صبرة» الذي أصبح من كبار الأساتذة في تاريخ العلوم، وقد هاجر إلى أمريكا ودرس في جامعة «هارفارد» واستقر بها، وكان أيضا «مصطفى صفوان» ولا يزال من كبار المحللين النفسيين في فرنسا، وكان أيضاً «سامي محمود علي» وكان

مدرساً معي ويعيش الآن بفرنسا ويدرس في جامعة «السوربون» بعدما هاجر من مصر، وكان هناك أيضا «محمد مصطفى بدوي» وكان مدرساً في قسم اللغة الإنجليزية ثم أصبح أستاذا في جامعة أكسفورد، أي كنا مجموعة من الشبان من جيل واحد، وقد تكون ثقافتنا ودراستنا متنوعة ولكننا جميعا عشنا في الخارج سنوات طويلة، وكانت تجمعنا أستاذة فن أجنبية تقوم بالتدريس في قسم الحضارة في كلية الآداب واسمها «هيلدا زالوشر» ولأنها أستاذة أجنبية ونحن تعلمنا في الخارج كنا نلتقي حولها حيث إنها كانت مثقفة ثقافة عالية ومتنوعة فكانت تجمعنا كل يوم خميس في بيتها، كنا نجتمع لكي نقدم كتاباً جديداً من الكتب التي صدرت في الخارج، وأذكر أن كتاب «الغريب» عرضه «محمد مصطفى بدوي». وأنا قمت بعرض كتاب «الأبنية الأولية للقرابة» لـ «ليفي ستروس» وفكرت أنا و«مصطفى صفوان» في أن نقوم بترجمة هذا الكتاب وبالفعل شرعنا في ترجمته ولكن «صفوان» بشكل أو بآخر فجأة ذهب ليعيش في فرنسا وأوقف هذا المشروع. إنما معرفتنا بـ «ليفي ستروس» كانت قديمة، ففي السنوات الأولى من اشتغالي بالتدريس في الجامعة في الخمسينيات وقبل أن ينشأ قسم الأنثروبولوجيا في السبعينيات كنت أعرض لكتابات «ليفي ستروس» وتكلمت أنا ولو بطريقة سريعة عن كتاب «ليفي ستروس» في البناء الاجتماعي؛ الجزء الأول عن البناء الاجتماعي ونظريته. في ذلك الحين كان يشرف على مكتب «اليونسكو» بالقاهرة أنثروبولوجي إسباني اسمه «فرنشيسكو بنيت» ارتبطت معه بالصداقة لأننا كنا في سن واحدة واتفقنا على أن نقوم بإصدار مجلة باللغة العربية فيها ترجمة لبعض المقالات السوسيولوجية والانثروبولوجية وخرجت المجلة باسم مطالعات في العلوم الاجتماعية، وترجمنا فيها عدداً خاصاً من هذه المجلة كان يدور حول البناء الاجتماعي؛ مقال «ريدفيلد» وآخر ترجمة لمقال لـ«رادكليف براون» وكان مقال ثالث لـ «أحمد سامي عبدالمحسن» ترجمة لمقال «ليفي ستروس» عن البناء الاجتماعي وصدر هذا العدد من المجلة، وهذا العدد درس في كل الكليات بأقسام الاجتماع والأنثروبولوجيا وعُرِف البناء الاجتماعي وعرف «ليفي ستروس»، هذا كله كان في الخمسينيات وأوائل الستينيات وكتب «ليفي ستروس» لم تترجم إلا في أمريكا بعد ذلك بفترة كبيرة.

إذن فقد عرفنا «البنيوية» في مصر قبل أن تعرفها أمريكا، وهذا يعد إسهاماً كبيراً من كلية الآداب جامعة الإسكندرية في التعريف بـ «ليفي ستروس»، وقد تكون مجلة «مطالعات في العلوم الاجتماعية» ترجمت أعداداً كبيرة جدا، وبعدها توفي

«فرنشيسكو بنيت» في حادث فتوقفت المجلة. وقد أسندت إلى إحدى تلميذاتي في الدراسات العليا دراسة نظرية القرابة عند «ليفي ستروس»، وقمت أيضاً منذ السبعينيات بكتابة سلسلة من الدراسات في مجلة عالم الفكر ومجلة العربي للتعريف بمفكري البنائية، ثم أصدرت كتابي عن البنائية.

- **ليفي ستروس كان يهتم بدراسة الماركسية والتحليل النفسي والجيولوجيا في تحليلاته البنائية لماذا كان هذا الاهتمام؟**

هذا الاهتمام بالجيولوجيا والماركسية وعلم النفس التحليلي هو في الحقيقة اهتمام من أجل مزيد من كشف ما وراء الظواهر وما وراء البناء الظاهري وتحليلها، فهو عندما يقوم بدراسة البناء الاجتماعي لظاهرة ما يحلل العمليات الفكرية التي وراء هذا البناء إذن هو يغوص تماما في الشخصية لكي يحلل السلوك الظاهري، فيقوم بدراسة التحليل النفسي لكي يرى العوامل الخفية الموجودة وراء هذا السلوك القهري، وأيضاً لكي يرى السلوك البنائي التحليلي فهو يهتم بدراسة الماركسية على الرغم من أنه لم يكن ماركسيا، أما اهتمامه بالأبنية التحليلية في الجيولوجيا فجعلته يغوص في ماهية الطبقات الداخلة، عموما فهذه العلوم الثلاثة جعلته يدرس ما وراء البناء الظاهري أو البناء السطحي ويرى بعمق البناء التحتي.

- **من خلال هذا السياق نجد أن الأنثروبولوجيا كانت متقدمة في مصر ويرجع مثلا لمدرسة الإسكندرية الفضل في انتساب بعض فروع العلم لها، مثل الأنثروبولوجيا البدوية التي تفردت بها مدرسة الأنثروبولوجيا في الإسكندرية بصفة خاصة.**

الأنثروبولوجيا في مصر كانت دائما تدرس تحت مسمى علم الاجتماع وعندما جاء «إيفانز بريتشارد» لجامعة القاهرة في الثلاثينيات وحيث كان وقتها أستاذا للأنثروبولوجيا في أكسفورد، وسبقت له دراسة مجتمع قبائل النوير في السودان. و«جون بريستاني» أيضاً كان يدرس الأنثروبولوجيا تحت مسمى علم الاجتماع وكذلك الحال معي عندما درست الأنثروبولوجيا كانت تحت مسمى علم الاجتماع، وعندما أنشئت جامعة الإسكندرية وكان موجوداً بها «علي عيسى» وكان أستاذ الأنثرولوجيا، وقد يكون هناك تميز لها عندما أوجدها «رادكليف براون» تحديدا في معهد العلوم الاجتماعية بالإسكندرية، ثم كان التمييز القاطع لها عند إنشاء قسم الأنثربولوجيا في جامعة الإسكندرية سنة 1974 مع تصميمي على أن يكون علم

الأنثروبولوجيا مستقلاً عن علم الاجتماع، ولربما يعود تأخر ظهورها في مصر في الأصل إلى التأثر بعلم الاجتماع الفرنسي. وبهذه المناسبة عندما تقرأ كتاب «دوركايم» عن صور الحياة الأولية والدينية تجد أنه كتاب أنثروبولوجيا أكثر منه كتاب علم الاجتماع، وكذلك كتابات «مارسيل موس». من الممكن أن علم الاجتماع الفرنسي الموجود كان السبب في تأخر ظهو الأنثروبولوجيا مستقلة عن علم الاجتماع.

والأنثروبولوجيا البدوية بوصفها فرعاً من الفروع الكبيرة للأنثروبولوجيا هو إسهام مصري، وكان «إيفانز بريتشارد» قد درسها قبل هذا ولكنه لم يقم بدراستها على أنها دراسة أنثروبولوجية. وأول من أدخل الدراسات البدوية بوصفها فرعاً وأصبح هناك ما يسمى بأنثروبولوجيا المجتمعات البدوية، هي جامعة الإسكندرية وهي نقطة لابد من أن نبرزها، حيث إن جامعة الإسكندرية هي أول من أدخل الدراسات الأنثروبولوجية في مجال العلوم الاجتماعية، ولا تزال تتميز عن بقية الجامعات في العالم كله بالاهتمام بدراسة الجماعات البدوية، وللأسف ربما لا يكون هذا واضحاً بدرجة كبيرة إنما هي حقيقة لا بد من ذكرها.

■ **وماذا عن علم الاجتماع البدوي؟**

الاجتماع البدوي لا يصلح بمناهجه لدراسة المجتمعات البدوية لأن الجماعات البدوية بصفة عامة جماعات رحل غير مستقرة من غير المناسب تطبيق أساليب الجمع الميداني المستخدم في علم الاجتماع عليها. فهم يقومون باستخدام الأساليب الأنثروبولوجية فتخرج الدراسات بصور باهتة ومشوهة لأن المجتمعات البدوية لا بد أن تدرس بالطرق الأنثروبولوجية.

■ **ما موقف الأنثروبولوجيا بوصفها تخصصاً في العالم العربي ولماذا لم تتوسع دراستها؟**

كما ذكرت من قبل، لم تعرف الأنثروبولوجيا بوصفها علماً مستقلاً عن علم الاجتماع في مصر في جامعة الإسكندرية بالذات، وكان ذلك في أواخر الأربعينيات، وحتى بعد أن تخصص الأستاذ الدكتور «علي عيسى» في الأنثروبولوجيا، وعاد إلى مصر ورغب في أن يدخل الأنثروبولوجيا في الجامعة واجه كثيراً من الصعاب، ولعله استجاب لهذه الصعاب فخلط بين الأنثربولوجيا وعلم الاجتماع، وكان الهدف من ذلك الاستحواذ على علم الاجتماع ككل، وبخاصة أنه لم يكن في جامعة الإسكندرية

متخصص وعلى درجة عالية من الكفاءة في علم الاجتماع، حيث كان أغلب الموجودين في جامعة الإسكندرية، في ذلك الحين، إما مغتربون من جامعة القاهرة وإما أساتذة من الذين حصلوا على الدكتوراه من الجامعة وليس على دكتوراه الدولة، وهؤلاء لم يكونوا مؤهلين لشغل منصب الأستاذية، فكان «عيسى» هو الذي شغل كرسي الأستاذية وكانت أستاذية علم الاجتماع وليست أستاذية الأنثروبولوجيا.

مع إنشاء قسم الأنثروبولوجيا المستقل في جامعة الاسكندرية انتشرت الأنثروبولوجيا إلى بقية الجامعات الأخرى، حتى عندما جئت إلى الجامعة وأصررت على تدريس الأنثروبولوجيا وكنت حينها مدرساً أو أستاذاً مساعداً ولم تكن لدي صلاحيات إدخال الأنثروبولوجيا بوصفها علماً مستقلاً إلى جانب علم الاجتماع، إذن تأخر ترشيح مادة الأنثروبولوجيا بوصفها علماً مستقلاً عن علم الاجتماع إلى سنة 1974 ومن ثم إنشاء قسم للأنثروبولوجيا.

كثير من الخريجين من الذين يدرسون في جامعات العالم العربي الآن تخرجوا في جامعة الإسكندرية، صحيح أن الجيل الثاني منهم تخرج في الجامعات الأجنبية ولكن الرواد في الأنثروبولوجيا في العالم العربي تخرجوا في جامعة الإسكندرية، والحقيقة أن دراسة الأنثروبولوجيا تحتاج إلى تكاليف وتكاليف باهظة جداً ربما لم تكن ميزانية الجامعات ومراكز البحوث في الفترة الأولى مستعدة للإنفاق على هذه الدراسات والبحوث الميدانية بسخاء، ولعل ذلك يرجع إلى عدم فهم طبيعة الأنثروبولوجيا. حيث إن ما كان سائداً في ذلك الحين هو أساليب البحث السوسيولوجية وأساليب بحث الخدمة الاجتماعية، وهذا ساعد في عدم تقبل مناهج جديدة وأساليب جديدة قوبلت بالرفض تارة وبعدم الفهم تارة أخرى، مما أخر الدراسات الأنثروبولوجية في مصر والعالم العربي إلى حد كبير. والسبب الثاني هو أن الأنثروبولوجيا تحتاج إلى خلفية نظرية واسعة وعميقة في علم الاجتماع وفي الفلسفة، إلى حد كبير، بالإضافة إلى العلوم الأخرى المساعدة، ولكن نجد أن الباحثين قاموا بالتركيز على الدراسة الإثنوجرافية ونسوا هذه الخلفية النظرية. ولذلك تأخرت الأنثروبولوجيا وتخلفت عن مسايرة التطورات الحاصلة في الخارج. السبب الثالث هو أن الأجيال التالية من الأنثروبولوجيين لا يتقنون اللغات الأجنبية وانعكس ذلك، أيضاً، على نقص الدوريات والمجلات الأنثروبولوجية في الجامعات العربية مما جعله يحول دون ذلك، التعرف على التطورات الحديثة الموجودة في الأنثروبولوجيا في الخارج وعدم التمكن من الاطلاع والتعرف عليها. السبب الرابع يرجع إلى أن طبيعة دراسة

الأنثروبولوجيا في المجتمع العربي تختلف عن طبيعة العالم الغربي، حيث إن الدراسات الأنثروبولوجية تحتاج إلى الإقامة المستمرة والمعايشة والمشاركة في الحياة في مجتمع الدراسة، وهذا النمط من الدراسات لا يمكن أن تتقبله كثير من المجتمعات المحلية العربية من الباحث الأجنبي بشيء من اليسر، حيث إن هذه المجتمعات دائماً ما تتشكك في الباحث الأجنبي والغريب عندما يصل إلى مجتمع الدراسة، فيبدأ التساؤل لماذا يأتي هذا الشخص ليقيم في هذا المجتمع أو ذاك؟ وما الهدف من الإقامة الطويلة؟ وهذه المجتمعات تشكك في نوايا الباحث الأنثروبولوجي، وهي تضع العراقيل حتى تعوق القيام بالدراسات الأنثروبولوجية الميدانية.

أما السبب الأهم فهو أن الباحث الأنثروبولوجي من المفترض ألا يقوم بدراسة المجتمع الذي ينتمي إليه بل العكس، وفي الواقع معظم الأجيال الحاليين من الأنثروبولوجيين لا يدرسون سوى مجتمعهم الوطني، ولا يعني هذا أننا نقلل من أهمية دراسة المجتمع الوطني على الإطلاق، وإنما من الأفضل أن يدرس الباحث الأنثروبولوجي مجتمعاً آخر، وإن كان لا ينتمي إلى دائرته الثقافية التي ينتمي إليها المجتمع الوطني، فما يجب أن يحدث، على سبيل المثال، أن يقوم الأنثروبولوجيين المصريين بدراسة الكويت والأنثروبولوجيون الكويتيون يدرسون مصر والسودان إلخ.....، وهكذا يخرجون إلى ثقافة فرعية غير ثقافتهم، وهذا ليس متوافراً في العالم العربي حتى الآن إلا في جامعة الإسكندرية، حيث إن أبحاثاً جرت فيها اهتمت بدراسة مجتمعات العالم العربي مثل دراسات عن السودان وليبيا والكويت وقطر والإمارات والمغرب وقام بها مصريون.

هذه الأسباب هي التي تؤدي إلى تخلف الأنثروبولوجيا عن مسايرة ما يحدث في الخارج بل تخلف الأنثروبولوجيا عن علم الاجتماع مثلا، فهو أكثر تقدما في العالم العربي من حيث الاطلاع على النظريات الحديثة المستخدمة في الدراسات السوسيولوجية، أما في الأنثروبولوجيا فنجد أنه حينما عرفت الأنثروبولوجيا في مصر والعالم العربي كانت البنائية الوظيفية هي النظرية السائدة، مع الأسف الشديد، نجد أن غالبية الأنثروبولوجيين الموجودين حالياً مازالوا يتمسكون بهذه النظرية على الرغم من الانتقادات الكبيرة التي وجهت إليها، بمعنى آخر أن الأنثروبولوجيين لم يطوروا أنفسهم ولم يرتادوا مجالات جديدة في الأنثروبولوجيا وظلوا يتمسكون بالنظرية التي أدخلتها أنا بنفسي في الخمسينيات في مصر والعالم العربي.

بينما ظهرت نظريات أخرى كثيرة عملت على تطوير الأنثروبولوجيا لم يشعر بها الأنثروبولوجيون في العالم العربي ولم يدركوا أهميتها، وربما سبب ذلك يرجع إلى عدم الاطلاع على المراجع الأجنبية وعدم الاحتكاك بالعالم الخارجي، بمعنى آخر، إن معظم الأنثروبولوجيين لم تتح لهم فرصة للخروج إلى العالم الخارجي والاحتكاك بثقافته ومعرفة ما يحدث فيه، قد تكون هذه هي الأسباب التي تكمن وراء تخلف الأنثروبولوجيا في العالم العربي، وأعتقد أن مصير الأنثروبولوجيا لا يبشر بالخير إلى حد ما في مصر والعالم العربي، وأرى أنه ينبغي على الأنثروبولوجيين أن يتداركوا الأمر خشية أن تتحول الأنثروبولوجيا إلى نوع من الإثنوجرافيا المقصورة على جمع المعلومات وتصنيفها دون القيام بتحليلها على ضوء نظرية حديثة.

- **دولة الكويت لها تجربة خاصة في الإنتاج الثقافي، فكيف تنظرون إلى تلك التجربة وبخاصة أنكم شغلتم منصب مستشار مجلة عالم الفكر عند تأسيسها؟**

أنا أعتقد أن دولة الكويت تقوم بدور رائد في الثقافة، والدور الرائد دور أكبر من حجمها السكاني ومن حجمها المكاني. فالدور الذي تؤديه في الحقيقة دولة الكويت الصغيرة الحجم وقليلة السكان بالنسبة لبقية دول العالم العربي دور كبير ورائد يستحق الاحترام، المسألة ليست مسألة عالم الفكر فقط، ولكن ما قبل عالم الفكر، فمثلا مجلة «العربي» التي رأس تحريرها واحد من أكبر العلماء في مصر والعالم العربي وهو «الدكتور أحمد زكي» كانت فتحاً كبيراً في المجال الثقافي وبخاصة على مستوى المثقف العام. أما مجلة عالم الفكر فربما تكون المجلة الأولى من نوعها في العالم العربي لأن فلسفتها تدور حول محور واحد بحيث نجد أن مجموع الأعداد في آخر الأمر يشكل مجموعة متكاملة عن موضوعات معينة يكتب فيها عدد كبير من العلماء والباحثين والمفكرين.

عالم الفكر أدت دورا أساسياً ليس فقط من حيث ما ذكرته ولكن من حيث كونها تربية لجيل جديد من الكتاب والمفكرين والمبدعين في العالم العربي. فهي أتاحت لهم الفرصة في الكتابة على المستوى الراقي، وأنا شخصياً، أنظر إلى عالم الفكر على أنها مدرسة فكرية وليست مجرد مجلة من المجلات، فقد كانت رائدة، فبعد ظهور عالم الفكر ظهر عدد كبير من المجلات في العالم العربي تحاول

محاكاتها من حيث المنهج ومن حيث الأسلوب، ولا داعي لذكر أسماء هذه المجلات ولكنها معروفة وليست المسألة هنا للإشادة بها بل هي فخر بعالم الفكر.

الكويت أيضاً رائدة في جانب نشر التراث، فوزارة الإعلام التي كانت تصدر عالم الفكر وتصدر مجلة الكويت، سابقاً، كانت تصدر مجموعة كبيرة جداً من كتب التراث لأن في وزارة الإعلام بالكويت قسم خاص بالتراث، وكان هناك من يشرف عليها من المتخصصين في التراث وتحقيقه وأشهرهم عبدالستار فراج الذي أصدر عدداً كبيراً جداً من الكتب التراثية القديمة، إذن وزارة الإعلام اتجهت إلى الثقافة الرفيعة، وطبعاً بعد ذلك تم إنشاء المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. وجاء المجلس الوطني لكي يكمل الدور الذي تقوم به وزارة الإعلام حيث أصدر مجموعة من السلاسل الثقافية الشهيرة، مثل سلسلة عالم المعرفة وأيضاً المسرح العالمي ومجلة الثقافة العالمية. إذن نجد أن مجال النشر في الكويت على مستوى عالٍ، وفي الوقت نفسه نجد أن الاهتمام كبير بالمثقف العادي.

أدت الكويت في ذلك دوراً رائداً ولكن بالإضافة إلى ذلك كانت وزارة الإعلام تشرف على المسرح، ولا أعرف إن كان المسرح يتبع الآن وزارة الإعلام أو انتقلت صلاحيته إلى المجلس الوطني، وإنما على أي حال كان المسرح تشرف عليه وزارة الإعلام، وعمل به عدد من رواد المسرح المصري مثل زكي طليمات وعدد من المخرجين المشهورين مثل سعد أردش وأحمد عبدالحليم وغيرهما من المخرجين المبدعين الذين أقاموا المسرح الكويتي على دعائم ثابتة، ولذلك فالمسرح الكويتي مسرح صادق يستحق الاحترام، وأيضاً التلفاز الكويتي تلفاز ثقافي إلى حد كبير من حيث كم البرامج الثقافية فيه وليس تلفازاً للتسلية، طبعاً جانب التسلية والترفيه جانب مهم، ولكنه له دور كبير في دعم الثقافة العربية بل الثقافة العالمية، أذكر مثلا من البرامج الجيدة برنامج «نادي السينما»، حيث كان يشرف عليه المثقفون سينمائيا ويختارون الأفلام بطريقة جادة وطريقة تنم عن ثقافة عميقة، بمعنى أنه برنامج هادف وكثير من البرامج أيضاً كذلك.

إذن فالكويت تؤدي بهذه الإسهامات والإنجازات دوراً كبيراً في نشر الثقافة العربية من أراضيها، ونعتبر دولة الكويت مركزاً رائداً ومتميزاً لنشر الكتاب، ولاننسى في ذلك معرض الكتاب الدولي السنوي الذي يقام هناك، والذي يعد فرصة كبيرة ليس للعرب فقط وإنما لتلاقي المثقفين والحضارات وما يصاحبه من ندوات

وإلى غير ذلك. ما أريد أن أقوله إن الثقافة في الكويت ليست ثقافة محلية وإنما هي ثقافة عربية أصيلة بالإضافة إلى أنها تمثل عرضاً للثقافات العالمية، يمكن بدرجة أقل من عرض الثقافة العربية وإنما هناك نوع من المزاوجة، وهذا الدور الرائد الذي تقوم به الكويت والذي يتجاوز حجمها، إلى حد كبير، يجب أن يستمر إيماناً بدور الثقافة العربية في نهضة الإنسان العربي بصفة عامة.

■ **هذا الاهتمام بالثقافة الراقية هل كانت توجد وراءه نخبة من المثقفين الكويتيين الذين أسهموا في إيجاد هذه النوعية العامة بمجالاتها المتعددة؟**

من دون شك هناك طائفة كبيرة من الكتاب والمسرحيين والمبدعين والمثقفين الكويتيين الذين لا نعرفهم مع الأسف الشديد في مصر والعالم العربي. وتعود عدم معرفة هؤلاء لاستعانة الكويت في بداية الأمر بالمفكرين والكتاب المسرحيين والفنانين من مصر والعالم العربي، وكان عددهم أكبر من عدد الكويتيين إنما كل هؤلاء الذين جاءوا من العالم العربي عملوا على تكوين مجموعة كبيرة جدا من الفنانين والكتاب والمفكرين الكويتيين الذين يتولون الآن بالفعل كل هذه الأعمال بعد أن قام الرواد الأوائل بالدور المنوط بهم. دعني أضرب لك مثالا بمجلة عالم الفكر التي يقوم بالإشراف عليها طبقاً للتقليد المتبع وكيل وزارة الإعلام حينما كانت تابعة لوزارة الإعلام وانتقلت بعدها إلى المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، حيث كان المتبع هو أن يرأس التحرير الأمين العام للمجلس الوطني للثقافة إنما هذا بحكم الوظيفة، وكان مستشار المجلة هو الذي يناط به الإشراف الحقيقي، حيث أشرفت على مجلة عالم الفكر ومن بعدي «أسامة أمين الخولي» وجاء بعد ذلك جيل من المفكرين الكويتيين الذين أدخلوا كثيراً من إبداعاتهم بعضهم كانوا أساتذة في الجامعة، حيث يتولى عالم الفكر الآن «عبدالملك التميمي» وهو أستاذ بقسم التاريخ بجامعة الكويت، وربما أكون قد تعرفت عليه في أواخر فترة وجودي في الكويت. وبالطبع كانت هناك مجموعة من الإداريين الكويتيين، وأنا هنا أتحدث عن التحرير وبالطبع كونت في البداية هيئة تحرير مساعدة كان الهدف، من ذلك، ليس المساعدة لأنني توليت ذلك عن حب وهواية وإنما كان تأهيل عدد من الكويتيين لكي يتولوا الرسالة من بعدي، وكانت هيئة التحرير مكونة من أربعة من المثقفين الكويتيين لهم ثقافة واسعة ومتميزة ومنهم «عبد الملك التميمي» الذي أصبح الآن مستشاراً للتحرير. إذن الإسهام الكويتي قد يكون تأخر بحكم الواقع وحكم الضرورة بضع

سنوات حتى يتم الإعداد المناسب، ولا ننسى أن الكويت بما حباها الله من مال وغنى أصبحت ترسل أيضاً البعثات إلى الخارج، وهذا أدى بدوره إلى تكوين أجيال متتالية من المثقفين في المجالات المختلفة، وموقف الكويت ذكرني بموقف مصر حينما كانت مصر تقوم بإرسال البعثات قبل أن تتدهور الأوضاع التعليمية في مصر وتغلق الجامعات وتغلق مراكز البحوث أبوابها، كنا منفتحين أكثر على الخارج وهذا كان يثري الثقافة المصرية، وهذا ما أدى إلى رقي الثقافة نفسها. وهذا هو الوضع في الكويت ومصر حيث كانت الأخيرة غنية في وقت من الأوقات وكانت ترسل أبناءها، والكويت الآن ترسل أبناءها، وهذا يؤدي إلى تكوين ثورة علمية وثروة من أبناء الكويت، ومن هنا فإنني أعتبر الكويت الآن تقوم بتصدير الثقافة إلى جميع أرجاء العالم العربي.

- **هل تذكر بعض الرموز الثقافية الكويتية التي كانت وراء الاهتمام بالثقافة ونشرها، لأن هذا الاهتمام من قبل الدولة لا يأتي من فراغ في رأيي؟**

لا بد أن نذكر وزير الإعلام الكويتي الذي عاصرته: المرحوم «الشيخ جابر العلي» فهو لم يكن أميراً كويتياً فحسب، وإنما كان أميراً كويتياً مثقفاً إلى أبعد حدود الثقافة، وموقفه من إنشاء مجلة عالم الفكر يوضح لنا إلى أي مدى كان متفهما للثقافة ومحبا لها. لأنني بمجرد أن تحدثت معه ومع المرحوم «أحمد مشاري العدواني» قرابة نصف ساعة وشرحت له الهدف من إنشاء مجلة عالم الفكر وافق على إنشائها على الفور وقرر أن تصدر المجلة بعد أن تبين الدور المنوط بها، وكان بحق رائداً في الثقافة والاهتمام بها.

إلى جانب ذلك لا بد من أن نذكر بعض الشخصيات العامة في الكويت مثل «أحمد مشاري العدواني» فهو لم يكن مجرد وكيل وزارة مساعد له صلاحيات بحكم قدرته على أن يصبح رئيسا للتحرير وإنما كان رجلاً مثقفا إلى أبعد حدود الثقافة، وفي الوقت نفسه كان شاعراً ورقيقاً، أيضا كان هناك رجل مهم هو «عبدالعزيز حسين» والذي تقلد الوزارة في أوقات كثيرة وكان رئيساً للمجلس الوطني للثقافة، وهو من الوجوه اللامعة في الثقافة الكويتية ووضع بصماته عليها. و«عبد العزيز حسين» أسهم في نشأة عالم الفكر حينما اخترنا العنوان لها لأنني قمت بوضع خمسة عناوين أو ستة للمجلة وهو الذي اختار اسم عالم الفكر، تحديداً، والموضوعات لها، وهو الذي أشرف على إصدار عالم المعرفة، وكل الإصدارات التي

صدرت بعد ذلك عن المجلس الوطني للثقافة. وكان كذلك وراء مشروع ثقافي كبير جداً وهو مشروع التخطيط الثقافي العربي الذي قامت به جامعة الدول العربية، وعقد نحو سبع وعشرين ندوة أو ثلاثين حول هذا الموضوع وصدرت هذه الندوات في كتاب من أربعة مجلدات إلى خمسة، إذن التخطيط الثقافي الشامل للعالم العربي كان وراءه الكويتي «عبدالعزيز حسين»، وأيضاً كان هناك «حمد الرجيب» فهو لم يكن سفيرا فقط وإنما كان سفيراً مثقفاً وأديباً وكان موسيقاراً في الوقت نفسه، إذن هناك وجوه لامعة ورموز كويتية هي التي ساعدت في الواقع على الاهتمام بالثقافة في الكويت، وساعدت أيضا الرواد الذين جاءوا من خارج الكويت لوضع هذه الأدوار التي أثمرت الآن ما نراه في الكويت من استمرارية دعم الثقافة ونشرها، إن فضلا كبيراً يعود للشيخ «جابر العلي» باعتباره الوزير الذي اتخذ القرار ورعاه «عبدالعزيز حسين» ورفاقه الذين تم اختيارهم من المنفذين والمساعدين وممن كانوا على مستوى عال من الثقافة ومن تفهم الدور المنوط بهم.

- **الاتجاه نحو دراسة الثقافات العالمية أو ما يسمى بالعولمة والكوكبية وهي تسميات بها كثير من الاجتهادات والاختلافات، إلا أنها تكشف عن النظرة العامة الشاملة التي تسيطر الآن على الأذهان والميل إلى التقارب بين الثقافات وليس التوحيد. أعتقد أنها كانت تراود علماء الأنثروبولوجيا في القرن التاسع عشر وبخاصة عندما كتب «سمنر» كتابه عن الأساليب الشعبية نريد الحديث في ذلك وهل سوف تكون هناك عودة إلى تلك النظرة العامة الشاملة في القرن الحادي والعشرين؟**

العولمة ليست نظرة عامة للثقافة، العولمة بدأت بداية اقتصادية هدفها هيمنة الغرب على العالم، إذن هناك فرق كبير جداً بين الاتصال الثقافي وبين العولمة، فالتبادل الثقافي والاتصال الثقافي مسألة مرتبط بعضها بعضا إلى حد كبير جداً، ولربما ساعد ذلك الثقافات المحلية والثقافات الوطنية على الاستعارة، ومسألة الاتصال الثقافي مسألة معروفة قدم تاريخ العالم، وفي الواقع أنها تاريخ الاتصال الثقافي القديم، بمعنى أنه كانت هناك رحلات للدارسين إلى مراكز الثقافة في العالم وإلى مراكز الثقافة في العالم العربي، وكانت الإسكندرية أحد هذه المراكز الثقافية العالمية. إذن التبادل الثقافي تبادل دائم وقديم، في حالة السلم كانت هذه الرحلات قائمة، وفي أثناء هذه الحروب القديمة كانت الحروب في حد ذاتها عاملاً من عوامل الاتصال الثقافي، بمعنى آخر إن الحروب الصليبية، على الرغم من كل عيوبها فإنها

فتحت الشرق على الغرب والغرب على الشرق، ولكن مسألة الاتصال الثقافي مسألة بعيدة سواء أكان هذا الاتصال الثقافي مقصوراً على شكل من أشكال الثقافة، أو كان الاتصال الثقافي أو التبادل الثقافي يسير بطريقة غير مباشرة عن طريق الهجرات مثلا، وإذا نظرت إلى الاستعمار الذي جاء إلى العالم العربي كان يحمل معه بذور الثقافة الغربية، فضلاً عن المهاجرين من العالم العربي إلى أوروبا وعددهم بالملايين سواء أكانوا في فرنسا أم إنجلترا، في الواقع كانوا يحملون عادات العالم العربي والعالم الإسلامي وتقاليدهما وأفكارهما إلى الغرب وهم برغم ذلك يدمجون الثقافة الغربية بمبادئها الفكرية، إذن هناك اتصال ثقافي وتبادل ثقافي، وحتى علماء الأنثروبولوجيا عندما يتحدثون عن المجتمعات البدائية فإنهم يتحدثون عن الاحتكاك الثقافي وما إلى ذلك من تمييز بين العمليات الثقافية الودية والعمليات الثقافية العدوانية، والعمليات الثقافية الودية هي التي تتم عن طريق التفاهم، والعلاقات الثقافية العدوانية هي التي تتم عن طريق الفرض مثل محاولة الفرنسيين فرض الثقافة واللغة الفرنسية على شمال أفريقيا والجزائر بالذات.

إذن يجب أن نفرق بين العولمة وبين التبادل الثقافي على النطاق العالمي، فالعولمة كما قلت الهدف منها الهيمنة الغربية على العالم، ويمكن الهيمنة الأمريكية ثقافياً واقتصادياً وسياسياً وفكرياً على العالم كله، وهذا هو السبب في أن العولمة تواجه بالرفض ليس من الدول النامية، ولكن من الدول الغربية أيضاً، وظهر هذا واضحاً في الأحداث الأخيرة من «الجات» ومنظمة التجارة العالمية، ففي مؤتمر «سياتل» الأخير هناك نوع من المقاومة ضد فكرة الهيمنة وفكرة العولمة وهيمنة الثقافة الواحدة على الثقافات الأخرى.

ولكن ذلك لا يمنع أبدا من العمل بكل الوسائل على الاتصال بالخارج والأخذ منه بصورة إيجابية تخدم الثقافة، وهذا شرط أساسي بعد خضوعه للاختيار والانتقاء، فالعولمة أو الهيمنة قهرية، إنما الاختيار والتبادل الثقافي يقوم على الاختيار والانتقاء، إذن أنا أتصل بالخارج وأنتقي منه ما لا يتعارض مع ثقافتي وما لا يتعارض مع القيم الدينية والأخلاقية السائدة في الثقافة الموجودة في المجتمع، إذن فالتبادل الثقافي هذا مسألة منتهية ولا بد منها، ومع الأسف الشديد في فترة من الفترات كان الاتصال بالعالم الخارجي أوسع مما هو موجود الآن، مثلا كانت حركة الترجمة هي أكبر أداة للاتصال الثقافي ونقل الثقافة الخارجية، ففي وقت من الأوقات في مصر، كانت الترجمة راقية شارك فيها «أحمد لطفي السيد» حينما نقل

للعربية أعمال «أرسطو»، و«طه حسين» حينما أخذ الفكر اليوناني بالذات وترجم تمثيليات «سوفوكليس»، و«يحيى حقي» شارك كذلك في الترجمة. إذن كان هناك فريق من كبار المثقفين المترجمين وهذا كان يعود لتوافر معرفة اللغات الأجنبية، ومن ثم ترجمتها إلى اللغة العربية، وهذا ما نفتقده في الأجيال الحالية. وعلى الرغم من ذلك فالثقافة أصبحت الآن أكثر يسرا عن طريق تطور وسائل الإعلام ووسائل الاتصال وخصوصاً «الإنترنت»، فالإنترنت يفتح آفاقاً كبيرة جدا من الثقافة على أي شعب من الشعوب، ولكن هناك أيضاً خطورة استخدام «الإنترنت» لأن مسألة نقل الثقافة الغربية بالطرق التقليدية القديمة «المترجمة مثلا» كانت تؤدي إلى توحيد الفكر في المجتمع، لأن الكتاب يطبع أو المقال يترجم فورا ثم ينتشر ثم يذاع عن طريق الجرائد، فكان يشارك فيها عدد كبير جدا من أفراد المجتمع، فكان هناك توحيد في الثقافة بين أفراد المجتمع حتى في الاطلاع على الثقافة الخارجية، إنما مع «الإنترنت» فكل واحد وكل فرد سوف ينتقي ثقافته الخاصة بعيداً عن ثقافة الآخرين، فهذه تؤدي إلى إثراء الثقافة في آخر الأمر ولكن في الوقت نفسه تؤدي إلى وجود جذر من المثقفين الذين لا يوجد بينهم نوع من الاحتكاك الثقافي، فـ«الانترنت» يساعد على الثقافة الفردية وليس الثقافة الجمعية على الرغم من أنه يدخل البيوت وبرغم كل ما هو ميسر الآن من انتشار الثقافة العالمية.

- **يرى بعض المفكرين في الغرب أن القرن العشرين كان قرن التطرف والصراعات، ويرى بعضهم الآخر أنه ما زال مرشحاً لترحيل هذه الصراعات إلى القرن الحادي والعشرين. فماهو استشرافكم للقرن القادم؟**

أعتقد أن ذلك يرتبط ارتباطاً قوياً بانتشار الثقافة العالمية، فصحيح أن القرن العشرين شهد كثيراً من المشكلات، والنصف الثاني بالذات من القرن العشرين شهد من المشكلات والكوارث ما لم يشهده العالم في كل تاريخه من حركات العنف والجريمة، وظهر فيه الإرهاب بشكل كبير، إنما هذا يرجع إلى حد كبير إلى أسلوب الحكم في كثير من المجتمعات، وعدم الاعتراف بحرية الأفراد، والابتعاد عن التنظيم الديمقراطي بالمعنى الدقيق للكلمة، وهذا ساعد على التطرف لأن هذا التطرف هو صحيح في جانبه الإجرامي إنما في آخر الأمر هو تعبير عن نوع من التمرد على الأوضاع القائمة في المجتمع. قد يكون التطور في القرن الحادي والعشرين بدأت تظهر بوادره في السنوات الأخيرة من القرن العشرين في إتاحة مساحة أوسع أو

هامش أوسع من حرية الأفراد، في الوقت نفسه تحول الديكتاتوريات أو تحول الدول من النظام الشمولي إلى النظام الديمقراطي نتيجة للاعتراف بحقوق الإنسان، يساعد على ذلك انتشار التعليم بدرجة لم تكن موجودة من قبل، فانتشار التعليم يعرف الإنسان بحقوقه ومسئوليته والتزامات الدولة تجاهه وليس فقط التزاماته هو نحو الدولة ولكن التزام الدولة نحوه، وانتشار وسائل الاتصال ووسائل الإعلام وتعرف المجتمعات على ما يحدث في العالم الآخر في الدول الأخرى، إذن هذا الاحتكاك يساعد على معرفة حقوق الإنسان، والمطالبة بها، واضطرار الدولة إلى أن تستجيب لمطالب الشعب، الأمر الذي سيؤدي إلى خفض حالات التذمر الموجودة في المجتمع من ناحية، ومن ناحية أخرى أنه عن طريق التقدم وتعقد وسائل الإعلام ووسائل الاتصال والتواصل وانتشارها تتعرف الدول بعضها على بعض، وتتعرف الثقافات بعضها على بعض، وتعرف الثقافات بعضها على بعض معناه فهم هذه الثقافات وما دمنا نفهم هذه الثقافات فمعنى هذا أن نحترم هذه الثقافات، وهذا ما يقوم به الأنثربولوجيون، فعندما يدرسون ثقافة من الثقافات سواء في المجتمعات البدائية أو غير البدائية، من المهم أن يدركوا أهمية هذه الثقافات وأن يحترموها، وهو احترام قائم على الفهم، فهذا الفهم وهذا الاحترام لن أقول إنه يقرب الثقافات بعضها إلى بعض، وإنما يساعد على تقليل النظرة العدائية للثقافات الأخرى. فهذه تقلل الصراع بين الدول والصراع بين الثقافات المختلفة بعضها ببعض، وتقلل كذلك الحروب والإرهاب أيضاً سوف يقل، وأيضاً المواقف العدائية بين الدول ستتضاءل، فأنا دائماً أنظر إلى انتشار الثقافة سواء في المجتمع الواحد أو في العالم ككل بوصفها عاملاً مساعداً على التقريب والتفاهم، لأن الخروج عن النظام نوع من التمرد كما قلت، وهذا التمرد قائم إما لوقوع مظالم وإما نتيجة لعدم الفهم وعدم التقدير، وفيه أيضاً نوع من الاندفاع، والعالم الإسلامي ظل فيه الإرهاب نتيجة لرد الفعل لموقف الغرب المناوئ تجاه العالم الإسلامي، أنت الآن تجد دعوات في الغرب لفهم العالم الإسلامي، وهذا على المستوى الرسمي وعلى مستوى كبار المسئولين، فنرى الأمير «تشارلز» ولي العهد في بريطانيا ابتداء يحاضر في جامعتي «أكسفورد» و«كمبردج» عن الإسلام بوصفه ديناً قائماً على التسامح، ونجد أيضاً الرئيس «كلينتون» في آخر تصريحاته يشدد على الجانب الإيجابي في الإسلام، ثم هناك

الحركات الموجودة الآن والتي تدعو للحوار بين الأديان المختلفة. وكذلك لدينا في مصر الكنيسة الإنجيلية والتي لها اجتماعات دورية وأنا شاركت في هذه الاجتماعات التي كان هدفها التقريب بين الأديان، وكل هذا يزيل سوء التفاهم، ومادام هناك تفاهم فهناك احترام، إذن كل هذا يؤدي إلى التقليل من إمكانية الصراع، وهذا لا يعني أن الصراع سيختفي إنما قد تظهر أنواع جديدة من الصراع، ليس هناك في الحقيقة مجتمع مثالي، فالمجتمع المثالي الذي تنعدم فيه الجريمة والصراع غير موجود إلا في جنة الخلد، إنما أعتقد أنه مادام هناك مجتمع بشر فسوف تقوم صراعات، وليس هذا معناه أن المشكلات الحالية سترحل، بل أعتقد أن المشكلات الحالية ستحل، ولكن سوف تظهر مشكلات أخرى نتيجة للدخول إلى القرن الحادي والعشرين.

- **ما التغيرات التي طرأت على العالم وانعكست على الأنثروبولوجيا بشكل عام فهل تستطيع الأنثروبولوجيا مواكبة تلك التغيرات التي صاحبت العولمة منهجياً؟**

أي أنثروبولوجيا أنت تقصد؟ الأنثروبولوجيا في الخارج أو الأنثروبولوجيا في العالم العربي؟ الأنثروبولوجيا في العالم العربي متخلفة إلى حد ما ولا تعرف ما يحدث في الخارج حتى في النطاق الأنثروبولوجي، ومن ثم يصعب عليها أن تواكب المشكلات، إنما الأنثروبولوجيا في الخارج هي في الحقيقة تغيرت كلية فهي الآن تدرس موضوعات الساعة، فالأنثروبولوجيا لم تكن مجرد علم وإنما هي منهج يطبق على كثير جدا من مشكلات البحث لم يكن يتعرض لها الأنثروبولوجيون السابقون، إذن مشكلات العولمة والتغيرات التي تطرأ على العولمة جزء من الواقع الموجود في العالم ولا بد للأنثروبولوجيين من دراسته. فالعولمة نوع من التغير الاجتماعي، بمعنى أنها نوع من التغير الذي يقصد به الهيمنة، فما أتصوره هنا أن الأنثروبولوجيا حينما تدرس التغير الموجود سوف تكون أقرب إلى دراسة التغير العدواني والتغير الثقافي العدواني وليس التغير الثقافي الودي مادامت هناك قوة تحاول أن تفرض، وهنا أعتقد أن الأنثروبولوجيا في المستقبل سوف تهتم إلى حد كبير بحالات التمرد الثقافي الذي هو رد فعل على الهيمنة، إنما طبعاً العالم العربي بعيد عن هذا ولم يظهر فيه حتى الآن أنثروبولوجي واحد يقوم بدراسة الارهاب وظاهرة الإرهاب دراسة أنثروبولوجية، ربما لأنها تقتضي الاتصال بالجماعات الإرهابية وتنظيماتها لم تدرس

هذه الظاهرة، حتى ظواهر العنف لم ندرسها دراسة متعمقة، صحيح ظهرت دراسات سوسيولوجية، ولكن الدراسة الأنثروبولوجية لم تظهر حتى الآن لأننا لم نتصل بأي مجموعات عنف، مع أن تنظيمات العنف موجودة في مصر وفي الصعيد. فنحن هنا نبعد العالم العربي لظروفه لأنه متخلف أنثروبولوجيا ولمستوى كبير، ولكن في العالم الغربي انتهت الدراسات في هذا القرن وأصبحت مختلفة اختلافاً كبيراً ليس عما كان منذ خمسين سنة وإنما عما كان موجوداً منذ عشرين سنة فقط.

■ **هل ما زالت الملاحظة هي الأداة الرئيسة في الدراسات الأنثروبولوجية؟**

الأنثروبولوجيا سوف تظل دائماً قائمة على الملاحظة وعلى المشاركة وعلى المعايشة وهنا تكمن صعوبتها، أي عندما نقوم بدراسة الإرهاب وتكون دراسة أنثربولوجية لا بد لنا من أن نتصل بالجماعات الإرهابية وندخلها وندرسها من الداخل من خلال الملاحظة، وهنا لا نقول عن طريق المشاركة، فمعنى هذا أن نشارك في العصابات، ولكن في بعض الدراسات التي أجريت من زمن طويل على الجماعات الإجرامية نجد أن بعض الأنثروبولوجيين يرتكبون بعض الجرائم الخفيفة لكي يدخلوا السجن لكي يقوموا بدراسة السجن من الداخل، فالأنثروبولوجيا ستظل الأساليب الخاصة بها الملاحظة والمشاركة، ولكن إلى جانب ذلك – ونتيجة لانتشار وسائل الاتصال والإعلام – أعتقد أنه سوف يكون هناك تواصل بين الأنثروبولوجيين في أي بلد يدرسون ظاهرة ما في هذا البلد وبين أنثروبولوجيين آخرين يقومون بدراسة هذه الظاهرة نفسها في بلاد مختلفة ويتبادلون المعلومات بينهما، إذن ستكون هناك أمام الأنثروبولوجيا فرصة كي يتسع مجالها الخاص بها، بمعنى أن الدراسة المتعمقة سوف يتسع مجالها بحيث تظهر الدراسة المقارنة عن طريق تبادل المعلومات أو عن طريق آخر، ولعل ذلك ما كان يحدث في القرن التاسع عشر حينما كانت النظرة إلى الأنثروبولوجيا شاملة وواسعة، وسوف تذكرنا الأنثروبولوجيا في القرن الحادي والعشرين بموقف «جيمس فريزر» في القرن التاسع عشر عندما لم يقم بدراسة ميدانية واحدة، وإنما كان يرسل قوائم الأسئلة أو قوائم الموضوعات إلى الرحالة والمبشرين في بريطانيا وكل أنحاء العالم أيام المستعمرات، ثم يتلقى الإجابات عنها ليقوم بعد ذلك بتأليف كتبه على هذا الأساس. علم الأنثروبولوجيا الحالي والمستقبلي سوف يقوم بما كان يقوم به «جيمس فريزر»، حيث يقوم بفتح

«الإنترنت» على العلماء الأنثروبولوجيين الآخرين ويطلب منهم المعلومات، وأنا أعتقد أنه سوف تقوم كثير من دراسات فريق العمل «team work» ليس معنى أن يكون هناك باحث «مثلما نعمل الآن ومعه مساعدون يدرسون مجتمعاً من المجتمعات، وإنما عدد من الباحثين في مختلف أنحاء العالم يدرسون موضوعاً معيناً تبعاً لمنهج معين وأسئلة معينة ثم يصدرون أحكامهم، وهذه سوف تكون صورة الأنثروبولوجيا في المستقبل القريب.

- **أشكال التعاون بين علماء الأنثروبولوجيا في مصر والعالم والوسائل الجديدة لجمع المعلومات مع تغير المجال هل سيكون هناك وسائل جديدة لجمع المعلومات غير «الإنترنت»؟**

أنا أعتقد أنه ليس هناك وسيلة للأنثروبولوجيا غير الاتصال المباشر مع مجتمع الدراسة، فهي إما أن ترحل وتدرس وإما أن يقوم آخر بالدراسة ويتم تبادل للمعلومات، بمعنى أنه من الممكن أن يبقى الأنثروبولوجي في مكانه ويعتمد على غيره من الأنثروبولوجيين في القيام بدلا منه بالدراسة وكأنه يتبع منهج «فريزر» و«لويس مورجان» أو «سمنر» أنفسهم ممن كانوا يجمعون معلومات ولم يقوموا بدراسات ميدانية، وقد تكون هذه ردّة إلى القرن التاسع عشر وإن كانت تختلف بعد تطوير الوسائل الحديثة لجمع المعلومات وتحديثها مثل «الإنترنت».

- **هل هناك تغير طرأ على الأنثروبولوجيا من حيث كونها تهتم بدراسة المجتمعات إلى دراسة المشكلات الحالية والمستقبلية؟**

الأنثروبولوجيا في الحقيقة تدرس المشكلات والتغير، وهذا ما ظهر منذ الخمسينيات ويمكن أن يكون هذا قد تبلور في المؤتمر الخاص بجماعات البحر المتوسط سنة 1958 الذي شاركت فيه، وكانت هناك مشكلة أساسية يدور حولها المؤتمر وهي مشكلة الشرف والعار في دول البحر المتوسط.

عموما إن دراسة المشكلة تعني أيضا دراسة المجتمع الذي توجد به تلك المشكلة لأننا ندرس المشكلة في المجتمع وليس في الهواء حتى لا نكون فلاسفة سيظل العمل الميداني Field work هو أساس الدراسة في الأنثروبولوجيا، فبدلاً من أن ندرس البناء الاجتماعي بأكمله نقوم بدراسة مشكلة واحدة في المجتمع، ويمكن أن نقوم بالمقارنة بينها وبين المشكلات الأخرى، والجيل الجديد قام بهذا، فمثلا «ليلى أبو لغد» عندما

جاءت لدراسة قبائل أولاد علي، صحيح أنها كانت تدرس المجتمع ككل، ولكن كان وراءها هدف معين ومشكلة بذاتها. والمسألة قديمة أيضاً فنجد أن «إيفانز بريتشارد» في كتابه عن الأنثروبولوجيا الاجتماعية ذكر أن الأنثروبولوجيا تدرس مجتمعات ومشكلات، فالأساس هي المشكلة وهي التي تفرق بين الأنثروبولوجيا والإثنوجرافيا، حتى عندما ندرس دراسة لبناء مجتمع من المجتمعات إذا لم تكن أمامنا مشكلة معينة فسنكون إثنوجرافيين، وهذا هو السبب الذي يجعلني أقول لك إن معظم الأنثروبولوجيين في العالم العربي إثنوجرافيون وليسوا أنثروبولوجيين، لأنه ليس عندهم مشكلة معينة، فالأنثربولوجي يذهب ليجمع مادة عن النظم الاجتماعية بأكملها، ويحاول أن يربط بعضها ببعض، إنما دراسة المشكلة هي التي تجعل الأنثروبولوجيا تخرج من دائرة الإثنوجرافيا إلى دائرة التحليل الأنثروبولوجي الذي يستمد حلول تلك المشكلة من الاستناد إلى نظرية معينة.

- **ولكن الإثنوجرافيا مهمة جدا في بعض الموضوعات ولا نستطيع الاستغناء عنها.**

لا يوجد أنثروبولوجي إلا وهو أساساً إثنوجرافي، ويجب أن يكون إثنوجرافياً جيداً، إنما الأنثروبولوجيا مرحلة متقدمة، ونحن توقفنا عند مرحلة الإثنوجرافيا، وهذه هي نكبة الأنثروبولوجيا في العالم العربي والتي تتلخص في عدم وجود الثقافة الواسعة والعريضة المتنوعة لدى الأنثروبولوجيين، مثلا أنا عندما كنت أقوم بتحضير الدكتوراه قرأت في الفلك حتى أتمكن من دراسة نظام المياه، وكذلك المسرح. وأنت عندما ترى أعداد مجلة عالم الفكر التي كتبت مقدماتها تجد أنها موضوعات مختلفة قد تكون أربعة وستين موضوعاً مختلفاً، ولكن المدخل كان واحداً وهو مدخل أنثروبولوجي، فالأنثروبولوجي لا بد وأن يمتلك الثقافة الشاملة ودون ذلك لا يكون الأنثروبولوجي أنثروبولوجياً.

- **ظهرت فروع جديدة من الأنثروبولوجيا مثل أنثروبولوجيا النوع والنساء والأقليات أرجو مزيداً من التعريف بهذه الموضوعات.**

هذا يوضح لنا التطور الذي ظهر في الأنثروبولوجيا، فهي لم تكن الآن مجرد دراسة مجتمعات وإنما دراسة مشكلات، فمشكلة النوع Gender هي من ناحية مشكلة في المجتمع ناجمة عن العلاقة بين الرجل والمرأة في المجتمع الغربي، ومطالبة المرأة باستقلالها سياسياً واجتماعياً واقتصادياً عن الرجل، ومطالبتها

بمساواتها بالرجل، وظهور الحركات النسائية الثورية التي بدأت عام 1968 والتي تمخض عنها فرع جديد من الأنثروبولوجيا يمثل اتجاها جديا، أيضاً مشكلة الأقليات كانت موجودة دائماً، وكثير من الأقليات قد درست في أمريكا وفي أفريقيا، الأنثروبولوجيون أيضاً درسوا الأقليات البيضاء والأقلية البيضاء المهيمنة على الأغلبية السوداء وأيضا الأقليات الدينية. يعنى التطور في الأنثروبولوجيا عندما يحدث فذلك بسبب أن الأحداث ذاتها تفرض وجود فروع أو دراسات نتيجة لما يحدث في المجتمع من تغيرات وتطورات.

إنما أن نسمى هذا فرعاً من فروع الأنثروبولوجيا فأنا أعتقد أنه نوع من التزيد، ففروع الأنثروبولوجيا ستظل – أردنا أم لم نرد – هي الفروع الأساسية والتي هي الأنثروبولوجيا الفيزيقية والأنثروبولوجيا الاجتماعية والأنثربولوجيا الثقافية، أما أن تقوم كل مجموعة من الأنثروبولوجيين بالعمل في تخصص ما يسمونه أنثروبولوجيا الجنس ليس معناه أنه أصبح فرعاً من فروع الأنثروبولوجيا، إنما يمثل اتجاها أو دراسة لموضوع معين، حتى بعض العلماء يذهبون إلى أنه ليس هناك فرع من الأنثروبولوجيا اسمه الأنثروبولوجيا اللغوية، إنما هي تمثل اتجاها أو موقفاً معيناً داخل الأنثروبولوجيا الثقافية، وإلا فنحن أمام أنثروبولوجيا اقتصادية وأنثروبولوجيا زواجية إلخ... وهذه كلها أنواع من التزيد يهدف إليه المتخصصون للاعتزاز بتخصصاتهم العلمية، ولكن هذا يخفي ملامح العلم وسوف تصبح النتيجة مثل علم الاجتماع الذي بدأ الآن يفقد شخصيته بعد أن ظهرت كل هذه التشعبات فيه، بحيث إن «الكتاب السنوي للعلوم» الذي يصدر في أمريكا لم يشر إلى علم الاجتماع لأنه تفرع كثيراً إلى الدرجة التي فقد فيها شخصيته. فمن الأفضل، في مثل هذا الوضع، أن نظل متماسكين وهذا ليس بموقف جامد ونظرة جامدة وإنما هو الموقف الذي يحاول أن يحافظ على كيان العلم. بمعنى أن تظل الفروع قليلة ومتماسكة ويكون داخلها تخصصات تحت مظلات الفروع الثلاثة الرئيسة: الأنثروبولوجية الفيزيقية والاجتماعية والثقافية.

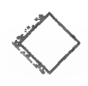
- **كيف ترى النظرة إلى الآخر والنظرة إلى الذات من خلال نظرية رؤى العالم؟**

نظرية رؤى العالم ليست نظرية الآخر، نظرية رؤى العالم هي أولا النظرة إلى الذات، ومن خلال هذه الذات نستطيع أن ندرس العالم، فهي نظرة الشخص نفسه أو

موقف الشخص نفسه من العالم، إن التركيز في الغرب على الآخر هو اتجاه سياسي أو ناشيء عن الاتجاه السياسي أكثر مما هو عن العلم، صحيح أننا عندما ندرس الآخرين فموقفنا هو أن العالم مكون من عالم فيزيقي أو الطبيعة والمجتمع وتجاوبنا مع الطبيعة من وجهة نظر المبحوث وليس من وجهة نظر الباحث أو النظر إلى الناس الموجودين في هذه الطبيعة أو هذه البيئة، وهنا يدخل فيها ما نسميه – مع الأسف الشديد – النظرة إلى الآخر، ونحن على طريقتنا نأخذ كل ما يقال في الخارج ونتبناه. عندما ندرس النظرة إلى الإنسان، والنظرة إلى العرب أو النظرة للغرب أو إلى الجنسيات الأخرى والنظرة إلى الأقليات وما إلى ذلك، وأما ما يتعلق بالنظرة إلى الثقافة والقيم والدين وما إلى ذلك، فهنا النظرة إلى الآخر هي فرع صغير جداً من النظرة إلى العالم، القصد منه في آخر الأمر كيف نقيم أو نقوم ونقدر الأشخاص الآخرين وأساليب التعامل معهم وحكمنا على الأشخاص الآخرين سواء من الناحية السلوكية أو الأخلاقية أو من ناحية القيم. طبعاً النظرة إلى الآخر إذا اعتبرناها فرعاً من فروع الأنثروبولوجيا تعنى أننا ننظر إلى هذا الآخر أيا ما يكون هذا الآخر سواء أكان أشخاصاً أم مجتمعاً نعيش فيه أي أن الآخر ليس بالضرورة المجتمع الذي نعيش فيه أو الآخر باعتباره ثقافة من الثقافات الأخرى أو الآخر باعتباره مجتمعاً غير المجتمع الذي ننتمي إليه، ولو نظرنا إلى الآخر على أنه شخص في المجتمع الذي نعيش فيه فسندرس هنا سلوكياته وتصرفاته ومدى تجاوب هذه التصرفات مع القيم ووجهة نظرنا نحن، فإذا نظرنا إلى الآخر على أنه المجتمع فيعني أننا سندرس النظم الاجتماعية الخاصة بهذا المجتمع من وجهة نظرنا ونحكم عليها، بمعنى أنه في نظرية رؤى العالم يجب أن يكون حكمنا حكماً تقويمياً، وهنا هي تختلف عن الأنثروبولوجيا التقليدية. هنا يوجد جانب تقويمي، فإذا نظرنا إلى الثقافة فسوف ننظر إلى الدين، وندرس الأخلاقيات الزائدة غير الثقافة التي نعتنقها نحن أو غير القيم التي نتبعها نحن ونحكم عليها من وجهة نظرنا نحن، فهنا النظرة إلى الآخر تختلف اختلافاً كبيراً جداً، فلو نظرنا لها من وجهة نظر رؤى العالم في أن ندرس هذا الآخر من وجهة النظر التقويمية فأنت عندما تدرس في الأنثروبولوجيا التقليدية تذهب لمجتمع بدائي فأنت تدرس الآخر، وإنما هنا أنت تدرس دراسة تقريرية فتقر ما هو موجود من وجهة نظرك أنت بوصفك باحثاً، إنما في النظرة إلى الآخر فنحن في الحقيقة ندرس هذه الموضوعات نفسها ولكن من وجهة نظر المجتمع المبحوث فهذا هو الآخر.

■ **كيف يدرب الباحث نفسه على أن يتجرد من ذاتيته؟**

أنا اعتقد أن التجرد من الذاتية أسطورة وضعتها الوضعية والاتجاه الوضعي، فالعلوم الإنسانية لا بد أن يكون فيها جانب ذاتي، وذلك يعني أن الجانب الذاتي يظهر حتى يخترق الموضوع، بمعنى لماذا اخترت هذا الموضوع وليس موضوعاً آخر؟ هذا هو جانب ذاتي، واختيارك للأسلوب الذي تُجري به البحث ووضعك بنفسك لدليل العمل يعد جانباً ذاتياً، واختيارك المادة التي تقوم بتحليلها وأسلوب ربطك للمادة بعضها ببعض يعد جانباً ذاتياً، إذن مسألة الذاتية والتخصص فيها غير موجود، وإنما فيها التجرد، والتجرد من الذاتية في الأنثروبولوجيا التقليدية هو عدم تقييم لما هو موجود، لأنك تعرضه من وجهة النظر العملية البحتة دون أن تحكم عليه، هذا هو التجرد من الذاتية في رؤى العالم، لست أنت الذي تحكم، أنت تجعل المبحوثين هم الذين يحكمون، فأنت تتخذ موقفاً محايداً، وهذا لا يمنع من أن يكون هناك جانب ذاتي وفي طريقة توجيه الأسئلة، لأن بمقدوري دراسة مشكلة أنت تدرسها وإنما بطريقة مختلفة. إن هذه الطريقة، تحديداً هي الجانب الذاتي، إذن التجرد من الجانب الذاتي في هذه الحدود غير ممكن إنما فيما عدا ذلك مثل إطلاق الأحكام التقييمية لا بد من الامتناع عنها.



الألفية الجديدة: التحديات والآمال

كان القرن العشرون أشد القرون صخباً وعنفاً، حيث شهد في فجره قيام حروب إقليمية استتبعتها حرب عالمية أولى أطلقت عقال قوى عدوانية معادية للإنسانية وبصورة دامية. ثم انطلق عنان الشر بعد ذلك في حرب عالمية ثانية، استخدمت فيها الأسلحة الذرية وشهدت العقود التي تليها المذابح الجماعية والتطهير العرقي وهوس العودة إلى الأصوليات.

وإن كانت البشرية في انتقالها من منعطف تاريخي إلى آخر تدفع دائما ثمناً كبيراً لهذه التحولات، وبقدر ما تتخذه هذه التحولات من سرعة وشمولية بقدر ما تتضاءل إمكانية الإنسان في ضبط هذه التحولات والتحكم فيها. ولعل النتائج المدمرة هي تلك الناتجة عن فوضى كبيرة تجعل أحداث العالم أشبه ما تكون بنهر هادر خرج عن مجراه.

إن مجلة العلوم الاجتماعية تدرك أن المحرك الأول للتغيير في هذا القرن سيكون نتائج ثورة الاتصالات معتمدة على الفكر والمعلوماتية، والتي بدأت قطعاً، وكما هو الحال في إرهاصاته الأولية بإلقاء الظلال على ميادين الفكر والثقافة والعلم والعلاقات البشرية. ولربما كان من الملح أن نتساءل بصوت عالٍ عن المدى الأبعد الذي ستذهب إليه هذه التغيرات وعلى أي نحو ستؤول إليه؟ وهل سيكون مكثفاً على مستويات معينة أو بصورة شاملة؟

إن المجلة تسعى إلى رسم الملامح الأولية لما سيكون عليه عالمنا في بدايات الألفية الجديدة. وارتأت أسرة تحرير المجلة دعوة عدد كبير من النخب الفكرية في الكويت والعالم للمشاركة في استشراف مستقبلنا المشترك، فكانت استجاباتهم التي ستوردها المجلة تباعاً حسب ورودها.

الأستاذة الدكتورة فايزة محمد الخرافي*

مع بروز فجر الألفية الجديدة، تواجه البشرية منعطفاً كبيراً في تاريخها، تتشكل سماته الأساسية في ظاهرة العولمة وتجلياتها المختلفة، ومظاهرها المتسارعة والمتشابكة التي تتسم بسرعة التغيير، وثورة تقنيات الاتصالات والمعلومات، وسيطرة التكتلات الاقتصادية العملاقة وفتح الأسواق أمام منتجاتها دون جمارك، وما تتجه إليه من إلغاء كامل القيود على تبادل السلع والخدمات والنشر، وعلى تحرك المال والمواد والمعرفة، فضلا عما ينسب إليها من أحادية القطبية وتوجهها إلى الهيمنة وانعكاساتها على الجوانب السياسية، وما لها من آثار اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية ولا سيما بالنسبة للدول النامية.

وتركيزاً على الجوانب الاجتماعية والثقافية، فإن الثورة التقنية المعلوماتية والإعلامية وما فيها من تطورات متسارعة في نظم المعلومات والاتصالات بما فيها الإنترنت، وما لها من آثار وإسقاطات على الحياة، أدت إلى انكماش في المكان، وتسارع في الزمان، واتساع علاقات الإنسان، فعلى الرغم من جوانبها الإيجابية الواضحة، فإن لها بعض انعكاسات سلبية، ولاسيما على الجوانب الاجتماعية والثقافية والتربوية، على مجتمعاتنا وهويتها العربية والإسلامية، حيث يحذر بعض العلماء من مخاطر العولمة واستحواذ تقنياتها على حياتنا في المستقبل، سواء على مستوى الأسرة أو على مستوى المجتمع، بافتقاد دفء العلاقات الأسرية الحميمة التي تتسم بالتواصل والتراحم، واهتزاز القيم الروحية والمجتمعية، وتأثير التغريب الثقافي في النشء والشباب، بعد أن أصبح الطفل – من خلال الإنترنت – يطلع ويتابع كثيراً مما يخرج عن القيم والأخلاقيات، وذلك يقتضي الوعي بالظاهرة والاستفادة من وجهها المضيء، ومحاولة التعامل معها بأكبر قدر من المشاركة، والحرص على الاستفادة من المتغيرات، وما تحققه العولمة من إيجابيات، مع العمل على التحكم فيها وتحاشي ما فيها من سلبيات.

إن المدخل للقرن القادم، كما كان للقرون الماضية، سيكون دائما هو التعليم نوعا ومنهجا، مما يقتضي تطوير قدرات مخرجات التعليم بما يتمشى مع متطلبات

* مديرة جامعة الكويت، أول امرأة عربية تشغل منصب مديرة جامعة (منذ عام 1993 وحتى الآن) وأستاذة Professor الكيمياء الفيزيائية، لها كثير من البحوث العلمية المنشورة في مجلات علمية عالمية محكمة، حصلت على عدة جوائز عربية وعالمية، عضو مجلس جامعة الأمم المتحدة وكثير من الجمعيات والمجالس العلمية العالمية.

العصر، والاهتمام بالبحث العلمي، أخذا في الاعتبار أن الثروة لن تكون محصورة في المواد الخام، ولكنها في المعرفة التي أصبحت العنصر الأساسي في الإنتاج، حيث دخلت البشرية في مرحلة جديدة تحولت فيها المعلومة إلى سلعة، بل أصبحت أهم سلعة على الإطلاق.

ويمكن القول بأن الآمال في الألفية الجديدة تتلخص في النقاط التالية:

1 – زيادة التعاون التقني والمعلوماتي في داخل المنظومة البشرية لأنها الضمان الوحيد للارتقاء بشروط الحياة وتحسينها.

2 – إقرار المبادىء المتسامحة والإنسانية في تحكيم العلاقات الكونية واستبدال لغة الحوار بالعنف، ومواجهة النزعات المضادة للبشرية وأبرزها العنصرية والدكتاتورية مثلما حدث في القرن العشرين، حيث قدمت البشرية ضحايا يفوق عددهم ضحايا الحروب على مر التاريخ.

3 – إقرار مبادىء المسئولية المشتركة على مستوى الإنسانية، وما يتطلبه ذلك من محافظة على البيئة، وموارد الطبيعة وتنميتها وإحلال بدائل آمنة عوضا عن استنزافها.

4 – إقرار آليات جديدة للاعتراف بحقوق الثقافات النوعية والأقليات ضمن ثقافة إنسانية شاملة، ولا بد من استبعاد أي طروحات أو مقولات فكرية تناهض حقوق الآخرين وحرياتهم وفلسفاتهم، والاعتراف بأن حوار الحضارات والثقافات هو الآلية الأساسية للاتصال بين الثقافات والحضارات المتباينة.

5 – إضفاء الصبغة الإنسانية على العلم ومنجزاته وتسخيره لخدمة الإنسان وصحته وبيئته وبخاصة فيما يتعلق بتحسين إنتاج الغذاء ورفع مستوى كفاءة الحياة.

6 – تشجيع لغة الحوار بين التيارات الفكرية ومفكري العالم ومثقفيه على اختلاف مرجعياتهم من أجل تضييق الهوة الشاسعة بين القيم الإنسانية ومثلها العليا وبين حركة الواقع وتجددها، فلا بد من مزاوجة بين المثال والواقع لإضفاء الإنسانية على السمات التي تحكم العصر.

فاضل نصر الله*

لقد طرأت على المجتمع العالمي مستجدات أثرت فيه تأثيراً مباشراً وكبيراً، منها تفكيك الاتحاد السوفييتي سابقاً واتحاد ألمانيا الشرقية مع ألمانيا الغربية، وظهور الوحدة الأوروبية، ومن ثم ظهرت تكتلات سياسية مثل الوحدة الألمانية والوحدة الأوروبية - ونأمل أن تنشأ الوحدة العربية المشتركة - وتكتلات اقتصادية مثل السوق الأوروبية المشتركة.

ونأمل في نشأة السوق العربية المشتركة التي نودي بها منذ أمد بعيد. إن عولمة الاقتصاد وسياسة السوق الحرة العالمية وظهور منظمة التجارة العالمية التي يشترك فيها معظم الدول العربية أعضاءً تفرض علينا بوصفنا عرباً أن نخطو خطوات سريعة وفاعلة نحو تحرير اقتصادنا وتعزيز إنتاجنا وصادراتنا وإنشاء المنطقة (أو المناطق) الحرة العربية تمهيداً لتحقيق السوق العربية المشتركة التي تستطيع أن تجد مكانها بين التكتلات الاقتصادية العالمية، ويكون لها دور كبير في منظمة التجارة العالمية.

إن التقدم التكنولوجي في العلم والمعرفة - حيث عولمة المعلومة والمعرفة - يتطلب من الدول العربية أن تقوم بتعميم التقنيات الحديثة في وزاراتها وإداراتها، وأن تعمل على وجه الخصوص في توضيح دور المعلوماتية في النظام القانوني القائم بها، بمعنى العمل على إظهار المعلوماتية القانونية ونشأة قانون المعلوماتية.

كما ينبغي العمل تجاه عصر عولمة الثقافة على إبراز الثقافة العربية للعالم مع المحافظة في الوقت نفسه - حينما يتم التعامل مع الثقافات العالمية - على الهوية الثقافية العربية.

إن التعامل مع المستجدات العالمية يتطلب من العرب العمل على تكوين تكتلات سياسية، مثل إنشاء الوحدة العربية المشتركة، وتكتلات اقتصادية مثل إنشاء السوق العربية المشتركة بصفة عامة وإنشاء السوق الخليجية المشتركة بصفة خاصة. كما ينبغي العمل - باستمرار - على نشر الثقافة العربية على المستوى الإقليمي والمستوى العالمي في آن واحد.

* عميد كلية الحقوق بجامعة الكويت، وأستاذ القانون الجنائي، حاصل على دكتوراه الدولة من جامعة باريس الثانية بفرنسا، نشر كثيراً من البحوث والكتب، أشرف على عدد من رسائل الماجستير والدكتوراه، من مؤلفاته: «شرح القواعد العامة لقانون الجزاء الكويتي»، 1996.

كما ينبغي لكي نعيش في عالم يسوده الوئام والسلام أن نعمل على تنقية البيئة الإقليمية والعالمية من أخطار الأسلحة النووية ومن الحروب والصراعات ومن أسلحة الدمار الشامل ومن أخطار التلوث السياسي والاجتماعي والثقافي والجغرافي عموماً ومن أخطار التلوث البري والبحري والجوي بصفة خاصة.

إن مجابهة هذه الأخطار تستلزم تضافر الجهود العربية – خصوصاً – مع الإخلاص في العمل الدؤوب ونشر الوعي لدى شعوب الأمة العربية لكي تستعيد مكانتها إقليمياً وعالمياً.

عبدالمنعم المشاط*

تغمر العالم اليوم ثورة تكنولوجية غير مسبوقة في تاريخ البشرية وخصوصاً في مجال المعلومات، فقد انقضى عصر ثورة المعلومات وصعوبة الحصول عليها، وانتقلنا إلى مرحلة تدفق هائل للمعلومات مع يسر الحصول عليها واحتمالات انفلاتها من سيطرة الدولة وتحكمها حتى في الدول النامية المنفتحة منها والمغلقة على السواء، ومع هذه الثورة تغير مفهوم الأسرار القومية والأمن القومي، وصار اختراق الحاسبات الآلية التي تحمل معلومات سرية أكثر تهديداً للأمن القومي عن التهديدات التقليدية. وتقام ثورة المعلومات على أساس حرية الفرد وحقه في الاختيار وحصوله على المعلومات وهو في منزله أو في محل عمله وذلك بتوظيف الإنترنيت والبريد الإلكتروني. كما ارتبطت تلك الثورة بالتوسع في الإعلام ذي الصبغة العالمية مثل القنوات الفضائية، وامتدت كذلك إلى توظيف التكنولوجيا في التعليم والتدريب، وذلك بطريق الحاسبات الآلية ونظم التلستار ونظم الإرسال التلفازي البعيد Video Conference.

وقد صار انتشار الحاسبات الآلية وعدد مستخدمي الإنترنيت مؤشراً من مؤشرات قياس درجة التقدم. وفي هذا المجال نجد الولايات المتحدة الأمريكية تحتل المكانة الأولى في العالم بالنسبة لعدد الحاسبات الآلية (160,50 مليون حاسب آلي) ويصل عدد مستخدمي الإنترنيت (92 مليون شخص). وهذه المكانة السامية تتوافق

* أستاذ (Professor) مدير المنح الدراسية في البنك الدولي، له العديد من المؤلفات في قضايا الأمن القومي والتنمية السياسية واستشراف المستقبل. يعمل مديرا للمنح الدراسية في البنك الدولي، وعمل من قبل مستشاراً ثقافياً ومديراً لمكتب البعثة التعليمية المصرية في واشنطن، ووكيلاً لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة. والآراء الواردة هنا تعبر عن رأي المؤلف ولا تعبر عن آراء البنك الدولي الذي يعمل فيه.

أيضا مع التفوق الاقتصادي والعسكري الأمريكي، وتنسجم كذلك مع الدرجة العالية للممارسة الديمقراطية في المجتمع الأمريكي.

والمتأمل لوضع الأقطار العربية في مجالي التكنولوجيا والديمقراطية لا بد أن يشعر بالخجل وربما بالإحباط. فمن بين الدول الخمس عشرة المتقدمة تكنولوجيا في مجال الحاسب الآلي والإنترنيت لا توجد دولة عربية واحدة، كما أنه لا توجد دولة عربية واحدة تدعي أنها ديمقراطية بمعنى التعدد الحقيقي للأحزاب، والمساواة بين المواطنين، وإقامة العدل بين الناس، وقوة المجتمع المدني، وانحسار سلطة الدولة وتحكمها فيما يراه المواطن ويسمعه ويقرأه، وحرية المواطن في الاختيار بما في ذلك نوع التعليم الذي يحصل عليه، وشكل النظام السياسي الذي يرنو إلى الحياة في ظله والإسهام في بنائه.

وفي الوقت الذي يتجه فيه العالم إلى تحرير الإعلام وانطلاقه، لا تزال الأقطار العربية تتعنت وتقاوم تحرير الإعلام ووسائل الاتصال من قبضة الدولة وتحكم النخبة. وإذا كان العالم يوظف ثورة المعلومات في تأكيد حرية الاختيار، فإن الأقطار العربية تصر على تشكيل الإرادة العامة كما يحلو لها، بل إنها تقرر للناس بحجة أنها الوحيدة التي تملك العقل الصائب والحجة التي لا ترد.

وتشهد الألفية الجديدة تحديات شتى، أولها كيف يمكن تحقيق التوازن بين عولمة الحياة الدولية، والخصوصية الثقافية الوطنية، وكيف يتحقق التوازن بين الاتجاه المادي الصرف والانتماء الديني المتنامي، وكيف يمكن الإبقاء على «شعرة معاوية» بين الأجيال القديمة صاحبة المصلحة في الإبقاء على الأوضاع الحالية والجيل الجديد الذي يرنو إلى المستقبل ولا يرتبط بالماضي وينسلخ عن الحاضر بل يعاديه.

هذه التحديات على المستوى العالمي تنعكس مباشرة على الوضع العربي الحالي واتجاهاته في المستقبل. ولا شك أن عنت الحكومات العربية وعزوفها عن التغيير الحقيقي الذي يكبل المجتمعات العربية ويشل حركتها الطبيعية للحاق بالمجتمعات التي تسير إلى المستقبل بخطى واسعة وواثقة. وإذا كانت هناك فجوة شاسعة بيننا وبين المجتمعات المتقدمة، فإنها ولا غرو تتسع ولا تضيق، لأن سرعة التغيير اليوم لم يسبق لها مثيل من قبل.

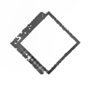
وأسُّ الداء في الوطن العربي يكمن في عدم الرغبة (وليس عدم القدرة) في فهم ما يتطلبه التقدم من شروط، وإذا كان التعليم الحر المتطور الحديث يشكل نقطة الانطلاق في اتجاه اللحاق بالألفية الجديدة، أقصد اللحاق الفعلي وليس الاحتفالي، فإن ذلك موضوع يحتاج إلى دراسات متأنية تربط المناهج ونظم التقويم بما يدور في الدول المتقدمة ويحررها من المركزية القاتلة للإبداع والمبادرة. أما علاج الداء فيكمن في التلازم اللصيق بين التكنولوجيا والديمقراطية، وفي هذا الإطار يمكن الاستدلال بالوضع الإسرائيلي، إذ تلحق إسرائيل بالدول المتقدمة سواء في عدد الحاسبات الآلية أو استخدام الإنترنيت لكل 1000 نسمة، ولا يخفى على أحد مستوى التقدم الاقتصادي في إسرائيل – ناهيك عن التقدم العسكري – كل ذلك يحدث في إطار نظام ديمقراطي تعددي يقوم على المساءلة وتداول السلطة بالانتخابات العامة والمحاسبة القانونية، وعلى الرغم من التعدد الحزبي والذي يقود في الأغلب الأعم إلى تشكيل حكومات ائتلافية فإن النظام السياسي يتسم بالاستقرار اللازم لتحقيق التقدم، مع زيادة مستوى نوعية حياة المواطن وتحقيق معدلات نمو اقتصادية ملحوظة. إذ يبلغ الناتج القومي الإسرائيلي نحو 91 مليار دولار، ومتوسط الدخل الفردي 15870 دولاراً، ومعدل الحياة المتوقع عند الميلاد 77,5 سنة، وينمو الناتج القومي بمعدل 6,4٪ سنويا. إذا قورن ذلك بأكبر دولة عربية، وهي الدولة المركزية في النظام الإقليمي العربي، أي مصر نجد أن الناتج القومي الإجمالي المصري نحو 65 مليار دولار ومتوسط الدخل الفردي 1500 دولار أي $\frac{1}{10}$ (عُشر) مثيله في إسرائيل، ومعدل الحياة المتوقع عند الميلاد قرابة 65,5 سنة، ومعدل نمو الناتج القومي زهاء 3,7٪. ولا يمكن تفسير هذه الفجوة إلا بالنظر إلى مستوى التكنولوجيا التي يتم توظيفها في إسرائيل وارتباطها بدرجة عالية من الديمقراطية.

ولا يغرب عن البال أن كلا الأمرين: الديمقراطية والتكنولوجيا يتطلبان قبل كل شيء بناء المؤسسات institutionalization المستقلة عن السلطة التنفيذية وبخاصة عن رئيس الدولة، فالتحول من شخصنة السلطة إلى مأسستها شرط أساسي للانتقال من حالة الركود والتواري الحالية إلى حالة الانطلاق المرتقبة كما أن بناء المؤسسات يدعم ويقوي المجتمع المدني في مواجهة سلطة الدولة state apparatus وجبروتها.

ولكي لا يشعر أولو الأمر بالضغينة إزاء ذلك، علينا أن نعترف لهم بالدور التاريخي في الانتقال بالدول العربية من حالة الاحتلال إلى مرحلة الاستقلال، وهو دور تذكره باستطراد كتب التاريخ وتحتويه جميع المقررات ويظهر في جميع مناحي الحياة، بيد أن الدور الأكبر اليوم يكمن في تهيئة المناخ والإقدام على الاستثمار في مجالي التكنولوجيا والديمقراطية، والواقع أن كلاً من الكويت ومصر ولبنان والإمارات وربما أقطار عربية أخرى، قد بدأت بالفعل في الإقدام وبخطى ملحوظة نحو التطور التكنولوجي في مجالي المعلومات والاتصالات بما في ذلك تدريب القوى البشرية نحوهما، بيد أن ذلك لا يمكن أن يحقق النجاح الذي نصبو إليه جميعا من دون السعي الحثيث نحو بناء ديمقراطية عصرية تقوم على التعددية والمساءلة والشفافية واحترام الفرد باعتباره هدف العملية السياسية.

ولا شك أن المناخ الديمقراطي يقوي من عضد المواطن في الحفاظ على القيم الوطنية وعدم الذوبان في قيم القرية العالمية، كما أنه يساعده على إحداث توازن بنَّاء بين القيم المادية والقيم الروحية دون توجيه سياسي من الدولة كان يمكن لها أن تفعله في إطار الحرب الباردة والصراع الأيديولوجي الذي وُئِدَ بعد انهيار الاتحاد السوفييتي.

ويرى المتفائلون، وأنا منهم، أن التغيير قادم لا محالة، وأنه إذا كانت المؤسسات الدولية – مثل البنك الدولي – تغير من هويتها ونشاطها لكي يتحول إلى بنك معارف يسعى إلى نشر المعرفة في العالم وبخاصة بين الفقراء، فالحري بالدول العربية أن تفعل الشيء ذاته، لأن اختيار التخلف عن الركب الدولي لم يعد اختياراً صائباً. وإذا كان التغيير قادما لا محالة فالأجدر بالنظم العربية أن تسهم في إحداثه وليس بإجهاضه، هذا مع التأكيد على أن التغيير دائما يصطحب بالاستقرار، وأما الجمود فيؤدي إلى الانهيار والفوضى، ونحن جميعا لا نقبل إلا بالاستقرار الذي يحمي الانطلاق ويحمي جيل المستقبل.



مراجعات الكتب

اجتماع

The dream society: How the coming shift from information to imagination will transform your business.
By: Rolf Jensen
Pub: McGraw-Hill, New York, October 1998.

المجتمع الحلم

تأليف: رولف جينسين
مراجعة: حسين محمد فهيم*

صدر كتاب «المجتمع الحلم» (The dream society) في أكتوبر عام 1998، ثم أعيد نشره في مارس من العام التالي (1999). ولقد نال هذا الكتاب قبولاً واسعاً لدى القراء، كما وضعته إحدى دور النشر الشهيرة «بارنز أند نوبل» (Barnes & Noble) ضمن قائمة أفضل الكتب التي صدرت في العقد الأخير من القرن العشرين عن الرؤى المستقبلية للمجتمع الإنساني.

نشرت الكتاب مؤسسة «ماجروهيل» (McGraw-Hill) في طبعتين متتاليتين خلال أربعة أشهر تقريبا، مما يوضح شعبية هذا الكتاب بين القراء وبخاصة المهتمون باستشراف المستقبل. يحتوي الكتاب على ٢٤٢ صفحة من الحجم العادي، ويتضمن خمسة فصول رئيسة إلى جانب فهرس الموضوعات والأعلام وقائمة المراجع، وقد صُنِّف هذا الكتاب في محلات بيع الكتب والمكتبات الجامعية تحت الموضوعات ذات الصلة بعلم المستقبل، وعلم الاجتماع، وإدارة الأعمال.

* أستاذ (Professor) الأنثربولوجيا، Johns Hopkins University

يوضح ذلك طبيعة مادة الكتاب التركيبية، وتنوع موضوعاته، كما يؤكد الصلة الوثيقة القائمة بين الثقافة والمجتمع واقتصادات السوق والاستهلاك.

وبالنسبة لعنوان الكتاب، تجدر الإشارة إلى أنه لكلمة "Dream" في اللغة الإنجليزية (وتقابلها كلمة حلم في اللغة العربية) استخدامات متعددة كما يوضح ذلك قاموس أكسفورد. ويهمنا هنا التوضيح أن استخدام هذه الكلمة عند وصف مجتمع ما أو أمة معينة يعني في هذه الحالة التطلع نحو حياة أفضل، والسعي إلى تحقيق وضع جميل ومثالي للحياة. وبهذا المعنى صاغ المؤلف العنوان الرئيس للكتاب. أما بالنسبة للكلمة الإنجليزية imagination فقد استخدمها المؤلف ليصف جوهر ثقافة العصر القادم بمعنى التخيل والابتكار والإبداع، كما ستوضح فيما بعد.

ألّف كتاب «المجتمع الحلم» «رولف جينسين» (Rolf Jensen)، مدير معهد كوبنهاجن لدراسات المستقبل الذي يعد من أكبر المؤسسات الأوروبية وأشهرها في هذا المجال. ومن المعروف عن المؤلف أنه أحد مستشرفي المستقبل المشهورين عالميا، ولذا تلجأ إليه الشركات التجارية والمؤسسات الإنتاجية في أوروبا وخارجها في استشارات فنية تتعلق باحتياجات السوق وأذواق المستهلكين ومدى ارتباطها بالتغيرات الاجتماعية والثقافية الحالية والمتوقعة مستقبلا.

الفكرة والهدف

لا بد لكل كتاب – في رأينا – من فكرة وهدف، أما بالنسبة لكتاب «المجتمع الحلم» فقد وجدنا أن فكرة الكتاب الرئيسة تستند إلى طرح رؤية مستقبلية قوامها أن القرن الحادي والعشرين لن ينقضي قبل أن يشهد قيام نموذج مجتمعي جديد يصفه المؤلف بالمجتمع الحلم، كما جاء في عنوان الكتاب، ففي رأي المؤلف سوف يتحول عصر المعلوماتية الحالي إلى نظام اجتماعي/ثقافي جديد لا تشكل فيه المعلومات – في حد ذاتها – الأساس أو الهدف، وإنما يكون للتخيل والابتكار والإبداع الأولوية وللقيم المحتوية الأهمية عند استخدامها أو تسويقها. ففي إطار هذا التحول المرتقب، أو بمعنى آخر الانتقال من «المعلوماتية إلى التخيلية» – إن صحت التسمية – تبلورت فكرة تحرير المؤلف لهذا الكتاب بهدف توضيح طبيعة التغيرات والتأثيرات الناجمة عن هذه النقلة المهمة في تاريخ البشرية في حياة الأفراد والمؤسسات في مجالات الاقتصاد والسياسة والثقافة بصفة عامة؛ ولقد جاء

ذلك واضحا في العبارة الملحقة بعنوان الكتاب. ليس هذا فحسب، فقد أراد المؤلف أيضا لكل من يهمه الأمر في إدارة شؤون المجتمع وحياة الأفراد وإدارة الأعمال أن يكونوا على علم بما سوف يحدث مستقبلا حتى تتسنى لهم المواءمة مع ثقافة العصر الجديد وأن يخططوا لمواجهة التغير القادم ومتطلباته. فكما يحتاج الأدباء إلى الخيال في نسج قصصهم، فسوف يحتاج رجال الأعمال، والقادة السياسيون، والمخططون الاجتماعيون في السنوات القادمة إلى قدر كبير من تخيل المستقبل والإعداد له.

معالم المجتمع الحلم

بداية، نود أن نوضح أن كتاب «المجتمع الحلم» في نظر المؤلف، ليس «يوتوبيا» خيالية، وإنما هو في واقع الأمر تصور لحال متوقع، وأن هناك من الدلائل في الوقت الحالي ما يجعل تحقيقه ممكنا. فهناك اتجاه مُسلّم به حاليا وهو أن عصر المعلوماتية قد حقق قدراً كبيراً من الإنجاز في تطوير آلية جمع المعلومات وحفظها إلى جانب ابتكار الوسائل الإلكترونية المتقدمة في استخدام هذه المعلومات وتبادلها. وهناك أيضا اتجاه آخر يشير إلى أن العواطف الإنسانية في طريقها لتصبح جزءا لا يتجزأ من العملية الإنتاجية والتسويقية للمنتجات المادية والثقافية على حد سواء. الأمر الذي سوف يؤدي – في نهاية الأمر – إلى إعطاء أهمية قصوى للقيمة المعنوية للمعلومات والمنتجات والخدمات، بمعنى أنه على قدر ما تفي المعلومة أو المنتج أو الخدمة باحتياجات المستهلكين العاطفية على قدر ما يكون قبول المجتمع لأي منها، ورضاء المستهلكين عنها. وقد ضَمن المؤلف هذه الاحتياجات العاطفية مشاعر. الرعاية، والشعور بالأمن، وتأكيد الهوية، واحترام المعتقدات الدينية، والمواقف الإنسانية (مثل الرفق بالحيوان، والحفاظ على البيئة، ومناهضة العنصرية).

لقد مهد المؤلف لمجتمع الحلم بقوله: إن المجتمع الإنساني قد شهد ثلاثة أشكال نظمت حياة البشر عبر العصور الماضية، فقد بدأت البشرية بمجتمع الصيد وجمع الثمار، ثم لنتقلت إلى المجتمع الزراعي منذ نحو عشرة آلاف سنة، وفي منتصف القرن الثامن عشر تقريبا بدأت معالم المجتمع الصناعي في إنجلترا أساساً باستخدام البخار طاقة لتشغيل الأدوات والمحركات. وبعد قرنين من الزمان، أي في

منتصف القرن العشرين، شهد العالم نقلة نوعية من ثقافة عصر الآلة إلى ثقافة عصر المعلومة، فشكل نموذجاً مجتمعياً جديداً عُرف بمجتمع المعلومات ذات النوعية الفائقة من حيث تصنيفها واستخدامها، والعمل على تطويرها. إلا أن هذا «المجتمع المعلوماتي» سوف يتحول إلى «المجتمع الحلم»، الذي سيكون الخيال والإبداع والابتكار دعامته الأساسية، والذي لن يكون لحيازة المعلومات واحتكارها أهمية قدر إبراز قيمتها والعمل على مواءمتها لاحتياجات العصر القادم. ففي هذا العصر، عصر التخيلية كما يسميه المؤلف، سوف يهتم الناس بالحكايات المثيرة والقَصَصَ الطريف لما يستهلكونه من منجزات، أو ما يقدم لهم من خدمات، مادية كانت أو ثقافية.

ففي مجتمع الحلم سوف يكون الناس أكثر راحة وسعادة من العصر الحالي الذي عندما يقرأ عنه أحفادنا سيشعرون بالأسى علينا، وبالحزن لنا، بسبب الملل والهلع الذي كانت عليه الحياة في القرن العشرين. ففي العصر القادم، وعندما يتحقق مجتمع الحلم، ستكون الطبيعة قد عوضت ما كانت قد فقدته من ثرواتها بفعل سوء استخدام الإنسان لها، كما سيشهد هذا المجتمع الجديد اتساعاً في قنوات الاتصال بين الأفراد والتواصل بين الجماعات والشعوب. ويذكر المؤلف أن من بين أهم التغيرات التي سوف تحدث مستقبلا ما يتصل بالعمل وشغل أوقات الفراغ. بحيث يجد الأفراد في العمل متعة ورفاهية. فلن يكون العمل شاقاً كما هو في الوقت الحالي، أو مُضنيا كما كان في العصر الصناعي عندما ارتبطت زيادة الإنتاج بالجهد العضلي الذي يبذله العامل والوقت الذي يقضيه في العمل، إذ كان العامل لا بد أن يتصبب عرقاً حتى يستحق أجره.

وفي المجتمع الحلم سيعود العمل كما كان في عصر ما قبل الصناعة حيث كان العمل والترفيه متلازمين، ويتوقع المؤلف أنه في غضون ثلاثة العقود القادمة سوف تقل نسبة العاملين من البشر في القطاع الصناعي والخدمات كذلك، إذ سوف تحل محلهم الماكينات الآلية والمحركات المبرمجة. وسوف يقتصر دور البشر على الإنتاج العقلي والفني ممثلاً في الأبحاث، وإعداد التصميمات ونشرات الأخبار، والبرامج الإذاعية والتلفازية، وربما إدارة الأعمال أيضا. هذا ويمكن لهذه الأعمال أن تُدار من المكاتب بل من المنازل أيضا، كما يشهد عالم اليوم اتجاهاً نحو ذلك بفضل

استخدام تقنية وسائل الاتصال المتطورة بما في ذلك الإنترنت. أما الإنتاج المادي للسيارات مثلا أو اللوازم المنزلية من أثاث ولاحتياجات أخرى وغير ذلك، فسوف يُعهد ذلك أساساً إلى الميكنة التي ربما لا تحتاج إلا لإشراف بسيط من قبل البشر. ومن المتوقع أن يكون لهذه التغيرات في طبيعة العمل تأثيرات إيجابية في العلاقات الأسرية مما يعطيها فرصاً أكثر مما عليه الوضع الحالي في أن يجد الأفراد الوقت والإمكانات لمزيد من التقارب والتساند والاستمتاع.

ولأن تصور المؤلف لعالم المستقبل وتوقعه قدوم «المجتمع الحلم» قد ارتبط أساساً بأوروبا نجده يراها تعود إلى حالتها التي كانت عليها في نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين. فأوروبا المستقبل سوف تشهد ازدهار الريف مرة أخرى ممثلا في وفرة المحاصيل الزراعية، وفائض الإنتاج الحيواني، بل سوف يجد الحيوان رعاية فائقة في ظل الحرص على تطبيق قوانين حماية حقوق الحيوان التي بدأت الدعوة إليها من اليوم. ليس هذا فحسب، بل سوف تسترد البيئة صحتها، فتنمو الغابات من جديد وتعمُّ خضرة الأرض، ونقاء الماء، وصفاء الجو كما كان عليه الحال قبل قيام المجتمع الصناعي. وسوف تحظى الطبيعة أيضا بقدسيتها وجلالها، كما يعيد الإنسان اكتشاف مكانه فيها، ويتعلم كيف يتعايش معها، ويحافظ عليها لا أن يستنفد مواردها ويخضعها لسلطان علمه وتقنيته.

وعندما يخرج المؤلف من أوروبا ليطل على العالم وتصوره له خلال النصف الأول من القرن الحادي والعشرين نجده يؤكد استمرار الغرب في امتلاك النصيب الأوفر من الثروات الاقتصادية إلى جانب المعلومات العلمية وغيرها، بالإضافة إلى التقنية المتقدمة، وذلك مقارنة بالدول الشرقية عامة، والدول الفقيرة بصفة خاصة. ونتيجة لذلك فقد ينتهي الأمر بالعالم إلى أن يخضع لثقافة أحادية متسلطة تدعمها التجارة والسياسة والعلم؛ وبهذا تختفي من الخريطة التجارية العالمية بعض الشعوب التي سوف تفقد بالضرورة دورها السياسي العالمي. هناك مع ذلك احتمال آخر يراه المؤلف لما يجده من صعوبات كثيرة وتحديات أكيدة لإمكان استمرارية ثقافة أحادية تفرض سيطرتها على العالم بأكمله. ففي رأيه أن استمرار الاحتكار الرأسمالي التجاري والهيمنة الغربية الثقافية قد يؤديان في نهاية الأمر إلى بعث حركة إحياء ثقافية لدى الشعوب غير الغربية، وربما أيضا داخل الدول الغربية ذاتها

من قبل الجماعات الإثنية والأقليات. ولهذا فإن «المجتمع الحلم» سوف يتبنى التنوع الثقافي ويسانده على النحو الذي يحرص فيه عالم اليوم على المحافظة على التنوع البيولوجي للطبيعة. وسوف يشهد «المجتمع الحلم» نتيجة لذلك اختفاء التفاضل بين الشعوب حيث يعمُ الفهم، ويسود الاحترام للتباين القائم بين الثقافات، مع الحرص على الشراكة في مسؤولية الحفاظ على «المجتمع الحلم».

وفي نهاية القول يؤكد المؤلف أن نظرته التفاؤلية لعالم المستقبل ممثلة في الصورة الوردية «للمجتمع الحلم» لن تتحقق إلا بتوافر شرط أساسي، ألا وهو اختفاء القيم المادية ليحل محلها قيم التعاون والتآخي وسيادة الأخلاقيات. هذا بالإضافة إلى ضرورة العودة إلى الإيمان وإحلال كل ما هو مقدس. ويتطلب «المجتمع الحلم» أيضاً – في رأي المؤلف – حكاماً ومسئولين ذوي مشاعر طيبة، وأن يكونوا عازمين ولديهم القدرة على التواصل مع الناس وتبادل أطراف الحديث معهم وليس التباعد عنهم أو التسلط عليهم.

تعقيب:

لقد شهدت ثلاثة عقود الأخيرة من القرن العشرين اهتماماً متزايداً باستشراف المستقبل على أسس منهجية ودراسات علمية متخصصة إلى الحد الذي جعل منها الآن علماً له أصوله ومناهجه. ويقوم بالدراسات المستقبلية لفيف من الأكاديميين في تخصصات مختلفة، وكذلك كثير من الهيئات والمكاتب الاستشارية المحلية والدولية. وتوجد حاليا جمعية دولية تسمى «جمعية مستقبل العالم» (World Future Society)، ومقرها الولايات المتحدة الأمريكية، ويشترك في عضويتها وفعاليات مؤتمرها السنوي الآلاف من المهتمين بالدراسات المستقبلية في أمريكا وخارجها. ويرجع الاهتمام العالمي الحالي بالدراسات المستقبلية إلى أن القرن العشرين بالذات قد شهد أحداثاً جساماً وتغيرات جذرية، الأمر الذي جعل بعض المؤرخين يصفونه بـ«قرن التحول الكبير».

إن المتتبع لما صدر من كتب وما نُشر من دراسات عن رؤى المستقبل ليلمس على الفور وجود اتجاهين رئيسين: أحدهما متفائل، والآخر متشائم. ويرى المتفائلون (ومن بينهم مؤلف هذا الكتاب) أن التاريخ الإنساني قد أكد لهم قدرة العقل البشري على مواجهة التحديات وإيجاد الحلول المناسبة حتى لأكثر

المشكلات تعقيداً، وذلك من خلال تراكم المعرفة والخبرة الإنسانية، إلى جانب تقدم العلوم والتطوير المستمر للتقنية العصرية. أما عن المتشائمين من بين مستشرفي المستقبل فهم أيضا يستندون إلى الشواهد التاريخية ليوضحوا أن التوقعات الكبيرة والآمال البراقة التي لازمت الناس عند بداية كل حقبة زمنية أو عصر جديد سرعان ما تُخيب آمالهم، ويصدمهم واقع الحياة، وأحوال الدنيا بأحداثها المتعاقبة والمتقلبة. وبسبب ما شاع في النصف الثاني من تسعينيات القرن العشرين من ترجيح الاتجاه التشاؤمي إلى حد التكهن بنهاية العالم بحلول عام 2000، فقد أعطى كتاب «المجتمع الحلم» بصيصاً من الأمل في المستقبل، وربما يفسر لنا ذلك شعبية هذا الكتاب واستحسان القراء له، لما فيه من واقع حالي ودعوة إيجابية لفهم ثاقب وتعامل قيمي (غير مادي) مع احتياجات الناس العاطفية، وإعلاء شأن الحاجة للتخيل والإبداع والابتكار في رسم خطى المستقبل.

لقد شكل المؤلف في مخيلته معالم «المجتمع الحلم» بوصفه نموذجاً مثالياً في طريقه للتحقيق ولكن وفق شروط معينة. يجب علينا – مع ذلك – أن نأخذ في الاعتبار أن ما قد يحدث في الغرب عامة، أو أوروبا خاصة، لا يحدث بالضرورة خارجها، إذ إن رؤى المستقبل وصوره ليست واحدة للشرق أو للغرب. ومن ناحية أخرى فإن تصور المؤلف لأوروبا في حقبة «المجتمع الحلم» وقد عادت في ثوبها الجميل مرة أخرى أمر قد يصعب تأكيد حدوثه على هذا النحو، إلا أن عجلة التاريخ لا تعود إلى الوراء. فقد يحدث تشابه في بعض الأمور بين حال أوروبا في الماضي، وحالها في عصر «المجتمع الحلم» إلا أنه من الصعب استنساخ الماضي كلية.

وعلى أي حال فإن كتاب «المجتمع الحلم» الذي ربما أراد مؤلفه أن يكون فيه – ولو بطريق غير مباشر – ناقداً لبعض أوضاع عالمنا المعاصر، وداعيا للأمل في المستقبل، ليس كل ما جاء فيه محض خيال أو ليس له أساس في الواقع. فقد انطلق المؤلف من أرضية هذا العصر ورحل ببعض معالمه وشواهده في آفاق المستقبل ليستشرف معالم مجتمع جديد وعصر مختلف عما نحن عليه في الماضي بحيث يكون الخيال دعامته، والقيمة المعنوية هي غايته، والإنسان هو جوهره، والأمل وسيلته.

الأسرة والحياة العائلية

تأليف: سناء الخولي
الناشر: دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1999
مراجعة: عفاف عبدالعليم ناصر*

يقع الكتاب في 368 صفحة، وقد قسم الكتاب إلى اثنى عشر فصلا. والكتاب تطوير لطبعات سابقة، إلا أن هذا المؤلف الجديد مميز – كما تقول المؤلفة –: «اتخذت الزواج منطلقا لتحليل العلاقات الأسرية لأنني أعتقد أن الزواج وما يكتنفه من عوامل وظروف تؤدي إلى تنفيذ «قرار الزواج» وهو المدخل الذي لا مفر منه لفهم دينامية العلاقات الأسرية ومستقبلها بل تنظيم الأسرة ككل».

ويمثل هذا المؤلف انطلاقة علمية جادة بوصفه محاولة رائدة لوضع أسس الدراسة العلمية للأسرة وما يرتبط بها من مكانات وأدوار وما ينجم عنها من مشكلات سواء للزوجين أو للأبناء. ولقد بينت المؤلفة أن موضوع الأسرة قد شغل بال الإنسان العادي وكثير من المفكرين في جميع التخصصات، إلا أن الدراسة العلمية للأسرة لم تحظ بالاهتمام إلا منذ وقت متأخر. وقد أرجعت المؤلفة هذا الاهتمام الحديث بالدراسة العلمية للأسرة إلى عدة أسباب:

(1) ظهور علم الاجتماع بوصفه علماً متخصصاً، واهتمام المتخصصين فيه بالدراسات الأسرية، وتطور فرع من فروعه يطلق عليه علم اجتماع الأسرة.

(2) التغيرات التي طرأت على أشكال الأسرة ووظائفها نتيجة التحولات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية.

(3) اهتمام المخططين والمسؤولين بحل مشكلات المجتمع بما في ذلك مشكلات الأسرة.

* أستاذ مساعد (Associate Prof.) علم الاجتماع، كلية الآداب – جامعة الإسكندرية.

(4) نتائج البحوث المقارنة التي بينت أثر البيئة الأسرية في تكوين شخصية الفرد وقيمه وعواطفه ونظرته إلى المستقبل. هذه النتائج حفزت العلماء إلى بيان الدور الذي تقوم به الأسرة في التنشئة الاجتماعية وصنع الشخصية القومية السليمة.

(5) التداخل بين العلوم الاجتماعية والاقتصادية والبيولوجية في الاهتمام بوظائف الأسرة ومشكلاتها بوصفها وحدة أساسية للتنظيم الاجتماعي.

(6) الأشكال الجديدة للأدوار والمكانات لأسر العالم الثالث – والتي كانت تتميز بالثبات النسبي – بعد التغيرات التي أصابت هذه المجتمعات تحت التأثيرات الثقافية والإعلامية. كل هذه العوامل وغيرها جعلت موضوع الأسرة من الموضوعات الجديرة بالبحث سواء على المستوى العالمي أو القومي.

لقد عالج الكتاب القضية الرئيسة وهي: العلاقة بين الذكر والأنثى بوصفها أساساً للحياة عامة والحياة الأسرية خاصة. وقد بينت المؤلفة التكامل بين الذكر والأنثى، فهما معا يستطيعان إتمام عمل معين لا يستطيع أحدهما القيام به بمفرده، وعلى الرغم من أن كلاً منهما له مميزاته الخاصة به فإنه لا يبلغ حد الكمال بذاته، لأن دوريهما ليسا متطابقين ولا متداخلين. كما لا يعد أحدهما أعلى من الآخر أو أدنى منه، وكلاهما ضروري وله أهميته، فهما إذن متساويان في الأهمية، وكل منهما يمكن الحكم عليه من خلال وظيفته الخاصة، ومن خلال إسهام كل منهما في تكامل الآخر. وتبني المدخل التكاملي – كما تذهب المؤلفة – «لا يعني أنه لا بد لأحدهما أن يكون تابعا للآخر، أو أنهما مختلفان تماما في جميع السمات والخصائص، أو أن أحدهما يعدل أو يصحح النقص في شخصية الآخر، أو أن الزوجة لا بد أن توجه كل طاقتها نحو تأكيد النجاح المهني لزوجها، بل إنه يتضمن تسليما أو اعترافا بالاختلاف بين الرجال والنساء ومحاولة استخدام هذه الفروق واستغلالها، وهذه الاختلافات من أجل تعزيز الغايات والأهداف العامة للأسرة بوجه خاص وللمجتمع ككل بوجه عام» (ص ص 34-35).

ومن ناحية أخرى اهتمت المؤلفة بقضية الدراسة العلمية للأسرة، وبينت أهم النظريات المستخدمة في هذا المجال، مثل البنائية الوظيفية والصراع والتفاعلية الرمزية والنظريات التنموية. إن هذه النظريات وغيرها تستخدم لتفسير التغير

الأسري، وذلك من أجل معرفة الطرق التي عن طريقها تتحول الأسرة عن وضعها الذي كانت عليه سابقا وتأثير ذلك في وظائف الأسرة وأشكالها.

والكتاب يحتوي على معالجة مستفيضة لمفاهيم الزواج والأسرة وأشكال الأسرة وأنماطها ووظائفها المتعددة والمتغيرة، ودور القرابة في تشكيل نمط العلاقات داخل الوحدة العائلية وطبيعتها. ولقد أفردت المؤلفة عددا من فصول الكتاب لمناقشة الأدوار والمكانات التي تحددها الأسرة لأفرادها والمشكلات التي تواجه المرأة العاملة بعد زواجها وما يصيبها من «صراع الدور».

لقد ناقشت المؤلفة الزواج بوصفه عملية مستمرة، فبينت العوامل المؤثرة في عملية الاختيار الزواجي، وما يترتب على الزواج من إنجاب للأطفال وعمليات التنشئة الاجتماعية، وكيف تؤثر الطبقة ووسائل الإعلام والأنماط الثقافية والنظام التعليمي في طبيعة هذه العملية واتجاهاتها. ولم تغفل المؤلفة أزمات الزواج من حيث الضغوط التي تتعرض لها الأسرة ومحاولات التوافق والتكيف، وأخيرا قد يعترض الأسرة مشكلات مثل الطلاق والهجر والترمل وانحراف الآباء والأبناء. ولقد ختمت المؤلفة عملها ببيان أزمة الأسرة في الآونة الأخيرة من حيث مستقبل الأسرة والأشكال التي قد تتخذها الأسرة بعد اكتشافات الهندسة الوراثية والاستنساخ وغيرها.

إن المُؤلَّف في جملته يتميز بالشمول لقضايا الأسرة والزواج، ويعالج أهم القضايا التي تهم الدارس والمثقف العربي، وينطوي على أهم البيانات والتحليلات التي أخذت طابعا مقارنا. لقد جاء عرض موضوعات الكتاب بطريقة سهلة ومفهومة قصدت منه المؤلفة تحفيز القارئ العادي إلى ربط سلوكه الزواجي والأسري بما يجري حوله، ويرى مكانه ومكانة أسرته في المجتمع الذي ينتمي إليه أو في مجتمعات العالم. كذلك حرصت المؤلفة على تدعيم تحليلاتها بالبيانات العلمية والواقعية المستمدة من دراسات قامت بها عن الوظائف المتغيرة للأسرة العربية عامة والمصرية خاصة.

العلمانية والممانعة الإسلامية:

محاورات في النهضة والحداثة

تأليف: علي العميم
الناشر: دار الساقي (بيروت – لندن)، 1999
مراجعة: زهرة احمد حسين*

يحاور الكاتب والصحفي السعودي «على العميم» في كتابه «العلمانية والممانعة الإسلامية: محاورات في النهضة والحداثة»، وعبر 350 صفحة، تسعة عشر مفكراً ينتمون إلى تيارات شتى. والخيط الذي يربط بين حوارات العميم مع معظم هؤلاء هو السعي لرصد التحولات العامة التي طرات على الفكر العربي الإسلامي. ويستند العميم في رصده هذا إلى عدة مؤشرات، منها مدى تجاوز منظّري الفكر الإسلامي حالة رد الفعل الرافض لمعطيات الحداثة وركائزها، ومدى دخولهم دائرة التنظير الاجتهادي الأصيل والمنفتح على روح المعاصرة، وجوهر موقفهم من مزاحمة تيارين ذي روحية تضادية لهم: تيار الأصوليات التي تفرعت خلال العقدين الماضيين عن الظاهرة الإسلامية، وتيار العلمانية والتي كانت ولا تزال تطرح أفكاراً مبدئية لا يمكن تجاهلها، على سبيل المثال، علاقة الدين بالدولة، ومنزلة المرأة في الخطاب الإسلامي، وحدود حرية التفكير والنقد في الإسلام، وقدسية حقوق الإنسان واعتبارها بدهية فلسفية وقانونية، والموقف من الأقليات الدينية في العالم العربي.

وعلى الرغم من أن المقابلات تمت بين الأعوام 1988 و1995، ونشرت في صحف ومجلات فإنها ما تزال تحمل كثيراً من الإضاءات الفكرية، ومن هنا فهي وثائق قيمة معرفياً، وهي خير بوابة لولوج الباحث، وبخاصة المبتدئ، العالم الفسيح للفكر الإسلامي ولأطروحات ممثليه المعاصرين مشارقة ومغاربة.

---

* مدرس (Assistant Prof.) بقسم اللغة الإنجليزية، كلية الآداب، جامعة الكويت.

وبروح حوارية جريئة، يبدأ العميم رحلة استقصاء المتغيرات التي جرت على توجهات التفكير الإسلامي بمقابلة مع المغاربي «راشد الغنوشي»، زعيم حركة الاتجاه الإسلامي (حركة النهضة حاليا) بتونس والتي تلتقي فكريا مع أطروحات الإخوان المسلمين في مصر وسوريا.

يتناول «الغنوشي» في حديثه جوانب الاختلاف بين حركة الاتجاه الإسلامي وحركة الإخوان المسلمين الأم، ويعزيها إلى خصوصية المكان وتهميش المشروع البورقيبي العلماني للمرجعية الدينية التقليدية والمتمثلة في مؤسسة جامع الزيتونة. ويعترف «الغنوشي» بأن بقاء موقف حزبه من مسألة تحرير المرأة أسيراً «لرد فعل البورقيبي» قد أضر حزبه. وينتقد «الغنوشي» في حديثه الحركات الإسلامية المشرقية لأنها تمارس لعبة فرض السيطرة والمركزية على تلك المغاربية. ويؤكد «الغنوشي» مراراً إيمانه بالتعددية، ويرى أنها من الثوابت وأنها ليست مسألة تحكمها حسابات ظرفية. بيد أن هذه المؤشرات الإيجابية تناهضها أخرى مناقضة. فيذهب «الغنوشي» إلى أن بعض الشعوب «لم يعرض عليها الإسلام بعد، ولو عرض عليها الإسلام لما اختارت غيره»، وفي هذا كثير من التبسيطية والتجاهل بأن الاختلاف بين الشعوب واعتزاز الجماعات الإنسانية بتراثها الديني مبادئ أزلية في الحياة، كما قال تعالى: **﴿ولو شاء ربك لجعل الناس أمة واحدة ولا يزالون مختلفين﴾** (سورة هود ١١٨).

ويتطرق «الغنوشي» إلى مسألة الوصاية وحرية التنظير الفكري ويرفض «المذهبية»، أي التعصب لأفكار عالم دين بذاته، إلا أنه يؤكد بأنه يؤمن «بالمرجعية»، أي أن تكون جماعة من المفكرين «ظاهرين على الحق مبشرين به». ونرى أن أطروحات هذا المفكر الإسلامي هلامية من ناحية، ويناقض بعضها بعضاً من ناحية أخرى. بيد أن التناقض والهلامية اللذين نراهما في فكر «الغنوشي» نرى شيئا منه عند «جون إسبوزيتو»، أستاذ علوم الأديان في جامعة «جورج تاون»، والذي يذهب إلى أن عقيدة التوحيد في الإسلام تمنح الإسلام القابلية ليكون ديناً ودولة في آن واحد، لكنه يرى من ناحية أخرى أن الخطر يكمن في «استخدام الإسلام في السياسة»، وبخاصة من قبل الحركات الإسلامية المتطرفة. فلا تعرف أهو يفضل تسييس الدين أم يعارضه؟

وينظّر أستاذ الفلسفة «سعيد بن سعيد العلوي» في جذور ظاهرة الإسلام السياسي ويحدد تاريخ مولدها في عقد الستينيات من القرن العشرين. أما القول

بأنها استمرار زمني للقرون السابقة، فيرى «العلوي» إنه مجرد مغالطة تاريخية، ويضيف «العلوي» أن القرآن الكريم لا يتضمن نظرية محددة في نظام الحكم، أو في السلطة، أو في الدولة. وما قدمه مفكرو الإسلام ما هو إلا اجتهادات هي في الحقيقة ثمرة تفاعلهم مع معطيات عصرهم، وتأويلهم للمبادئ العامة الكبرى للحكم مثل «العدل» و«الشورى». من هنا ينادي «العلوي» بمبدئية التعددية في الفكر الإسلامي، وأن يترك كل شعب أو جماعة إسلامية أمر اختيار التأويل الذي يخاطب خصوصيتها الجغرافية والتاريخية.

ويتطرق أيضاً الدكتور «سعد الدين إبراهيم» المتخصص في علم الاجتماع السياسي إلى ظاهرة الالتفاف حول مبدأ التعددية، ويرجعها إلى انتشار القمع في الفترة الساداتية والتي أودعت قيادات الأحزاب السياسية في مصر، من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، في السجن. والمفارقة أن هذا القمع الشمولي قد أحدث تحولات إيجابية، تمثلت في تحالف الإخوان المسلمين مع حزب الوفد العلماني. من هنا يقدم «سعدالدين إبراهيم» معياراً جديداً لقياس التحول الإيجابي في أطروحات التيارات الفكرية المتصارعة في الوطن العربي ويطلق عليها اسم «التوفيقية»، أي نبذ العنف و«الاتفاق على قواعد اللعبة» المتعلقة بالتنافس السياسي والانتخابي بين التيارات المختلفة.

وتولي حوارات «العميم» اهتماماً بالغاً بمسألة النهضة وتبني الحداثة. وقد كشف اللقاء مع الدكتور «محمد جابر الأنصاري» جوانب مهمة حول هذا الموضوع، فهو يرى أن من أسباب النهضة تبني مبدأ «الأصولية الثقافية»، وهي كما يصفها «أصولية التأسيس المعرفي». ويقصد بها النهل من المنابع الثقافية الأولى، فيشرح «الأنصاري» أن الأصولية المسرحية تعني العودة إلى «سوفوكليس» الإغريقي و«شكسبير» الإنجليزي، لا البدء بالمسرح التجريبي الذي لم تطغ موجاته على الثقافة إلا في القرن العشرين. أما الأصولية الفلسفية فتعني البدء بـ«سقراط» و«أفلاطون» و«أرسطو» و«ابن سينا»، لا البدء بـ«ماركيوز» أو «سارتر» أو «بدريدا».

ويطرح «فهمي جدعان»، أستاذ الفلسفة والفكر العربي، تنظيراً معمقاً حول التقريب بين الإسلام والحداثة وأهمية التعويل على ما يسميه «بالتراث الحي». ويقدم الدكتور «جدعان» تقييما تاريخيا وتفسيرياً لموقف المفكرين المسلمين في عصر النهضة من فكرتي التقدم وعلمنة الدولة، كما أنه يوضح نقاط الاختلاف

وأسبابها بين موقفهم من هاتين الفكرتين وموقف المثقفين المسيحيين منها. ولإلقاء الضوء الفلسفي على معضلة الخروج من ركود واقع العالم الإسلامي يحلل «جدعان» إشكالية الهوة بين النص /المطلق/ المثالي والواقع/التاريخ، أو بعبارة أخرى تملص الواقع الوضعي من تجسيد النص والتوحد معه، ومن ثم استحالة توحد الإنسان مع النص. لكن يربط «جدعان» بين إشكالية الهوة هذه وفكرة إلزامية النزعة الأخلاقية والتي تدفع الإنسان إلى السعي نحو «ديالكتيك» يقرّب بين الذات والنص، ويوفّق بين الواقع والنص. وموقف «جدعان» الفلسفي موقف وسطي توفيقي، فهو يرفض الخنوع للواقع الوضعي، كما أنه يرفض أن ينظر للنص بمثالية مطلقة. وبإيجاز يطرح «جدعان» تنظيراً حول مستلزمات مشروع «نقد تنويري حقيقي»، وحول إيجاد حل توفيقي للإشكالية القائمة بين هذه المستلزمات ومتطلبات النص، ومنها إيجاد «عقد اجتماعي» قائم على قوانين الديمقراطية والعقلانية والتنمية المجتمعية، وأن تنبذ الدولة النزعة «الديناتية» الخالصة، أي نزعة التسلط والاستغلال، وأن تتوخى التيارات الإسلامية الاعتراف «بالصفة التاريخية» النسبية الممكنة للتجربة الإسلامية.

ولا تغفل حوارات الكتاب الظاهرة المسيحية ومسألة الأقليات الدينية، ويكرس لها «العميم» كثيراً من الجهد في المقابلة مع الباحث الاجتماعي «رفيق حبيب»، البروتستانتي الذي كان يشغل منصب المتحدث الرسمي باسم مؤسسي حزب الوسط، وهو حزب إسلامي معتدل في أطروحاته.

وتلقي المقابلة أضواء على مؤلفات «رفيق حبيب»، وبخاصة كتابه «سيكولوجية التدين لدى الأقباط» (الجزء الأول) والذي فجر جدلاً كبيراً بين الكنيسة الأرثوذكسية والكنيسة الإنجيلية، وكتابه الآخر «المسيحية السياسية». ويتطرق لقاء «العميم» إلى أربع زوايا تقليدية تُطرح من خلالها المسألة المسيحية في الكتابات العربية والإسلامية، كما أنه يتطرق إلى موقف المسيحية العربية من محاولات علمنتها ومن محاولاتها غير الناجحة في التقارب المذهبي فيما بين طوائفها المختلفة، وكذلك موقفها من حرية التفكير. ويلقي حوار «العميم» أضواء جديدة، قلّما طرحتها الصحافة العربية، حول الأصولية المسيحية والتداعيات السياسية لهذه الأصولية.

ومن الجوانب المهمة لكتاب «العميم»، عرضه للكيفية التي يتلقى منظرو

التيارات الفكرية الإسلامية والعلمانية بعضهم بعضاً بها، على سبيل المثال، تفسير الدكتور «عبدالله النفيسي» لكارزمية شخصية «سيد قطب» عند شباب الحركات الإسلامية، والتقويم الإيجابي للدكتور «سعدالدين إبراهيم» لمشروع «نقد العقل العربي» للمفكر المغربي «محمد عابد الجابري»، ومآخذ الدكتور «فهمي جدعان» على المشروع نفسه، وتقويم «رفيق حبيب» لأفكار «محمد عمارة» و«غالي شكري» ومواقفهما وتنقلاتهما من معسكر فكري إلى معسكر آخر، ومآخذ المفكرين الإسلاميين المغاربة على أطروحات المفكرين المشارقة.

خلاصة: تبلور حوارات «علي العميم» في ذهن القارئ «بانوراما» موضوعية ومتعددة الأبعاد، وجريئة حوارياً، ومشاكسة أحياناً، حول التنافس والتلاقح الفكري بين نزعة الأسلمة ونزعة العلمنة. وقد يؤخذ على الكتاب أن هناك أربعة حوارات لم تدخل أسئلتها في دائرة الموضوع المحوري، وهي محاولة رصد التحولات التي طرأت على الفكر الإسلامي، وهي الحوارات التي تمت مع الدكتور سعد البازعي، والدكتور تركي الحمد، والدكتورة عائشة عبدالرحمن (بنت الشاطئ)، والدكتور إحسان عباس، فهذه المقابلات أقرب ما تكون للسيرة الذاتية، بيد أنها نجحت في استحضار منظور إنساني عام حول هاجس المثقفين العرب، ليبراليين وإسلاميين، وتشكيل ثقافة حداثية تعيد قدرتنا على قراءة الواقع بكفاءة وبشكل طلق، وهذا المنظور يكمل ويغني – وإن كان بشكل غير مباشر – الموضوع المحوري لهذا الكتاب المهم.

علم نفس

الإرشاد والعلاج النفسي الأسري:

المنظور النسقي الاتصالي

تأليف: علاء الدين كفافي
الناشر: دار الفكر العربي، القاهرة، 474 صفحة
مراجعة: مايسة النيال*

الكتاب الذي نعرض له هنا يتناول الأسرة من زاوية الأنساق العامة ويطبق عليها القواعد والعمليات التي تخضع له الأنساق في نموها وتطورها وتفاعلها، كما أن الكتاب يعالج موضوع الصحة والسواء من زاوية نظرية الاتصال وهي إحدى الصياغات الحديثة للصحة النفسية والاضطراب النفسي.

يضم الكتاب ثلاثة أبواب تتناول المنطلقات النظرية والمداخل والفنيات والتطبيقات، وذلك من خلال فصول عشرة.

يتناول الفصل الأول: المفاهيم الأساسية الحديثة في الإرشاد والعلاج النفسي، وينقسم إلى خمسة أقسام: القسم الأول: الإرشاد بوصفه إحدى قنوات الخدمة النفسية، وهو مدخل تاريخي يوضح بداية الإرشاد النفسي ونشأته في أحضان حركة التوجيه المهني والتربية المهنية، وأثر التطورات الاقتصادية والاجتماعية في بداية القرن العشرين.

في حين يعرض المؤلف في القسم الثاني: الإرشاد النفسي والعلاج النفسي، للفروق بين المصطلحين من وجهات نظر مختلفة كما عرض لها التراث النفسي، ومن وجهة نظره الشخصية.

---

* أستاذ (.Prof) بقسم علم النفس، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية.

ويتناول القسم الثالث الإرشاد النفسي والعلاج النفسي من زوايا مختلفة، حيث يعرض المؤلف عدداً من النقاط الرئيسة، أولها يتعلق بالإرشاد والعلاج النفسي بوصفه عملية تأثير بين الأشخاص.

وثانيها يتعلق بالإرشاد والعلاج النفسي بوصفه علاقة مساعدة، أما النقطة الثالثة فتتعلق بالإرشاد النفسي والعلاج النفسي بوصفه عملية اتخاذ قرار.

كما يعرض المؤلف في القسم الرابع إلى مهارات الاتصال والاستماع الأساسية، فضلاً عن بعض الاتجاهات المرتبطة بفاعلية المرشد.

أما القسم الخامس فيتعلق بمستقبل الإرشاد النفسي في القرن الحادي والعشرين. وقد قدم المؤلف في هذا الفصل صورة عامة عن الإرشاد النفسي بوصفه مقدمة للحديث التفصيلي عن نوع معين من الإرشاد وهو الإرشاد الأسري.

ويعالج الفصل الثاني: الأسرة بوصفها نسقاً اتصالياً، ويتكون من ثلاثة أقسام: عرض المؤلف في القسم الأول لنظرية الأنساق ومفهومها، ويشير إلى استناد تعريف النسق إلى فكرة أن الكل لا يمكن فهمه إلا من خلال دراسة أجزائه في علاقتها بعضها ببعض، وفي علاقتها بالعملية الكلية للأداء. وتناول في القسم الثاني مقدمة في إمكانات الأسرة من حيث كونها شبكة علاقات إنسانية اجتماعية، وجماعة أولية. وعرض في القسم الثالث الحاجات الاتصالية والحاجات الاستقلالية.

أما الفصل الثالث فقد خصصه المؤلف لتناول موضوع الأسرة المولدة للمرض. وقد قسم المؤلف هذا الفصل إلى ثلاثة أقسام كما يلي: المناخ غير السوي في الأسرة، والعمليات غير السوية في الأسرة، والاتصال الخاطئ في الأسرة المولدة للمرض، والأنماط الوالدية في الأسرة المولدة للمرض، سواء أكانت في بيئات أجنبية أم في البيئة المصرية.

أما الباب الثاني من الكتاب فيتعلق بالإرشاد والعلاج النفسي الأسري: المداخل والفنيات. وينقسم هذا الباب إلى خمسة فصول، يعرض الرابع منها لكيفية التحاق الأسرة بخدمات الإرشاد والعلاج النفسي الأسري وإجراءات هذا الالتحاق، حيث تناول في هذا الفصل تاريخ إرشاد الأسرة وعلاجها، وتشخيص سوء أداء النسق الأسري لوظائفه وخطوات المقابلات الإرشادية والعلاجية الأسرية.

ويتعلق الفصل الخامس بالمدخل السيكوديناميي في إرشاد الأسرة وعلاجها،

وقد أبرز المؤلف دور التحليل النفسي في العلاج الأسري، وقدم للقارئ خلفية عن الاتجاه التحليلي بصفة عامة ثم في الشخصية، وانطلق المؤلف من ذلك إلى المنظمات والديناميات النفسية في النموذج التحليلي، والعمليات النفسية في النموذج السيكوديناميي. وقد حدد المؤلف في العلاج الأسري التحليلي النفسي دور المعالج في العلاج الأسري التحليلي النفسي، وتطرق إلى التغير العلاجي ومدى تقبل الأسرة له. وأنهى هذا الفصل بصور تدريب المعالج الأسري التحليلي النفسي.

كما عرض للمدخل السلوكي في إرشاد الأسرة وعلاجها، وتناول في القسم الأول من هذا الفصل الملامح النظرية السلوكية موضحا ماهية الاتجاه السلوكي، ووضع الشخصية في النظرية السلوكية، كما قدم معالجة النظرية السلوكية لموضوع الصراع في أعمال «دولارد» و«ميللر» وهي أعمال تمثل إنجازاً عملياً قيماً، لأنها تستند إلى التحقيق التجريبي. وقد خصص القسم الثاني من هذا الفصل للعلاج السلوكي موضحاً أهمية تحديد المعالج للفنيات أو الأساليب التي سيستخدمها لمعالجة السلوك المشكل.

أما القسم الثالث فقد خصص للعلاج الأسري وتناول موضوعات مهمة. مثل الافتراضات النظرية للعلاج الأسري السلوكي، والفنيات الإرشادية والعلاجية الأسرية والسلوكية، وتدريب الآباء السلوكي، ويعد هذا المدخل أو الأسلوب واحدا من أهم الاتجاهات الحديثة والتي ظهرت في الآونة الأخيرة في التوجه السلوكي لعلاج الأسرة.

أما الفصل السابع فقد خصص القسم الأول منه لعرض المدخل العقلاني – الانفعالي في إرشاد الأسرة وعلاجها، وقد عرض للتطورات الأساسية لهذا المدخل وأساليب العلاج العقلاني الانفعالي. أما القسم الثاني فيتعلق بالعلاج العقلاني – الانفعالي الأسري، وتناول المؤلف الأداء الوظيفي العقلاني والأداء الوظيفي غير العقلاني للأسرة. كما عرض إلى طرق استخلاص أفكار أعضاء الأسرة واعتمد في عرض هذه الطرق على التلخيص الذي قدمه «هيوبروباروت».

وخصص المؤلف الفصل الثامن للمدخل النسقي في إرشاد الأسرة وعلاجها وعرض فيه لعدد من وجهات النظر والنماذج الاستراتيجية في إرشاد الأسرة وعلاجها وذلك في أربعة أقسام.

أما الباب الثالث: الإرشاد والعلاج النفسي الأسري: تطبيقاته في مجالات معينة، فيتكون من فصلين تناول المؤلف في الفصل التاسع الإرشاد والعلاج النفسي في المدرسة، وعرض فيه للعلاقات بين الأسرة والمدرسة وأهمية التدخلات الإرشادية والعلاجية في المجال المدرسي ودور المرشد أو المعالج المدرسي في كسر حلقة التدهور أو حلقة التتابع السلبي الذي تعرض لها النسق الأسري، ووقف تضرر العلاقات داخل النسق، وترميم العلاقة بين الأسرة والمدرسة. كما عرض لأهمية الاستفادة من إمكانات المدرسة في إرشاد الطلاب وعلاجهم ومعاونة أسرهم في التغلب على مشكلاتهم. في حين خصص الفصل العاشر للإرشاد والعلاج النفسي الزواجي، والذي تناول فيه المؤلف تباعاً، وفي فصلين؛ أساسيات الإرشاد والعلاج الزواجي ومبادئ الإرشاد والعلاج الزواجي وملامحهما وفنياتهما.

ولنا أن نتساءل الآن: ماذا أضاف هذا الكتاب الذي عرضنا له إلى الأدبيات السيكولوجية المنشورة باللغة العربية في موضوع الإرشاد والعلاج النفسي بصفة عامة، والإرشاد والعلاج النفسي الأسري بصفة خاصة؟ إن هناك ندرة في المنشور باللغة العربية في مجال العلاج النفسي الأسري، ويمثل هذا الكتاب إضافة لها قيمتها وبخاصة في ضوء الاعتبارات الآتية:

1 – جدة الكتاب: حيث تناول الكتاب عدداً من النظريات في مجال الإرشاد والعلاج الأسري لم يكتب عنها في اللغة العربية. وقد اهتم الكاتب بالنظر إلى الأسرة من زاوية الأنساق العامة، كما اهتم بتطبيق القواعد والعمليات التي تخضع لها الأنساق في نموها وتطورها وتفاعلها.

2 – شمول الكتاب: حيث إن المادة التي يعرضها الكتاب مادة معاصرة وتقدم تغطية للاتجاهات الأساسية في هذا المجال.

3 – لغة الكتاب: كُتِبَ بلغة استهدفت مخاطبة جمهور متخصص من المرشدين النفسيين والاختصاصيين في الخدمة الاجتماعية والمعلمين الممارسين ولجمهور أعرض وأشمل من الآباء والقائمين على رعاية النشء والشباب.

مستقبل العلاج النفسي:

معالم علاج نفسي عام

تأليف: كلاوس غراوه، ردث دوناتي، فريد بريكه بيرناور
ترجمة: سامر جميل رضوان
الناشر: وزارة الثقافة، دمشق 1999، 262 صفحة

مراجعة: بدر محمد الأنصاري*

يمر العلاج النفسي اليوم بمرحلة تحول أو انقلاب من طور الاعتقادات إلى طور التمهين. وهو في هذا يصبح جزءاً أساسياً من بنية نظام الإمداد الصحي والاجتماعي من خلال الخدمات الواسعة التي يستطيع تقديمها، والتي تتجاوز المجالات التقليدية المعروفة تاريخيا للعلاج النفسي، أي مجال الأمراض والاضطرابات النفسية، إلى مجالات الأمراض المزمنة وأمراض الألم والعمليات الجراحية وما شابه ذلك. وتتجاوز الإمكانات التي يتيحها العلاج النفسي إلى حد كبير الجانب المادي لتصل إلى عمق الجانب المعنوي الذي لا يمكن تقديره بثمن، ألا وهو سعادة الفرد في جميع ميادين حياته التي تؤثر بدورها في سعادة المحيط واستقراره وإنتاجيته.

غير أن الواقع الحالي النفسي ما زال يعاني من القصور الشديد. ولعل السبب في هذا يرجع إلى سيطرة المدرسية الضيقة الأفق على الممارسات العلاجية اليومية وعلى التأهيل في العلاج النفسي. وتسعى هذه المدرسية باستمرار إلى توليد واقع مشوه يحافظ على استمراريتها وأسباب وجودها من خلال تقوقعها في نظريات مجردة دون أن تفتح أبوابها على مصراعيها للاختبار الإمبيريقي لطرقها العلاجية وفاعليتها ومن دون أن تفسح المجال حتى لتطوير هذه النظرية، وهي من ثم تسعى

* أستاذ مساعد (Associate Prof.) بقسم علم النفس، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.

بكل طاقتها إلى الحفاظ على هويتها المرتبطة بهذه النظرية والتي تمنحها واجهة دفاعية تواجه بها الانتقادات الخارجية وتحكم على من ينتقدها من الداخل بالارتداد، وتحافظ من ثم على مصالحها وامتيازاتها محاولة نفخ الحياة في جسد توقف دماغه منذ زمن بعيد عن الحياة، غير أنه ما زال مربوطا بأجهزة التنفس الصناعي وضخ الدم لعله يصحو من غفوته ولكن هيهات أن يصحو.

إن ما يمارس اليوم تحت تسمية العلاج النفسي في عيادات المعالجين النفسيين والأطباء المتخصصين في العلاج النفسي Psychotherapy في الدول المتقدمة ليس له في كثير من جوانبه علاقة بالعلاج النفسي بالمعنى العلمي، وبشكل خاص ما يمارس على يد الأطباء المتخصصين في العلاج النفسي لأنه يدور في حلقة المدرسية الضيقة من دون مراعاة لمستوى نتائج البحث العلمي الحالي في العلاج النفسي وفي علم النفس الإمبيريقي بشكل خاص. فإمكانات العلاج النفسي وخدماته ما زالت غير مستغلة إلى مدى بعيد نتيجة للحدود المصطنعة، الأمر الذي ما زال يعوق دمج العلاج النفسي ضمن إطار خدمات الإمداد الصحي ويدفع كثيراً من صناديق الضمان الصحي إلى الإحجام عن تمويل العلاج النفسي، على الرغم من الإثبات الفعلي لحقيقة توفير العلاج النفسي للتكاليف العلاجية بشكل كبير وتخفيضه من العواقب الوخيمة للمشكلات النفسية على الفرد والأسرة والمجتمع.

يتعرض هذا الكتاب الذي أثار زوبعة في ألمانيا ما زالت تتردد أصداؤها حتى الآن للأسباب الكامنة خلف عدم انتشار العلاج النفسي على نطاق واسع والتي يكمن جزء منها في الفهم الأحادي الجانب لقضايا الصحة والمرض وادعاء الأطباء مسؤوليتهم الحصرية عن قضايا الصحة والمرض وعدم فهم الصحة بالمعنى الإيجابي، والجزء الآخر في التضيق المدرسي العلاجي، ويناقش مسائل الوعي المتزايد لدى الجمهور نحو إشراك المجتمع ككل في أمور الصحة والمرض وخصوصا في عصر الأمراض المزمنة وعصر انفجار التكاليف العلاجية التقليدية التي أصبحت من خلال عجزها عن تقديم الحلول المناسبة تفقد مبررات وجودها من تلقاء نفسها.

جاء هذا الكتاب حصيلة عمل إمبيريقي مضن استمر أكثر من عقد من الزمن وجمع بين دفتيه أكثر من ٨٥٠ صفحة من الحجم الكبير مطبوعة باللغة الألمانية

وتحتوي على ستة فصول. ولكن المترجم لهذا الكتاب قام بانتقاء بعض الفصول التالية لترجمتها، ومنها الفصل الأول تحت عنوان: هدف الكتاب، والخامس تحت عنوان: واقع العلاج النفسي، والسادس تحت عنوان: مستقبل العلاج النفسي ترجمة كاملة، في حين قام بترجمة انتقائية للفصل الرابع من الكتاب الأصلي الذي كان بعنوان: نتائج تأثير وأساليب تأثير وفاعلية الطرق العلاجية المختلفة الذي تضمن عرضاً مفصلاً لنتائج أكثر من ٨٠٠ دراسة مقارنة حول فاعلية تأثير الطرق العلاجية المختلفة وتأثيرها وأساليبها، مشتملاً على أكثر من ٥٠٠ صفحة. وهنا تخلى المترجم عن العرض التفصيلي للنتائج والنتائج الإحصائية وكثير من الجداول عارضا لتعريف موجز للطريقة العلاجية وفاعليتها. أما الفصلان الثاني والثالث فقد كانا بعنوان: الفرق بين دراساتنا وبين المراجعات الأخرى وإجراءات البحث، وقد فضل المترجم عدم ترجمتها لأنهما لا يهمان إلا المتخصص.

ويقع الكتاب المترجم في ٢٦٢ صفحة، عرض فيها المترجم أربعة فصول، كما يلي:

الفصل الأول: ويعرض فيه المترجم هدف الكتاب، والعلاج النفسي ابن مجتمعنا، والعلاج النفسي في النظام الصحي، وما يستطيع العلاج النفسي الإسهام به في الرعاية الصحية، ومن المسموح له ومن عليه القيام بالعلاج النفسي، وأي نوع من العلاج النفسي.

الفصل الثاني: لختص بواقع العلاج النفسي، مبينا مستوى التطور الحالي للعلاج النفسي، واستنتاجات من أهم النتائج الخاصة بمدة العلاج والإطار العلاجي ونوعية التأثير، والوضع العلمي لطرق العلاج المختلفة: العلاج الجشطالطي، والعلاج الأسري، والعلاج السيكودينامي، والعلاج النفسي المتمركز حول العميل، والعلاج النفسي المعرفي السلوكي.

الفصل الثالث: وخصصه المترجم لفعالية الطرق العلاجية والذي قسم إلى ستة أقسام، حيث اختص القسم الأول بأساليب العلاج الإنساني (السيكودراما، والجشطلت، والعلاج المتمركز حول العميل، وتحليل التفاعل، والعلاج بالموسيقا وبالرقص والفن، والعلاج الطاقي الحيوي)، بينما اختص القسم الثاني بطرق العلاج النفسي الدينامي (التحليل النفسي طويل الأمد، والتحليل النفسي المختصر، والعلاج

الفردي والتصوري والوجودي)، أما القسم الثالث فقد خصص لعرض العلاج المعرفي السلوكي (خفض الحساسية المنتظم، وتدريب المهارات الاجتماعية المواجهة بالمثير، والإرجاع الحيوي، والعلاج بالتنفير، والعلاج بالأهداف المتناقضة، والعلاج الانفعالي المنطقي، وتدريب التغلب المعرفي، وعلاج حل المشكلات، والعلاج المعرفي على ضوء نظرية «بيك»، وعلاج الاكتئاب على ضوء نظرية «لفينسون»، والعلاج السلوكي واسع الطيف)، بينما اختص القسم الرابع بالعلاجات البين شخصية على ضوء نظرية «كليرمان» و«فايسمان»، أما القسم الخامس فقد خصص للعلاج بالاسترخاء والذي تناول الموضوعات التالية: الاسترخاء العضلي التصاعدي والاسترخاء الذاتي والتأمل والتنويم.

أما الفصل الرابع والأخير، فقد تضمن مستقبل العلاج النفسي مع بيان معالم العلاج النفسي العام، والذي يعرض فيه أهم الاستنتاجات التي يمكن استخلاصها من الوقائع فيما يتعلق بتأثير وطريقة تأثير مختلف أساليب العلاج المطورة حتى الآن حول جوهر تأثير العلاج النفسي.

تعليق: يعد هذا الكتاب إضافة قيمة للمكتبة العربية السيكولوجية، والحق أنه جيد في عرضه وتحليله لهذا الموضوع الحيوي، وفي تقديمه الذي اتسم بالإتقان في كل فصل من فصوله.

ويكتشف قارئ الكتاب – منذ صفحاته الأولى – مدى متابعة المؤلفين للتطورات الحديثة في موضوع العلاج النفسي. ومن ثم يعد هذا الكتاب مرجعا علميا، يسد ثغرة في المجال، وخصوصاً أن الكتب العربية المتاحة في هذا الموضوع نادرة جدا، ونقل المترجم المُؤلَّف بلغة سلسة واضحة معبرة متمكنة، لكن ما يعيبه – بحق – انخفاض النتائج الإحصائية في العرض التفصيلي للنتائج، كما كان من الواجب أن يترجم هذا الكتاب في وقت أبكر من ذلك. وختاما نحن لا نأمل بالطبع أن يثير هذا الكتاب الانتقادات فقط وإنما نأمل بأن يحظى بأكبر قدر ممكن من الاهتمام الإيجابي، وذلك للوصول معا إلى علاج نفسي عام على مستوى رفيع يمارس مهنيا بقدر من النوعية والتخصص.

Political Sociology

Democrats Without Identity

Mahmoud Mi'ari*

This survey research deals with the collective identity of Palestinians and its relationship to their attitudes toward political democracy, and to several background variables such as gender, religion, religiosity, place of residence, schooling, family income, and politicization. The findings show that Palestinian national identity is the strongest among all identities, and that Palestinians national identity is the strongest among all identities, and that Palestinians in the West Bank and Gaza Strip support both abstract and actual democracy. The findings also show that actual democratic attitudes correlate negatively with Palestinian, Arab, religious, local, and clan identities. This may indicate that real democrats in Palestine are detached from their society or are rebellious against it. The data for this research were collected during October 1997 from a sample of 1410 persons representing the adult population of the West bank and Gaza Strip.

Keywords: collective identity, democratic attitudes.

* Associate Professor, Dept. of Sociology, Birzeit University, Palestine.

Journal of the Social Sciences
Vol. 28, No. 1 - Spring 2000, pp 7 - 36.

Economics

Kuwait and Development Dilemma

*Tariq abdallah**

This article aims to highlight the actual discussion concerning the economic challenges that Kuwait has been facing since 1990, especially the privatization issue and the different solutions that officials and intellectuals are advocating. The article tries to set up the historical background of such situation in order to assess the role of the Iraqi invasion and its consequences on Kuwait's economic system. The writer believes that the economic strategy adopted in Kuwait since the 60's created an anti-developmental process using the oil sector as quasi-rent revenue generator without connecting it to a sustainable and integrated developmental vision. The article comes to the conclusion that efforts should be intensified in order to draw up an integrated long term strategy expected in due course to diversify the national economy and to become a prelude for a solid cooperation with the Gulf and the other Arab countries.

Keywords: Kuwait, economic strategy, development, Integration, privatization, cooperation.

* Assistant Professor, Expert in UNDP. Kuwait.

Journal of the Social Sciences
Vol. 28, No. 1 - Spring 2000, pp 37 - 64.

Psychology

The Sources of Vocational Stress among Teachers in Kuwait and it's Relation to Psychosomatic Disorders

Owaid Al-Mashaan*

The present study aimed at assessing the relationship between the sources of vocational stress and psychosomatic disorders in light of gender, nationality, and academic specialization in intermediate school teachers. The sample of 746 teachers consisted of 377 males and 369 females, 363 Kuwaitis and 383 non-Kuwaitis, and 489 teachers of literary subjects and 257 teachers of scientific subjects. The three scales employed were a scale for vocational stress, a scale for role ambiguity and conflict, and a scale for assessing psychosomatic disorders. Results revealed significant differences between males and females, and between literary subject teachers and scientific subject teachers on all three scales. Female teachers, as well as Kuwaiti teachers, scored significantly higher for vocational stress and psychosomatic disorders. While there were no significant differences between literary and scientific subject teachers on the above three scales, scientific subject teachers scored higher on vocational burdens, while literary subject teachers scored higher on role ambiguity and conflict. Results also indicated a significant and positive correlation between vocational stress and psychosomatic disorders.

Keywords: vocational stress, teachers, psychosomatic disorders.

* Associate Professor. Dept. of Psychology, Faculty of Social Sciences, Kuwait University.

Journal of the Social Sciences
Vol. 28, No. 1 - Spring 2000, pp 65 - 96.

Geography

Marital Composition of the Population of Saudi Arabia: A Study of the General Attributes, and the Spatial and Demographic Characteristics

Rashood M. Kharif *

The objective of this study is to understand the marital composition of the population of Saudi Arabia, present its spatial variations, and attempt to explain such variations. As a result, some important facts are explored, and the patterns of spatial variations are presented. Married persons were found to be in the majority in general, and especially in the East-West corridor (Eastern Province, Riyadh, and Makkah), in addition to Tabouk. The percent of widowed is higher, however, in Makkah, Baha, Assir, and Hail. The study also shows differences in marital status by age, sex, and nationality. For instance, most men stayed married all of their lives, whereas most older women live outside marriage. This study also determined crude rates of marriage and divorce, and describes substantial spatial variation of both marriage and divorce rates. It was not possible, howerver, to fully explain such variations. In general, internal and international migrations are thought to affect marital composition and its geographical variations. It is apparent that more in-depth studies are needed in order to understand the complex spatial pattern of marital characteristics and indicators.

Keywords: marriage, divorce, marital composition, population of Saudi Arabia, rates of marriage.

---

* Associate Professor & Dean of Faculty of Art, King Saud University, Riyadh, Saudi Arabia.

Journal of the Social Sciences
Vol. 28, No. 1 - Spring 2000, pp 97 - 136.

Sociology

The Career Ambitions of Rural and Urban Saudi Children

Abdul Rahman M. Asseri*

This study explores the career ambitions of Saudi children. The results of the survey sampling of 277 children ages 7 - 14, from rural and urban Saudi society, show that there are some differences in orientation and ambition regarding their future career choices depending on their sex, father's education, and family background. In contrast, no such variations were found to be related to age, mother's education, or parents' occupation.

Keywords: ambitions, children, career ambitions, children occupations, rural areas, rural-ubran occupations, occupational choices.

* Associate Professor, Sociology Dept., Faculty of Social Sciences, Imam Mohammed Bin Saud University, Riyadh, Saudi Arabia.

Journal of the Social Sciences
Vol. 28, No. 1 - Spring 2000, pp 137 - 161.

شروط النشر

تنشر مجلة العلوم الاجتماعية البحوث الأصيلة التي تمثل إضافة إلى مجال الدراسة. وترحب المجلة بالدراسات النظرية ذات الطابع الشمولي التي تغطي بتعمق أحد حقول المعرفة من نوع مراجعة الدراسات الصادرة بلغة ما، مثل النزاعات أو الاجتماع السياسي أو نظرية الخصخصة أو علم النفس أو علم الاجتماع أو حالة حقل العلوم السياسية أو الاقتصاد أو الأنثروبولوجيا أو الجغرافيا السياسية في البلاد العربية... وهكذا، مع توضيح اتجاهات البحث في هذا الحقل وآفاق تطوره في المرحلة القادمة.

أما بالنسبة للأبحاث ذات الطابع العملي (الإمبيريقي) والتي تعبر عن بعض تخصصات العلوم الاجتماعية ومنها علم النفس، فإن المجلة تلتزم بالتقليد المتعارف عليه من حيث: وجود مقدمة مختصرة تحتوي على مشكلة البحث وفروضه وأهدافه والدراسات السابقة، يليها قسم عن المنهج يشمل العينة وأدوات الدراسة وإجراءات البحث، ثم النتائج فالمناقشة. كما يجب طباعة كل جدول على صفحة مستقلة ووضعه في آخر البحث وتوضيح موقعه في المتن.

وترحب المجلة بالتعقيب على الأبحاث والتعليق على الدراسات المنشورة فيها. كما تستقبل المجلة تقارير عن المؤتمرات والنشاطات العلمية في مجالات العلوم الاجتماعية (3-5 صفحات)، فضلاً عن مراجعات الكتب الحديثة الخاصة بحقول المجلة الستة من (2-4 صفحات).

ويشترط في البحوث التي تقدم للنشر في مجلة العلوم الاجتماعية ما يلي:

1 – إقرار من المؤلف بأن بحثه لم يسبق نشره، وأنه ليس مقدما للنشر في مجلة أخرى.

2 – لا يزيد البحث مع المصادر والهوامش والجداول عن 30 صفحة مطبوعة مسافتين على ورق A4، مع الترقيم المتسلسل لصفحات البحث كله بما فيه الجداول والملاحق.

3 – تشتمل الصفحة الأولى من البحث على عنوان البحث كاملا، واسم الباحث أو الباحثين، وأماكن عملهم، وعنوان المراسلة بالتفصيل، فضلا عن العنوان المختصر للبحث: Running Head.

4 – يقدم مع البحث ملخص باللغة العربية في حدود 100-150 كلمة، على صفحة مستقلة تضم اسم البحث وملخصه.

5 – يقدم مع البحث ملخص Abstract باللغة الإنجليزية (ترجمة للملخص العربي وبالشروط ذاتها).

6 – توضع المصطلحات الأساسية Keywords أسفل الملخصين، كل بلغته، والمصطلحات الأساسية كلمات دالة أو جوانب بارزة، تُختار من الدراسة أو البحث لتمثل رؤوس الموضوعات أو أهم جوانب المعلومات الواردة في الدراسة ذاتها، وتفيد في تلخيص البحث والاستدلال على أهم جوانبه، فضلاً عن تيسير عملية تصنيف البحث واسترجاعه في حالة استخدام الوسائط التقنية والمعلوماتية كالأقراص المدمجة وغيرها.

7 – يقدم مع البحث سيرة علمية مختصرة عن الباحث أو الباحثين.

المصادر داخل متن البحث

أولاً: يشار إلى جميع المصادر في متن البحث على أساس اسم المؤلف الأول والأخير وسنة النشر وتوضع بين قوسين مثلاً: (شفيق الغبرا، 1990) و(عبدالعزيز القوصي، وسيد عثمان، 1980) و (Smith, 1990) و (Smith & Jones, 1995). أما إذا كان هناك أكثر من مؤلفين للمصدر الواحد فيشار إليهم هكذا: (مصطفى سويف وآخرون، 1996) و (Jones *et al.*, 1999). أما إذا كان هناك مصدران لكاتبين مختلفين فيرتبان أبجديا ويشار إليهما هكذا: (أحمد أبو زيد، 1997؛ محمد الصبوة، 1993) و (Roger, 1991; Smith 1994). وفي حالة وجود مصدرين لكاتب في سنة واحدة فيشار إليهما هكذا: (فهد الثاقب، 1994أ، 1994ب) و (Smith, 1991a, 1991b). وفي حالة الاقتباس من الكتب يشار بدقة ووضوح إلى الصفحة المقتبس منها في متن البحث هكذا: (عبدالرحمن بن خلدون، 1992، ص164) و (Jones, 1997, p. 59)، وفي حالة طبعة جديدة لعمل قديم يجب ذكر التاريخين بالطريقة التالية: (Piaget [1924] 1969, p. 75). وفي حالة كتاب أو نشرة لا تحتوي على اسم مؤلف وقامت بنشرها جهة حكومية أو خاصة تكتب هكذا: (مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، 1999)، وعندما يضمن الباحث جزءاً من المصدر أو كله في النص فإنه يحذف بعض المعلومات بين القوسين، مثلاً: وفق محمد العلي وعلي سمحان (1993، ص 52) فإن نتائج هذه التجارب...

الهوامش:

يجب اختصار الهوامش (Footnotes) إلى أقصى حد، ويشار إليها بأرقام متسلسلة ضمن البحث، وتوضع مرقمة حسب التسلسل في صفحة مستقلة في نهايته. أما هوامش الجداول فيجب أن تكون تابعة لها، ويشار بكلمة ملاحظة إذا كان هناك تعليق عام، وتوضع (*) أو أكثر إذا كان التعليق خاصاً بإحصائيات معينة.

قائمة المصادر (نماذج):

محمد أبو زهرة (1974). **الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي: العقوبة**. القاهرة: دار الفكر العربي.

مصطفى سويف (1996). **المخدرات والمجتمع: نظرة تكاملية**. الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب: عالم المعرفة.

عمر الخطيب (1985). الإنماء السياسي في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربي. **مجلة العلوم الاجتماعية**، 13 (4)، 169 - 223.

Hirshi, T. (1983). Crime and the family. In J. Wilson (Ed.). **Crime and public policy**, (pp. 53-69). San Francisco: Institute for Contemporary Studies.

Kalmuss, D. (1984). The intergenerational transmission of marital aggression. **Journal of Marriage & the Family**, 46 (2) 11-19.

Pervin, L.A.,&John, O.P. (1997). **Personality: Theory and research**. New York: John Wiley, 7th ed.

- يوضع في قائمة المراجع كل المراجع التي أشير إليها في المتن، وترتب أبجدياً، وتوضع في صفحات مستقلة، مع البدء بالمراجع العربية يليها الأجنبية.
- يجب فصل قائمة المراجع في نهاية البحث عن هوامشه.

إجازة النشر:

تقوم المجلة بإخطار أصحاب الأبحاث بإجازة أبحاثهم للنشر بعد عرضها على اثنين أو أكثر من المحكمين تختارهم المجلة على نحو سري. وللمجلة أن تطلب إجراء تعديلات على البحث قبل إجازته للنشر، كما أن للمجلة الحق في إدخال قدر من «التحرير» على البحوث المجازة. وتؤول حقوق النشر لمجلة العلوم الاجتماعية، بجامعة الكويت. وتقدم للباحث أو الباحثين نسخة من العدد الذي نشر فيه البحث وعشرين مستلة منه.



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

يرحب المركز بتلقي مساهمات السادة الباحثين من الكتب وذلك تبعاً للقواعد والشروط التالية:

أولاً: القواعد العامة:

1. تقبل الدراسات التي تبحث في قضايا ذات أبعاد سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو استراتيجية أو إعلامية أو معلوماتية متصلة بمنطقة الخليج العربي تحديداً، والعالم العربي عموماً، والتي تبحث في أهم المستجدات على الساحة الدولية.
2. يشترط أن يعالج الكتاب موضوعاً جديداً ومبتكراً.
3. يشترط ألا يكون قد سبق نشر الكتاب، أو عرض للنشر لدى جهات أخرى.
4. أن يكون الكتاب مراعياً للأصول العلمية والأكاديمية المتعارف عليها، وأن يكتب بلغة بحثية رصينة قائمة على المعالجة الموضوعية.
5. يقدم النص مطبوعاً ومدققاً ومراجعاً من الأخطاء الإملائية والطباعية، وعلى نسختين مطبوعتين، ومخزناً على قرص مرن (ويفضل أن يكون مطبوعاً باستخدام برنامج الناشر الصحفي أو كوارك على نظام أبل ماكنتوش).
6. يرفق مؤلف الكتاب موجزاً عن سيرته العلمية موضحاً أهم إنجازاته البحثية وعمله الحالي، وعنوانه بالتفصيل.
7. يرفق الباحث موافقة الجهة أو الجهات التي قدمت له دعماً مالياً لإنجاز كتابه.
8. يتم وضع الهوامش مسلسلة في نهاية الكتاب، تتبعها قائمة بالمصادر والمراجع مرتبة ترتيباً هجائياً.
9. يتم وضع الجداول والأشكال والرسوم البيانية والصور والخرائط على صفحات مستقلة، مع الإشارة إلى مواقعها في متن الكتاب.
10. يراعى عند كتابة الهوامش الالتزام بالأسلوب التالي:
    الكتب: المؤلف، عنوان الكتاب (مكان النشر: دار النشر، سنة النشر)، الصفحة.
    الدوريات: المؤلف، عنوان البحث، اسم الدورية، العدد (مكان النشر: سنة النشر)، الصفحة.
11. تقوم إدارة النشر العلمي والترجمة بالمركز بتحرير نص الكتاب ومراجعته لغوياً، وتعديل المصطلحات التي ترد ضمنه، بالشكل الذي لا يخل بمحتوى الدراسة أو مضمونها.
12. يقدم المركز لمؤلف الكتاب المجاز نشره مكافأة مالية وقدرها 5000 (خمسة آلاف) دولار أمريكي وخمس نسخ كإهداء من الكتاب، عند الانتهاء من طباعته بشكله النهائي.
13. المركز غير ملزم بإرجاع مخطوطات الكتب التي ترده بهدف النشر في حالة عدم نشرها.

ثانياً: إجراءات النشر:

1. يتم تبليغ المؤلف بما يفيد تسلم مخطوطة كتابه خلال أربعة أسابيع على أقصى تقدير من استلام المخطوطة.
2. تخضع نصوص الكتب للمراجعة الداخلية بالمركز (إدارة النشر العلمي والترجمة) خلال مدة لا تتجاوز ستة أسابيع، وتحال الكتب المجازة مبدئياً من قبل الإدارة إلى ثلاثة محكمين خارجيين متخصصين، ويُبلغ الباحث بالنتيجة خلال عشرة أسابيع من تاريخ إحالة كتابه للتحكيم.
3. ترسل ملاحظات المحكمين إلى المؤلف لإجراء التعديلات اللازمة على نص الكتاب، ويقوم الباحث بإجراء التعديلات خلال مدة أقصاها ثمانية أسابيع ومن ثم يرجع الباحث نص كتابه للمركز لمراجعته.
4. تصبح نصوص الكتب المنشورة ملكاً لمركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ولا يحق للمؤلف إعادة نشرها – كلياً أو جزئياً أو نشرها مترجمة بلغة أخرى – دون الحصول على موافقة كتابية من المركز.

ترسل نصوص الكتب موجهة إلى إدارة النشر العلمي والترجمة على العنوان التالي:

ص. ب: 4567 - أبوظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: +971-2-6423776 - فاكس: +971-2-6428844

e-mail: pubdis@ecssr.ac.ae

المجلة العربية للعلوم الإنسانية

علمية - أكاديمية - فصلية - محكمة

تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

رئيسة التحرير: د. شفيقة بستكي

صدر العدد الأول في يناير 1981

الاشتراكات

الكويت: 3 دنانير للأفراد - ديناران للطلاب - 15 ديناراً للمؤسسات.

الدول العربية: 4 دنانير للأفراد - 15 ديناراً للمؤسسات.

الدول الأجنبية: 15 دولاراً للأفراد 60 دولاراً للمؤسسات.

بحوث باللغة العربية والإنجليزية - ندوات

مناقشات - عروض كتب - تقارير

توجه المراسلات إلى رئيس التحرير:

ص.ب 26585 الصفاة - رمز بريدي 13126 الكويت

هاتف: 4815453 - 4817689 - فاكس: 4812514

E-mail: AJH@KUC01.KUNIV.EDU.KW

يمكنكم الاطلاع على المجلة باللغتين العربية والإنجليزية مع الفهرس على شبكة الإنترنت

HTTP://KUC01.KUNIV.EDU.KW/~AJH



علمية محكمة تعنى بالبحوث والدراسات الإسلامية
تصدر عن مجلس النشر العلمي في جامعة الكويت كل أربعة أشهر

رئيس التحرير الأستاذ الدكتور: عجيل جاسم النشمي

صدر العدد الأول في رجب ١٤٠٤ هـ - ابريل ١٩٨٤م

* تهدف إلى معالجة المشكلات المعاصرة والقضايا المستجدة من وجهة نظر الشريعة الإسلامية .
* تشمل موضوعاتها معظم علوم الشريعة الإسلامية : من تفسير ، وحديث ، وفقه ، واقتصاد وتربية إسلامية ، إلى غير ذلك من تقارير عن المؤتمرات ، ومراجعة كتب شرعية معاصرة ، وفتاوي شرعية ، وتعليقات على قضايا علمية .
* تنوع الباحثون فيها ، فكانوا من أعضاء هيئة التدريس في مختلف الجامعات والكليات الإسلامية على رقعة العالمين : العربي والإسلامي .
* تخضع البحوث المقدمة للمجلة إلى عملية فحص وتحكيم حسب الضوابط التي التزمت بها المجلة ، ويقوم بها كبار العلماء والمختصين في الشريعة الإسلامية ، بهدف الارتقاء بالبحث العلمي الإسلامي الذي يخدم الأمة ، ويعمل على رفعة شأنها ، نسأل المولى عزوجل مزيداً من التقدم والازدهار .

جميع المراسلات توجه باسم رئيس التحرير
ص .ب ١٧٤٣٣ - الرمز البريدي : 72455 الخالدية - الكويت هاتف : ٤٨١٢٥٠٤
فاكس : ٤٨١٠٤٣٤ - بدالة : ٤٨٤٦٨٤٣ - ٤٨٤٢٢٤٣ - داخلي : ٤٧٢٣

العنوان الإلكتروني E - mail - JOSAIS @ KUC01 .KUNIV. EDU. KW
issn : 1029 - 8908



حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

دوريّة علميّة محكّمة تتضمّن مجموعة من الرسائل وتعني بنشر الموضوعات التي تدخل في مجالات اهتمام الأقسام العلميّة لكليتي الآداب والعلوم الاجتماعية

- تنشر الأبحاث والدراسات الأجنبية باللغتين العربيّة والإنجليزيّة شريطة أن لا يقلّ حجم البحث عن ٤٠ صفحة وأن لا يزيد على ١٣٠ صفحة مطبوعة من ثلاث نسخ.
- لا يقتصر النشر في الحوليات على أعضاء هيئة التدريس لكلية الآداب فقط بل لغيرهم من المعاهد والجامعات الأخرى.
- يُرفق بكلّ بحث ملخصٌ له باللغة العربيّة وآخر بالإنجليزيّة لا يتجاوز ٢٠٠ كلمة.
- يُمنح المؤلف ٥٠ نسخة مجّانًا.

الاشتراكات :

داخل الكويت : للأفراد ٤ د.ك للمؤسسات : ١٢ د.ك
خارج الكويت : ١٢ دولاراً أمريكياً ٩٠ دولاراً أمريكياً

ثمن الرسالة : للأفراد ٥٠٠ فلس
ثمن المجلد السنوي : للأفراد ٦ د.ك

توجّه المراسلات إلى :

رئيس هيئة تحرير حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

ص.ب: ١٧٢٧٠ - الخالدية رمز بريدي 72454: هاتف/فاكس : ٤٨١-٢١٩٠

ISSN 1560-5248 Key title: Hawliyyāt Kulliyyat al-ādāb

E-mail: aotfoa@kuc01.kuniv.edu.kw



رئيس التحرير

الأستاذ الدكتور عادل الطبطبائي

مجلة فصلية أكاديمية محكّمة تعنى بنشر البحوث
والدراسات القانونية والشرعية
تصدر عن مجلس النشر العلمي. جامعة الكويت

صدر العدد الأول في يناير ١٩٧٧

الاشتراكات

في الكويت : ٣ دنانير للأفراد ، ١٥ ديناراً للمؤسسات
في الدول العربية : ٤ دنانير للأفراد ، ١٥ ديناراً للمؤسسات
في الدول الأجنبية : ١٥ دولاراً للأفراد ، ٦٠ دولاراً للمؤسسات

المراسلات

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان التالي:
مجلة الحقوق. جامعة الكويت
ص.ب : ٥٤٧٦ الصفاة 13055 الكويت
تلفون : ٤٨٣٥٧٨٩ . فاكس : ٤٨٣١١٤٣


المجلــة التربــوية



المجلة العربية للعلوم الادارية

تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت - دولة الكويت
علمية محكمة تعنى بنشر الأبحاث الأصيلة في مجال العلوم الإدارية

رئيس التحرير
أ. د. حسني إبراهيم حمدي

- صدر العدد الأول في نوفمبر 1993
- تصدر كل أربعة أشهر ابتداء من يناير 1999م

- تهدف المجلة إلى المساهمة في تطوير ونشر الفكر الاداري والممارسات الادارية على مستوى الوطن العربي.
- تقبل المجلة الأبحاث الأصيلة والمبتكرة في مجالات الادارة، المحاسبة، التمويل والاستثمار، التسويق، نظم المعلومات الادارية، الأساليب الكمية في الادارة، الادارة الصناعية، الادارة العامة، الاقتصاد الاداري، وغيرها من المجالات المرتبطة بتطوير المعرفة والممارسات الادارية.

يسر المجلة دعوتكم للمساهمة في احد أبوابها التالية:

- الأبحاث
- مراجعات الكتب
- ملخصات الرسائل الجامعية
- الحالات الادارية العملية
- تقارير عن الندوات والمؤتمرات العلمية.

الاشتراكات

الكويت 3 دينار للأفراد
15 دينار للمؤسسات
الدول العربية 4 دينار للأفراد
15 دينار للمؤسسات
الدول الأجنبية 15 دولاراً للأفراد
60 دولاراً للمؤسسات

توجه جميع المراسلات باسم رئيس التحرير على العنوان التالي:

المجلة العربية للعلوم الادارية
جامعة الكويت
ص.ب 28558 الصفاة
دولة الكويت

هاتف/فاكس 4817028 أو 4846843
داخلي 4415، 4416

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

The Journal Of the Social Sciences is a refereed quarterly published by Kuwait University since 1973. The Journal encourages submission of manuscripts in Arabic in the fields of Economics, Political Science, Political and Human Geography, Psychology, Social Anthropology, and Sociology. Submissions should be based on original research and analysis. The material published must be sound informative and of theoretical significance.

Articles appearing in this Journal are abstracted and indexed in: Econlit, e-JEL, and JEL on CD; Elesevier GEO Abstracts; Historical Abstracts and America: History and Life; IBZ International Bibliography of Periodical Literature (Journal, online, CD-ROM); International Political Science Abstracts; Psychological Abstracts; and Sociological Abstracts.

2000 Kuwait University, Council of Academic Publication   ISSN - 0253-1097.

Subscriptions:

Kuwait/ Arab States

Individuals: One year 3 K.D, two years 5 K.D, three years 7 K.D.

For mail in the Arab States, add one K.D. per year.

Institutions: One year 15 K.D., two years 25 K.D., three years 35 K.D.

International Subscribers

Individuals: One year $15.

Institutions: One year $60, two years $100 , three years $140.

Payment should be made in advance by cheque drawn on a Kuwaiti bank to Journal of the Social Sciences, Or by bank transfer to the Journal, account No. 07101685, Gulf Bank (Adelia Branch).

Address

Journal of the Social Sciences

Kuwait University, P.O. Box 27780 Safat, Code No. 13055 Kuwait

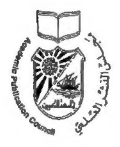
Tel.: (00965) - 4810436, 4846843 Ext. (4477, 4347, 4296, 8112),

Fax: (00965) - 4836026

E-mail: JSS@Kucø1. Kuniv. Edu. Kw

Visit our web site

http://Kucø1. KUNIV. EDU. KW/~JSS





JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

Vol. 28 No.1 Spring 2000

The Academic Publication Council

Kuwait University

Established in 1986

Faculty of Arts & Education Bulletin (1972-1979), Journal of the Social Sciences 1973, Kuwait Journal of Science and Engineering 1974, Journal of the Gulf and Arabian Peninsula Studies 1975, Authorship of Translation and Publication Committee 1976, Journal of Law 1977, Annals of the Faculty of Arts 1980, Arab Journal for the Humanities 1981, The Educational Journal 1983, Journal of Sharia and Islamic Studies 1983, Medical Principles and Practices 1988, Arab Journal of Administrative Sciences 1991.